وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة العربية وآدابها .

ظاهرة التعليل في النحو العربي

في ضوء الموروث ...

وفي ضوء مناهج الدرس اللساني الحديث

أطروحة لنيل دكتوراه العلوم

تخصص : دراسات لغوية .

إعداد الطالب :

جاب الله بايزيد

السنــة الجامعية

2014 – 2015م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة العربية وآدابها.

ظاهرة التعليل في النحو العربي

في ضوء الموروث ...

وفي ضوء مناهج الدرس اللساني الحديث

أطروحة لنيل دكتوراه العلوم
تخصص : دراسات لغوية .

إعداد الطالب :
جاب الله بايزيد

إشراف الأستاذ:
الدكتور/ ابن حُويلي ميدني

لجنة المناقشة

أ.د /	.....	رئيسا
أ.د /	**ابن حويلي ميدني**	مقررا
أ.د /	.....	مناقشا
أ.د /	.....	مناقشا
أ.د /	.....	مناقشا
أ.د /	.....	مناقشا

السنة الجامعية

2014 – 2015 م

قال تبارك وتعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

وإنه لتنزيل رب العالمين

نزل به الروح الأمين

على قلبك لتكون من المنذرين

بلسان عربي مبين

قرآن كريم

سورة الشعراء ، الآية 195

شكر و تقدير

إلى أستاذي الفاضل – منّ عليه الودود، بالصحة والهناء ، وجزيل العطاء – الأستاذ الدكتور/ ابن حُوَيْلي مِيدْني، شكرُنا غير المحدود واحترامنا الوافيّ غير المتناهي، لما نفحنا به من ناصح الرأي ، وسديد التوجيه، والنقد والتحقيق حتى استوى هذا (الإنجاز) على سوقه يُعجب – إن شاء الله – كل قارئ مُنصف أمين.

وإذ أنا أقرّ لكل أساتذتي، عبر مراحل التحصيل إلى يومنا هذا، بجميل فضلهم عليّ، وأخصّ بالذكر أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة ، فإني اعتذر لهم مما بدا من تقصير أو سهو، أو إهمال غير مقصود لتوضيح بعض الجوانب ، ولا يعزُب عن علم الجميع أن الكمالَ لله وحده، وإنما أُمِرْنا بالاجتهاد والمثابرة، وقد بذلت – جهد المقل – محاولا تداركَ ما يمكن أن يكون قد فاتني...، فإن وُفّقتُ فذاك من الله منّة وخير كثير. وإن تجافاني التوفيق، فما ذاك إلا من نفسي، مع رجاء المولى إقالة العَثَرات، وإصلاح البال، حتى أُقوّمَ بعون الله (ما أفسده الدهر) ، وأصلحَ من شؤوني العلمية في أطروحتي بتوجيهات أساتذتي العلماء ، وإيماءات زملائي الأسخياء ....،

والله لا يضيّع أجر من أحسن عملا.

الجزائر في

2015 - 04 -20

جاب الله بايزيد

إهداء

- إلـى اللَّـذَيْن غَرَسـا فـيّ حـبَّ العلـم والمعرفـة منـذ نعومـة أظفـاري : والديّ ،

رحمة الله عليهما.

- إلى الذين غذّوني بغذاء العلم، وسقوني ماء المعرفة: أساتذتي ، وإلى كل راغب في العلم والمعرفة من طلاّب العربية.
- إلى رفيقة الدرب : زوجتي العزيزة الغالية.
- إلى أبنائي الأعزّاء : بُشْرى سعدية، محمد عبّاس، عبد الرحمن.
- إلى وطني العزيز...

إلى هؤلاء جميعا ...أهْدي ثمرةَ بحثي المتواضع مع جزيل المحبّة ...

بايزيد جاب الله

مقدمة

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله، محمد بن عبد الله، أنزل الله عليه القرآن، بلسان عربي مبين، وتكفل بحفظه، فكان من وسائل حفظه ما نشأ في رحاب لغته من علوم، أبرزها علم النحو، قانون العربية الذي توالت فيه المؤلفات والدراسات والأبحاث منذ أن ألف فيه علم الأعلام، إمام كلّ إمام، أبي بشر سيبويه كتابه قرآن النحو، وحتى يومنا هذا، وقد كان لي الشرف أن أدلي بدلوي وأنهل من هذا العلم، ثم أخرج هذا البحث الموسوم بـ " ظاهرة التعليل في النّحو العربي عند اللّغويين المحدثين في ضوء الموروث وفي ضوء مناهج الدرس اللّساني الحديث " فما كان فيه من توفيق فهو من عند الله، وما كان من خطأ أو سهو فمن نفسي ومن الشيطان، ... واللهَ أسألُ أن يتقبل عملي قبولا حسنا، وأن ينفع به، فيكون في ميزان حسناتي، اللّهم آمين.

- فكرة البحث :

وبعد فقد كانت فكرة البحث حين راودتني في البداية في ظاهرة التعليل التي حظي عند علماء النحو العرب بمنزلة هامة منذ بدأ تفكيرهم في تقعيد العربية، فاعتمدوه أحد أصولهم التي عوّلوا عليها. وقد تطور تطورًا بشكل لفت نظر الباحثين من القدماء والمحدثين، فخصوه بدراسات تناولته عبر مراحل تطوره، ومع أنّ معظم العلوم التي عرفها الانسان قد قامت على أساس التعليل حيث لا يمكن إثبات الحقائق وتقرير القواعد والمبادئ والنظريات التي يقوم عليها صرح أيّ علم من العلوم إلا عن طريق التعليل، فإنّ علما من العلوم لم يشهد مثل ذلك الجدل الذي احتدم بشأن قضية التعليل في النحو العربي، على مرّ تاريخه الطويل. حيث أنّها غير خافية علينا دعوة ابن مضاء القرطبي منذ القديم في إلغاء العلل الثواني والثوالث. وقد بلغ الأمر ببعضهم إلى أن ضربوا المثل بعلل النحو في الضعف والفتور حيث قالوا : " أضعف من حجّة نحوي " .

هذا وإن لم تكن دعوة ابن مضاء قد لاقت قبولا كبيرا عند النحاة في عصره،

فإنّ هذه الدعوة قد أحدثت قبولا عظيما من قبل كثير من الباحثين المحدثين، حيث تبناها معظمهم، وألّفوا على هديها مؤلفاتهم في تيسير النحو العربي.

وقد كان موقف المحدثين من التعليل يسير في اتجاهين: اتجاه إحيائي إصلاحي تيسيري في ضوء الموروث. واتجاه تحديثي في ضوء مناهج الدرس اللساني الحديث. وفي كلّ اتجاه هناك معارضون للتعليل النحوي، ومؤيدون له. ولأجل ذلك أحسست بأنّه لابد من دراسة شاملة لظاهرة التعليل في النحو العربي تحدد من خلالها الخط أو المنحى الذي سار فيه التعليل منذ نشأته إلى أن نصل إلى سبب الخلل والزيف والتعسّف الذي أصابه في عصور متأخرة، وأدى إلى أن تكون هناك مواقف متباينة حوله عند جمهور اللغويين المحدثين. إنْ في ضوء الموروث النحوي أو في ضوء مناهج الدرس اللساني الحديث.

- تحديد موضوع البحث و مجاله :

يدرس هذا البحث ظاهرة التعليل في المؤلفات النحوية القديمة والحديثة، فقد تتبعت مصطلح التعليل في أوائل المؤلفات النحوية، وعلى رأسها جميعًا كتاب سيبويه وما انبثق عنه من مؤلفات جاءت بعده مثل كتاب (المقتضب) للمبرد و(معاني القرآن) لكل من الأخفش الأوسط والفراء، و(أصول النحو) لابن السراج، و(الإيضاح في علل النحو) للزجاجي، وكتاب (الخصائص) لابن جني، وغير ذلك من المؤلفات ككتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي، وكتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان الأندلسي، كما تتبعت مصطلح التعليل وما أحدثه من مواقف متباينة في فكر اللّغويين المحدثين، وذلك مثل كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، و(تجديد النحو) لشوقي ضيف، وكتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه) لمهدي المخزومي وكتاب (دراسات نقدية في النحو العربي) لعبد الرحمن أيوب، وكتاب (اللغة العربية بين المعيارية والوصفية) لتمام حسان، و(نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر الحديث) لنهاد الموسى، وغيرها من المؤلفات الكثيرة التي طبعت دراسات المحدثين.

وقد ناقشت الآراء التي أثيرت حول قضايا التعليل المختلفة كموقفهم من العلل الأوائل والثواني والثوالث وما بعدها، وموقفهم من التعليل بالعوامل والمعمولات والتقدير والحذف والتفسير، وقد عرضت بِرَأْيِّي فيها مؤيداً بالدليل. ولم تكن غاية البحث استعراض الآراء فيها فحسب وإنّما كانت غاية البحث منذ البداية هي دراسة التعليل

دراسة شاملة لا تقصي أي مذهب أو اتجاه، ولأجل ذلك سعيت جاهداً للربط بين القديم والحديث. وإنّني اتفق تماماً مع ما يراه عبده الراجحي من " أنّ الاتصال بالتراث من ناحية، والاتصال بالمنهج الحديث من ناحية أخرى واجب علمي، و واجب قومي، لا ينبغي أن يكون في ذلك خلاف" ؟؟؟

كما تشمل هذه الدراسة قضايا التعليل كلّها، وتحقق القول في مصطلح التعليل، وما يقاربه أو يشترك معه في مساحة صغيرة أو كبيرة، وذلك كالعوامل والمعمولات، والسبب، والتقدير، والحذف، وبيان أسباب اهتمام النحاة بالتعليل وبواعثه وطبيعته وأقسامه، وعلاقته بالسياق، والقاعدة النحوية، والواقع اللغوي، وأصول النحو، كالقياس، والفقه، والمنطق، كما يتعرض البحث لعلاقة التعليل بالمناهج التفسيرية الحديثة التي أرسى دعائمها رائد اللسانيات التوليدية والتحويلية (نوام تشومسكي).

إنّ إيضاح هاته العلاقات هي في رأيّي أقوى ما يجلّى لنا التعليل، ويكشف حقيقة المآخذ التي وجّهت إليه من طرف الباحثين المحدثين إنْ في ضوء الموروث النحوي أو في ضوء مناهج اللسانيات الحديثة، ومن الطبيعي أن تثير لديّ هذه المآخذ الحاجةَ إلى قراءة واعية متمعنة لتراثنا النحوي الأصيل، لكي نزيح عنه ما علق به من معاناة، من كثرة التعليلات المنطقية والفلسفية،الموسومة بالتكلّف، أوالتعسّف، أوالبعد، أوالإغراق، أوالتمحلّ، أوالإسراف والاسفاف، أوالإجحاف، وما كان هذا إلا مع النحاة المتأخرين الذين أغرقوا تعليلاتهم بالمنطق والجدل الكلامي مما سبب تلك الثورة على العلل النحوية من ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) .

- تحديد مصطلحات البحث :

والتعليل هو لفظ لم يذكر كثيرا ضمن المصطلحات، ولم يُقدّم له أحد من نحاتنا القدماء تعريفاً، على الرّغم من استعمالهم له، وهنا يصير من أهداف البحث إيجاد تعريف له ليصبح مصطلحا، ومحاولة التمييز بينه، وبين ما قد يقترب منه في الدلالة ويتداخل معه كمصطلح العلّة، والسبب، والتفسير...

وطريق البحث هو المؤلفات النحوية القديمة والمؤلفات الحديثة التي ألّفت في ضوء الموروث النحوي، وفي ضوء النظريات اللسانية الحديثة، حيث ذُكر اللفظُ كما

هو، أو استُعْمِلَ مَدْلُولُه.

وأما النحو العربي فإنّه يشمل ما أُثر عن النحاة الأوائل كأبي الأسود الدؤلي، وعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي، وعمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، وأوائل المؤلفات النحوية وعلى رأسها كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، وأصول النحو لابن السراج، والخصائص لابن جني، كما يشمل البحث المؤلفات النحوية الحديثة التي تبدأ بكتاب احياء النحو لإبراهيم مصطفى ذلك الكتاب الذي حرّك المياه الراكدة في نهر البحوث النحوية. وقد تلاه العديد من الدراسات التي اهتدت به، ودراسات أخرى تبنّت المناهج اللّسانية الغربية الحديثة. كالمنهج الوصفي، والمنهج التوليدي التحويلي.

وأما في ضوء الموروث النحوي فإنّه يشمل الدراسات، والبحوث، والمؤّلفات التي أُلّفت في العصر الحديث حول قضية الصعوبة في القاعدة النحوية. وقد حاولت هذه الدراسات الإصلاح والتيسير والإحياء في ضوء التراث النحوي، وتبدأ بكتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، وجُلّ المؤلفات التي سارت على نهجه أو انتقدت آراءه.

وأما مناهج الدرس اللساني الحديث فإنّها تشمل البحوث والدراسات والمؤلّفات التي حاولت السير على نهج النظريات اللسانية الغربية إما بتطبيقها على الدرس النحوي العربي، ورفض التعليل النحوي القائم على الجدل والمنطق والمقايسة العقلية، كما نجد ذلك عند الوصفيين العرب المحدثين. أو بمحاولة إيجاد تماثل وتقارب لتأصيل التراث النحوي العربي وفق النظريات اللّسانية الحديثة. كما نجد ذلك عند التوليديين والوظيفيين .

- أسباب اختيار موضوع البحث :

لقد اخترت البحث لأسباب :

– اقتصار الدراسات النحوية السابقة في هذا الشأن على دراسة التعليل عند شخصية معينة أو في التراث النحوي، مما يعني أهمية الدراسة الشاملة التي تحاول الربط بين القديم والحديث.

– أهمية التعليل في النحو العربي، الذي يدخل في كافة الأبواب النحوية، كما أنّ

قضايا التعليل تشمل ظواهر متعددة كالعامل، وقضية الحذف والتقدير، والإضمار، والحمل على المعنى، الأصلية والفرعية، أمن اللّبس، والتفسير، وغير ذلك مما سنتناوله مفصّلا في دراستنا.

– وجود مشكلة لمستها في النحو العربي، وهي كثرة التعليلات التي وصلتنا من النحاة كثرة بالغة، مما أدّى إلى وجود مواقف متباينة من العلل النحوية، فمن منكرٍ رافضٍ، ومعارضٍ لها بسبب ما اتسمت به من التكلّف والتعسف لامتزاجها بالمنطق والفلسفة، ومن مؤيد متقبّل لها لأنّها تنسجم مع طبيعة النفس، والعقل البشري الذي يأنس بثبوت الحكم النحوي بالتعليل.

– الحاجة إلى قراءة التعليل قراءة جديدة نستطيع من خلالها تصنيف العلل النحوية، وضبطها، وترتيبها. لتمييز العلل التعليمية الموجّهة للناشئة من المتعلمين، والعلل القياسية الجدلية الموجهة للباحثين المتخصصين.

– افتقار المكتبة النحوية إلى دراسة تطبيقية شاملة توضح النظرة إلى التعليل من زاويتين ، هما الموروث النحوي ومناهج الدرس اللساني الحديث رغم مرور واحد وعشرين سنة على الدراسة التي قدمها مفرح السيد عبد البر سعفان الموسومة بـ (علل النحو العربي بين التراث النحوي وعلم اللغة الحديث) إلا أنّها لم تتعرض لموقف المحدثين، إنْ في ضوء الموروث أو في ضوء المناهج اللسانية الحديثة، كما أنّها قد وُجدت بعدها بحوثٌ وآراء، ولكنّها لم تستقص مثلما استقصاه هذا البحث من أوجه الموازنة بين الموروث النحوي، والنظريات اللسانية المعاصرة، والتعرض لموقفها من قضايا التعليل النحوي .

- إشكالية البحث :

من أجل كلّ ما ذكرناه آنفاً ، ومن أجل التمرّس في البحث العلمي ، وهو هدف سامٍ في حدّ ذاته أردت أن أجيب عن التساؤلات الآتية :

- ما مفهوم التعليل في التراث النحوي؟ وكيف ضُبَط هذا المصطلح في الدراسات الحديثة ؟

- ما الفرق بينه وبين مصطلح العلّة ؟ ما أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين مصطلح التفسير في النظريات اللسانية الحديثة؟

- هل يمكن أن نقبل التعليل كما وصل إلينا ونعدّه مبرّأً من كل عيب، وإنْ رماه

أحدٌ بسوء دافعنا عنه؟

- هل يمكن إعادة وصف التعليل النحوي وفق تجليات النظريات اللسانية الحديثة ؟ إذا كان كذلك. فما هي الضوابط التي تمكّننا من تصنيف تعليلات النحاة الموجهة إلى الطلبة المتعلمين، والتعليلات الموجهة للباحثين المتخصصين؟

- مادة البحث :

اعتمد البحث في مادته على المصادر النحوية الأصيلة، وعلى رأسها جميعاً كتاب سيبويه، وعدد من أمهات الكتب النحوية ككتاب المقتضب للمبرد، ومعاني القرآن لكل من الأخفش الأوسط والفرّاء، وكتاب أصول النحو لابن السراج، و كتاب الايضاح في علل النحو للزجاجي، وكتاب الخصائص لابن جنّي، كما استعنت بجملة صالحة من كتب التراجم والطبقات للوصول إلى كنه الشخصيات التي اهتمت بالتعليل في مؤلفاتها. وذلك ككتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي، وبغية الوعاة في طبقات النحويين واللغات للسيوطي. ولم يفتنا أن نعرّج على عدد كبير من المؤلفات النحوية واللغوية التي طبعت الدراسات الحديثة. وذلك ككتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، والنحو الوافي لعباس حسن، وتجديد النحو لشوقي ضيف، وكتب تمام حسان. لا سيما كتابيه : اللغة بين المعيارية والوصفية، واللغة العربية معناها ومبناها، ومقالات عبد الرحمن الحاج صالح في مجلة اللسانيات، وكتابه " بحوث ودراسات في علم اللسان الحديث" ، وكتاب " نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث" لنهاد الموسى، وغيرها كثير مما سيظهر خلال البحث.

- منهج البحث :

اتبعت في هذه الأطروحة منهج الجمع، وقد اشتمل هذا المنهج على عدّة إجراءات بحثية توزّعت على أجزاء الرّسالة حسبما اقتضت طبيعة البحث في كل جزء منها:

– فاتبعت أحيانا إجراء التصنيف، وذلك بجمع نماذج متعدّدة للتعليلات النحوية التي وردت في كتب النحاة، وتصنيفها، وتحديد الأشهر منها، للوصول إلى أقسامها، كما مكّننا كذلك من جمع الأسباب التي أدت إلى وجود التعليل في العربية، وتحديد أشهر المؤلفات التي ألّفت في التعليل.

– وأحيانا كثيرة اتبعت إجراء التحليل، وذلك بتحليل التعليلات التي وصلتنا من النحاة، واستنتاج ما تشير إليه، وتدلّ عليه، وذلك بالاستناد إلى آراء المعارضين لتعليلات النحاة، أو تعليقات المحدثين، وقد سار هذا الإجراء في أغلب مجريات البحث.

– وفي بعض الأحيان اتبعت إجراء الاستنباط حيث قمت باستنباط عدد من التعليلات ، طرفها الأوّل هوالتعليل موضوع البحث، وطرفها الآخر هو السياق، والدلالة، والقياس، والواقع اللغوي، والقاعدة النحوية، والعامل، والقراءات القرآنية، والروايات الشعرية، والتفسير.

– وفي أحيان أخرى قمت بإجرءات نقدية، لبعض التعليلات التي وصلتنا من النحاة المتأخرين، وذلك لسبب امتزاجها بالمنطق، والفلسفة، والجدل الكلامي، كما قمت بنقد آراء بعض الباحثين المحدثين الذين عَارضوا التعليل، إنْ في ضوء الموروث أو في ضوء المنهج الوصفي؛ لأنّهم لم يقدموا بدائل تطبيقية مُقْنِعة لما ورد في تراثنا الأصيل.

– وفي أحيان أخرى اتبعت إجراء الموازنة بين كلّ من: المفهوم، والمنهج، والملامح، والهدف. لكلّ من اللسانيات الوصفية، واللسانيات التوليدية التحويلية، واللسانيات الوظيفية، فبإجراء الموازنة تتضح الفروق، وتتجلى أوجه التشابه، وأوجه الاختلاف بين كلّ من التعليل في النحو العربي، ونظريات التفسير في اللسانيات الغربية الحديثة .

- الدراسات السابقة :

حظي التعليل في النحو العربي بدراسات متنوعة من الباحثين؛ لأنّه قضية مفصلية أساسية في النحو العربي، فتناولوه بالعرض، والتحليل، والنقد، في دراسات مستقلة، أو في دراستهم لجهود علم من أعلام النحو، أو في تحقيقهم لكتاب من كتب النحو، أو في تاريخ بعض الباحثين للنحو العربي، أو بعض مراحله.

- الدراسة الأولى :

هي (النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها) لمازن المبارك ، أصدره سنة 1965، وقد التزم فيه بالتأريخ للعلة النحوية حتى القرن العاشر الهجري، و رغم أهمية

هذه الدراسة إلا أنني وجدت صاحبها قد أغفل جانبين مهمين في دراسة العلّة النحوية، أولها: طبيعة العلّة، وأصولها، وثانيهما : موقف الباحثين المحدثين من التعليل النحوي.

- الدراسة الثانية :

هي (التعليل اللغوي عند الكوفيين) لجلال شمس الدين، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه نوقشت سنة 1989، واشتملت على تمهيد، وثلاثة أبواب :

التمهيد : حدد فيه المعايير اللازمة لتصنيف وسائل التعليل .

الباب الأول : الدرس الوصفي عند الكوفيين.

الباب الثاني : وسائل التعليل عند الكوفيين غير العقلية .

الباب الثالث : وسائل التعليل العقلية عند الكوفيين.

ورغم أهمية هذه الدراسة فقد أهمل البحث نشأة التعليل وتطوره، ولم يلج إلى موقف اللغويين المحدثين منه إلا بإشارات مقتضبة.

- الدراسة الثالثة :

هي (علل النحو العربي بين التراث النحوي وعلم اللغة الحديث) لمفرح السيد عبد البر سعفان، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه، نوقشت سنة 1994، واشتملت على تمهيد وثلاثة أبواب:

التمهيد : مفهوم العلة وبواعثها في التراث النحوي.

الباب الأول : الاعتبار القياسي وأثره في التعليل.

الباب الثاني : اعتبار العامل وأثره في التعليل.

الباب الثالث : اعتبارات أخرى في التعليل (الدلالي، الحال، حكمة الوضع).

وما يقال عن هذه الدراسة هو أنها متميزة في جانب الدراسات التطبيقية على التعليل، والاعتبارات القريبة منه. غير أنّها لم تُولِ اهتماما كبيرا لنشأة التعليل، وتطوره، وموقف الدراسين المحدثين منه. وهي جوانب أراها من الأهمية بمكان للوصول إلى سبب معارضة المحدثين للتعليل.

- الدراسة الرابعة :

هـي (نظريـة التعليـل فـي النحـو العربـي بـين القـدماء والمحـدثين) لحسـن سـعيد خميس الملخ طبعها سنة 2000، وهي في الأصل رسالة دكتوراه، واشتملت على تمهيد وثلاثة فصول:

التمهيـد: تعـرض فيـه لمفهـوم التعليـل، والدراسـات التـي تناولتـه فـي العصـر الحديث.

الفصل الأول : التعليل نشأته وتطوره .

الفصل الثاني : نظرية التعليل في النحو.

الفصل الثالث : التعليل النحوي آثاره وموقف المحدثين منه .

وقـد كانـت هـذه الدراسـة أقـرب الدراسـات إلـى موضـوع بحثـي؛ لأننّـي وجدتـه استقصـى العلـة النحويـة مـن كـل جوانبهـا. غيـر أن الجانـب النظـري قـد طغـى عليهـا ، ونـال من بحثه حصـة الأسد، وقد أدّى بـه الأمر إلـى أن يغفل عن الكثير من النماذج التطبيقيـة مـن التـراث النحـوي، ومـن دراسـات المحـدثين، ولكـن كلّ ذلـك لـم ينقـص مـن جهوده الجبـارة فـي سـبيل إبـراز أهميـة التعليـل فـي الـدرس النحـوي. غيـر أننّـي لا أوافقـه علـى اعتبـار أنّ معلـل النحـو الأول هـو عبـد الله بـن أبـي إسـحاق الحضـرميّ ، والأصـح أنّه شرح العلل النحويـة، وقد سبقه أبو الأسـود الدؤلي، وتلامذتـه فـي التعليـل، كمـا أننـي لا أوافقه علـى اعتبـار عبـاس حسـن من المؤيـدين للتعليـل النحـوي إذ أننّـي بعـد تمحيص وتدقيق في مؤلفاته وجدته يُدرج فيمن عارض التعليل.

- ما أضافه بحثنا إلى موضوع العلّة والتعليل :

– حاول البحث الوصول إلى تحديد دقيق لمفهوم التعليل عند القدماء، والمحدثين، وأن يعقد حوارا بينه، وبين التفسير الذي هو من تجليات اللسانيات التوليدية التحويلية.

– حـاول البحـث بشـكل دقيـق الإلمـام بأقسـام التعليـل، وضـوابطه التـي تمكننـا مـن تصنيف التعليلات المقبولة، والمرفوضة.

– وصل البحث بعد شرح ومقارنـة لآراء القدماء، والمحدثين إلـى أنّ أوّل من علّل

النحو هو أبوالأسود الدؤلي. وأنّ من توسع في شرح العلل النحوية هوعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي.

– اكتشف البحث أن موقف المحدثين الرافض لتعليلات النحاة كان استجابة لتأثرهم بالمنهج الوصفي من دون أن تكون هناك قراءة معمقة لواقع التراث النحوي العربي .

– توصّل البحث إلى أن موقف المحدثين المؤيّد لتعليلات النحاة كان نابعا من محاولة عقدهم لحوار شامل بين كل النظريات اللسانية الحديثة، وذلك رغبة في تأصيل التراث النحوي العربي.

- خطة البحث :

لقد أفضت طبيعة البحث إلى أن يجئ بعد المقدمة في **تمهيد، وبابين**، وكل باب يقسم إلى فصول، وكل فصل يضمّ عدة مباحث ، فخاتمة ، ثم الفهارس العامة.

أما **التمهيد:** فقد تعرضت فيه إلى مفهوم التعليل في اللغة، والاصطلاح، وإلى أصنافه، وطبيعته، ومدى حجيّته، وأسباب اهتمام النحاة به، كما تطرقت إلى المؤلفات التي ألفت فيه.

– **الباب الأول** : وعنوانه (التعليل النحوي عند علماء اللغة العرب السالفين)، يتكوّن من فصلين:

- **الفصل الأول** : (التعليل النحوي نشأته وانتشاره) ، ألقيت فيه الضوء في المبحث الأول على نشأة التعليل في النحو العربي مع أبي الأسود الدؤلي، وتلامذته أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وفي المبحث الثاني بينا كيف نما وارتقى مع الخليل، وتلميذه سيبويه، وكيف أضحى مع نحاة القرن الثالث الهجري.

- **الفصل الثاني:** وعنوانه (التعليل النحوي تطوّره وازدهاره)، تحدثت في **المبحث الأول منه** عن القفزة النوعية التي أظهرها التعليل في القرن الرابع الهجري مع ابن السراج في أصوله الذي استطاع أن يقسم تعليلات النحاة إلى ضربين، وأورد البحث أشهر تعليلاته.

وتطرق البحث إلى أشهر النحاة المعلّلين في هذا العصر كالزجاجي، والسيرافي، وأبي علي الفارسي وصولاً إلى ابن جنّي الذي اكتمل عنده التنظير للعلل النحوية في كتابه الخصائص. وفي **المبحث الثاني** تطرقت إلى التعليل النحوي لدى نحاة القرن

الخامس، والسادس الهجريين عند كل من الجليس النحوي، وأبو البركات بن الأنباري، وابن برهان، والعكبري، وصولا إلى عبد القاهر الجرجاني.

- **الباب الثاني:** (التعليل النحوي عند علماء اللغة العرب اللاحقين)، ويتألف من ثلاثة فصول...

- **الفصل الأول** حول موقف الأندلسيين من تعليلات النحاة، وتعرضت لانتقادات التي صبّها نحاة الأندلس (الذين تبنوا المذهب الظاهري في الفقه) على العلل النحوية ... فتعرضت في المبحث الأول منه لموقف إمام المذهب الظاهري ابن حزم من التعليل النحوي، وفي المبحث الثاني بينت موقف ابن الطراوة الذي يوافق في آرائه الظاهريين، وعليه رفض كل العلل النحوية، وفي المبحث الثالث استقصى البحث موقف ابن مضاء القرطبي فوجد بأنه لم يرفض العلل النحوية جملة وتفصيلا، وإنما رفض منها ما لا يستند إلى استعمال، وفي المبحث الأخير كان لزاما عليّ أن أعرج على موقف أبي حيان الأندلسي الذي اتّبع في مواقفه ابن مضاء القرطبي.

ووجدت التعرض لهؤلاء النحاة ضروريا على اعتبار أن جلّ النحاة المحدثين قد بنوا مواقفهم على آراء ابن مضاء القرطبي الذي عارض تعليلات النحاة، فأنكر عليهم العلل الثواني، والثوالث.

- **الفصل الثاني:** فيتحدث عن موقف المحدثين من التعليل النحوي في ضوء الموروث، وتناولت في المبحث الأول منه أبرز المعارضين للتعليل النحوي في ضوء الموروث، وأخترت أربعة وجدت آراءهم صالحة للمناقشة، والعرض وهم: إبراهيم مصطفى، محمد عبد الستار الجواري، شوقي ضيف، عباس حسن. ثم تناولت في المبحث الثاني منه أبرز المؤيدين للتعليل النحوي في ضوء الموروث، وقد أخترت منهم أربعة هم: علي النجدي ناصف، محمد عرفة، مهدي المخزومي، مازن المبارك.

- **الفصل الثالث** وعنوانه (موقف المحدثين من التعليل النحوي في ضوء مناهج الدرس اللساني الحديث)، ويتكون من ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول** (المنهج الوصفي والتعليل النحوي) ووجدت بأن رواد هذا الاتجاه ينطلقون من المنهج الوصفي في (الدراسات اللسانية) لدراسة النحو العربي دراسة

شكلية تستبعد التعليل النحوي، ومن هؤلاء اخترت أربعة باحثين هم: إبراهيم أنيس، وعبد الرحمن أيوب، وتمام حسان وإبراهيم السمرائي.

- **المبحث الثاني** (المنهج التفسيري والتعليل النحوي) يظهر روّاد هذا الاتجاه وقد انطلقوا من المنهج التوليدي التحويلي في دراسة النحو، دراسة تفسيرية نحوية، وتعرضت لآراء ثلاثة باحثين هم: محمد علي الخولي، ومازن الوعر، وعبد القادر الفاسي الفهري، وكان لزاما علي أن أتعرض لمفهوم التفسير في النظرية التوليدية التحويلية عند تشو مسكي لعقد حوار بينه، وبين التعليل في النحو العربي، كما تعرّضت لنموذج التفسير في اللسانيات الوظيفية، ومثلت لذلك برأي كل من جعفر دك الباب، وأحمد المتوكل.

- **المبحث الثالث** (المنهج التأصيلي والتعليل النحوي)، وقد وضّحت فيه استعانة بعض اللغويين بمناهج الدرس اللساني الحديث في دراسة النحو العربي بالكشف عن أوجه الاتفاق، والاختلاف بين نحاة العربية القدامى، وعلماء اللسانيات في المنهج، والتفكير، والتطبيق. سعيا وراء تأصيل التراث النحوي وفق نظريات علم اللسانيات الحديثة، وقد استضأت بآراء كل من عبد الرحمن الحاج صالح، ونهاد الموسى، وتوصلت إلى أنّ هذا المنهج اللغوي الحديث هو منهج يتوسط الموروث النحوي القديم، ومكتساب الدرس اللساني الحديث، في أمر تحديث الدرس النحوي للغة العربية.

وانتهى البحث بخاتمة أوردت أهم النتائج التي خرج بها البحث، كما أوردت عددا من التوصيات، والمقترحات، وأردفت ذلك كلّه بعدد من الفهارس الفنية التوضيحية.

ولا شك أنّ صعاب جمّة ساورت هذا البحث، وأقلقت صاحبه، وكادت تحول دون تمامه، لولا أن الله يسر سبل الاستمرار حتى أنجز هذا البحث على هذه الصورة.

وما كان له أن يتم، ويرى النور لولا صبر استاذي المشرف الأستاذ الدكتور/ **ابن حُوَيلي مِيدْني** على البحث، وعلى صاحبه، ولولا آراؤه السديدة، وتوجيهاته، وعنايته. وإنّ لسان الشكر ليعجز عن العرفان بفضله، فجزاه الله عنّي خير الجزاء، وأبقاه ذخرا للعلم وأهله.

وبالله التوفيق، ومنه العون والسداد.

تمهيد :

مفهوم التعليل النحوي ...

طبيعته، وأسباب اهتمام النّحاة به.

- العلة والتعليل في اللغة والاصطلاح :

- العَلّة لغة :

- تأتي العلّة في اللّغة بمعاني عدّة بحيث تأتي بفتح العين وكسرها، أمّا بالفتح فإنّها تأتي بمعنى: " الضرّة، وبنو العلاّت : بنو رجل واحد من أمهات شتى، سميت بذلك لأن الّذي تزوّجها على أولى قد كانت قبلها ثم علّ من هذه". ([1]) وإنما سميّت الزوجة الثانية علّة،" لأنها تعلّ بعد صاحبتها من العلّل" . ([2])

والعَلَل يعني به: " الشربة الثانية " ، وقيل : الشرب بعد الشرب تباعا، يقال عَلَلٌ بعد نَهَلٍ. وعَلَّهُ يَعُلُّه ويَعِلُهُ إذا أسقاه السقية الثانية وعلّ بنفسه، يتعدى ولا يتعدى. وعَلَّ يَعِلُّ وَيَعُلُّ عَلاًّ وعَلَلاً، وعَلَّتِ الإبل تَعُلُّ وتعُلُّ إذ شربت الشربة الثانية، والشربة الأولى منها تسمى : النهّل". ([3]) قال الأصمعي: " إذا وردت الإبل الماء فالسقية الأولى النهّل، والثانية العَلَل".([4])

فالعَلَّة مأخوذة من العَلَل بعد النهّل، وهو معاودة الشرب مرّة بعد مرّة ؛ لأن المجتهد في استخراجها يعاود النظر بعد النظر؛ ولأنّ الحكم يتكرّر بتكرّر وجودها. وأما بكسر العين، فإنها تأتي بمعنى: المرض، حيث جاء في لسان العرب: " عَلَّ يَعِلُّ واعتلَّ أي مرض، فهو عليل وأعلّه الله، ولا أعلّك الله، أي لا أصابك بعلّة " ([5]). وجاء في كتاب العين للخليل"... والعِلّة المرض، وصاحبها معتل... والعليل المريض" . ([6])

- **فالعِلّة** " عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ، فيتغير به حال المحلّ بلا اختيار، فيصير المحلّ معلُولا كالجرح مع المجروح، وغير ذلك، أو هي: اسم لما يتغيّر حكم الشيء بحصوله. ومنه يسمى المرض علّة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف. يقال: " اعتل فلان إذا حال عن الصحة إلى السقم". ([7])

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، مادة (علل)، دار صادر، بيروت، الطبعة1، سنة 1997. ج4.

[2] – المصدر نفسه، ج 4 ، مادة علل.

[3] – المصدر نفسه، ج 4، مادة علل.

[4] – المصدر نفسه، ج 4، مادة علل.

[5] – المصدر نفسه، ج 4، مادة علل.

[6] – الخليل، كتاب العين، مادة علل، كتاب العين، باب العين واللام، تحقيق مهدي المخزومي، دار ومكتبة

[7] – الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، مصر، ط1، 1306هـ، ج 8، ص 32-33.

قال الإمام الغزالي (المتوفى سنة 505هـ) : " والعلّة في الأصل عبارة عما يتأثّر المحلّ بوجوده ولذلك سمي المرض علة " . ([1]) والعلّة : الحدث يشغل صاحبه عن وجهه. إذ جاء في كتاب العين للخليل: " ... والعلّة : الحدث يشغل صاحبه عن وجهه". ([2]) " كأن تلك العلّة صارت شغلا ثانيا منعه شغله الأول ". ([3])

- **العلّة** : الإعاقة حيث جاء في المحيط في اللغة : " واعتله عن كذا: أعاقه، واعتلّلت فلانا: تجنيت عليه" . ([4])

ونجد هذا المعنى قريب من المعنى الذي سبقه .

- **العِلةُ ما يُتلهىّ به** : حيث جاء في مختار الصحاح : " ... وعلّله بالشيء تعليلا أي لهّاه به كما يعلل الصبي بشيء من الطعام يتجزّأ به عن اللّبن. يقال: فلان يعلل نفسه بتعلّة. و تعلّل به أي تلهى بها و تجزّأ " . ([5])

وقد توضع العلّة موضع العذر، فقد قيل: " ما علّتي وأنا جلد نابل ". ([6]) أي : ما عذري في ترك الجهاد ومعي أهبة القتال، فوضعت العلّة موضع العذر. وفي المثل: " لا تعدم خرقاء علّة ". ([7]) يقال هذا لكلّ من يعتل ويعتذر وهو يقدر.

ـ **والعِلَّةُ** : السبب جاء في لسان العرب: " ... وهذا علة لهذا أي سبب. وفي حديث عائشة: فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلّة الراحلة أي بسببها... وقولهم : على علاّته أي على كل حال ". ([8])

---

[1] – الغزالي، شفاء العليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق محمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد،1971، ط1.

[2] – الخليل، كتاب العين، مادة علل، كتاب العين، باب العين واللام.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، ج4، مادة (علل)، باب اللام، فصل العين.

[4] – ابن عباد، الصاحب إسماعيل، المحيط في اللغة، مادة علل، حرف العين، باب العين واللام، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت، عالم الكتب، د. ط.

[5] – الرازي، مختار الصحاح، مادة علل، باب اللام، فصل العين، مكتبة بيروت، بيروت، د.ط ، ص 1995.

[6] – ابن منظور، لسان العرب،ج4، مادة (علل)، باب اللام، فصل العين .

[7] – ينظر الميداني، مجمع الأمثال، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1407،2هـ-1987، ج2، ص379.

[8] – ابن منظور، لسان العرب، مادة علل، باب اللام، فصل العين. ج 4.

ولعل المعنى الذي سقناه " وهو أن العلة معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل".([1]) هو مدار المعاني الأخرى والمشترك فيها؛ فالمرض سمي علة؛ " لأن بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف"، والعلة الحدث الشاغل إذ صار شغلا ثانيا منع صاحبه عن شغله الأول، فتغير حاله بحلوله. أما العلّة بموضع العذر فلأن العذر حلّ بالمعتذر فتغيّر عما اعتذر منه.

وبالنسبة لمعنى (الإعاقة)، و(ما يتلهى به) فيكاد يكونان ومعنى" الحدث الشاغل" شيئا واحدا.

وأما مرادفتها (للسبب) فلأنّ السبب هو" ما يتوصل به إلى غيره ".([2]) وهذا المعنى الأخير استعير من الحبل الذي يتوصّل به إلى الماء، ثّم استعير لكلّ ما يتوصل به إلى شيء، فبوجود الحبل (السبب) يحصل التوصل إلى الماء فيحدث التغيير. جاء في تاج العروس : " ولا يدعى الحبل (سببا) حتى يصعد به وينحدر به ".([3])

وفي الصعود والانحدار تغير إلى ما يصعد أو ينحدر إليه، و" إنما يحصل ذلك بوجود السبب (الحبل) ومن ثم فبالسبب يحل تغير؛ لأّن به يحدث التوصل ".([4])

فالمعنى الذي يحل به المحلّ فيتغير به حال المحلّ هو مدار العلّة عند جمهور الفلاسفة وعلماء أصول الفقه والنحاة.

يتبيّن لنا من كل ذلك أن لكلمة العلة معنيين رئيسين أحدهما: المرض، والثاني: السبب. وبناء على ذلك نستشف أنّ كلمة العلّة تعدّ من باب المشترك اللّفظي في اللّغة العربية الذي هو: " اللّفظ الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللّغة " . ([5])

ونجد علماء اللّغة المحدثين متفقين على" إن المعاني الحسية أسبق في الوجود من المعنويات، أو أن المعنويات فرع عن الحسيات بطريق المجاز" . ([6])

---

[1] – الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس،ج 8، ص 32 – 33.

[2] – المصدر نفسه، ج 1، ص293.

[3] – المصدر نفسه، ج 1، ص 293.

[4] – أحمد خضير عباس، أسلوب التعليل في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2007، ص 12.

[5] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، بمكتبة العصرية، صيدا بيروت، شرح وتعليق، محمد أبي الفضل إبراهيم وغيره، سنة 1408هـ – 1987م، ج1 ، ص 369.

[6] – رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية، مكتب الخانجي، القاهرة، ط2، 1983، ص 328.

لأجل ذلك فإنّ أحد الباحثين المحدثين يعتقد " بأنّه على هذا يمكن القول بأنّ الدلالة على المرض كانت هي الدلالة الحقيقية لكلمة " العلّة "، لأن المرض هو الشيء المحسوس، أمّا دلالة كلمة العلّة على السبب فقد كانت بفعل عوامل التطّور الدلالي، لأنّ السبب الموجب لشيء من الأشياء يعد أمرا معنويا.

والذي أراه أن السبب في انتقال دلالة لفظة العلّة من الدلالة على المرض إلى الدلالة على السبب، يرجع إلى أن ثمة علاقة وثيقة بين الداء والدواء فهم يقولون: لكلّ داء دواء، ويقولون: لا دواء قبل معرفة الداء...، وهكذا يكون الداء دائما سببا موجبا لاستعمال الدواء، ومن ثم تكون العلّة بمعنى المرض سببا يوجب دائما البحث عن مواطن الداء حتى يمكن تحديد الدواء". ([1])

والملاحظ من كلّ هذا أن دلالة لفظ " العلّة " قد عُمّم فأضحى يطلق على أي شيء يكون سببا لحدوث شيء أخر. فنجد في المعجم الوسيط " العلّة من كل شيء سببه ". ([2]) والفعل " اعتلّ " كان من ذي قبل يستعمل بمعنى الإصابة بعلّة مرضية، فأضحى يستعمل بمعنى آخر وهو" التمسك بالحجة ".([3])

واشتقّ اللّغويون من (العلة) كذلك الفعل(عَلَّلَ) ، جاء في المعجم الوسيط : " علّل الشيء بين علته وأثبته بالدليل ". ([4])

والتعليل مصدر من الفعل (علّل) يعلّل تعلّيلا، ولا يكون التعلّيل إلا بعلّة، و لذا فان معاني التعليل مرتبطة بمعاني العلة، ومن خلالها يمكن معرفة معاني التعليل. وقد جاء في لسان العرب" التعليل السقي بعد سقي، وجنى الثمرة مرة بعد أخرى".([5]) ويقال: " علّل الرجل سقى سقيا بعد سقي". ([6]) أي عاود شرب الماء مرة بعد مرة.

فيكون تعليل الشيء تكرارَه، كلّما تكرر حدوث علّته في الوقائع، والتعليل

---

[1] – مفرح السيد عبد البر سعفان، علل النحو العربي بين التراث النحوي وعلم اللغة الحديث، جامعة المونيفية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مخطوط، سنة 1994، ص7.

[2] – المعجم الوسيط، مادة (علل)، ج2، ص 629، نقلا عن مفرح السيد، علل النحو العربي، ص7.

[3] – الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تصحيح مصطفى السقا، مطبعة إلياس الحلبي، مصر، د.ت، مادة علل، ص 586.

[4] – المعجم الوسيط، مادة علل، ج2، ص 29، نقلا عن مفرح السيد، علل النحو العربي، ص 7.

[5] – ابن منظور، لسان العرب،ج1، مادة علل، باب اللام، فصل العين.

[6] – التهانوي، كشاف إطلاحات الفنون، ، خياط، بيروت (د.ت)، ج 3 ، ص 327.

مصدر من علّ يعلّ واعتلّ أي مرض فهو علّيل، وعليه فإنّ التعليل تّغير للشيء نقله من حال إلى حال.

ويأتي التعليل بمعنى التأثير، إذ تستعمل العلّة في عرض اللّغة في شيء يؤثر في أمر من الأمور، سواء كان من المؤثر صفة أو ذاتا وسواء كان مؤثرا في الفعل أو في الترك ". ([1])

- العلة اصطلاحا :

لا يبتعد مفهوم العلة والتعليل الاصطلاحي عن مفهومها اللّغوي فقد عرّفها الرّماني بأنّها: "تغيير المعلول عما كان عليه".([2]) وعرفها الجرجاني بأنها " ما يتّوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا ومؤثرا فيه ". ([3]) ويرى الجرجاني أنّ التعليل هو" تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر". ([4])

والعلة على قسمين : ([5])

العلة التامة : وهي ما يجب وجود المعلول عندها.

العلة الناقصة: وهي بخلاف ذلك، والعلة ما يثبت به الحكم، ويرى محمد خير الحلواني أنه: " يراد بالعّلة النحويّة تفسير الظاهرة والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الحقائق اللغويّة، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف". ([6])

حيث يرى مازن المبارك أنّ العلّة " هي الوصف الذي يكون مظّنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم ". ([7])

ويبدو من خلال التعريفين أنّ العلّة نشاط ذهني للإنسان يصل به إلى تفسير الأحكام اللغوية وغيرها.

---

[1] – السمرقندي، ميزان الأصول، ص 576، نقلا عن رائد نصري جميل، منهج التعليل بالجملة، ص 31.

[2] – الرماني، الحدود تحقيق إبراهيم السامرائي، الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1984. ص 25

[3] – الجرجاني، التعريفات، تحقيق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987، ص 79.

[4] – المصدر نفسه، ص 79.

[5] – الجرجاني، التعريفات، تحقيق عبد الرحمن عميرة عالم الكتب، بيروت، ط1987،1، ص 79.

[6] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1974، ص 275.

[7] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطوراتها، دار الفكر، بيروت، ط1974،3، ص25.

ويرى الكفوي بأن التعليل في عمومه " بيان علّة الشيء ، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يستدل فيه من العلّة على المعلول ".([1])

ويوافقه في ذلك أحد المحدثين بقوله: " التعليل في النحو تفسير اقتراني يبين علّة الإعراب أوالبناء على الإطلاق، وعلى الخصوص وفق أصوله العامة، فهو تفسير لأن التفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ، نحويا سواء كان ذلك ظاهرا في المراد، أو غير ظاهر. فمثل الظاهر تعليل رفع كلمة (زيد) في جملة " جاء زيد " بأنّها فاعل، وهي علة تعليمية أولى، ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم أن" المخفّفة الناصبة للمضارع، مع أن الأصل النظري لعملها الجزم، بأنها تشابهت " أَنَّ " الناصبة للاسم، فنصبت... وحينما تقيد التعليل بأنه تفسير اقتراني يظهر له ركنان: العلة، والمعلول. ويرى الكفوي العلة على أنها عبارة عن دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحويا كما يسميها المرادي وابن مالك والعكبري سببا أو وجها. ([2])

والتعليل" بيان سبب ابتداع العرب لظاهرة لغوية وهذا السبب يكون غير الجامع بين المقيس والمقيس عليه؛ لأنه سبب لا يقوم بحمل شيء على شيء ". ([3])

ومثاله ما جاء في كتاب " علل النحو" لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفي سنة 381هـ، حيث قال: " ... وليس في كلام العرب الجمع بين ساكنين في الوصل؛ لأن الجمع بينهما في الوصل محال، ولكنه ليس بموجود، فلم يكن بدّ من حذف احد الساكنين أو تحريكه ليخرج إلى كلامهم. وقد يمكن تعليل امتناع الجمعين ساكنين بان يقال: إنّ الحرف الساكن إذ تكلّم به؛ أنّ المتكلّم في حكم الواقف عليه والمبتدئ بما بعده، وقد بيّنا أنّ الابتداء بالساكن محال، فكان الجمع بينهما يشبه الابتداء بالساكن، فلهذا امتنعوا... ".([4])

والتعليل يشمل ذكر سبب تسمية بعض الظواهر والقضايا اللغوية بمصطلحات

---

[1] – الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق، 1975م، ص 211.

[2] – انظر خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، 2002، ص31.

[3] – خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، ط2، الأردن، 2009.

[4] – ابن الوراق، علل النحو، تحقيق محمد جاسم الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، 1999، ص 221.

معّينة، من ذلك ما جاء في كتاب (علل النحو) تعليل لتسمية الحرف بالحرف: " وأما تسمية النوع الثالث بالحرف في اللّغة، فموضوع لطرفي الشيء، وكأن هذا النوع إنما يقع طرفا للاسم والفعل معًا، خص بهذا اللّقب، لقولك: أزيد ترى في الدار؟ فالألف إذا دخلت للاستفهام عن كون زيد ولم تدخل هي لمعنى يختصها، وهي في اللّفظ طرف مع ذلك فاعرفه " . ([1])

ومثال ذلك ما ذكره الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو) من تعليل تسمية أقسام الكلام (الاسم والفعل والحرف) بهذه الأسماء يقول" ... سؤال آخر على أصحاب سيبويه، يقال لهم : لم سمى سيبويه وغيره هذه الأشياء أسماء وأفعالا وحروفا... وقد علمتم أنها كلها أفعال المتكلم؛ لأنها كلام ونطق، والكلام يفعله المتكلم ويوجده بعد أن لم يكن ؟... الجواب أن يقال: إن هذه الاشياء وإن كانت كما ذكرتكم أنها أفعال للمتكلمين الناطقين بها فهي مختلفة متباينة المجاري في طريق الإعراب... فلمّا كان ذلك كذلك وجب الفرق بينها وأن يوسم كل جنس منها بأشكال الأشياء به " . ([2])

وفي كتاب (أسرار العربية)، وهو كتاب وضع في علل النحو جاء فيه حول تعليل تسمية الإعراب إعرابا والبناء بناء: " إن قال قائل: لم سمي الإعراب إعرابا والبناء بناءا؟ قيل: أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه، أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني؛ مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجّته إذا بينّها...". ([3])

وتعليل ما وضعه النحّاة قد يكون بأدلة النحو؛ كأن تعلل تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام بعلّة السبر والتقسيم ([4]) ، وهي أننا سبرنا أصناف الكلام فما وجدنا لها قسما رابعا؛ لأجل ذلك يرى أحد الباحثين المعاصرين بأنّه " كان الأجدر أن يترك النحاة تعليل مصطلحات النحو للفلسفة التي تعنى بحدود العلوم وتعريف مصطلحاتها والفروق بينها ". ([5])

---

[1] – المصدر السابق، ص 223.

[2] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط 2، 1978، ص 63.

[3] – ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995. ص 11.

[4] – السبر والتقسيم هو في مسالك العلة بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح منها و ينفي ما عداه، أنظر السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو، ص 59.

[5] – خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص 66.

وحينما نريد أن نبحث على مصطلح العلّة في التراث النحوي نجدها " عبارة عن مصطلح أصولي يطلق على الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وهي السبب الذّي تحقق في المقيس عليه، فأوجب له حكما، وتحقّق في المقيس عليه – أيضا– فألحق به ، فأخذ حكمه " . ([1])

والعلّة هي القرينة، أو العلامة التي إذا وجدت في الكلام، أو في مقام تحقّق الحكم بسببها فهي – تجّوزا – كالسبب الموجب للحكم حيث جاء في كتاب (الأصول في النحو)، فيما يخصّ علل منع الصرف: " فما جاء من الأسماء على أفعل، أو يفعل، أو تفعل، أو فعل، وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف و(أفعل) نحو أحمر وأصفر وأخضر لا ينصرف؛ لأنه على وزن اذهب واعلم، وهي صفات، فقد اجتمع فيها علّتان ".([2])

نفهم من ذلك أن علّل منع الصرف هي عبارة عن قرائن لفظية ومعنوية إذا توفرت سببّت منع الاسم من الصرف.

وقد عبّر أحد المحدثين عن العلل النحويّة بأنها " مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي، أو يفترضها بقصد تفهّم ما يمكن تسميته (بنظام اللّغة) وتناسق عناصرها، بغض النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللّغة على السجّية أم لا، والمهم كونه أمرا محتملا، لا يمكن رفضه إلا عُوِض بما هو أليق منه ".([3])

والعلّة تطلق كصفة لحروف ثلاثة هي : الواو والمضموم ما قبلها، والياء المكسورة ما قبلها وألف المدّ، وتسمى"... حروف العلة والاعتلال سميت بذلك للينها وموتها! ".([4])

وقد جاء في ملحة الإعراب: ([5])

---

[1] – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1973، ص 111.

[2] – ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط3. 1408هـ–1988م، ج1، ص62.

[3] – أحمد المطر العطية، مجلة الملك سعود، المجلد الحادي عشر، الآداب (1)، 1419هـ 1999، ص 4.

[4] – ابن منظور، لسان العرب، مادة (علل)، فصل العين، باب اللام.

[5] – أحمد محمد القاسم، شرح ملحة الإعراب لأبي القاسم بن علي الحريري، الرياض، مكتبة، دار الزمان، ط2، 1412 هـ – 1991، ص 91.

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ جَمِيعًا وَالأَلِفْ هُنَّ حُرُوفُ الإِعْتِلاَلِ الْمُكْتَنِفْ

ومنه الإعلال، وهو: " تخفيف حروف العلة بالإسكان، والقلب والحذف". ([1]) ويشترط أن ينقلب حرف العلة حرف علة آخر لئلا يصير إبدالا.

- الفرق بين العلّة والتّعليل :

والملاحظ أنه قد تبين لنا من خلال تعريف كل من العلة والتعليل أنّ " التعليل عبارة عن مصدر من الفعل (علّل) أي أتى بالعلة أي السبب، ويقصد به تبرير الظواهر الموجودة، وغير الموجودة، ومحاولة شرح أهدافها وبواعثها، ومن ثم بيان الحكمة فيها، وهو مصطلح بسيط يقوم على اجتهاد في الرؤية، في حدود القضية، أو الظاهرة المقصودة، ولذا فإنّه لا يتناول إلا بعض الجزئيات في النحو العربي، دون أن يسلك هذه الجزيئات في إطار عام ". ([2])

وإذا ما أردنا تتبّع نشأة مصطلح " التعليل" في النحو العربي في مراحله الأولى نلاحظ أنه اتسم بثلاث سمات هي: ([3])

1 - جزئية الموضوع والنظرة.

2 - التوافق مع القواعد. فليس ثّمة تناقض بين التعليل وبين ما توصل إليه النحاة من قواعد.

3 - الوقوف عند النصوص اللّغوية، وقد أسلم ذلك إلى أن يكون تأثير التعليل محصورا في إطار التبرير الذهني الخالص، أو القائم على أساس من الملاحظة اللغوية، دون أن يؤثر في القواعد نفسها بالتغيير أو التبديل.

وجلي بعد شرح دلالة مصطلح كل من (العلة) و(التعليل) نجد بأن " مصطلح العلّة أعم من مصطلح التعليل فمن الواضح أن بينهما تقاربا كبيرا من جهة، واختلافا من جهة أخرى، فهما يتفقان في الهدف الباعث من ورائهما ويختلفان، كون العلّة يمكن أن تشمل حروف العلة، وهي حروف موجودة في اللّغة العربية كغيرها من الحروف،

---

[1] - الكفوي، الكليات، ص 150.

[2] - محمد بن عبد العزيز العمريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، 2007، ص800.

[3] - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 167 - 169.

ولا تحصل نتيجة تعليل، وإنما تتعلق باعتلالها أنفسها، أو بإعلال بعضها بعضا، كما أنهما يختلفان في كون" العلة " كمصطلح أصولي هي الجامع بين المقيس والمقيس عليه، أي أنها العلاقة التي تربط بين المقيس والمقيس عليه، وهي بهذا تعتبر أحد أركان الحمل الأربعة ينتقض بنقضها الحكم، وأما التعلّيل " فلا ينتقض الحكم ببطلانه أو اختلافه ".([1])

لذلك فإنّنا نستثني من بحثنا الحديث عن حروف العلّة؛ لأننا اتخذنا عنوانه ظاهرة التعليل في النحو العربي" ذلك لكي نهتم بالتعليل الذي انشغل به النحاة دون غيرهم، وهي تعليلات كما سنرى تشمل مستويات التعليل اللّغوي الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي.

- أقسام التعليل النحوي:

يمكن أن نحصر التعليل النحوي في معنيين هما السبب المباشر والسبب الحقيقي على النحو الآتي: ([2])

– **المعنى الأول** : العلّة هي السبب المباشر، أو التجوزي غير الحقيقي، وأعني بها القرائن اللفظية والمعنوية والمقامية التي تعرف بها الأحكام النحوية، وهذه القرائن إنما توجد في الكلام الذي نتكلم به إذا كانت لفظّية أو معنوية، أو توجد في الظروف المحيطة بالموقف الذي يسميه القدماء بالمقام. فمثال القرائن أن يقال: الفعل هو عامل رفع الفاعل، أي أن الفعل يتسبب وجوده في رفع الفاعل، فهذا لا يعني أن الفعل هو السبب الحقيقي الذي جعل واضع اللغة العربية يرفع الفاعل لأجله في الحقيقة الطبيعية، وإنّما معنى كون الفعل عاملا هو أنّه قرينة مذكورة أو مفهومه في الكلام فهو إذن سبب مباشر ينبغي تعليمه لطلاب العلم ليتمكنوا من تعلّم اللغة العربية، وليس السبب الحقيقي الفلسفي، ومثاله الآخر أن يقال إنّ سبب رفع (زيد) في قولنا: (حضر زيد) هو لأنه فاعل، فالفاعلية قرينة إذا توفرت لاسم رفعته.

– **المعنى الثاني** : العلّة هي السبب الحقيقي الذّي يظن النحاة أنه جعل واضع اللغة يضع حُكما معينّا، أي ظاهرة لغوية معيّنة، وهذا يعني أن العلّة الحقيقية ليست كالقرينة الموجودة في الكلام أوأثناء الكلام بحيث يمكن استحضارها، بل العلّة الحقيقية تتعلق

---

[1] – أنظر محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص801.

[2] – خالد بن سليمان بن المهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص 126 – 127.

بنشأة الظواهر اللغوية فهي أمر ميتافيزيقي لا يمكن أن نجده في الكلام، ومثال العلة الحقيقية أن يقال: إن سبب رفع الفاعل بالضمة هو لأنّه الأقوى والضمّة هي أقوى الحركات فأعطي إياه.

والعلّة أيضا هي السبب الحقيقي الذي جعل النحاةَ يسمّون بعض الظواهر أو القضايا النحوية بمصطلحات علمية تعارفوا عليها، والذّي يؤكّد أنّ العلّة والتعليل في عرف النحاة لا يخرجان عن هذين المعنيين، أنّ ابن السراج محمد بن السري البغدادي المتوفى سنة 316 هـ، قد أدرك هذه الحقيقة في كتابه (الأصول في النحو) إذ قال:" واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علّة العلّة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا ؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، و إنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها؛ وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات..." . ([1])

كما أنّ الزجاجي المتوفى سنة 337هـ، لم يخرج عن هذين المعنيين: السبب المباشر، والسبب الحقيقي حينما قسّم العلل النحوية إلى تعليمية وقياسية وجدلية، كما ورد في كتابه " الإيضاح في علل النحو" قال الزجاجي: " وعلل النحو بعد هذا على ثلاث اضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية. فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب...

فمن هذا النوع من العلل قولنا: (إنّ زيدا قائم)، إن قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا: بأن؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنّا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك قام زيد. إن قيل: لم رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب، فأما القياسية فكأن يقال: لمن قال نصبت زيدا بأن، إن زيدا قائم: ولم وجب أن تنصب " ان " الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما تقدم مفعوله على فاعله، نحو: (ضرب أخاك محمد)، وما أشبه ذلك.

[1] – ابن السراج، الأصول في النحو،ج 1، ص 222.

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب (إنّ) بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ ، وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ".([1])

يقول خالد بن سليمان بن المهنا الكندي معلقا على ما ذهب إليه أبو القاسم الزجاجي: " فأنت تلاحظ أنّ العلل التعليمية ما هي إلا قرائن أي السبب المباشر، سميت تعليمية لأن الغرض منها الاستعانة بها كعلامات لتعرف القاعدة النحوية لدى الطلاب، وأما العلل القياسية فهي السّبب الحقيقي الذي جعل واضع اللغة يضع الحكم لأجله سميت قياسية، لأنها إذا انطبقت على إيّ مثال قيس على الأصل المستحق لها، وأما العلل الجدلية فهي في رأينا علل قياسية؛ لان الطرف الثاني يطرحها يحاول أن يجيب عن السبب الحقيقي الذي أوجب الحكم للمثال؛ رافضا السبب الحقيقي الذي اقترحه الطرف الأول المناظر إياه، وهذا يعني أن كلا منهما قدم علة قياسية لتعليل الحكم تعليلا حقيقيا " . ([2])

ونتأكد من حقيقة ما ذهب إليه خالد بن سليمان حينما نرى أن مِن قدماء النحاة الذين لهم وزنهم مَن يؤكد هذا الأمرَ، إذ يرى أبو عبد الله الحسن بن موسى الدينوري الجليس في كتابه (ثمار الصناعة) أنّ " اعتلالات النحاة صنفان: علّة تطّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم وهم للأولى أكثرا استعمالا، وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها أربعة وعشرون نوعا ". ([3])

وقد أكّد ابن جني ومن بعده الدينوري أن تعليلات النحاة على ضربين: علل موجبة وعلل موجزة، فالضرب الأول هي العلل التي تؤدي إلى إيجاب حكم نحوي ثبت بالسماء المطرد عن كلام العرب. والضرب الثاني هو الذي أسماه العلل المجوزة، وهي التي يمكن للفصيح أن يتحملها بالرغم من ثقلها والكلفة الشديدة في أدائها ".([4])

---

[1] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 22.

[2] – خالد بن سليمان بن المهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص 127.

[3] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 32.

[4] – ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية القاهرة. ج1، ص 88.

وأردف قائلا: " أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما مشابهها، ورفع العمدة، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، وعلى هذا مفاد كلام العرب. وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوزه، ولا يوجبه، ومن ذلك أسباب الإمالة، فإنها علة الجواز لا الوجوب ".([1])

ومن كل ذلك فإن البحث يذهب مذهب خالد بن سليمان بن المهنا الكندي في أن تعليلات النحاة قسمان:

أولا / تعليلات مباشرة :

وهي علل تقاس على كلام العرب، وتتساق على قانون لغتهم، ففي قولنا: (نجح زيد)، قد يسأل سائل: لم رُفع (زيد)؟ والجواب: لأنه فاعل، ونحو (باع) أصلها (بَيَعَ) تبدّل الياء ألفا ؛ لأنها مفتوحة وقبلها فتحة، هذه علة أولى مطردة في كلام العرب يسميها الدنيوري (الجليس) بالعلل المطردة ،([2]) ويسميها الزجاجي بالعلل التعليمية، ([3])وسماها ابن جني العلل الموجبة ([4])، كما سماها ابن مضاء القرطبي" بالعلل الأولى".([5])

ثانيا / تعليلات حقيقية :

وهي التي تظهر حكمة العرب، وتكشف صحّة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم المباشرة. ففي العلة المباشرة قلنا: بان الجواب عن سؤال: لم رفع (زيد) ؟ لأنه فاعل، ثم قد يسال: لم رُفع الفاعل؟ .. فالجواب الثاني للإسناد. فهذه علة حقيقية أو حكمية حسب رأي الدينوري الجليس([6])، ويسميها ابن السراج علة العلة([7])، وابن جنّي يسميها العلل المجوزة،([8]) ويسميها ابن مضاء القرطبي العلل الثانية. ([9])

---

[1] – المصدر السابق، ج1، ص 164.

[2] – أنظر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 175 – 176.

[3] – أنظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 64.

[4] – أنظر ابن جني، الخصائص، ج1، ص 164.

[5] – أنظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 130.

[6] – أنظر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 176.

[7] – أنظر ابن السراج، الأصول في النحو،ج1، ص 54.

[8] – انظر ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 165.

[9] – انظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 130.

- أشهر العلل النحوية في كتب النحاة :

ذكر السيوطي في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو): " أن أبا عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس؟، قال في كتابه (ثمار الصناعة) اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا، وأشدّ تداولا، وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعا: وهي علة سماع، وعلة تشبيه وعلة استغناء وعلة استثقال وعلة فرق وعلة توكيد وعلة تعريض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى" . ([1])

وقد ذكر السيوطي بأن التاج ابن مكتوم شرح هذه العلل في كتابه (التذكرة) وسنورد شرح أشهر هذه العلل التي وردت في كتب النحويين، وهي على النحو الآتي :

1 – علة السماع : وهي من العلل النحوية المطردة، وذلك مثل قولهم : امرأة ثدياء، ولا يقال رجل أثدي، وليس لذلك علة سوى السماع.

مع أن القياس يستسيغه في أصل الوضع، وهو جار في كلام العرب كقولهم: أعرج و عرجاء، وأعور وعوراء، وأحمر وحمراء، وأبيض وبيضاء، ونحو ذلك، ولكنهم يقولون ثدياء للمؤنث ولا يقولون: أثدي للمذكر وليس لذلك علة إلا السماع من العرب، والسماع يبطل القياس فإذا صح في القياس في أصل الوضع ورفضه السماع أخذنا بالسماع وتركنا ما استساغه القياس لأن دليل السماع أولى من القياس. وفي ذلك يقول ابن جني: " وما يحتمل في القياس، ولم يرد به السماع كثير ".([2])

2 – علة التشبيه : وهي مثل إعراب المضارع؛ لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف، وكذلك مثل إعمال ما الحجازية وأصلها عدم العمل لعدم اختصاصها لمشابهتها ليس في المعنى.

---

[1] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 175 – 176.

[2] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 398.

3 – علة استغناء : كاستغنائهم عن الفعل (ودع) بالفعل (ترك) مع أن القياس يجيزه في أصل الوضع ، إلا أن علة منعت استعماله، وهي أنهم يستعملون الفعل (ترك) ويستغنون به عنه.

4 – علة استثقال: كاستثقالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة، فحذفوها لأجل ذلك، واستثقالهم تجاور الهمزتين في (كل) فحذفوهما لأن أصل (يعد) هو: (يوعد) وأصل (كل) هو: (أوكل).

5 – علة فرق : وهي علة تأمن التباس المعنى إذ يقع فرق في البنية أو في اللفظ بين ما تشابه من ألفاظ اللغة حتى لا يلتبس بعضها ببعض في المعنى كرفع الفاعل ونصب المفعول، وكلاهما اسم للفرق بينهما إذ يدل الرفع في الأول على الفاعلية، ويدل النصب في الثاني على المفعولية، ولولا هذا الفرق لما أمكن التمييز بين المعنيين في الكلام فيلتبس معنى الفاعلية بمعنى المفعولية في الجملة الفعلية.

ومثل ذلك أيضا فتح نون جمع المذكر السالم المنصوب أو المجرور، وكسر نون المثنى المنصوب أو المجرور، ولو فُتِحَا معًا أو كُسِرَا مَعًا لالتبسَا، لأنَّ لفظهما سيكون واحد، والمعنى مختلف.

6 – علة توكيد : وذلك مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر، لتأكيد إيقاعه، وكذلك كدخول حروف الزيادة في الكلام للتوكيد كقولك: (ما زيد بقائم) أدخلت الباء على خبر ما الحجازية لتوكيد النفي.

7 – علة تعويض : كقولهم : (اللّهم) جاءت الميم عوضا عن ياء النداء؛ لأن الميم دخلت على اسم الجلالة الله للنداء، وقولهم: عِدَّةَ وزِنَة وجِهَة، أصلها وَعْدَةَ، وزْنَة، ووجْهَة، حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضا عنها.

8 – علة نظير : وذلك ككسر الساكن الأول إذا التقى ساكنان في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره ، نحو لا تنهرِ ٱلفقير.

9 – علة نقيض : وذلك كنصبهم اسم (لا) النافية للجنس على نقيضها (إنّ) نحو: لاَ أَحَدَ مَوْجُودٌ.

10- علة حمل على معنى : وهي مخالفة بعض قواعد العربية حملا على المعنى وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ...﴾. ([1]) حيث ذكر فعل الموعظة، وهي مؤنثة حملا لها على المعنى، وهو الوعظ. ونحو قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة:

فَكانَ مِجَنّي دونَ مَن كُنتُ أَتَّقي ثَلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ وَمُعصِرُ

حيث أَنَثَ (شخوص) جمع شخص فذكّر (ثلاث) ؛ لأنّ المعنى المقصود من شخوص هو " كاعبان ومعصر" .

11 – علة مشاكلة : من العلل المطردة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا اعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلاَلاً وَسَعِيرًا ﴾([2]) ، حيث نوّنت (سلاسلا) لمشاكلة ما بعدها في التنوين.

12 – علة معادلة : وذلك مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب، ثم عادلوا بينهما، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم. وكذلك مثل وضع النون في جمع المذكر السالم مقابل التنوين في الاسم المفرد، نحو: قدم معلم، وقدم معلمون.

13 – علة مجاورة أو جوار: وهي التي يجر بها الاسم الذي من حقه الرفع أو النصب، لمجاورته الاسم المجرور، وذلك مثل قول من قال من العرب: " هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ" بجر (خرب)، وأصله الرفع، وعلة ذلك أن هذا الاسم جاور اسما مجرورا قبله فتبعه، لأجل ذلك في الجر، وقد قال بها الكوفيون في الجزم كذلك.

يذهب ابن الأنباري إلى أن " جواب الشرط مجزوم على الجوار... لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفكّ عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوما، والحمل على الجوار كثير".([3]) وكذلك مثل ضم لام (لله) في قوله تعالى: ﴿ الحمدُ للهِ ﴾.([4]) لمجاورتها الدال.

---

[1] – سورة البقرة، الآية 275.

[2] – سورة الإنسان، الآية 4.

[3] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر،ج 2، ص 602.

[4] – سورة الفاتحة، الآية1.

14 – علـة وجـوب : وهـي العلـة التـي توجـب المتكلم بـالتزام أحكـام العربيـة، كرفـع الفاعل، ونصـب المفعول، وجر المضـاف إليـه، ونحـو ذلك من العلل الأولـى الموجبـة لإجراء الكـلام مجرى قوانين العربيـة، وهـي الغالبـة. يقول ابـن جنـي: " أعلـم أن أكثـر العلل عندنا مبناها علـى الإيجاب بهـا، كنصـب الفضـلة أو مـا شـابه فـي اللفظ الفضـلة ورفع المبتدأ والخبر، والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فعلل هذه الداعيـة إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب " . ([1])

15 – علة جواز: وهي عكس الموجبة، فلا يجب على المتكلم الالتزام بحكمها كعلل الإمالة.

ويشرح ابن جني هذا الضرب من العلل فيقول: " وضرب يسمى علة وإنمّا هو في الحقيقة يجوز ولا يوجب "، ومن ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة وهي علة جواز لا علة الوجوب ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لابد منها... ". ([2])

16 – علـــة تغليـــب : مـــن العلـــل المطـــردة وذلـــك مثـــل قولـــه تعـــالى: ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ ﴾. ([3]) حيث جعلوا ذلك علة التذكير في" القانتين".

17 – علـــة اختصـــار : وذلـك مثـل بـاب التـرخيم فـي قولـه تعـالى: ﴿ وَلَـمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾. ([4]) حيث حذفت نون الفعل اختصارا وإيجازا ومنه أيضا ما جاء في (أسرار العربية) " أن الأصل في التثنية العطف إلا أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار". ([5])

18 – علّـة التخفيـف : وذلك كالإدغام في المثلين نحو الفعل (مد)، فالعرب كانوا يفضلون ما خفّ من الكلام ويستحبونه ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه اقتصاد بالجهد المبذول.

---

[1] – ابن جني الخصائص، ج1، ص 164.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 164.

[3] – سورة التحريم، الآية 12.

[4] – سورة النحل، الآية 120.

[5] – ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 47.

19 – علّة أصل : هي التي تجيز صرف ملا ينصرف، نحو: (هو في أحسن حاله)، حيث صرفت " أحسن " الممنوعة من الصرف لأنها أضيفت.

20 – علة أولى : وهي التي تفيد القياس في اعتبار الفعل أولى برتبة التقديم من الفاعل و المفعول به نحو قولنا: (ألقَى الربيعُ محاسنَه).

21 – علة دلالة الحال : وهي علة الحذف لدلالة الحال عليه، نحو: (خالد، أدرس) أي (يا خالد) فحذف حرف النداء لدلالة الحال عليه، و يعلل بها لحذف (لا) من قوله تعالى: ﴿ قالوا تالله تفتأ تذكرُ يوسفَ ﴾ [1] لدلالة الحال عليه [2] ، وكقول المستهل: الهلال، أي: هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه.

22 – علة إشعار : كقولهم في جمع موسى: (مُوسَوْنَ) – بفتح ما قبل الواو –، إشعاراً بأنّ المحذوف ألف. كما جعلوا الفتحة في" يسعون ويرضون"، وكذلك في (مُوسَوْنَ) مشعرة بالألف المحذوفة، وقالوا فيها الفتحة قبلها دليل عليها.

23 – علة تضاد : وذلك مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها: متى تقدمت وأكّدت بالمصدر، أو بضميره لم تلغ أصلا، لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد.

24 – علة التحليل : قال ابن مكتوم في تذكرته: " وأما علة التحليل فقد اعتاص عليّ شرحها وفكرت فيها أياما فلم يظهر لي فيها شيء ".[3]

وقال شمس الدين بن الصائغ: " فقد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيا لها عن السلف في نحو: الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلّل عقد شبه خلاف المدَّعي" . [4]

- طبيعة التعليل النحوي :

يمكننا أن نسأل أولا عن طبيعة وجود هذه العلل النحوية ومصدرها. أهي من

---

[1] – سورة يوسف، الآية 85.

[2] – أنظر ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 278.

[3] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 178.

[4] – المصدر نفسه، ص 178.

اختراع النحويين ولكنهم نسبوها إلى العرب؟ أم أنها سمعت عن العرب، وقد سُئل الخليل بن أحمد عن مصدر هذه العلل التي اعتلّ بها فأجاب قائلا: " إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وأن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا. ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها ".([1])

نستشف من قول الخليل أن العلة النحوية موجودة ضمنيا في عقول العرب ، وإن لم يصرحوا بها ولم يعوها في كل حال، ومع ذلك فإن لها وجودا موضوعيا في عقولهم وبعبارة أخرى هي موجودة عندهم بالطبع والسليقة، وليس بالوحي الحاصل من الاشتغال بصناعة النحو، وللنحويين بعد ذلك أن يجتهدوا في اكتشاف هذه العلل واستنباطها. ولقد كان ابن جني يقرر" أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبه النحاة إليها وحملوه عليها ". ([2])

ومعنى ذلك أنه يذهب إلى أن هذه العلل التي استنبطها النحاة هي نفسها العلل التي قامت في عقول العرب، وفي ذلك مخالفة لما ذهب إليه الخليل من قبله.

وقد علّق أحد المحدثين على ما ذهب إليه ابن جني بقوله: " وفي ذلك مجاوزة للحقيقة؛ لأن كثيرا من هذه العلل التي قال بها النحاة إنما هي محتملة ولا قطع فيها، ولو كانت قطعية لما اختلفوا في تعليل كثير من الظواهر اللغوية ، ولذلك فإن الخليل كان أكثر اعتدالا وإنصافا للحقيقة عندما ذكر أن هذه العلل التي اعتل بها جائز أن

---

[1] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص – ص 56 – 66.

[2] – ابن جني الخصائص،ج1، ص 237.

تكون هي التي قصدتها العرب ضمنيا واشتملت عليها فطرتها وسليقتها، وجائز أيضا أن تكون غيرها، ولذلك ترك مجال الاجتهاد في اكتشاف هذه العلل مفتوحا للنحويين، ولم يقطع بصحة العلل التي اعتل بها.

ومحصلة القول " أن كلام العرب محكوم بعلل لها وجود ضمني في عقولهم تعمل بالفطرة والسليقة لا بالوعي الذي يتحصل بصناعة النحو، وللنحوي أن يجتهد في اكتشافها لتبيين النظام الباطن للغة، والعلاقات التي تربط الفروع بالأصول، وإثبات أن ما خرج عن بابه هو أيضا يحكمه ضرب من النظام سلم معه من التناقض والتعارض، ويرد التغاير والتنوع في الاستعمال في الباب الواحد إلى وحدة من النظام كما تكشف هذه العلل عن كيفية حصول عمل السليقة عند المتكلم؛ لأنها تقوم في عقله، وهي جزء هام من النظام اللغوي الذي يعرفه بالسليقة والذي يصدر عنه الكلام في واقع الخطاب ". ([1])

وبالعودة إلى ابن جني، فإنّه حينما يحدثنا عن طبيعة العلل النحوية يكشف النقاب عن تأثر النحويين بالفقه، إذ يقول ابن جني: " ... وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله، إنما ينتزع أصحابها منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق، ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة " . ([2])

ثم يقارن بين علل النحو وبين علل المتكلمين وعلل المتفقهين، وينتهي إلى أن علل النحو أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. فعلل النحو مادية حسية يكشف النقاب عنها بعد استقراء اللغة واستنباط الحكم النحوي، أما العلل الفقهية فوجودها سابق للحكم الفقهي، إذ تنشأ هي أولا، ثم يأتي الحكم الفقهي. يقول ابن جني: " أعلم أن علل النحويين – وأعني حداقهم المتقنين،لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي

[1] – بلعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، طبعة 1، 2012، ص 188– 189.

[2] – ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 163.

أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجود الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا ". ([1])

ومحصلة هذا الكلام أن علل النحويين أقوى حجة من علل الفقهاء وأنها أقرب إلى علل المتكلمين في وثاقتها وفي احتمال صحتها ذلك" أن العلة الفلسفية والكلامية في طبيعتها غائبة تكشف عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول، فالعلاقة بينها وبين المعلول علاقة معية ومصاحبة في الوجود، بمعنى أنهما يوجدان معا.

والعلة الفقهية تعبدية تكشف عن الصالح العام أو المصالح المرسلة، وتسبق المعلول في الوجود، بحيث تنشأ العلة الداعية إلى الحكم فينشأ الحكم بعد ذلك. أما العلة النحوية فهي حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء، وقد تكون ضرورية في بعض الحالات، وتلحق معلولها في الوجود، بمعنى أن العربي يتكلم والاستقراء يتم أولا ، ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل، فإذا كانت علة الفلاسفة والمتكلمين ألصق بالمنطق الأرسطي التجريدي الصوري، وكانت علل الفقهاء رموزا وأمارات لوقوع الأحكام، فإن علل النحاة حسية تنتمي إلى المنطق المادي أو الطبيعي، وليست من المنطق الصوري الذي يزعم النقاد أن النحاة سطوا عليه. هذا والفرق بين هذه العلل النحوية وعلل الفقهاء إنما يكمن في الاتكال على الحس وعدمه ". ([2])

إذن فهذا هو الذي كان يقصده ابن جني، فعلل النحو تعتمد على الحس، أي المقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، أما العلة الفقهية فكثيرا ما تختفي، " فلا تعرف مثلا عدد الصلوات المفروضة في اليوم والليلة، لم كانت خمسا دون غيرها من العدد، ولا تعرف علة عدد الركعات في كل صلاة. فالإنسان يجهل ذلك، لأنه حكم تعبدي، بخلاف النحو كله، أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته ". ([3])

فالعلة النحوية كالعلة المنطقية تنفذ إلى ما وراء الظاهر لتفسير كل شيء، وتضرب في كل أفق ولا تحذر من البحث وراء الظواهر، لأجل ذلك كان ابن جني يحثّ على استنباط العلل ويقول: " فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة، كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره ". ([4])

---

[1] – المصدر السابق، ص 48.

[2] – تمام حسان، الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 164.

[3] – وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل، دار الكتاب الثقافي أربد، الاردن، ط 2، 1427– 2006، ص37.

[4] – بلعلام مخلوف، مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، ط1، 2012، ص 188–189.

ويعلق ابن جني على قول سيبويه : " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها". ([1]) فيقول: " وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه ، ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك فتستضيء به، وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه ". ([2])

- كُتُبٌ أُلِّفَتْ في التعليل النحوي:

ورد التعليل في كلام النحاة الأوائل وكتبهم منذ بداية كلامهم عن العلة النحوية، لكنهم لم يفردوا له كتبا خاصة إلا مع بداية القرن الثالث الهجري. وكان من أوائل النحاة الذين أفردوا للعلة كتبا خاصة بها – كما وجدت الدراسة – :

1 – محمد بن المستنير المعروف بـ قطرب، المتوفَّى سنة 206هـ، وهو أحد تلاميذ سيبويه، وذكرت كتب التراجم له كتابا باسم " العلل في النحو".([3])

2 – أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني المتوفي سنة 230هـ، فقد ألف كتابا سماه " علل النحو" . ([4])

ولئن كان الكتابان مفقودين فإنه لا يفوتنا دلالة الاسم فيهما على أن العلة بدأت تلفت نظر النحويين وتدور على ألسنتهم، وأنها بدأت تفرد لها الكتب منذ نهاية القرن الثاني، وبداية القرن الثالث الهجريين. وأصبحت العلل موضوعا للبحث والمناقشة يكتب فيه النحاة، ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار. ([5])

ولم يكد ينتهي القرن الثالث الهجري حتى استقرت عِلَلُ النحو، واتسع البحث فيها، وصار النحاة يتفاخرون بها، ويقيمون مجالس النقاش والجدل فيها لإثبات البراعة، ورسوخ القدم في التعليل. ([6])

ومن علماء القرن الرابع الهجري الذين صنّفوا في العلة:

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 32.

[2] – ابن جني، الخصائص،ج 1، ص 53 – 54.

[3] – يقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، سنة 1993، ج7، ص 104.

[4] – ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، 1993، ج1، ص 86.

[5] – مازن المبارك، العلة النحوية، ص 69 – 71.

[6] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة وآثارها في العربية، ص9.

3 – الحسن بن عبد الله المعروف بـ (لغذة الأصبهاني) : كان معاصرا لأبي إسحاق الزجاج، وألف كتابين في العلل سماهما: " علل النحو"، و" نقض علل النحو".([1])

4 – هارون بن الحائك الضرير الكوفي، كان معاصرا للمبرد، ولأبي إسحاق الزجاج، و له كتاب في العلل سماه " العلل في النحو" . ([2])

5 – أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان المتوفي سنة 320 هـ، صنف كتابا في التعليل سماه" علل النحو".([3]) أو" كتاب المختار في علل النحو".([4])

6 – أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفي سنة 337 هـ، صنف كتاب " الإيضاح في علل النحو" . ([5])

وقد ذكر في مقدمة كتابه أنه أول من كتب في علل النحو، وأنه لم يسبق إلى التصنيف في هذا الموضوع، مع أننا وجدنا قطربا والمازني وابن كيسان سبقوه في مجال التأليف في العلل النحوية.

7 – محمد بن علي العسكري المعروف بـ (مبرمان)، المتوفي سنة 345هـ، وهو أستاذ السيرافي والفارسي. صنف كتابا في العلل سماه " المجموع على العلل" . ([6])

8 – أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بـ (ابن الوراق) المتوفي سنة381هـ، صنف كتاب " علل النحو". ([7])

9 – أبو العباس أحمد بن محمد المهلبي: من نحويي القرن الرابع الهجري، أقام بمصر. وقد صنّف كتابا شرح فيه علل النحو وسماه " شرح علل النحو" . ([8])

10 – أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي، المقتول في مصر سنة 391 هـ، ألف كتابا في العوامل وعللها ، سماه " تقسيمات العوامل وعللها ". ([9])

---

[1] – السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص509.

[2] – ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج7، ص 234.

[3] – المصدر نفسه، ج 5، ص 93 – 94.

[4] – السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص 18 – 19.

[5] – طبع في القاهرة، سنة 1959، مطبعة المدني، وحققه مازن المبارك.

[6] – ابن النديم، الفهرست،ج1، ص100.

[7] – طبع في الرياض ، سنة 1999 ، مكتبة الرشد، وحققه محمود جاسم الدرويش.

[8] – ابن النديم، الفهرست،ج1، ص 148.

[9] – السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص 584.

11 – أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفّى سنة 616هـ، صنف كتابا في النحو سماه " اللباب في علل البناء والإعراب ".([1])

12 – أبو محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي الملقب بصدر الأفاضل، المتوفي سنة 617هـ، له كتاب مطبوع اسمه " ترشيح العلل في شرح الجمل" . ([2]) وهو شرح لكتاب الجمل لعبد القاهر الجرجاني.

وعرف عدد من علماء النحو ممن صنفوا في العلة، وقد ذكرتهم كتب التراجم غيرأنها لم تحدد العصرالذي عاشوا فيه، وهم:

13 – إسماعيل بن محمد القمّي صنّف كتاب " علل النحو".([3])

14 – ابن عبدوس علي بن محمد الكوفي، صنف كتاب" البرهان في علل النحو".([4])

15 – الوفراوندي يونس بن أحمد بن إبراهيم، صنف كتاب" الشافي في علل النحو".([5])

تلك هي كتب التي استطاع البحث استقصاءها، والتي ألفت في التعليل النحوي، لكن العلة النحوية لم تقتصر على من أفرد لها كتبا بعينها، بل وجدت مبثوثة في كتب الكثير من النحاة الأوائل.

ومن تلك المؤلفات:

1 – كتاب " الأصول في النحو".([6]) لأبي بكر بن السراج المتوفي سنة 316هـ، فقد قسم العلل النحوية إلى ضربين: أطلق على الأول منهما صفة الموصل أو المؤدي إلى كلام العرب، وأطلق على الثاني اسم علة العلّة. ([7])

2 – شرح كتاب سيبويه للسيرافي المتوفي سنة 368 هـ، حيث يمثل مصدرا أساسيا

---

[1] – طبع في دمشق، سنة 1995، دار الفكر، حققه غازي طليمات، وعبد الإله بن هان.

[2] – طبعته جامعة أم القرى بمكة المكرمة، سنة1998، وأصله رسالة ماجستير، للطالب عادل محسن سالم العميرني، ص 418

[3] – القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، ط1. 1986،ج3، ص37.

[4] – ابن النديم، الفهرست،ج1، ص 151.

[5] – المصدر نفسه،ج1، ص151

[6] – طبع في بيروت، سنة 1996، مؤسسة الرسالة، وحققه عبد الحسين الفتلي.

[7] – ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 35 – 36.

من مصادر دراسة العلة النحوية عند النحاة حتى النصف الثاني من القرن الرابع الهجري. ([1])

3 – كتاب الحدود للرماني، المتوفي سنة 384هـ، تكلم فيه على العلة النحوية وأنواعها من قياسية وضرورية ووضعية وصحيحة وفاسدة. ([2])

4 – كتاب الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، المتوفي سنة 392هـ، لم يفرد ابن جني للعلة النحوية بالبحث والتوضيح، لكنّه عقد لها فصولا متعددة، فقارن بين علل النحويين وعلل المتكلمين، وعقد أبوابا متعدّدة للبحث في العلة منها: (باب تخصيص العلة)، و(باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة والعلة الموجزة)، و(باب في تعارض العلل)، و(باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح)، و(باب في العلة وعلة العلة)، و(باب في حكم المعلول بعلتين)، و(باب في إدراج العلة واختصارها)، و(باب في دور الاعتلال)، و(باب في الاعتلال لهم بأفعالهم)، و(باب في زيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط)، و(باب في أن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها). ([3])

5 – كتاب " ثمار الصناعة " للجليس النحوي الحسين بن موسى الدينوري، المتوفّى سنة 490هـ. حيث قسم فيه اعتلالات النحويين إلى صنفين: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم أو تكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. ([4])

6 – أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، المتوفي سنة 577 هـ، صنف كتابين بحثا في أصول النحو وأدلته ، ومنها العلة، وهذان الكتابان هما: " الإغراب في جدل الإعراب"، و" لمع الأدلة في أصول النحو". ([5])

---

[1] – عبد الحميد الفلاح ، نهج السيرافي، ص 564، نقلا عن حسن خميس لملخ، نظرية التعليل، ص 58.

[2] – الرماني، كتاب الحدود، ص 84 – 85.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 139 – 169.

[4] – الدينوري، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا حداد، عمان، ط1، 1994. ص 34.

[5] – طبع في دمشق، سنة 1957، مطبعة الجامعة السورية، وحققهما سعيد الافغاني ضمن كتاب واحد.

كما ألّف هذا العالم الجليل كتاب " أسرار العربية ".([1]) الذي عنى فيه بالعلل وشرحها بأسلوب مرتكز على المناظرة والجدل.

7 – كتاب " الاقتراح في علم أصول النحو".([2]) لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوفي المتوفى سنة911هـ، حيث عقد فصلا كاملا حول العلة النحوية جمع فيه آراء السابقين فاستعار من صاحب المستوفي ابن فرخان دفاعه عن العلل النحوية، ومن ابن جني تفريقه بين العلل الموجبة والعلل المجوزة، وموقع علل النحو من علل المتكلمين والمتفقهين، ومن الدينوري العلل الثلاث والعشرين، ومن ابن مكتوم شرحه لها وتمثيله عليها، ومن الزجاجي استعار باب القول في علل النحو، وأعاد ترتيب مسالك العلة وقوادها معتمدا " لمع" ابن الانباري وإغرابه.

- أسباب اهتمام النحاة بالتعليل النحوي :

يمكننا إجمال أهم الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالتعليل في النحو العربي، فيما يأتي:

أولا / سبب الديني :

يتّفق معظم الباحثين على أن الدين الإسلامي كان الباعث الأول لنشأة جميع العلوم و الدراسات العربية بما في ذلك التعليل النحوي، إذ كانت كل هذه العلوم تهدف إلى خدمة الإسلام وخدمة القرآن الكريم، فقد نشأت الدراسات العربية بفروعها المختلفة متعلقة بالقرآن الكريم، كتاب الله العزيز، فكان القرآن هو المحور الذي دارت حوله تلك الدراسات المختلفة، "... فكل هذه الدراسات قامت أساسا لخدمة الدين الإسلامي، ولغرض فهم القرآن الكريم، مصدر التشريع الإسلامي، ودستور المسلمين ". ([3])

ولقد كان السبب الديني هو الباعث الأول لنشأة علم النحو ووضع أصوله وإرساء دعائمه وذلك بدافع " الغيرة على القرآن الكريم وصونه من التحريف على ألسنة الأعاجم والحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا سليما إلى أبعد

---

[1] – طبع سنة 1990، من طرف دار الارقم ابن أبي الأرقم، حققه بركات يوسف هبود.

[2] – طبع بالرياض، كلية اللغة العربية بأبعى، جامعة الإمام محمد ابن سعود، سنة 1989 وحققه محمود الفجال.

[3] – عبده الراجحي، فصول في فقه اللغة، ص 108.

حدود السلامة والفصاحة ". ([1])

ولقد كان هذا السبب هو السبب الأول في نشأة التعليل النحوي، إذ : " من الحقائق المسلمة أن العلل النحوية قد نشأت استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية، دون أن تتأثر بمؤثر خارجي غير عربي. ولم تترك هذه الأسباب أثرها في نشأة التعليل فحسب، بل حددت له مجاله، وشكلت له منهجه جميعا إذ أصبح الهدف المباشر من التعليل في مرحلته الأولى ثم الثانية هو تسويغ الموجود بالفعل من الظواهر اللغوية والمقنن في الواقع من القواعد النحوية دون أن تتجاوز الموجود في الظواهر والقواعد إلى غير الموجود فيهما ".([2])

ولقد ذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى أن أهم مظاهر تأثير السبب الديني في نشأة التعليل في النحو العربي تتمثل فيما يأتي: ([3])

أ – محاربة اللحن في القرآن الكريم.

ب – فهم النص القرآني.

ج – إثبات فكرة الإعجاز في النص القرآني.

د – الاحتجاج للقراءات القرآنية وتوثيقها ونفي الشبه عنها.

وقد كان لكل مظهر من هذه المظاهر تأثير في نشأة التعليل النحوي، وفي اعتماد النحو العربي على العلل النحوية.

وكانت محاربة اللحن في كتاب الله تعالى الخطوة الأولى التي أدت إلى إثارة الحديث عن العلة، ولو بطريق غير مباشر، فيقول ابن خلدون: " وإنما وقعت العناية بلسان مضر لما فسد بمخالطتهم الأعاجم، حين استولوا على ممالك العراق والشام ومصر والمغرب، وصارت ملكته على غير الصورة التي كانت أولا، فانقلب لغة أخرى، وكان القرآن متنزلا به، والحديث النبوي منقولا بلغته، وهما أصلا الدين والملة، فَخُشِيَ تناسيهما وانغلاق الأفهام عنهما بفقدان اللسان الذي تنزلا به، فاحتيج إلى تدوين

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، 1972، ص 11.

[2] – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، 1973، ص 162 – 179.

[3] – مفرح السيد، عبد البر سعفان، علل النحو العربي، ص9.

أحكامه ووضع مقاييسه واستنباط قوانينه " . ([1])

وتروي لنا كتب التراث النحوي أن أبا الأسود الدؤلي كان أول من وضع النحو، وأن السبب الذي دفع به إلى ذلك هو غضبه الشديد عند سماعه اللحن في كتاب الله، والذي أدى به إلى وضع هذا الإنجاز العظيم في تاريخ المصحف.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الرعيل الأول من النحاة العرب القدماء كانوا على وعي تام بأن أي خطأ أو لحن يقع فيه القارئ لكتاب الله تعالى قد يؤدي إلى إفساد المعنى أو إفسادهما معا، مما قد يؤدي به الوقوع فيه إلى الكفر من حيث لا يدري. ([2])

وقد أثار عبده الراجحي قضية مفادها " أن اللحن وحده لا يفسر نشأة النحو، وبخاصة على أول صورة وصل بها إلينا، وأعني بها كتاب سيبويه، والأقرب عندي أن النحو، شأن العلوم الإسلامية الأخرى – نشأ لفهم القرآن الكريم. والبون شاسع بين محاربة اللحن وإرادة الفهم; لأن اللحن ما كان يفضى بهذا النحو إلى ما أفضى إليه في هذه المرحلة المبكرة الباكرة من حياته، بل لعله كان حقيقا أن يقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ في كلام العرب، أما "الفهم" فإنه يقصد إلى البحث عن كل ما يفيد في استنطاق النص، وفي معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص باعتباره أعلى ما في العربية من بيان" . ([3])

ونستشفّ من وراء ذلك أن قضية فهم النص القرآني ترتبط ارتباطا وثيقا بمحاربة اللحن في تفسير نشأة النحو العربي ونشأة التعليل النحوي. إذْ " أن العلاقة وطيدة بين محاربة اللحن وفهم النص القرآني، وأنه لا يمكننا فصل أحدهما عن الآخر في تفسير نشأة النحو، ذلك أن محاربة اللحن تُؤدي إلى تقويم النص وتصويبه، وهذا التصويب يعد أول خطوة من خطوات فهم النص فهما صحيحا إذ كيف يتأتى فهم النص وتحليله واستنباط ما فيه من أحكام. وهو في الأصل معوج غير صحيح، فالعلاقة إذا بين محاربة اللحن وفهم النص القرآني كانت وطيدة " . ([4])

---

[1] – ابن خلدون المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1961، ص 651.

[2] – مفرح السيد عبد البر سعفان، علل النحو العربي، ص 10.

[3] – عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1406، 1986، ص 11.

[4] – مفرح السيد عبد البر سعفان، علل النحو العربي، ص 11.

ومما هو جدير بالذكر فإن القرآن الكريم يزخر بالآيات التي تدعو إلى التدبر فيه وتأمل معانيه، مثل قوله سبحانه : ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴾.([1]) وقوله عزّ من قائل : ﴿ أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾. ([2])

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الآيات قد كانت حافزا للاهتمام بالتعليل في استعمال الألفاظ والتراكيب في القرآن الكريم لإثبات فكرة الإعجاز وتأكيدها في نظم القرآن. إذن فقضية إعجاز القرآن الكريم كانت من القضايا الخطيرة التي احتلت مكانة بارزة في تاريخ الفكر الإسلامي منذ أواخر القرن الأول الهجري، أي مع البدايات الأولى لنشأة النحو".

وتباينت اتجاهات الفرق الإسلامية في تحديد وجه الإعجاز، وطفق كل الفرق يعلل لإثبات صحة مذهبه في هذه القضية، الأمر الذي كان له تأثير في تسرب التعليل إلى النحو العربي منذ بداياته الأولى، وبخاصة أن جمهور المسلمين كانوا يرون أن إعجاز القرآن يتمثل في دقة نظمه وصحة معانيه وتوالي فصاحة ألفاظه".([3])

وتأتي قضية إسلامية أخرى كان لها عظيم الأثر في عِظَمِ شأن التعليل في النحو العربي ألا وهي قضية (تعدد وجوه القراءات القرآنية) لاسيما أن جل النحاة الأوائل كانوا من القراء. يقول شوقي ضيف: " ومن الملاحظ أن جميع نحاة البصرة – الذين خلفوا أبا الأسود الدؤلي – يسلكون في القراء، فتلميذاه عيسى بن عمر، وأبوعمرو بن العلاء، وتلميذا عيسى: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، كل هؤلاء من القراء.

ويكثر سيبويه في كتابه من التعرض للقراءات، وكأن ما كان بينهما من خلافات في الإعراب هو الذي أضرم الرغبة في نفوس قراء البصرة لكي يضعوا النحو وأصوله وقواعده حتى يتبين القارئ مواقع الكلم في آي الذكر الحكيم من الإعراب المضبوط الدقيق " . ([4])

---

[1] – سورة النساء، الآية 82.

[2] – سورة محمد، الآية 24.

[3] – مفرح السيد عبد البر سعفان، علل النحو العربي، ص 12.

[4] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 18.

وقد أفرد النحاة المؤلفات المستقلة للاحتجاج للقراءات القرآنية، لتوثيقها وإثبات سلامتها، مثل كتاب (الحجة في القراءات السبع) لابن خالويه، وكتاب (الحجة في علل القراءات السبع) لأبي على الفارسي، وكتاب (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) لمكي بن أبي طالب. ويظهر من تسمية هذه الكتب أنها اهتمت بالتعليل النحوي اهتماما بليغا يقول أحد الباحثين المعاصرين في تعليقه على كتاب الحجة لأبي علي الفارسي: " وشيخنا أبو علي من أقدر علماء العربية انتزاعا للأدلة واستنباطا للعلل الخفية البعيدة الغوْر، ولم يكن ابن جني إلى غلو حين قال لأبي بكر الرازي المشهور بالجصاص الحنفي (ت 370 هـ) – وقد أفاضا في ذكر أبي علي ونبل قدرة، ونباوة محلة : ([1])

" أحسب أن أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه ".([2])

وبناء على كل ما ذكرناه يمكننا أن نقول بأن السبب الديني كان له أعظم الأثر في نشأة التعليل والاهتمام به في النحوالعربي.

ثانيا / السبب التعليمي : لقد كان لهذا السبب أثره في نشأة التعليل النحوي فمن المعلوم أن العرب بعد أن أنعم الله عليهم بالإسلام، ودخلوا في دين الله أفواجا، طفقوا يحاولون نشر هذا الدين الحنيف في بقاع الأرض، فكانت الفتوحات الإسلامية التي أدت إلى انتشار الإسلام في معظم أرجاء المعمورة. وبذلك أضحت اللغة العربية لغة هذا الدين الجديد الذي أضاء بنوره ربوع تلك الممالك المفتوحة، كما أضحت هذه اللغة لغة الحكّام الفاتحين والمسيطرين على هذه الممالك، بل صارت العربية لغة العلم والثقافة والحضارة في جميع هذه البلاد. ومن ثمّة باتت الحاجة ماسة لجميع سكان هذه الممالك لتعلم اللغة العربية " إذ أنّ تحول النحو في هذه المرحلة من طابع البحث العلمي بعد انتهاء عصر الاحتجاج إلى طابع التعليم، والتدريس على نطاق واسع نتيجة لامتداد الدولة العباسية على مساحة واسعة، فيها أمم مختلفة وشعوب متباينة،

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 208.

[2] – محمد عبد الله قاسم، الأصول النحوية والصرفية في الحجة، لأبي علي الفارسي، دار البشائر، دمشق، ط1، 1422 هـ – 2008، ج 2، ص 83.

دخل كثير منها في دين الله أفواجا يتعلّمون القرآن ولغته العربية، فكان من المألوف أن يسأل طلاب العلم عن علة حكم نحوي سؤالا يحثّ ذهن النحاة على التفكير بعلة مناسبة مُقْنعة يتخذون منها وسيلة لشرح حكم نحوي، أوتقريره، أو إقناع المتعلمين به، ولاسيما أن المعيار النحوي يستمد شيئا من قوته الاقناعيه من العلل التي تسانده ". ([1])

لأجل ذلك اهتم النحاة بالعلل التعليمية إذ يقول الزجاجي: " فأما العلل التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع ، نحن ولا غيرنا، كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنّا لما سمعنا: (قام زيد) فهو: (قائم)، و(ركب) فهو: (راكب) عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: (ذهب) فهو(ذاهب)، و(أكل) فهو(آكل) ، وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدا، وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم، فمن هذا النوع من العلل قولنا: (إن زيدا قائم) إن قيل: بم نصبتهم زيدا؟ قلنا: بإن، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك (قام زيد)، إن قيل: لم رفعتهم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب" . ([2])

ولعلنا نتأكد من هذه الحقيقة أي حقيقة أهمية السبب التعليمي في نشأة التعليل النحوي أننا نجد ابن جني في تعريفه لعلم النحو يوضح لنا أن من أهمّ غايات هذا العلم هي أن يتعلم الأعاجم اللغة العربية ويلحقوا بأهلها في الفصاحة، وذلك حيث قال في تعريف النحو: " هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها " . ([3])

ثالثا / سبب تأثرهم بمنطق أرسطو :

---

[1] – حسن خميس سعيد الملخ ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 51.

[2] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 64.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 34

إن قضية تأثر التعليل النحوي بالتعليل المنطقي من القضايا الخطيرة التي شغلت بال كثير من الباحثين المحدثين، وقد أسرف بعضهم في تقدير هذا التأثير، حتى وصل بهم الأمر إلى أن عَدُّوا قواعد النحو العربي تقليدا لقواعد اللغة الإغريقية ليس إلا أن النحاة العرب القدماء لم يكن لهم من فضل في وضع صرح النحو العربي وتأسيسه سوى المزج بين قواعد اللغة الإغريقية ومنطق أرسطو، يقول عبد الرحمن أيوب : " ومن ناحية أخرى خلف العلم الإغريقي لثقافات أوروبا والشرق الأوسط دراسة في قواعد اللغة الإغريقية، بلغت ذروة الازدهار في مدرسة الإسكندرية، وقد تأثرت قواعد اللغة العربية بهذه القواعد، بل لعلنا لا نكون مجاوزين للصواب إذا قلنا بأن قواعد اللغة العربية التي نراها في كتب النحاة ليست سوى مزيج من تقليد قواعد اللغة الإغريقية ومنطق أرسطو".([1])

وبناء على هذا فإن التعليل حسب رأيه لم يتسرب إلى النحو العربي إلا من منطق أرسطو، وتأثّرا به، إذ يقول محمد عيد : " لقد بدأ التعليل – فيما أظن – في النحو سابقا لكل من الفقه وعلم الكلام، وقد تسرب التعليل إليه متأثرا بمنطق أرسطو، ثم بعد ذلك دخل الفقه وعلم الكلام ". ([2])

وفي سياق الرد على هؤلاء الباحثين يقول مفرح السيد عبد البر سعفان : " والذي أراه أن أصحاب هذا الاتجاه ممّن يسرفون في تقدير تأثير منطق أرسطو في النحو العربي، يكونون – بموقفهم هذا – قد جردوا النحاة العرب القدماء من أصالتهم العلمية، وهو يتهم الفكرية والثقافية، وهويتهم الحضارية، ذلك أن علل النحو العربي لم تكن جميعها قائمة على أساس منطق أرسطو، بل إن كثيرا منها قد فطن إليه النحاة العرب من خلال استقرائهم الدقيق وتحليلهم العميق للواقع اللغوي بمختلف مستوياته من أصوات وأبنية ودلالة وتراكيب.

ولم تكن جميع علل النحو عللا منطقية خالصة، بل كان منها ما ينظر إلى اعتبار المعنى مثل: علل حصول الفائدة، وأمن البس، وعدم نقض الغرض وغيرها،

---

[1] – عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980، ص 14.

[2] – محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وفي ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1978، ص 118.

ومنها ما كان ينظر إلى اعتبار الحال أو الموقف الذي يساق فيه الكلام مثل: علل دلالة الحال، ومراعاة الحال، وحكاية الحال، وغيرها ، ومنها ما كان ينظر إلى اعتبار حس المتكلم وميله إلى المستخف، ونفوره من المستثقل، وذلك مثل: علل الاستثقال والاستخفاف والاختصار والاستغناء وكثرة الاستعمال وغيرها، وجميع هذه العلل مستوحى من خلال الواقع اللغوي ولا صلة له بمنطق أرسطو من قريب، أو من بعيد.

وبناء على هذا فإن إطلاق القول بأن التعليل قد تسرب إلى النحو العربي من منطق أرسطو يعد – إجحافا بجهد النحاة العرب القدماء، كما يعد بخسا لحقهم، وإنكارا لفضلهم في إرساء دعائم النحو العربي والحفاظ على لغة القرآن الكريم وتوثيق قراءاته ". ([1])

وهناك فريق آخر من الباحثين المحدثين يذهبون إلى أن التعليل النحوي قد نشأ في البداية بعيدا عن أي مؤثرات منطقية، ثم بعد ذلك أخذ هذا التعليل يتطوّر شيئا فشيئا من جراء التأثر بمنطق أرسطو وعلم الكلام وأصول الفقه، يقول عبده الراجحي: " إن التعليل يشكل أصلا أساسيا من أصول البحث النحوي عند الأوائل، وبخاصة عند الخليل وسيبويه، ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئا فشيئا متصلا بالتعليل الأرسطي من ناحية، وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي، وجعل النحاة يقصدون إلى التأليف في العلل النحوية تأليفا خاصا ". ([2])

ومما هو جدير بالذكر فإن أصحاب هذا الاتجاه من الباحثين المحدثين يختلفون فيما بينهم في تقسيم تلك المراحل الزمنية التي مر بها تطور التعليل النحوي. إذ يقسم علي أبو المكارم تاريخ النحو العربي من حيث تأثرُه بالمنهج المنطقي إلى ثلاث مراحل زمنية، وذلك على النحو الآتي: ([3])

- مراحل تطور التعليل النحوي :

---

[1] – مفرح السيد عبد البر سعفان، علل النحو العربي، ص 22.

[2] – عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 83.

[3] – علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي دار الثقافة بيروت، ط1. 1975، ص 68 – 105.

- **المرحلة الأولى :** وتبدأ – عنده – منذ نشأة التفكير النحوي، والمحاولات المختلفة للكشف عن الظواهر اللغوية، وصبها في قواعد نحوية، وتنتهي بالخليل بن أحمد الذي يعد قمة هذه المرحلة في تحديد الأصول العامة للبحث النحوي، وقد تميّزت هذه المرحلة بالتجرّد من المؤثرات الإغريقية والمنطقية والفلسفية.

- **المرحلة الثانية :** وهي تبدأ بتلاميذ الخليل بن أحمد وتنتهي بالزجاج، وقد شهدت هذه المرحلة بداية التفاعل الحقيقي بين الفكر العربي الإسلامي والأفكار الإغريقية والميتافيزيقية والمنطقية. وقد انحصر تأثير هذه الأفكار في النحو العربي في بعض التقسيمات وبعض الأقيسة وبعض التعليلات.

- **المرحلة الثالثة :** وتبدأ بابن السراج، وتظل حتى العصر الحديث، وعن أبرز سمات النحو العربي في هذه المرحلة يقول علي أبو المكارم: " هي التبعية الكاملة للمنطق، والخضوع المطلق له في كافة البحوث النحوية.. حتى إننا لا نكاد نجد في هذه المرحلة أثرا كبيرا للموروث عن المراحل السابقة في الكليات أو الجزئيات، إلا إذ كان متصلا بالمنطق بسبب أو بآخر،... ومن هنا فإنه يمكن أن يقال إنه قد تم في هذه المرحلة إعادة وضع النحو وضعا جديدا، ينطلق فيه من النظرة المنطقية الصورية بخصائصها الميتافيزيقي، التي تبحث عن الماهية دون أن تكتفي بتمييز الذوات أو الأحداث بعلامات خارجية سطحية، وتهدف إلى الكشف عن العلة الغائية بغية تحقيق الاتساق في البناء النحوي، والوصول إلى الانسجام بين جزئياته ". ([1])

وعن سمات التعليل في هذه المرحلة يقول علي أبو المكارم: " وتحليل المأثور من العلل النحوية عن هذه المرحلة يوضح بجلاء تأثر هذه العلل بالنزعة المنطقية في التعليل... وأول ما يلحظ هذا المجال اتسام العلة النحوية – في تصور النحاة وإنتاجهم معا – بالضرورة، فوجود العلة خلف الظواهر اللغوية، ووراء القواعد النحوية، أمر محتوم لا ريب فيه، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدد أبعادها، وإنما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر ثم بناء القواعد عليها.

---

[1] – علي أبوالمكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ط1،1975، ص 93 – 94.

والملحوظة الثانية أنّ النحاة في كثير من الأحيان قد عاملوا العلل الغائية على أنها علل صورية أو شكلية... ومن ثم وجدنا أمثال هذه الكلمات (الخفة والتخفيف والفرق) تأخذ سبيلها كمصطلحات في البحث النحوي تعلل لكثير من الظواهر، وتؤثر بالضرورة فيما يصاغ لها من قواعد ". ([1]) أما مازن المبارك فإنه يقسم مراحل تطور التعليل النحوي وتأثره على النحو الآتي: ([2])

- **المرحلة الأولى:** وتمثلها العلة النحوية في القرنين الثاني والثالث، وعن سمات العلة النحوية في هذه المرحلة يقول مازن المبارك: " ونستطيع أن نجمل الحديث عن العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقولنا إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وإنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه، مستمدة من روح اللغة معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، ولم تكن ذات طبيعة فلسفية، وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي، إن الخليل وصحبه اعتقدوا بسلامة ذوق العرب وروعة حكمتهم في أحكام اللغة، فهجموا بظنهم على مواطن العلة محاولين انتزاعها و توضيحها ". ([3])

- **المرحلة الثانية :** وتمثلها العلة النحوية في القرن الرابع الهجري، ومن أهم سمات العلة النحوية في هذا القرن ما يأتي: ([4])

- استمر البحث في العلل النحوية، ولكن نصيبه من العناية والاهتمام كان أوفر مما سبق، فكثرت فيه المؤلفات وأفردت له، وأطيلت موضوعاته، واستقصى الكلام فيه.

- صنفت العلل ولوحظت فيها غاياتها من تعليمية وقياسية وجدلية ونظرية.

- صبغ النظر الفلسفي والجدل الكلامي والأسلوب الفقهي البحث النحوي بصبغته، وغلب على الكثير من علله، وطبع تعبيرات النحاة بطابعه، حتى إننا نستطيع أن نقول إن القرن الرابع هو الذي سجل طغيان الفلسفة على النحو، وأرسى أسس البحث النظري فيه.

---

[1] – علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص 123 – 125.

[2] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، نشاتها وتطوراتها، ص 51 – 147.

[3] – المرجع نفسه، ص 69.

[4] – المرجع نفسه، ص 129.

- **المرحلة الثالثة :** وتمثلها العلة النحوية فيما بعد القرن الرابع الهجري، ويرى مازن المبارك " أن النحاة في هذه المرحلة قد غالوا في التقليد، وأن البحث النظري في النحو أو الجدل النحوي قد أصبح علما ذا قواعد وأحكام تضبط وتقيد وتفرد في التأليف".([1])

ومما هو جدير بالذكر فإن أصحاب هذا الاتجاه من الباحثين المحدثين يرون أن ثمة تطورا تدريجيا قد طرأ على التعليل النحوي من جراء التأثر بمنطق أرسطو وقد تباينت مذاهبهم في تقسيم تلك المراحل الزمنية التي مر بها التعليل النحوي كما لاحظنا مع مازن المبارك و على أبو المكارم لكن أحد الباحثين يرى" أن أصحاب هذا الاتجاه من الباحثين قد وقعوا في منزلق التعميم ، ولم يفرقوا – عند حديثهم عن تطور التعليل أو تطور العلة النحوية – بين الأصول أو الأسس العامة التي يقوم عليها صرح التعليل النحوي من جهة، وأساليب التعليل و طرائق صياغته وعرض قضاياه من جهة أخرى".([2])

ويصرح بأن" هذا التطور الذي كان يعترى التعليل النحوي على مر تاريخه الطويل، لم يكن تصورا عاما في جميع النواحي، بل كان تطورا في أساليب التعليل وطرائق صياغته و عرض قضاياه، ولم يكن تطورا في الأصول أو الأسس العامة التي عليها صرح التعليل النحوي. ذلك أننا نلاحظ أن هذه الأصول أو الأسس العامة التي قام عليها صرح التعليل قد كانت وظلت كما هي منذ أن وضع سيبويه كتابه في النحو حتى عصرنا هذا ".([3])

وهو يؤكد بأن " التطور الذي كان يعترى التعليل النحوي – على مر تاريخه الطويل– من جراء التأثر بمنطق أرسطو لم يكن – في الغالب – تطورا في الجوهر أو في الأصول التي يقوم عليها صرح التعليل النحوي، بل كان تطورا في شكل صياغته التعليل، أو في أسلوب عرض العلة النحوية، وقد ظهر أثر هذا التطور – بصفة خاصة – في تناول مشكلات البحث النظري للعلة النحوية، وفي عرض قضاياها، كما ظهر كذلك في كثرة التقسيمات والتفريعات لأنواع العلل النحوية أو أقسامها، وذلك مثلما نلاحظ في حديثهم عن العلة الموجبة والعلة الموجزة والعلة البسيطة والعلة المركبة وغير ذلك.أما تلك الأصول التي يقوم عليها صرح التعليل النحوي

---

[1] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، 132.

[2] – مفرح السيد عبد البر سعفان، علل النحو العربي، ص 25.

[3] – المرجع نفسه، ص 26.

فهي منذ أن حدد معالمها الخليل وتوسع في تطبيقاتها سيبويه حتى عصرنا هذا ". ([1])

وقد زعم علي أبو المكارم أنّ " النحو العربي منذ عهد ابن السراج لا يوجد فيه – من جراء التأثر بمنطق أرسطو – أثر كبير للنحو الموروث عن الخليل وسيبويه، سواء في الكليات أو في الجزئيات ".([2]) وذهب إلى أنه " قد تم في هذه المرحلة إعادة وضع النحو وضعاً جديدا ينطلق من النظرة المنطقية الخالصة ". ([3])

ويعدّ مفرح السيد عبد البر سعفان هذا الرأي إسرافا في تقدير التأثر بمنطق أرسطو" ذلك أننا إذا ما تأملنا أبواب النحو العربي وطرائق التعليل والاستدلال المعتمدة في أي مؤلف من المؤلفات النحوية ، سواء كان هذا المؤلف في زمن ابن السراج أو في زمن قبله، أو في زمن بعده، فإننا سنلاحظ أن أبواب النحو العربي لم تتغير منذ أن أرسى دعائمها سيبويه في كتابه، وإن تباينت طريقة العرض وأساليب التناول لهذه الأبواب النحوية عند المتأخرين عنها عند المتقدمين. كما نلاحظ أن الأصول التي قام عليها صرح التعليل والاستدلال هي منذ أن أرسى دعائمها سيبويه في كتابه حتى العصور المتأخرة، وإن تباينت طرائق الأخذ بها ومواضع تطبيقها فيما بينهم. فكيف يحق لنا بعد ذلك أن نزعم أن النحو العربي قد وضع وضعا جديدا في عهد بن السراج، وأن هذا النحو الجديد يختلف اختلافا تاما في الكليات وفي الجزئيات عن هذا النحو الموروث عن الخليل وسيبويه؟! ". ([4])

---

[1] – مفرح السيد عبد البر سعفان، علل النحو العربي، ص 26.

[2] – علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص 124.

[3] – المرجع نفسه، ص 124.

[4] – مفرح السيد عبد البر سعفان، علل النحو العربي، ص 27.

الباب الأول

التعليل النحوي عند علماء اللغة العرب السالفين

الفصل الأول

التعليل النحوي ، نشأته و انتشاره .

- توطئة :

التعليل النحوي هوتفسير ظاهرة من الظواهر اللغوية، وتوضيح الأسباب التي أدت لوجودها. والإنسان منذ القدم، كان يفكر في ما حوله، ويلتمس له العلل والأسباب، حتى إذا أبصر العلة، أوالسبب اقتنع به، وقد فكر العرب في لغتهم، وشغلوا بها وعرفوا أسرارها، فتوصلوا بطبعهم وسجيتهم إلى تعليل بعض ما ينطقون به. ويعتبر

التعليل" جزء من جسم النحو العربي، نشأ معه، وتطور بتطوره، حتى غدا التأريخ له تأريخا موازيا للنحو نفسه، إلا أنه تأريخ لمنهج من مناهجه، يستعين بالنحو بالقدر الذي يكفي لإضاءة طريق البحث فيه " . ([1])

ذلك أن " التراث النحوي مختلط بطبيعته، تتداخل فيه المسائل والقضايا، وتتشابك فيه الاتجاهات والأصول، ويعسر معه لذلك كل العسر أن يحاول باحث التماس أسسه التي تتبني عليها قواعده التفصيلية، وبلورة عناصره الجوهرية التي تنتظم جزئياته ".([2])

ويتضح موقف النحاة هذا من مقولة سيبويه: " وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها ". ([3]) ويبدو أن سيبويه أخذ هذا الزعم عن أستاذه الخليل الذي سُئل ذات مرة عن العلل: " أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك ؟ فأجاب : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها وعللت بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت، فالذي ذكرته محتمل أنه علة... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو أليق مما ذكرت بالمعلول فليأت بها ". ([4])

يعلّق أحد الباحثين المحدثين عن ذلك بقوله : " وإذا كانت العرب تعرف العلل فلابد أن تكون أمة حكيمة، ومن ثم يصبح الكشف عن العلة نوعا من بيان حكمة العرب، غير أن النحاة كما يبدو من كلام الخليل كانوا يرون أن ما قام في نفوس العرب شيء وأن ما جاءوا هم به شيء آخر، فالذي قام في نفوس العرب سليقه وملكه، والذي جاء به النحاة تجريد وصنعة ومحاولة وصف لهذه السليقة والملكة.

ولا نتعجّب من أن تصبح الكشف عن العلة نوعا من بيان حكمة العرب إذ كانوا " شديدي العناية بالإعراب وكان حسهم به دقيقا يقظا، يعدونه عنوان الثقافة

---

[1] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 35.

[2] – علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية ، ص 323.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 14.

[4] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 16.

التامة، والأدب الرفيع، والخلق المهذب. قالوا : (اللحن هجنة الشريف).

وكان الرجل منهم إذا تكلم فلحن سقط من أعينهم، وكان خالد بن صفوان يحسن الكلام ويلحن في الإعراب، فقال له مرة بلال بن أبي بردة: تحدثني حديث الخلفاء وتلحن لحن السقاءات.

وكان العرب يرقبون ذلك من أنفسهم، ويتعمدون الإعراب ويحرصون عليه أن يخطئوه. يروون لعبد الملك بن مروان أنه قال: شيبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن.

ويروون عن الحجاج بن يوسف – وهو ما تعلم من الفصاحة وقوة البيان أنه كان يسأل يحي بن يعمر النحوي: " أتراني ألحن ؟ " ، ويشدد عليه أن يبين له ما يسمعه منه من لحن وقال الاصمعي: أربعة لم يلحنوا في جد ولا هزل الشعبي، وعبد الملك بن مروان، والحجاج بن يوسف، وابن القرية والحجاج أفصحهم ". ([1])

ويمكننا حينما نتتبع مسار التعليل النحوي أن نحصي له ثلاث مراحل لكل مرحلة منها ملامحها المميزة التي تحدد الامتداد الزمني لها، وهذه المراحل هي:

أولا : مرحلة النشأة والتكوين.

ثانيا : مرحلة التوسع والشمولية في تعليل الأحكام.

ثالثا : مرحلة النضج والازدهار.

وتبدأ المرحلة الأولى مع معلل النحو الأول أبو الأسود وتلامذته الذين نشأت على أيديهم الأحكام النحوية، وتنتهي هذه المرحلة مع ظهور الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي تبدأ معه المرحلة الثانية بتوسع وشمولية في تعليل الأحكام النحوية، وظهر ذلك جليا في كتاب تلميذه سيبويه، وتنتهي هذه المرحلة مع ابن كيسان الذي أفرد كتابا في التعليل النحوي سماه (المختار في علل النحو).

ومع بزوغ القرن الرابع الهجري اكتمل بناء التعليل النحوي نضوجا وازدهارا مع ظهور علم أصول النحو على يد ابن السراج، واكتمل مع ابن جني، وابن الأنباري، وتنتهي هذه المرحلة الثالثة مع أبي البقاء العكبري الذي صاغ تعليلاته في كتابه (

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،، ط1. 1937، ص9.

اللباب في علل البناء والإعراب) .

المبحث الأول

نشأة التعليل في النحو العربي

- **التعليل النحوي عند أبي الأسود الدؤلي الكناني، ت 69 هـ.**

تبدأ نشأة التعليل النحوي وتكوينه بروايات وضع النحو العربي التي تشير إلى إدراك واضع النحو الأول أبي الأسود الدؤلي خطر الانحراف عن سنن العرب في كلامهم وضرورة " استنباط قوانين مطردة شبه الكليات والقواعد، يقيس الناس – ولاسيما غير العرب – عليها سائر أنواع الكلام، و يلحقون الأشباه بالأشباه " . ([1])

بسبب ارتباط اللغة العربية بالإسلام الذي جاء للناس كافة – فالرواة القدامى أمثال ابن سلام والزبيدي ينسبون إلى أبي الأسود الدؤلي المتوفي سنة69 هـ وضع أبواب النحو والتكلم في مسائل التعليل والقياس يقول ابن سلام الجمحي المتوفي سنة 232 هـ : " أول من استن العربية وفتح بابها وانهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي وإنما فعل ذلك لاضطراب لسان العرب وغلبت السليقة، وكان سراة الناس يلحنون فوضع باب الفاعل والمفعول وحروف الجر والنصب والجزم " . ([2])

ويقول أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي المتوفى سنة 379 هـ، في ترجمته لأبي الأسود : " وهو أول من أستن العربية ونهج سبلها ووضع قياسها وذلك حين اضطرب كلام العرب وصار سراة الناس ووجوههم يلحنون. فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف النصب والرفع والجزم " . ([3])

ونحن ما يهمنا في هاتين الروايتين تأكيد ابن سلام والزبيدي رحمهما الله أن أبا الأسود الدؤلي وضع قياس العربية والقياس في اللغة مأخوذ من قاس الشيء بالشيء أي حمله عليه و قدره به، ومعنى ذلك أن يقوم المتكلم العربي بإخضاع مثال أو باب

---

[1] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو، ص 36.

[2] – ابن سلام الجمحي طبقات فحول الشعراء، دار المعارف، القاهرة، طبعة1، 1980، ص 12.

[3] – الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، مكتبة الخانجي، القاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، ب. ت، ص 13.

لحكم آخر أو باب آخر على أن تكون هناك علاقة تماثل أو تشابه أو اطراد بين المحمول والمحمول عليه وهذه العلاقة أو الجامع تسمى العلة. من هذا نصل إلى نتيجة مفادها أن أبا الأسود الدؤلي هو معلل النحو الأول.

وبالرغم من أصالة هاتين الروايتين إلا أننا نجد من الباحثين المحدثين من يقف مشككا حائرا بدعوى أن طبيعة عصر أبي الأسود تأبى صدور مثل هذه التقسيمات المنطقية، والتبويبات الدقيقة. كما أن تعدد الروايات واختلاف الأشكال التي وردت بها يقف كحجر عثرة أمام صدقها يقول أحمد أمين رحمه الله : " وما وصل إلينا من علم هذا العصر في كل فرع علم يتناسب مع الفطرة إنما هو تفسير آية أو جمع لأحاديث ليس فيها ترتيب ولا تبويب، فأما تعريف وأما تقسيم منطقي فليس شيء مما صح نقله إلينا عن عصر علي وأبي الأسود ".([1])

ويذهب صابر أبو السعود المذهب نفسه في تعليقه على الروايتين: " غير أننا لا نستطيع أن نؤكد هذا الزعم لأنه لم تصل إلينا محاولات وضع قواعد اللغة ولا قياسها عن أبي الأسود وإنما كان يستهدف نقط المصحف بما لا يعد قواعد ولا قياسا نقيم عليه توكيدنا ".([2])

لكن ورغم الغموض الذي اعترى بداية نشأة النحوإلا أننا لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نرد مثل هذه الروايات رغم تباينها، أوأن نقدح في أمانة أصحابها فقد كانوا معروفين بالنزاهة والأمانة.

يقول مازن المبارك: " فلابد لنا ونحن بصدده من أن نلفت النظر إلى أن القدماء ولاسيما من عرف منهم بالبحث والتثبت كانوا أورع من أن يحملوا تبعة نقل خبر، وكانوا أنزه من أن يعزوا خبرا لغير صاحبه أو ناقله، ولذلك نجدهم يثبتون شتى الروايات، ويذكرون لكل منها سندها ". ([3])

وما دام الكثير من الرواة القدامى، ومن بينهم ابن سلام الجمحي، وأبو بكر

---

[1] – أحمد أمين، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 10، ج 2، ص 285.

[2] – صابر بكر أبو السعود، القياس في النحو العربي، من الخليل إلى ابن جني، مكتبة الطليعة، أسيوط، مصر، ص 24.

[3] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، ص 35.

الزبيدي يحملون هذه الصفة المتميزة من البحث والتثبت والنزاهة في نقلهم الأخبار بكل موضوعية. فإننا نستطيع أن نؤكد، والاطمئنان يغمر قلوبنا، بأن إرهاصات التعليل النحوي الأولى تعود إلى أبي الأسود الدؤلي معلل النحو الأول وواضع نقط الإعراب ومحرر أواخر الكلمات لأنه حينما وقع اللحن في القرآن العظيم كان أثره شديدا، يقول إبراهيم مصطفى رحمه الله: " فبادروا إلى إعراب القرآن وضبط كلماته بنقط يكتبونها عند آخر الكلمات تدل على حركتها، وكان ذلك عمل أبي الأسود في النحو وعمل طبقتين من النحاة من بعده؛ يعربون المصحف، أي يضبطون أواخر كلماته بالنقط، ويرسلون المصاحف في الناس يهتدون في القراءة بها وتكون لهم إماما.

وقد أطالوا بذلك مراقبة أواخر الكلمات، وربما اختلفوا فيها، وتجادلوا عندها، وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سر من أسرار العربية عظيم؛ وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها. وقد أعجبوا بهذا الكشف إعجابا عظيما فألحوا في الدرس وفي تتبع الأواخر والكشف عن أسرار تبديلها ؛ وسموا ما كشفوا أول الأمر علل الإعراب أو علل النحو" . ([1])

إذن، فهذا النص مثل النصوص التي أوردناها من ذي قبل يثبت لنا بأن التعليل النحوي ظهر مع أبي الأسود الدؤلي ولكنه في هذه المرحلة كان بسيطا أوليا لا يخضع إلا لأسلوب العرب في الكلام، وكان من الطبيعي أن يرافق هذا الوضع أسئلة عن السبب وعن العلة الذي يقف وراء كل حكم نحوي لكل كلمة تمر بهم. خاصة إذا علمنا بأن أبوابا من النحو قد وضعت في هذا الزمان مثل باب الفاعل وباب المفعول، والتعجب والمضاف ...

ولقد كانت تعليلات هذه المرحلة بسيطة أولية لا تخضع إلا لأسلوب العرب في الكلام. حيث روى أن أبا الأسود الدؤلي سمع رجلا يقرأ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّـهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُهُ ﴾.([2]) بالجر فقال: لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئا

---

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 09 – 10.

[2] – سورة التوبة، الآية 3.

أصلح به نحو هذا، فوضع علم النحو" . ([1])

ومنه أيضا ما روي من أنه " جاء إلى زياد قوم فقالوا : أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنون. فقال زياد: توفي أبانا وترك بنون!!! ... ادعُ لي أبا الأسود، فقال: ضعْ للناسِ العربيةَ ". ([2])

وقيل : " إن أبا الأسود دخل إلى منزله، فقالت له بعض بناته: ما أحسنُ السماءِ ؟ قال: أي بنية. نجومها. فقالت: إني لم أرد أي شيء منها أحسن، وإنما تعجبت من حسنها، فقال: إذن فقولي: ما أحسنَ السماءَ! فحينئذ وضع كتابا ".([3])

وقيل" : إن ابنة لأبي الأسود الدؤلي قالت له: يا أبتي ما أشدُّ الحرِّ – في يوم شديد الحر – فقال لها: إذا كانت الصقعاء من فوقك، والرمضاء من تحتك. فقالت: إنما أردت أن الحر شديد. فقال لها إذن فقولي: ما أشدُ الحرَّ! والصقعاء الشمس".([4])

وأعتذر لسرد كل هذه الروايات فإني أعلم أنه حديث معاد جاء ذكره في أكثر من مصدر، ولكني ذكرته لأوضح أن واضع النحو الأول أدرك الانحراف عن سنن العرب في كلامهم أو ما يسمى باللحن ورد هذا الانحراف من غير أن يصرح بعلة المعنى، أو الفاعلية، أو المفعولية، أو الإعراب " لأن التعليل النحوي نشأ إحساسا فنيا يرفض الأنماط التركيبية قبل أن يصبح اصطلاحا علميا يعلل ذلك الرفض" . ([5])

وحقيقة، فإن الكشف عن العلة يصبح نوعا من بيان حكمة العرب لأن عنايتهم بها كانت شديدة، وكان حسهم بها دقيقا يعدونها عنوان الثقافة التامة والأدب الرفيع، والخلق المهب.

وإلى قريب من هذا المعنى يشير شوقي ضيف: " رأينا البصرة تضع على يد أبي الأسود الدؤلي نقط الإعراب، وقد مضى الناس يأخذونه عن تلاميذه، ولعلنا

---

[1] – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد ابي الفضل إبراهيم، مصر، سنة 1955، ص 6.

[2] – المصدر نفسه، ص 6.

[3] – القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبي الفصل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1986، ج1، ص 16.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص 16.

[5] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو، ص 36.

لا نبعد إذا قلنا إن ذلك كان باعثا لهم ولمعاصرهم على التساؤل عن أسباب هذا الإعراب، وتفسير ظواهره مما هيأ لبعض أنظار نحوية بسيطة ". ([1])

فالخطوة الأولى في وضع التعليل النحوي ينبغي أن تكون بمثابة رد فعل المباشر لتسرب اللحن إلى اللغة والقرآن على الخصوص، " فلابد إذن أن يكون الغرض منها هو إبعاد هذا الخطر عن نصوص القرآن، ولن يتأتي ذلك إلا بوضع ضوابط عملية تحفظ عليهم نصوصهم وتسهل على من لم يكن متمكنا من العربية قراءته. تلك الضوابط لم تكن لتوضع إلا بعد أن كانت هناك تساؤلات، واستفسارات عن أسباب الإعراب وذلك لتوجيه وتصويب من سمع يلحن إلى نطق العرب الصحيح، ويعد هذا الصنيع عملا جليلا؛ لأنه أحاط لفظ القرآن الكريم بسياج منيع يمنع اللحن فيه ". ([2])

فما ذهب إليه كل من إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف يدعم ما توصل إليه البحث من أن معلل النحو الأول كان هو أبو الأسود الدؤلي واضع نقط الإعراب ومحرر أواخر الكلمات و الذي يرجع إليه الفضل هو وتلامذته في نشأة النحو العربي حسب رأي الكثير من الباحثين.

- **التعليل النحوي عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ت 117 هـ :**

يعدّ أول نحوي نجد عنده طلائع البحث الدقيق في التعليل النحوي، وذكر الرواة والمؤرخون أنه " كان شديد التجريد للقياس، فيقال أنه أشد تجريدا للقياس، وأبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها. ([3])

كما يذكرون أنه " أول من بعج النحو ومد القياس والعلل".([4]) وفي رواية أخرى " ومد القياس وشرح العلل". ([5])

ومعنى ذلك أن عمل الحضرمي إنما كان يتمثل في أنه:

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 17.

[2] – عوض أحمد القوزي، المصطلح النحوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 32.

[3] – السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج 2، ص 42.

[4] – ابن سلام، طبقات فحول العراء،ج1، ص 14.

[5] – السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ج2، ص42.

1 / أول من بعج النحو: أي أنه شقه، فتفتق ، فكشف عن كنوزه وخباياه.

2 / مدّ القياس : أي وسع مداركه في القياس، وجَدّ فيه حتى بلغ فيه الغاية.

3 / شرح العلل : والشرحُ الكشفُ، وشَرَح العللَ، أي أوضحَ أمرَها، وبيَّنها، وفسَّرَها.

ومن كل ذلك يتبين لنا أن ابن أبي إسحاق الحضرمي يرجع إليه الفضل في تبيين وتفسر وتوضيح ما كان غامضا من أمر العلل النحوية، والتي ذكرنا سابقا بأنها نشأت مع أبي الأسود وتلامذته بسيطة فطرية ساذجة، وهذا ما جعلنا لا نتفق مع من وصف عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بأنه أول من علل النحو والصحيح أنه أول من شرح العلل النحوية.

وإذا ما حدقنا النظر مليا في روايتي ابن السلام والزبيدي فإننا نستشف بأن ابن أبي إسحاق الخضرمي كان يقوم بالاستقراء الدقيق لكي يكفل التعليل لكل ظاهرة نحوية حتى يصبح لكل قاعدة أصلها الثابت المضبوط لكي تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا موسعا، فكان يسعى إلى إطراد القواعد إذعانا للقياس.

وقد حملت لنا كتب النحاة أمثلة توضح محاولاته المبكرة في القياس ومدى اهتمامه بالتعليل وولعه به.

روي عن الزبيدي في طبقاته قال: " قلت أنا ليونس بن حبيب: هل سمعت من أبي إسحاق شيئا ؟ قال: نعم. قلت له: هل يقول أحد: الصّويق بالصاد يعني: السويق – وهو الناعم من دقيق الحنطة – ؟ قال: نعم. قبيلة عمرو بن تميم تقولها، ثم قال له: وما تريد إلى هذا عليك بباب من النحو يطرد وينقاس ". ([1])

فنلاحظ بأن ابن أبي إسحاق بإجابته هذه قد بنى هذا القياس على التعليل الذي يفسره. قال ابن أبي إسحاق للشاعر الفرزدق حينما سمع مديحه لأمير المؤمنين يزيد بن عبد الملك: ([2])

---

[1] – الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 24.

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 24.

مستقبلين شمالَ الشام تضربنا بِحاصبٍ كنَديف القطنِ منثورِ ([1])

عَلى عَمَائِمِنا يُلْقَى، وَأَرْحُلِنَا عَلى زَوَاحِفَ تُزجى مُخُّها ريرِ ([2])

أسأتَ إنما هو (مخّها ريرُ) بالرفع، وليس بالكسر مشيرا بذلك إلى قياس النحو في هذا التعبير، لأنه يتألف من مبتدأ وخبر. ومازال ينحي على الفرزدق باللائمة حتى جعل عجز البيت: (على زواحف تزجيها محاسير).

ويذكر أن الفراء أورد من أن الفرزدق مر بعبد الله بن أبي إسحاق الخضرمي فأنشده :

وعَضُّ زمانٍ يَابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ منَ المالِ إلاَّ مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ ([3])

فقال الحضرمي للفرزدق : علامَ رفعتَ؟

فهو يبحث عن تعليل لرفع (مجلَّفُ)، ويقول له: للرفع وجه إذن فإنه اعترضه لرفعه قافية البيت، وكان حقها النصب لأنها معطوفة – كما يتبادر – على كلمة مسحتا المنصوبة، أو بعبارة أدق لأنّ القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه ". ([4])

يتبين لنا من هذا مدى اعتناء ابن أبي إسحاق بتعليل القواعد تعليلا يمكن لها في ذهن تلاميذه وجعله تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها، وتخطئة كل من ينحرف في تعبيره عنها حتى يقنعه بالصواب .

كانت مراجعة ابن أبي إسحاق للشاعر الفرزدق تغضبُه، فهجاه بقصيدة يقول في تضاعيفها :

فلَوْ كانَ عبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ ولَكِنَّ عَبْد اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا ([5])

وما كان يسمعه منه حتى قال له: " أخطأت أخطأت، إنما هو (مولى موال).

---

[1] – الشمال : هي الريح، الحاصب: الريح التي تحمل الحصباء.

[2] – الزواحف: هي الإبل، تجزي: تساق، رير: ذائب.

[3] – مسحتا ومجلف: بمعنى مستأصل.

[4] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 23.

[5] – كان ابن أبي اسحاق مولى آل الحضرمي، وكانوا بدورهم موالي لبني عبد شمس القرشيين

فهو يريد أن يبين أنه قد أخطأ في إجرائه كلمة (موال) المضافة مجرى الاسم الممنوع من الصرف، إذ جرها بالفتحة، وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطق بها العرب. في مثل (جوار وغواش) إذ يحذفون الياء منونين في الجر والرفع ". ([1])

نلاحظ مدى الاحتكام للقياس في تعليل الظواهر اللغوية، وما ينبغي للقاعدة من الاطراد، إذ لا يجوز للشاعر مهما كان فصيحا أن يخرج عليها. فتخطئة ابن أبي إسحاق للفرزدق الذي كان معدودا من الشعراء الإسلاميين الفصحاء في أكثر من موضع مبنية على تعليل محكم.

ونصل إلى هذه الحقيقة حينما نسمع الفرزدق يقول: " علي أن أقول وعليكم أن تحتجوا، وما هذا إلا دليل على أن بيان الحجج يعني تعليل الأسباب التي أدت إلى حركة الإعراب، وطرق التخريج المختلفة التي تتحايل على الخطأ حتى تجعله صوابا. وحول هذا المعنى يقول الفرزدق: " قلت هذا البيت ليشقى به النحويون". ولعله يريد بشقاء النحويين حينما يعملون فكرهم في إيجاد الأسباب والعوامل التي أدت إلى حركات الإعراب ".([2])

وقد تباينت آراء الباحثين في تفسير التعليل المنسوب لابن أبي إسحاق فقد ذهب الأستاذ جرجي زيدان إلى أنه " ذكر أسباب الإعراب" . ([3]) ورأى عفيف دمشقية " أنه محاولة تعليمية المراد منها تمرين الطالب على إعمال فكره، لإخراج كل فاعل مثلا مرفوعا، وكل مفعول به منصوبا، وكل مضاف إليه مجرورا، وهلم جرا، وليس المقصود تلك التي عرفت فيما بعد في النحو بالعلة الأولى، والعلة الثانية والعلة الثالثة ".([4])

ويروى أن ابن أبي إسحاق كان يلتمس التخريج لما يأتي مخالفا لكلام العرب المطرد وذلك باستعمال التأويل فحينما نشأ بينه وبين الشاعر الفرزدق صراعا نتيجة لكثرة اعتراض الحضرمي على شعره مما جعل ابن أبي إسحاق يفتتح بابا جديدا لاحتواء غير المطّرد من كلام العرب الفصحاء بحمل الكلام على المعنى.

---

[1] – شوقي ضيف ، المدارس النحوية، ص 24.

[2] – أحمد سليمان يقوت، ظاهرة الإعراب وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1983، ص 64.

[3] – جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، سنة 1976، ج1، ص 420.

[4] – عفيف دمشقية، تجديد النحو، بيروت، ط1، 1992، ص 123 – 124.

إذ روى أن ابن أبي إسحاق تراجع عن اعتراضه على الفرزدق في البيت السالف :

وعَضُّ زمانٍ يَابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ منَ المالِ إلاَّ مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

وقال : " وللرفع وجه ". ([1])

وكان تأويل ابن أبي إسحاق حملا على المعنى لا يكاد يجاوزه، إذ أنه لم يجد مانعا لفظيا أو معنويا يمنع من إجازة قول الفضل بن عبد الرحمن:

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ

" فقد عد تكرار" إياك " مرتين عوضا عن حرف العطف قبل المحذر منه، ورضي يونس بن حبيب تعليل شيخه وأجاز البيت ".([2])

ويروى" أنه خالف جمهور القراء في بعض قراءاتهم، من ذلك أنه خالفهم في قراءة الآية ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ([3]) فقد كانوا يقرأون " والسارقُ والسارقةُ " بالرفع على الابتداء بينما الخبر جملة فعلية (فعل الأمر)، وجعله ذلك يقرأها بالنصب على المفعولية. ([4]) حملا على المعنى فابن أبي إسحاق الحضرمي باتباعه هذا المنهج التعليلي فتح المجال واسعا أمام النحاة للاجتهاد في التأويل والقدرة على الاستنباط .

وهذا يدللنا دلالة واضحة على أن ابن أبي اسحاق الخضرمي ساهم مساهمة فعالة في مد أواصر العلل النحوية وتفسيرها وشرحها. ومن ثم ترك إرثا تعليليا لمن جاء من بعدهم من النحاة فساروا على نهجه واقتفوا أثره، وذلك مثل عيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب.

---

[1] – حسن خميس سعيد الملخ ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص 28.

[2] – المفضّل الضبي، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط2، 1992م، ص 121.

[3] – سورة المائدة، الآية 38.

[4] – شوقي ضيف، المدارس النحوية ، ص 24.

- **التعليل النحوي عند عيسى بن عمر الثقفي، ت 148 هـ :**

كان عيسى بن عمر مهتما بالتعليل النحوي فكان" مثل عبد الله بن أبي إسحاق الخضرمي يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس" . ([1]) ومن تعليلاته التي طعن فيها على الشاعر النابغة واستنكر قوله :

فَبِتُّ كَأَنّي ساوَرَتني ضَئيلَةٌ مِنَ الرُّقشِ في أَنيابِها السّمُّ ناقِعُ

بالرفع في قافية البيت (ناقع)، ورأى أن الوجه فيها النصب على الحال، لأن المبتدأ قبلها تقدم الخبر، وهو الجار والمجرور، وكأن الشاعر النابغة ألغاها لتقدمهما وجعل ناقعا الخبر" . ([2])

ومن تعليلاته لبعض كلام العرب. من ذلك رفعه(الأول) في قولهم: " ادخلوا الأول فالأول، لأن المعنى: ليدخل، فحمله على المعنى". ([3]) جاعلا (الأول) بدلا من الواو في: ادخلوا، في الوقت الذي يرى فيه النحاة أن النصب هو الأولى، نصبا على الحالية بتقدير: ادخلوا مرتبين أو ادخلوا واحدا بعد واحد، ولا سبيل للرفع.

والملاحظ أنه كان يتوسع في تقدير العوامل المحذوفة فالعلة التي اعتل بها عيسى بن عمر هي علة الحمل على المعنى، فنجده قد اعتمد على حسه اللغوي في استنباط " علة غير مطردة في التركيب الملفوظ لكنها متوافقة مع المعنى الملحوظ من غير تحديد لحكم القياس عليه، ولحدود المعنى الذي يسمح بتأويله". ([4]) وكان ينزع في تعليلاته إلى الخفة،وينبذ الاستثقال، يظهر ذلك في قراءته لبيت الأحوص:

سَلاَمُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليسَ عليكَ يا مطرُ السَّلامُ

فكان يقرأ (يا مطر) الأولى بالنصب أي (يا مطرا)، ويقيسها على النكرة غير المقصودة يشبهه بقوله: " يا رجلا ".([5]) فنرى بأن عيسى بن عمر" في تعليله هذ وضع أصلا مهما في تعليل اختيار النصب في الألفاظ التي جاءت عن العرب في

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 25.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 261.

[3] – المصدر نفسه، ج 1، ص 199.

[4] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 39.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 313.

بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة، وكأنه أحسّ بأن العرب تنزع إلى النصب أكثر مما تنزع إلى الرفع، وتعليل ذلك خفة النصب، فجعل النصب فوق الرفع وعدّه الأساس" . ([1])

ومن المواضع التي علّلها عيسى بن عمر أنه كان يصرف امرأة اسمها (عمرة)؛ لأنه على أخف الأبنية. والعلة التي اعتل بها هاهنا هي علة التخفيف.

ومن تعليلاته أنه كان يقرأ الآية الكريمة: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾. ([2]) بنصب كلمة (الطير)، " وكان يقول: هو على النداء، كما تقول يا زيد والحارثة، لما لم يكن القائل ويا الحارث نصب الكلمة، لأن (يا) لا تدخل في النداء. على المعرف بالألف واللام ".([3])

- **التعليل النحوي عند أبي عمرو بن العلاء، ت 154 هـ :**

استند أبو عمرو بن العلاء إلى التعليل في معظم أحكامه النحوية حيث جعل من العلة واقعا نحويا مألوفا، فيُروى " أن أبا عمرو بن العلاء سمع أعربيا يقول : فلان لغوب، أي أحمق ، جاءته كتابي فاحتقرها. قال : فقلت له: أتقول جاءته كتابي ؟ مستغربا، وكأنه يسأله عن العلة في تأنيث الفعل والفاعل مذكر، لكن الإعرابي قطع عليه حيرته، وقال: أليس الكتاب بصحيفة ؟ أي أنه حمله على المعنى".([4]) فأنث الفعل مع الكتاب فنجد بأن العلة التي اعتل بها هي علة الحمل على المعنى. ومن ذلك تركه صرف كلمة (سبأ) في الآية الكريمة، قال تعالى : ﴿ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾([5]) ، وذلك لأنه اسم لقبيلة حملا على المعنى. ([6])

ومن تعليلاته " خلافُه مع عيسى بن عمر الثقفي حول النصب أو الرفع في الكلمة (المسك). من قولهم: (ليس الطيب إلا المسك)، وكل منهما يعلل برأيه،

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 26.

[2] – سورة سبأ، الآية 10.

[3] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 26.

[4] – ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 37.

[5] – سورة النمل، الآية 22.

[6] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987، ج1، ص 25.

فأبو عمرو بن العلاء يرى الرفع بإهمال (ليس) حملا على (ما) إذا جاء في خبرها إلا، وعيسى بن عمر يرى النصب بإعماله. ([1])

وكان أبو عمرو ينزع في تعليلاته إلى الخفة من ذلك أنه " ذهب إلى أنّ حذف التنوين جائز لالتقاء الساكنين في مثل (هذه هند بنت عبد الله) فيمن صرف هندا، لأنها بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين. ويحتج بما جاء في النداء مثل: يا زيد بن عبد الله، وقال هذا هو بمنزلة قولك: هذا امرؤ، ومررت بامرئٍ، ورأيت امراً تكون الراء تابعة للهمزة، فكذلك آخر الاسم الأول تابع لنون ابن وهو ابن شيء واحد نقول: هذا زيد بن عبد الله، ومررت بزيد بن عبد الله، ورأيت زيدا بن عبد الله ".([2])

كما أنه " صغّر كلمة: حباري (حبيرة)، فيحذف الألف ، ويبدل منها هاء التأنيث، لتكون في الاسم علامة تأنيث، ويطرد القاعدة في كل ما فيه ألف التأنيث خامسة فصاعدا، ويقول : لم يجز إثباتها لأنها ساكنة. فإذا حذفها لم يخل الاسم من علامة التأنيث الثابتة ".([3])

ويذهب البحث بعد هذه الدراسة للتعليل النحوي في مرحلة النشأة والتكوين إلى أن التعليل بدأ مع أبي الأسود الدؤلي وتلامذته، وذلك خلافا لمن زعم أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي هو معلل " النحو الأول " . ([4])

إذ رأت الدراسة بأن الصحيح هو أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مدّ العلل النحوية وشرحها بمعنى أنه يعد من أوائل النحاة الذين توسعوا في شرح العلل النحوية، أما معلل النحو الأول فإننا وجدنا بأنه هو واضع النحو الأول أبو الاسود الدؤلي، وذلك استنادًا لآراء الباحثين القدامى والمحدثين. ([5])

وقد اتسم تعليل النحاة في هذه المرحلة ببعض السمات نجملها فيما ياتي:

- ارتباط التعليل بالحكم النحوي فيكون المعيار النحوي مقياسا للصواب، وعلة لرد

---

[1] – أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 65.

[2] – المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963، ج2، ص 262.

[3] – المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.

[4] – أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، ص 362.

[5] – ينظر الباب الأول، المبحث الأول من الفصل الأول في الدراسة.

الخطأ واللحن وذلك لغاية هي إنشاء معيار نحوي يمكنه أن يعصم الألسنة من الخطأ واللحن.

- استخدام علة المعنى أو علة الحمل على المعنى، وذلك ينم عن قدرة بعض النحاة أمثال ابن أبي إسحاق الحضرمي على الاستنباط، وذلك اجتهادا منهم في التقدير وتأويل النصوص، إذا فالتعليل في هذه المرحلة هو تعليل بسيط يتصل اتصالا مباشرا بمدلوله اللغوي، فهو – أولا – بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية، والقواعد النحوية ثم هو – ثانيا – بحث على هوامش الظواهر والقواعد.

واتسم التعليل في هذه المرحلة بثلاث سمات رئيسة هي: ([1])

أولا : جزئية الموضوع والنظرة، ثم التوافق بين هذه التعليلات والقواعد.

وثانيا : وقوف هذه التعليلات عند حدود النصوص اللغوية، وكذلك كان تأثير تعليلاتهم محصورا في إطار التبرير الذهني، أو الملاحظة اللغوية دون أن يتجاوز ذلك التأثير في القواعد نفسها.

[1] – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 167 – 170.

المبحث الثاني

نموّ التعليل وارتقاؤه

توطئة

وتبدأ هذه المرحلة بما وصل إلينا من آثار نحوية من عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة 175هـ، حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ولقد تميزت هذه المرحلة بالكثرة والتوسع في تعليل الأحكام، ومحاولة التعمق فيها، ويمكننا أن نميز بين قسمين في هذه المرحلة:

- القسم الأول : ويضم أشهر عالمين نجد أثارهما بارزة في كتاب سيبويه وهما: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وتلميذه سيبويه.

- القسم الثاني : ويضم طائفة من علماء النحو الذين عاشوا في القرن الثالث الهجري، وكان منهم من تتلمذ على يد الخليل وسيبويه. وما يميز هذا القسم هو البداية بانفراد كتب تخصصت في التعليل النحوي، كما هو الحال عند قطرب في كتاب (العلل في النحو)، والمازني في كتاب (علل النحو)، وابن كيسان في كتاب (المختار في علل النحو) .

ومع نهاية القرن الثالث الهجري أضحى التعليل النحوي موضوعا مهما للبحث والمناقشة يكتب فيه النحاة، ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار.

وسنبدأ هذه المرحلة بعالم جليل كان له الفضل في جل العلوم اللغوية، هذا العالم هو الخليل بن أحمد الفراهيدي .

- التعليل النحوي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت 175 هـ) :

يعد الخليل بن أحمد شيخ العربية وواضع قواعدها وأصولها وأستاذ سيبويه الذي ألف كتابه في النحو على نحو من إملاءآته وتوجيهاته، يقول شوقي ضيف : " فجمهور ما يصوره سيبويه في كتابه أصول النحو والتصريف وقواعدهما إنما هو من صنيع أستاذه الخليل بن أحمد، فهو واضع تخطيطهما، وراسم لوحتيهما، يتضح ذلك في محاوراته التي لا تكاد تنتهي مع تلميذه، والتي تدور حولهما مصطلحات النحو

والصرف وأبوابهما ". ([1])

وقد وصفه ابن الأنباري بأنه" الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله" . ([2]) وذكر الزبيدي أنه " استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إليه سابقه".([3])

لقد كان التعليل قبل الخليل مقتصرا على تبرير القواعد، وتسويغ أحكامها لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل. ولكن بعد مجيئه استوى علم النحو في صورة التي ثبتت مع الزمن فكانت علله النحوية تسيل سيلا. ([4])

من غير تعقيد ولا اضطراب ولا فلسفة للعلل بحيث تتابع هذه التعليلات في المسألة الواحدة بقوة ودقة. فقد كان " يسند دائما ما يستنبطه من القواعد والأحكام، بالعلل التي تصور دقته في فقه الأسرار اللغوية والتركيبية التي استقرت في دخائل العرب من قديم" . ([5])

فلذلك نجد سيبويه يكثر في كتابه من التعليلات التي نسب أكثرها إلى شيخه الخليل الذي كان " أول من بسط القول في العلل النحوية " . ([6])

ومن الطبيعي أن تكثر تعليلات الخليل في كتاب سيبويه وتتسع، ما دام يعتقد أن لكل ما نطقت به العرب علة مرعية. ومن يقرأ أقواله في الكتاب يحس بأنه ليس عنده شيء لا يعلل حتى ما جاء شذوذا أو اضطرارا. على أن " الخليل لم يتعصّب لعلله التي اعتل بها، بل أوضح أنها مجرد حدس وتخمين، فاسحا السبيل أمام غيره من النحاة لأن يأتوا بما يرونه مناسبا من العلل" . ([7])

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط2، 1986، ص49.

[2] – ابن الأنباري، نزهة الألباء، في طبقات الأدباء، ص45.

[3] – الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين،

[4] – شوقي ضيف، المدراس النحوية، ص51.

[5] – المرجع نفسه، ص 51.

[6] – أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد الأردن الطبعة الأولى، سنة2009، ص265.

[7] – جعفر نايف عبابنة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر. عمان 1984، ص88.

وقد لفت كثرة ما يورده في النحو من علل بعض معاصريه، مما دفعه إلى الاستفسار منه عن مصدر هذه التعليلات، فسأله: " أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فقال إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبحت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق اليقين، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدارعلى شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها ".([1])

- أشهر العلل التي استعملها الخليل بن أحمد:

كثرت تعليلات الخليل كثرة واضحة، وقد برزت بشكل جلي في " كتاب سيبويه"، وهذه طائفة من العلل التي استعملها الخليل بن أحمد لتعليل أحكامه:

- **علة التخفيف** : سعى العرب منذ القدم وراء الخفة، وطلبوها، وخاصة فيما يكثر دورانه على ألسنتهم ويحتاجونه بكثرة لتسلس حركة اللسان به وعلة التخفيف أو الاستخفاف هي " علة تتصل بطبائع العرب في القول إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلا بكلامهم".([2]) فهم يفضلون ما خف من الكلام ويستحبونه ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه اقتصادا بالجهد المبذول لأجل ذلك " من الممكن أن نربط بين هذه العلة وما يسميه في علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به أن المتكلم يحاول أن يوصل مافي ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات مع أقل جهد عضلي مبذول، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف لأن

---

[1] – الزجاجي – الإيضاح في علل النحو، دار النفائس بيروت، ط5، 1986، ص66.

[2] – أسعد خلف العوادي – العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص276.

المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الازمنة " . ([1])

ومن تعليلات الخليل بن أحمد في هذا الجانب حذف النون من اسم الفاعل، وإضافته لي ما بعده. قال سيبويه: " وقال الخليل: هو كائن أخيك، على الاستخفاف، والمعنى: هو كائن أخاك " . ([2])

وقد وردت علة التخفيف في مواضع كثيرة وأكثر ما تكون للحذف، كما في قول سيبويه يسأل أستاذه الخليل: " وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس. فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفا على اللسان وصارت عوضا منها ".([3])

وكذلك علل الخليل بن أحمد بعلة التخفيف حذف حرف الجر، و(ال التعريف) من قولهم: (لاه أبوك)، وحذف الجر و(ال) التعريف من قولهم: (لقيته أمس)، والأصل عنده: لله أبوك، ولقيته بالأمس. قال سيبويه: " وزعم الخليل أن قولهم: لاه أبوك، ولقيته أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفا على اللسان" . ([4])

- **علة كثرة الاستعمال:** وهي علة لغوية تودي إلى التغيير علل بها النحاة كثيرا من ظواهر اللغة " لأنهم وعوا أن التركيب اللغوي حين يكثر استعماله يدخله من التغير مالا يدخل غيره ".([5])

وقد جعل أحد الباحثين المعاصرين (كثرة الاستعمال) إحدى مرادفات الخفة إذ يقول: "وجد هذا الأسلوب من التعليل– أي الخفة – في باكورة الدرس العربي، ولهذا المصطلح مردفات كثيرة أخرى مثل: كثرة الاستعمال، أو كثرة الدوران على الألسنة، أو الرغبة في الاختصار أو الإيجاز، أو المناسبة، أو التآلف. ولقد أطلق على هذا

---

[1] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار إفريقيا الشرق، المغرب 2011، ص111.

[2] – سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبه الخانجي بالقاهرة، ط 4. 2004م.ج1، ص166.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 160.

[4] – المصدر نفسه، ج2، ص 163.

[5] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص111.

الأسلوب في العصر الحديث مصطلح (الجهد الأقل) ".([1])

وتعتبر هذه العلة أيضا من قانون الاقتصاد اللغوي، " لأن كثرة الاستعمال تجعل العبارة معروفة مفهومة، ولهذا لا يجد المتكلم حرجا في أن يقتصد في لفظها " . ([2])

والخليل بن أحمد من أوائل النحاة الذين عللوا بهذه العلة، ومن ذلك قول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله: (فداء لك)، فقال: بمنزلة (أمس) لأنها كثرت في كلامهم، والجر كان أخف عليهم من الرفع إذ أكثروا استعمالهم إياه ".([3])

وفي توضيحه لقولهم: (مرحبا، وأهلا) بالنصب بيّنَ الخليل: " أنه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه فقلت: (القرطاس)، أي أصبت القرطاسَ أي: أنت عندي ممن سيصيبه. وإن اثبت سهمه قلت: القرطاس، أي: قد استحق وقوعه بالقرطاس. فإنما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمرا فقلت: مرحباً وأهلاً، أي: أدركت ذلك وأصبت ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار بدلا من : رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ، كما كان (الحَذَرَ) بدلا من: احذر" . ([4])

- **علة الاستغناء :** وهي علة كثيرة الاستعمال عند العرب تنسب إليهم إنهم قد استغنوا بشيء عن شيء غيره، فيقوم مقامه، ويؤدي مؤداه. وقد عرض الخليل بن أحمد لذلك عندما علل لعدم دخول الألف واللام على المنادى المفرد، بقوله: " إن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنه إذا قال: يا رجل ويا فاسق، فمعناه كمعنى: يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل، وصار معرفة، لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة ، نحو: هذا وما أشبه ذلك. وصار معرفة بغير ألف ولام، لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه، وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما كما استغنيت بقولك : اضرب عن لتضرب ، وكما صار المجرور بدلا من التنوين، وكما صارت الكاف في: رأيتك، بدلا من: رأيت إياك.

---

[1] - جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، جامعة الإسكندرية مصر، 1989 ص63.

[2] - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص111.

[3] - سيبويه، الكتاب، ج3، ص302.

[4] - المصدر نفسه، ص195.

وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئا بعينه قد رأيته واسمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه، ولم يجعلوه واحدا من أمه، فقد استغنوا عن الألف واللام، فمن ثم لم يدخلوهما في: (هذا) ولا في النداء". ([1])

- **علة العوض:** وتسمى التعويض، وتطالعنا هذه العلة في مواضع كثيرة من كتب النحاة، ويعني ذلك وضع لفظ أو تركيب مكان لفظ أو تركيب آخر ليكون عوضا عنه. وقد علل الخليل بن أحمد بهذه العلة جواز الفصل بين (كم) وتمييزها بالخبر كما في قولنا: (كم لك درهما؟)، يقول سيبويه: " وزعم الخليل أن كم درهما لك أقوى من كم لك درهما، وإن كانت عربية جيدة. وذلك أن قولك: العشرون لك درهما فيها قبحٌ ، ولكنها جازت في كم جوازاً حسناً ؛ لأنه صار عوضا من التمكن في الكلام، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة. لا تقول: " رأيت كم رجلا، وإنما تقول: كم رأيت رجلا. وتقول: كم رجل أتاني، ولا تقول: أتاني كم رجل ". ([2])

وقد كانت هذه العلة مثار انتقاد من طرف الباحثين المعاصرين بدعوى" أن هذه العلة بعيدة عن الواقع التركيبي للغة، ولا تخلو من تكلف وتعسف، ومثل هذه العلة جعل الباحثين المعاصرين يثورون على مسألة التعليل أصلا، ويجدون فيها مغايرة للمناهج اللغوية التي ينبغي أن تقوم على مجرد الوصف ". ([3])

- **علة التوهم :** يفهم من كلام النحاة " أن التوهم حال نفسية تلم بالشاعر، أو الناثر في لحظات الإبداع، حين يستغرق فيما هو فيه، وحينئذ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه، فيتوهّم أنه استعمل تركيبا ما، ويكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله ".([4])

ومما علله الخليل بن أحمد بالتوهم ما جاء في الكتاب سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل : ﴿ فَأَصدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِين﴾ ".([5]) فقال : هذا كقول زهير:

---

[1] - المصدر السابق، ج 2، ص 197 – 198.

[2] - سيبويه، الكتاب، ج3، ص158.

[3] - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 113.

[4] - المرجع نفسه، ص 113.

[5] - سورة المنافقون، الآية 10.

بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا، لأن الأول قد يخذله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولافاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا. ([1])

وقد ذكر ابن هشام أنه " يسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم ".([2])

وقد قيل فيه " بأنه عطف على محل الفاء وما بعدها وهو (أصدق) ومحله الجزم، لأنه جواب التحضيض، و(لولا) هنا للأمر والتحضيض، ولو لم تدخل الفاء لقيل: أصدَقْ، فكأنه قال : أخر في أصدَق " . ([3])

ومعنى علة التوهم في البيت الشعري السالف أن (سابق)، بالجر لأنه لما قال: لست مدرك ما مضى تُوُهِمَ أنه قال: لست بمدركٍ، ودخول الباء على خبر" ليس" كثير في كلام العرب.

- **علة القبح أو (الكراهة)** : إن كراهة العرب لاستعمال أسلوب من الأساليب، أو تركيب من التراكيب جعلهم يعدلون عنه إلى أسلوب أو تركيب آخر أقرب مأخذا وأسهل تناولا. كقول سيبويه سائلا الخليل بن أحمد " وسألته – رحمه الله – عن الضاربي. فقال هذا اسم ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: ضربني، ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء، كم تدخل الأسماء فمنعوا هذا أن يدخل كما منع الجر" . ([4])

ومن ذلك تعليل الخليل لعدم جواز ندبة النكرة ، وذلك نحو: وأرجلاه ويا رجلاه، بقوله: " إنَما قَبُحَ لأنك أبهمتَ. ألا ترى أنك لوقلت: وأهذاه، كان قبيحا، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء وأن تَخُص ولا تبهم، لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا– أي ندبة المبهم – لجاز: يا رجلا ظريفا، فكنت نادبا نكرة. وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وأن يتفجَعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص100–101.

[2] – ابن هشام الانصاري، معني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق حنا الفاخوري دار الجيل بيروت، ط1، 1991، ج2، ص153.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص 154.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 369.

عندهم في المبهم لإبهامه، لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهم. وكذلك: (وامَنْ في الداراه) في القبح ". ([1])

وقال سيبويه: " وسألته : لِمَ لَمْ يَجُزْ والله تفعل يريدون بها معنى ستفعل فقال: من قبل أنهم وضعوا تفعل ها هنا محذوفة منهالا، وإنما تجيء في معنى لا أفعل، فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى" . ([2])

- **علة طول الكلام** : وهي علة تؤدي إلى اختيار العرب ما هو أخفَ ليتناسب مع ذلك الطول، قال أحد الباحثين المعاصرين " والتعليل بطول الكلام يعني أن الناطق يخفّف الجهد فيستخدم أسلوبا ما من الأساليب أو يفضل حركة تكون أخفَ من سائر حركات الإعراب كحركة النصب ". ([3])

فالمنادى المضاف طال بالمضاف إليه، والشبيه بالمضاف طال بما بعده، والنكرة غير المقصودة طالت بالتنوين، فاختارت العرب لهذه الأقسام من المنادى أخفَ الحركات، وهي الفتحة تناسبا مع طول الكلام. إذ قال سيبويه على لسان الخليل بن أحمد: " وزعم الخليل– رحمه الله– أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك". ([4])

وقال أيضا: " وقال الخليل – رحمه الله– إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة، لأنَ التنويه لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب وردَ إلى الأصل، كما فعل ذلك بقبل وبعد". ([5])

- **علــة القــرب أو المجــاورة** : القرب أو المجاورة عند الخليل وسيبويه وعموم البصريين علة تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته إياه حتى وإن كان ذلك خارج على القياس. من ذلك تعليل لجر(خرب) في قول العرب: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ).

قال الخليل: " فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم. وهوالقياس، لأن الخرب نعتٌ للجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره. وليس بنعت للضب،

---

[1] – المصدر السابق، ص 228.

[2] – المصدر السابق، ص106.

[3] – شعبان عوض العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قاريونس،ليبيا،1999، ص277.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 182–183.

[5] – المصدر نفسه، ج 2، ص 199.

ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجروه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد. ألا ترى أنك تقول: هذا حبٌّ رمان. فإذا كان لك قلت: هذا حب رماني، فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمان. إنما لك الحب ... فكذلك يقع على جحر ضب. ما يقع على حب رمان. تقول هذا جحر ضبي، وليس لك الضب إنما لك جحر ضب، فلم يمنعك ذلك من أن قلت: جحر ضبي، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد، فانجر(الخرب) على (الضب)، كما أضفت (الجحر) إليك مع إضافة الضب. ومع هذا أنهم أتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم : بهم وبدارهم، وما أشبه هذا ".([1])

وقد قال سيبويه بعد أن نقل كلام الخليل السابق : " وكلا التفسيرين تفسير الخليل، وكان كل واحد منهما عنده وجها من التفسير ".([2])

" ومما يدل على رعايهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا : جحر ضب خرب، وماء شن بارد، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب، والشن لا يوصف بالبرودة، وإنما هي من صفات الجحر والماء ".([3])

ويلاحظ مما سبق أن الخليل قد أتى بعلتين لجر(خرب)، أما العلة الأولى: فهي أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد ، فأجرى (خرب) على (ضب)، وإن كان ليس صفة له، بل هو صفة (جحر) كما تقول: هذا حب رماني، فتضيف الرمان إليك مع أنه لك الحب وليس لك الرمان.

- **علة النظير**: وهي علة تجعل الشيء يجري على شيء آخر في الإعراب لمناظرته له في أمر من الأمور، وقد روى سيبويه عن الخليل بن أحمد تردد المنادى بين البناء والإعراب، فقال: " زعم الخليل– رحمه الله – أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام، كما نصبوا

---

[1] – سيبويه، الكتاب ج1، ص436.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص437.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص79.

هو قبلك، وهو بعدك، ورفعوا المفرد، كما رفعوا قبل وبعد، وموضعهما واحد، وذلك قولك يا زيد، ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه من قبل ".([1])

يتبين أن الخليل بن أحمد جاء بهذه العلل ليناظر بين النصوص، فيقرن بين النظير ونظيره الذي يشبهه، كما كان ذلك بين المنادى والظرف، فقد فسر سيبويه عقد هذا التناظر بقوله: " فإنما جعل الخليل – رحمه الله– المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما، مضافين، إذا كان مضافا؛ لأن المفرد في النداء في موضع نصب، كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر، ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل، وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف".([2])

ومنه فإن هذا التعليل قريب من واقع اللغة، ابتعد فيه الخليل قدر الإمكان عن الفلسفة والمنطق، ولننظر لسؤال سيبويه للخليل بن أحمد حول قول العرب: (أيهما أفضل) فقال الخليل: " القياس النصب كما تقول: اضرب الذي أفضل، لأن (أيا) في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي. كما أن من في غير الجزاء، والاستفهام بمنزلة الذي ".([3])

نستشف أن علل الخليل بن أحمد علل متينة مدعومة بالقياس، وموضحة بالأمثلة، وأنه لم يكن يشترط أن يقوم الحكم على علة واحدة، بل ربما أتى له بعلتين أو أكثر، أو أتى له بعلة مركبة من مجموع شيئين، وربما لم يكتف بالعلة التي أوردوها أولا حتى يأتي لها بعلة ثانية تتممها وتشرحها، ولكنه لا يفصلها عنها.

ولم يختلف تعليل الخليل اختلافا كبيرا عن تعليل سابقيه، بل كان عنده كثير من العلل التعليمية البسيطة التي تدور حول العوامل، ولعل الملاحظة التي يمكن استنتاجها أنه وسع نطاق العلة حتى شملت جميع الأحكام ذاهبا إلى أن العرب بنوا أحكام لفظهم على علل معتبرة جعل همه أن يستخرجها، ويبين وجه الحكمة فيها.

ولعل هذا هو الذي جعل الزبيدي يقرر" إنه قد استنبط من علل النحو ما لم

---

[1] – سيبويه، الكتاب ج2، ص183.

[2] – المصدر نفسه، ص 199.

[3] – المصدر نفسه ، ص397.

يستنبطه أحد أو يسبقه إليه سابق ".([1])

ولعل في هذا الحوار الذي جرى بينه وبين سيبويه ما ينبئ عن بساطة علله وبعدها عن التكلف وسيرها على نهج من سبق من النحاة، يقول سيبويه في باب نداء: " أرأيت قولهم: يا زيد الطويلَ، علام نصبوا الطويل؟ فقال الخليل: نصب لأنه صفة لمنصوب. وقال الخليل : وإن شئت كان نصبا على أعني. فقال سيبويه: أرأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال : يا زيد الطويلُ ؟ فقال الخليل : هو صفة لمرفوع ".([2])

يستنتج من الحوار السابق " أن الخليل بن أحمد أباح لنفسه أن يكون للحكم الواحد غير علة، وقد خالف عمليا ما هو مشهور من أمر العلة العقلية التي لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدة. وكان عدد من النحاة غيره يمنعون تعليل الحكم بعلتين، لأن العلة النحوية عندهم مشبهة بالعلة العقلية ".([3])

ولا يخفى أن تعليلات الخليل مستوحاة من روح العربية غير مستمدة من الفلسفة، ولم تعتمد على المنطق اعتمادا كليا قائمة على جمهرة من الشواهد الأصيلة، وقد كان من أوائل النحاة الذين وضعوا المسميات للعلل– هذه العلل التي اعتل بها علماء العربية من بعده، وأضافوا إليها مسميات جديدة . ([4])

- التعليل النحوي عند سيبويه (توفي سنة 180هـ) :

لقد امتلأ كتاب سيبويه بالأحكام المؤيدة بالعلل فهي دائما الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو يدفعه إليه طبعه، ومنهج الفطرة الذي اتبعه، وقد سار في تعليلاته على خطى أستاذه الخليل بن أحمد، وذلك من حيث الاعتناء بالمعنى، والاهتمام بالحس اللغوي، والسير على نهج كلام العرب طلبا للخفة، وفرارا من الثقل. ويكاد كتاب سيبويه يكون مبنيا كله على التعليل. والحوار الذي يجري فيه دائما بينه

---

[1] – الزبيدي، طلقات النحويين واللغويين، ص37.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص173.

[3] – ينظر ابن الانباري، لمع الأدلة، ص117.

[4] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية وآثارها في العربية، ص98

وبين أستاذه الخليل يبدأ في الأغلب الأعم بالسؤال عن العلل . ([1])

وقد كثرت التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة سواء أكانت للقواعد المطردة أم للأمثلة الشاذة إذ يقول: " وليس شيء يضطرون إليه إلى وهم يحاولون به وجها " . ([2])

فهو" لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم، واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا أسلوب ولا قاعدة بلا علة " . ([3])

وعِلَل سيبويه شبيهة بعلل الخليل والذين روى عنهم، من حيث عنايتها بالمعنى، واعتمادها ذوق العرب في طلب الخفة والفرار من القبح والثقل، يقول مازن المبارك: " وإذا كان لسيبويه فضل في حركة التعليل فهو فضل في التوسع والإكثار مما كان نزرا قليلا عند شيوخه المتقدمين ".([4])

- نماذج من تعليلات سيبويه :

التعليل في كتاب سيبويه يقوم على أنواع مختلفة من العلل النحوية، وهي كثيرة جدا منها: إيثار الخفة، وكثرة الاستعمال، وعلة المعنى، وعله العوض، وطول الكلام، والالتباس، والاستغناء وغيرها. ([5])

الملاحظ أن جميع هذه العلل التي وردت في الكتاب تكاد تكون من النوع الأول أي العلل" الأولى المؤدية إلى تعلم كلام العرب التي وجدت بأنها أكثر استعمالا وأشد تداولا ".([6])

وقد أشارت خديجة الحديثي إلى أنواع العلل التي وردت في الكتاب، وخاصة العلل التي كثر دورانها فيه، ومثلت لها، وهي: " كثرة الاستعمال، والاستخفاف، والاستثقال، والقبح، وخوف الالتباس، والتمكن، والأصل، والاستغناء، والأعلام بالأصل،

---

[1] – عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث(بحث في المنهج)، دار المعرفة،الجامعة، الإسكندرية، ط1. 2008، ص80.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص32.

[3] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص82.

[4] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، ص 46.

[5] – ينظر محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص110.

[6] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو ، ص 162

والمشابهة، والمخالفة، والفرق، والإجحاف، والعوض، والتوكيد. قد اكتفت بالإشارة إلى مواضع العلل الأخرى في الكتاب، وهي كثيرة جدا أغلبها يخص موضوعات الصرف". ([1])

أما شعبان العبيدي فقد قام بدراسة الوسائل التعليلية لمسائل النحو في الكتاب وجعلها تحت خمسة أصناف ([2]) هي : ...

- **العلل الاستعمالية،** ويقصد بها التي تعلل الاستعمال من مثل : الثقل، والخفة، وكثرة الاستعمال، والاستغناء. والعلل التحويلية، وهي التي تنطلق من فكرة الأصل، فيتم التعليل بها بافتراض خطوات لغوية تحويلية منها: التمكن، والأصل، والعوض، والقوة. العلل التي تتأرجح بين الاستعمال والتحويل، وهي: الحذف، وطول الكلام.

- **والعلل القياسية،** ويقصد بها تلك التي كان يعلل بها سيبويه بملاحظة المشابهة، وهي: الشبه، الحمل، والتوهم، والمجاورة، والاستئناس.

والعلل الدلالية، ويقصد بها التي كان يعلل بها سيبويه بالرجوع إلى المعنى وهي: أمن اللبس، وخوف اللبس، والمعنى، والفرق، وعلم المخاطب، والإبهام، والتوكيد.

وبعد الاستقراء لاستخراج العلل النحوية من كتاب سيبويه نجد بأن العلل الأكثر دورانا والأشهر استعمالا عند سيبويه هي ما يأتي:

- **علة التخفيف أو الاستخفاف:** وهي من أكثر العلل ترددا فيما عرض له سيبويه في كتابه من ظواهر، لأن العرب بطبيعتهم يفرون من ثقل اللفظ إلى خفته، وهذه نتيجة طبيعة لثقل اللفظ في لغات البشر جميعها.

وقد قام أحد الباحثين المعاصرين([3]) بعملية إحصائية لتردّد الجذر (خ ف ف) في كتاب سيبويه فوجد: أخف (100)، خفف(97)، خفيف(83)، تخفيف(35)، استخفاف(22)، استخف(14).

وبالنظر إلى علة التخفيف منسوبة إلى المتكلم ينبه سيبويه إلى أنها ليست علة في كل المواضع، يقول سيبويه: " ويستخفون الشيء في موضع، ولا يستخفونه في غيره ". ([4])

---

[1] - ينظر خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيجويه، ص107-212.

[2] - ينظر شعبان العبيدي، التعليل اللغوي في الكتاب سيبويه، ص91، 311,246.

[3] - محمد حسن عبد العزيز، كتاب سيبويه مادته ومنهجه، دار السالم، القاهرة، ط1، سنة 2012، ص87.

[4] - سيبويه، الكتاب،ج1، ص210

ومن أمثلة هذه العلة في الكتاب:

1 – النسب إلى (عدَي) : " وهو (عدوي) والأصل أن يكون (عديي)، ولكن العرب لم يقبلوا توالي أربع ياءات، فخذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم حيث قالوا : (سُلَمِيٌّ) حيث استقلوا هذه الياءات وأبدلوا الواو من الياء".([1])

2 – أجزاء تحذف من كلمات : من صوره ما يعرف بالترخيم، يقول سيبويه : " والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا ".([2]) وذلك كقولك : يا فاطم في فاطمة. ويقع في غير المرخم، ومما حذف في التخفيف "، لأن ما قبل ساكن قوله: (أرى، وترى، ويرى، ونرى) والأصل: (أرأى، ونرأى، ويرأى) ".([3])

3 – كلمات تحذف برمتها : من صوره حذف، المستثني تخفيفا . ويقول سيبويه : " هذا باب يحذف المستثني فيه استخفافا، وذلك قولك : (ليس غير) و(ليس إلا). كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء لعلم المخاطب ما يعنى". ([4])

4 – تحويل حركة وحرف إلى حركة وحرف أخف منهما : وذلك مثلما قال سيبويه عن صياغة اسم المكان واسم الزمان والمصدر من معتل اللام : " فالموضع والمصدر فيه سواء، وذلك لأنه معتل، وكان الألف والفتحة أخف عليهم من الكسرة مع الياء، ففروا إلى (مفعل) إذ كان مما يبنى عليه المكان والمصدر. وإما بنات الواو فيلزمها الفتح؛ لأنها (يفعل)، ولأن فيها ما في بنات الياء من العلة ".([5])

5 – استعمال بعض الأبنية دون بعض: جاء في كتاب سيبويه قوله: " وقالوا: (شَحِحْتَ)، كما قالوا: (بَخَلْتَ)، وذلك لأن الكسرة أخف عليهم من الضمة، ألا ترى أن (فَعِلَ) أكثر في الكلام من (فَعُلَ)، والياء أخف عليهم من الواو وأكثر".([6])

---

[1] – المصدر السابق،ج3، ص 135.

[2] – المصدر السابق،ج2، ص239.

[3] – المصدر السابق،ج3، ص344.

[4] – المصدر السابق،ج3، ص345.

[5] – المصدر السابق،ج4 ، ص92.

[6] – المصدر السابق، ج4، ص37.

6 - أجزاء تحذف من كلمات: ومن صوره ما يعرف بالترخيم إذ يقول: " سيبويه والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا".([1]) وذلك كقولك في: يا فاطم في فاطمة ويقع في غير المرخم ، ومما حذف في التخفيف (المستثنى) يقول سيبويه: " هذا باب يحذف المستثني فيه استخفاف، وذلك قولك: (ليس غير)، و(ليس إلا). كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني" . ([2])

ومن الأمثلة الكثيرة التي حللها سيبويه، وأبان عن التخفيف فيها تبين علاقة قوية يعقدها بين التخفيف، وكثرة الاستعمال، ففي: " أرأى وترأى، ونرأى... اجتمعت العرب على تحقيقه لكثرة استعمالها إياه ".([3]) ومن ثمّ قالوا : أرى، وترى، ونرى. وقول العرب: إني، وكأني، ولعلي، ولكني... بدلا من إنني، وكأنني، ولعلني، ولكنني، أنها كثيرة في كلامهم ".([4]) وحذف واو القسم من: " الله لأفعلن فجاز حيث كثرة كلامهم وحذفوه تخفيفا. ([5])

ويرى أحد الباحثين المعاصرين أن" علة التخفيف من حيث هي أداة تحليلية تدعم أحد مقولاته الأساسية التي تقضي بالاعتماد على ما هو أكثر استعمالا، والقياس يرى ما هو أكثر أو كثير أو مطرد أو متلئب من كلام العرب ".([6])

- **علة كثرة الاستعمال :** وهذه العلة ترتبط ارتباطا وثيقا بعلة التخفيف، أو الاستخفاف " لأن كثرة استعمال اللفظ أو التركيب يذهب به إلى التغير، وذلك طلبا للخفة ". ([7])ونحن نعلم أن الخفة لا تتحصل إلا من كثرة الاستعمال، وقد أوردنا ذي قبل " أن علة التخفيف من حيث هي أداة تحليلية تدعم أحد مقولاته الأساسية التي تقضي بالاعتماد على ما هو أكثر استعمالا، والقياس يراعي ما هو أكثر أو كثير أو مطرد أو متلئب؟ من كلام العرب ". ([8])

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 239.

[2] - المصدر نفسه، ج3، ص345.

[3] - المصدر نفسه، ج3، ص 546.

[4] - المصدر نفسه، ج2، ص 366.

[5] - المصدر نفسه، ج3، ص398.

[6] - محمد حسن عبد العزيز، كتاب سيبويه (مادته ومنهجه)، ص88.

[7] - عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية وأثرها في العربية، ص101.

[8] - محمد حسن عبد العزيز، كتاب سيبويه (مادتة ومنهجه)، ص88.

ومن الأمثلة الكثيرة التي حللها سيبويه، وأبان عن العلاقة القوية بين التخفيف وكثرة الاستعمال، ففي: أرأى، وترأى، ونرأى... " اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه ".([1]) من ثم قالوا: أرى، وترى، ونرى. وقول العرب: إني وكأني ، ولعلي، ولكني... بدلا من إنني وكأنني ولعلني ولكنني" إنها كثيرة في كلامهم".([2]) ولأجل ذلك خففت، وحذف واو القسم من: " الله لأفعلن فجاز حيث كثر في كلامهم وخذفوه تخفيفا ". ([3])

وقد أشارت خديجة الحديثي إلى أهمية هذه العلة بقولها: " وكان أكثر العلل دورانا عند سيبويه ما يأتي: علة كثرة الاستعمال، وقد علل بهذه العلة كثيرا من هذه المسائل". ([4])

لكن سيبويه أراد توضيح أن العرب لم يغيروا كل شيء كثيرا في كلامهم كراهة الخروج عن الأصل اللغوي إذ قال : " وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل، لأنه ليس بالقياس عندهم، فكرهوا ترك، الأصل" . ([5])

ومن أمثلة كثرة الاستعمال حذف الفعل من(إياك) لكثرة استعمال العرب إياه في الكلام. قال سيبويه: " وحذفوا الفعل من (إياك) لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلا من الفعل... فكأنه قال : احذَرِ الأسدَ، ولكن لابد من الواو لأنه اسم مضموم إلى آخر".([6])

ومن أمثلتها أيضا في النداء قول سيبويه: " ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداءُ كلّه... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل، وكأنه قال: (يا، أُرِيدُ عبد الله)، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلا منها، لأنك إذا قلت: يا فلان. عُلِمَ أنك تريدُه ".([7])

---

[1] – سيبويه، الكتاب،ج3، 546.

[2] – المصدر نفسه، ج3، ص366.

[3] – المصدر نفسه، ج3، ص 398.

[4] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974، ص 268.

[5] – سيبويه، الكتاب،ج2، ص 213.

[6] – المصدر نفسه،ج1 ، ص 274.

[7] – المصدر نفسه، ص291.

ومما هو جدير بالذكر أن سيبويه قد عقد بابا كاملا لعلة كثرة الاستعمال سماه: (هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل). ومما جاء فيه قول الشاعر ذي الرمة :

ديار مية إذ مَيّ مساعِفَةٌ ولا يرى مثلها عُجْمٌ ولا عَرَبٌ

نلاحظ أن سيبويه قد اتخذ من كثرة الاستعمال أحيانا وسيلة لتعليل الحذف في السماعيات نحو: أهلاً وسهلاً، إياك والافتراء، حمدا وشكرا، سقيا... إذ يقول: " وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلا من الفعل، وحذفوا كحذفهم (حينئذ الآن)، فكأنه قال: احذر الأسد، ولكن لابد من الواو لأنه اسم مضموم إلى آخر ".([1])

وعلّل سيبويه إضمار الفعل في نحو قولك: " سقياً ورعياً "([2]) بكثرة الاستعمال، وقد علق ابن الحاجب على هذا التعليل بقوله: " وكلام سيبويه يشعر بأن علة الحذف في هذا الموضع كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره، إلا أنه لا يصح أن يكون ضابطا نحويا؛ لأنه يحتاج إلى النظر في كل لفظة أكثرت أم لم تكثر، وذلك من حظ اللغوي".([3])

وقد حاول أحد الباحثين استبدال علة كثرة الاستعمال التي شاعت عند سيبويه بعلة حكاية النص، وذلك حينما ذكر" أنه من الأجدر استبدال علة حكاية النص نحو (كل شيء ولا شتيمة حر)، لأنه مثل، والأمثال لا تغير وعلة دلالة الحال نحو (أهلا وسهلا) بعلة كثرة الاستعمال التي هي من الأصول الثابتة في وضع القواعد لا تعليلها وإلا جاز تعليل جل قواعد النحو العربي بكثرة الاستعمال ".([4])

ونعود إلى تعليق سيبويه على بيت الشاعر ذو الرمة بقوله: " كأنه قال : أذكر ديارمية ولكنه لا يذكر(أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهم زعماتك؟ لكثرة استعمالهم إياه، ولاستدلاله مما يرى في حاله أنه ينهاه عن زعمه ". ([5])

---

[1] – المصدر السابق، ص275.

[2] – المصدر السابق، ص311–312.

[3] – ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج1، ص227.

[4] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 142.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 280.

ويقابل علة كثرة الاستعمال علة أخرى هي علة قلة الاستعمال. وذلك مثلما قال سيبويه : " وقالوا: رجل صَنَعٌ، وقومٌ صَنَعون، وَرَجُلٌ رَجَلٌ، وقوم رَجَلُون– والرَّجُلُ هو الرَجِلُ الشَعِر – ولم يكسروهما على شيء، استغنى بذلك عن تكسيرهما. وإنما منع فَعَلٌ أن يطرد اطراد فَعْلٍ أنه أقلُّ في الكلام من فَعْلٍ صفةً. كما كان أقلّ منه في الأسماء، وهو في الصفة أيضا قليل".([1])

وقد تكون العلة: علة عدم استعمال، وهذه العلة هي ما سماه بعضهم (العلة العدمية)، أو (التعليل بالعدم)، وقد استعمل سيبويه هذا النوع من العلل في كتابه بتسميات (عدم وجود)، أو (ليس في الكلام شيء...) من ذلك قوله: " فإن رخمت رجلا اسمه (طفاوة) قلت: (يا طُفَاءُ أقبل) من قبل أنه ليس في الكلام اسم هكذا آخره يكون حرف الإعراب – يعني الواو والياء إذا كانت أولهما ألف زائدة ساكنة... ".([2])

– **علة النظير**: وقد علل بها سيبويه ووردت مرات عديدة في كتابه ، فتاء جمع المؤنث السالم تكسر في النصب وعلة ذلك؛ لأن هذه التاء في التأنيث نظيرة واو وياء جمع المذكر السالم في التذكير، فأجروها مجراهما في النصب، فقال سيبويه: " ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فاجروها مجراها ".([3])

وكذلك نصب الأفعال الخمسة كجزمها بحذف النون نحو: لن يفعلا ولم يفعلا، كما كان نصب جمع المذكر السالم كجره، حملوا النصب على الجزم في الأفعال كما حملوه على الجر في الأسماء والعلة هي؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء إذ قال سيبويه: " ووافق النصب الجزم في الحذف، كما وافق النصب الجر في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب، كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب. وذلك قولك هما يفعلان ولن يفعلا ".([4])

---

[1] – المصدر السابق، ج3، ص 629.

[2] – المصدر السابق، ص 251.

[3] – المصدر السابق،ص18.

[4] – المصدر السابق،ج1، ص 19.

وقد كان سيبويه يناظر بين النصوص، فقرن بين النظر والنظير الذي يشبهه يقول سيبويه: " ونظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمرا فيه: ليس ولا يكون في الاستثناء، إذا قلت: أتوا في ليس زيدا ، ولا يكون بشرا ".([1])

نلاحظ بأن تشابه الصورة النحوية والحقيقة النحوية هيأ لسيبويه بأن يعلل حذف اسم (لات) المرفوع بقياسها على (ليس) ولا يكون في الاستثناء كأنه يريد أن يستدل على حذف الاسم المرفوع ب(لات) أنه ليس خاصاً بـ (لات)، وفي هذا تفسير لظاهرة وتثبت للحكم النحوي" . ([2])

وقال سيبويه: " والجزم في الأفعال نضير الجر في الأسماء، ومن ثم لم يضمروا الجازم، كما لم يضمروا الجار ".([3])

وقال سيبويه في موضع آخر: " لا يجوز أن تقول: لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر، وبين الأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظير الجر" . ([4])

وقد علق أحد الباحثين المعاصرين على هذا التعليل بقوله:... وقد أفرز الاستقراء الناقص اختصاص الجزم بالأفعال، والجر بالأسماء، وهذا الاختصاص أتاح سيبويه أن يقيم بينهما تناظرا يعلل كثيرا من أحكامهما ".([5])

ولعل أهمية هذه العلة النحوية تتجلى في أنها وسيلة من وسائل التعليمية عماده استواء الحكم النحوي بين النظائر المشابهة من غير تقدير ولا تأويل، وذلك ما يسهم في تثبيت الحكم النحوي بالمشابهة اللفظية الخارجية ويخرجنا من دائرة القياس الجدلي.

- **علة الاستغناء** : الاستغناء في اللغة هو عدم الالتفات إلى الشيء. ويقصد به في الاصطلاح النحوي: الاستغناء ببعض الألفاظ عن بعض. وقد أشار سيبويه إلى أن

---

[1] - المصدر السابق، ص57.

[2] - حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص128.

[3] - سيبويه، الكتاب، ج3، ص9.

[4] - المصدر نفسه ، ج3، ص11.

[5] - خميس الملخ، نظرية التعليل، ص 41.

" العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصل المستغنى عنه مُسْقَطاً من كلامهم البتَّة ". ([1]) وذكر أنهم " لم يقولوا : عسى الرجل تائبا، لأنهم استغنوا بالمصدر المؤوّل: (أن يتوب) واستغنوا كذلك بقولهم: رأيته عن: رأيت إياه ".([2])

وذكر سيبويه أن العرب قد جمعت (ظُبّة) على (ظُبات)، واستغنت بهذا الجمع من جمع المذكر السالم، ولذلك قال:" وقد يجمعون الشيء بالتاء، ولا يجاوزون به ذلك استغناءً، وذلك: (ظُبّة)، و(ظُبات) ". ([3]) فسيبويه يعلل – هنا – للاقتصار على هذا الجمع دون سواه باستغناء العرب به عن غيره من الجموع.

والاستغناء من العلل التي وردت كثيرا في كتاب سيبويه. ويستخدمها لتعليل استعمال ما من استعمالات العرب دون غيره ". فهي عنده لا تقوم على الافتراض والتخّيل. وإنما تتجه مباشرة إلى الاستعمال، ولذلك فإنها علة لغوية أصيلة".([4]) إذ يقول سيبويه:" ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا... فإنهم يقولون (يَدَعُ) ولا يقولون (وَدَعَ)، استغنوا عنها (بِتَرَكَ)". ([5])

ومن المواضع التي ذكر فيها سيبويه علّة الاستغناء بقوله: " واعلم أنهم لم يستعملوا (عَسَى فعلُك). استغنوا بـ(أن تفعل) عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بـ (عسى) عن أن يقولوا: عَسْيًا وعَسَوا، و بـ (لو أنهّ ذاهبٌ) عن: (لو ذهابهُ). ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه (يفعل) في: عسى وكاد، فَتَرِكَ هذا؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء".([6])

ومن أمثلتها عند سيبويه: " فأنا، وأنت، نحن، وأنتما، وأنتم، وانتن، وهو، وهي، وهما، وهن، لا يقع شيء منهنّ في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا، ولا في موضع المضمر الذي لا علامة له؛ لأنهم استغنوا بهذا فاسقطوا ذلك ". ([7])

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص598.

[2] – المصدر نفسه، ص598.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص382.

[4] – أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص274.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص 898.

[6] – المصدر نفسه ، ج3، ص 158.

[7] – المصدر نفسه، ج2، ص 351–352.

وقال: " واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا وعسوا، و بـ(لو) أنّه ذاهب عن (لو) ذهابه، ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى، وكاد فترك هذا؛ لأنَّ من كلامهم الاستغناء، بالشيء عن الشيء ".([1])

وقد تأتي علة الاستغناء عند سيبويه في بعض الأحيان بلفظ (الاكتفاء) كقوله : " وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أبواك، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا : قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا ".([2])

- **علة العوض أو التعويض:** وتأتي عند سيبويه لتفسير لحاق بعض الحروف، أو الكلمات للتراكيب أو العبارات التي يفترض أنها قد تحذف منها بعض أجزائها فعوض عنها، فهذه العلة " تقوم على افتراض أصل مقدّر حذف وعوض عنه ".([3])

ومن أمثلتها عند سيبويه تعليله للحاق النون الاسم المثنى نحو: رجلان، ورجلين، إذا يقول: " وتكون الزيادة الثانية نونا، كأنها عوض لم منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين ".([4])

ومن ذلك أيضا ما علله سيبويه لجواز الفصل بين أَنْ المخففة من الثقيلة، والفعل الذي يليها بـ (قد)، أو التسويف، أو النفي. فقد ذكر أن العلة في ذلك التعويض بالفاصل عما حذف من (أنه) قال سيبويه: " واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: (قد علمتُ أنْ تفعلَ ذاك) ، ولا (قد علمتُ أَنْ فَعَلَ ذاك) حتى تقول: سيفعلُ أو قد فعلَ، أو تنفي فتدُخل(لا) ؛ وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من (أنه)، فكرهوا أن يَدَعُوا السين أوقد، إذ قدروا على أن تكون عوضاً ".([5])

ومن أمثلتها عند سيبويه تعليله للحاق (ما) بعد (أن) المصدرية عند حذف

---

[1] - المصدر السابق، ج3، 158.

[2] - المصدر السابق، ج2، ص 36-37.

[3] - شعبان عوض العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص270.

[4] - سيبويه، الكتاب، ج، ص17- 18.

[5] - المصدر نفسه، ج3، ص 153.

(كان) وبقاء اسمها وخبرها في نحو: أما أنت منطلق انطلقت معك، والأصل : إن كنت منطلقا انطلقت معك، إذ قال سيبويه: " فإنَّما هى " أَنْ " ضُمَّت إليها " ما "، وهى ما التوكِيد، ولزمتْ كراهيةَ أن يُجحفِوا بها لتكون عوضاً من ذَهابِ الفعل، كما كانت الهاءُ والألفُ عوضا فى الزَّنادقة واليَمانِي من الياء".([1])

وقد علل سيبويه بهذه العلة في جواز الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بالخبر في قولنا: (كم لك درهما)، وأجاز ذلك لأنه كأنه صار عوضا من التمكن في الكلام، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة. ولا تقول: رأيت كم رجلا، وإنما تقول: (كما رأيت رجلا)، وتقول: (كم رجل أتاني) ولا تقول: أتاني كم رجل..". ([2])

نلاحظ أن سيبويه بهذا التعليل رأى أن امتناع (كم) من التأخّر فاعلا كانت أم مفعولا، وبقاءها مبتداة في أول الكلام عُوِضَ عنه بجواز الفصل بينها وبين تمييزها.

- **علة الحمل على المعنى:** إن المعنى هو الأساس الذي يعود إليه النحاة في تفسير العلل والظواهر النحوية. ويعتمد التعليل به على المفهوم العام للكلام أي على معناه الذي يفهم منه، فلذلك توجب هذه العلة التزام ترتيب ما في تراكيب الكلام كالتقديم أو التأخير حفاظا على صحة المعنى واستقامته. تقول خديجة الحديثي في العلل التي ذكرها سيبويه : " فهو كثيرا ما يأتي بالعلل المتابعة في الموضع الواحد، وعلى اختلاف ما يعلله من الأحكام في سهولة ويُسر من غير تعقيد، أو اضطراب في المعنى، ولا في الأسلوب ".([3])

ومن أمثلة هذه العلة عند سيبويه قوله : " وكأنهم إنما منعهم أن يستعملوا في كدت وعسيت الأسماء (أن) معناها، ومعنى غيرها ، معنى ما تدخله (أَنْ) نحو قولهم: خليق أن يقول ذاك، وقارب أن لا يفعل، ألا ترى أنهم يقولون: عسى أن يفعل، ويضطر الشاعر فيقول: كدت أن، فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت ؛ لأنه فعل مثله ".([4])

---

[1] - المصدر السابق، ص 293 – 294.

[2] - المصدر السابق، ص158.

[3] - خديجة الحديثي، دراسات كتاب سيبويه، ص194.

[4] - سيبويه، الكتاب، ج3، ص12.

ولا شك أننا نرى بأن هذا التعليل كان جزء أساسيا من المنهج الذي اعتمده سيبويه؛ " لأنه كان ذواقة للغة العرب، يحاول الغوص في أعماق المعنى ليكشف عما غمض من أسرار هذه اللغة " . ([1])

وهذا هو الذي جعل أفكاره العبقرية المبثوثة في كتابه تسود، ويكتب لها البقاء في الفكر اللغوي العربي.

وكثيرا ما نجد سيبويه يعوّل على المعنى في تعليله، من ذلك تعليله لظاهرة الرفع في قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾.([2]) فقد رفع (رسوله) وهو معطوف على لفظ الجلالة (الله)، لأن قوله: أن الله بريء من المشركين، معناه: الله بريء من المشركين، فلم تضف إلى العبارة (إنّ) إلا معنى التوكيد، ولهذا جاز رفع ما عطف عليه " . ([3])

وعلل سيبويه اقتران جواب الموصول بالفاء بقوله: " وإنما جاز ذلك لأن قوله الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره، كما تدخل في خبر الجزاء، ومن ذلك قوله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾.([4]) ومن ذلك قولهم: (كل رجل يأتيك فهو صالح)، و(كل رجل جاء فله درهمان)، لأن معنى الحديث الجزاء ".([5])

ومما سبق نستشف أن تعليل سيبويه توخّي السهولة وإيضاح الحكم النحوي باستجلاء أسبابه وعلله المستنبطة من معانيه. لذا جاء تعليله واضحا قريب المأخذ، فهو كما وصفته خديجة الحديثي عند حديثها عن علل سيبويه بقولها: " فنحن نرى سيبويه يعلل الأحكام بعلة واحدة واضحة، ولا تتركب العلل عنده، وليس في كتابه علة إلا وتبين حكما أصليا يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح بحيث تفيد المعنى الصحيح الذي نقصده ". ([6])

---

[1] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية واثرها في العربية، ص 105.

[2] – سورة التوبة، الآية 3.

[3] – نظرة سيبويه، الكتاب، ج1، ص121.

[4] – سورة البقرة، الآية 274.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص139.

[6] – خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ص193.

- **علة استكراه و قبح** : وهي علة يظهر من خلالها الاستكراه، والقبح لأمر من الأمور في العبارة أو الكلمة فيفرون منها إلى ما يحسن ويستحب،([1]) وتأتي عند سيبويه لتفسّر التزام العرب استعمال ما وتركهم الاستعمال الآخر الذي قد يجوز ولكنه قبيح؛ لأنه قد يكون مخالفا للأصل. ([2])

من ذلك كراهية الواو بعد الكسرة قول سيبويه: " فإن قلت : فقد يقولون (دِيَمٌ) فإنما فعلوا ذلك كراهية الواو بعد الكسرة، كما قالوا في الثور: (ثِيَرَةٌ)، فلو كسروا (دَيَمَة) على أَفْعُلٍ أو أَفْعالٍ لأظهروا الواو، وإنما (أعيادٌ) شاذٌ ".([3])

ومنها علة نصب تميز (كم الخبرية) إذا فصل، فيقول سيبويه: " وإذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكون، أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزله اسم منون؛ لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة ".([4])

ومن ذلك أيضا كراهية الياء الساكنة بعد الضمة. قال سيبويه : " ومما يحذف منه البدل ويرد الذي من نفس الحرف (مُوقِنٌ) و(مُوسِرٌ). وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة " . ([5])

- **علة طول الكلام** : يكثر دوران هذه العلة في كتاب سيبويه، وفسرت بها ظواهر كثيرة، ويشار إليها بعبارات مثل: وكلما طال الكلام. ولما طال الكلام ومن أمثلة هذه الظاهرة :

- أن سيبويه " يحكم بضعف التأخير عند إعمال الفعل في باب ظن وأخواتها مثل: زيدا أخاك أظن، بنصب المفعولين وتأخير أظن، وسبب ضعفه طول الكلام. كما يضعف : (زيداً قائماً ضربت) ".([6])

---

[1] - المرجع السابق، ص 194.

[2] - أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبوية، ص 95.

[3] - سيبويه، الكتاب ج3، ص458.

[4] - المصدر نفسه، ص164.

[5] - المصدر نفسه، ص 459.

[6] - المصدر نفسه، ج1/ ص120.

– أنه حين درس قول بعض العرب: (قال فلانة) أجاز قولنا: حضر القاضي امرأة " بحذف تاء التأنيث "، حين تقدم المفعول على الفاعل ففصل بين الفعل وفاعله، وفي ذلك يقول: " وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : حضر القاضيَ امرأةٌ. ([1])

هذه علة حدسية تميز بها سيبويه عن النحاة المتأخرين، إذ " أنه أعطى للمعنى دورا مركزيا في تعليلاته على حين يعطى النجاح للجانب الشكلي اهتماما أكبر من أهتما مهم بالمعنى". ([2])

ومن الظواهر التي فسرت بها هذه العلة أن العرب جنحوا للإيجاز واختصار الكلام إن طال وقد علل سيبويه في بعض المواضع من كتابه لجواز حذف الضمير من صلة الموصول، كذلك حذف الياء من كلمة (إشهيباب) بقوله: " الذي رأيتُ فلانٌ. حيث لم يذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن؛ لأن(رأيت) تمام الاسم، به يتمُّ وليس بخبر ولا صفة، فكرهوا طوله حيث كان بمنزله اسم واحد، كما كرهوا طول(اشهيباب)، فقالوا: اشهباب ". ([3])

ومن ذلك أيضا: جعل طول الكلام علة في حذف النون من اسم الفاعل المعرف بـ (ال) في قول رجل من الأنصار: ([4])

الحافِظو عَوْرَةِ العشيرةِ لا يَأتِيهِمُ من وَرائنا نَطَفُ .

" لم يحذف النون للإضافة ولا ليعاقب، لاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخِرُ".([5])

ويبدو عند التحقيق" أن علة طول الكلام لا تكون مقنعة إلا في حالات جواز حذف روابط المطابقة، والإرجاع، أما حذف روابط الاستحقاق كالتنوين والنون فقد

---

[1] – المصدر السابق، ج2/ 38.

[2] – محمد حسنى عبد العزيز – كتاب سيبويه ، (منهجه ومادته)، ص88.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1 ، ص87.

[4] – هو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي، جمهرة أشعار العرب ج2 ، ص475، برواية :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا وكف

وقال الأعلم الشنتمري: " يقال هو قيس بن الخطيم " الخطيب البغدادي، خزانة الأدب ولب الباب العرب، ج 4، ص 272.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص168.

يكون بابه المنهج التاريخي".([1]) ولكن النحاة قالوا بالطول: " خدمة لمنهجهم التعليلي الذي اخذوا به أنفسهم".([2])

- **علة الفرق** : وهي من العلل التي تنبه إليها سيبويه، وإن لم يذكره بلفظه، وقد وردت في مواضع عديدة من كتابه، والتعليل بها" ينسب إلى العرب اللجوء إلى استعمال ما بغية التفرقة بين أمرين لو لم يفرقوا بينهما لأدى ذلك التباس. وهي علة تتصل بقصد الابانة إذ يعطى للحكمين المتشابهين مظهرين مختلفين توخيًّا لدقة الدلالة ".([3])

ومثال ذلك ما علله سيبويه في فتح نون جمع المذكر السالم وكسر نون المثنى في نحو: مسلمون ومسلمان. إذ فتحوا نون جمع المذكر السالم ليفرقوا بينه وبين المثنى قال سيبويه: " وإذا جمعت على حدا التثنية، لحقتها زائدتان قال: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون، وترك التنوين وإنهما حرف الإعراب حال الأولى في التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي الجر. والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما " . ([4])

وقد ترد بمصطلح آخر هو (الفصل)، كقول سيبويه: " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن، يكون في الرفع ألفا، ولم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحا ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع على حد التثنية.

فالمثنى لا يرفع بالواو ولا يكسر ما قبل يائه في النصب والجر، فصلا بينه وبين جمع المذكر السالم، فقد بين سيبويه بأن السبب في رفع المثنى بالألف وجره ونصبه بالياء المفتوح ما قبلها هو الفرق بين التثنية والجمع، وقد ترد بمصطلح (التمييز)، من ذلك " أن حرف الجر اللام في (لك وله) مفتوح . ولكن يكسر إذا جر

---

[1] – نهاد الموسى، في التطور النحوي وموقف النحويين منه، مجلة كلية الآداب، المجلد الثالث، العدد الثاني، عمان، 1972، ص15.

[2] – الوراق، علل النحو، تحقيق محمود درويش، ص67.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص18.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص 17.

اسما ظاهرا، فيقال: لَعَليٍّ مال، يقول: تقول : لعبدِ اللهِ مال . ثم تقول لَكَ مَالٌ، فتفتح اللام، وذلك أن اللام (لو) فتحوها في الإضافة لا لتبس المعنى بلام الابتداء إذا قال، ولهذا أفضلُ، فأرادوا أن يميزوا بنيهما ". ([1])

علة الالتباس : وهي علة كثيرا ما تأتي عند سيبويه تفسيرا لالتزام العرب استعملا ما من استعمالات اللغة مختلفا، عما ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال تجنبا للالتباس الذي قد يحصل بين الاستعمالين. فالتزام العرب هذا الاستعمال المختلف هو لإزالة ذلك اللبس([2])، قال جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: " اللبس محذور، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خفا واستغنى عنه لحاق نحوه إذ أمن " . ([3])

وقد استعمل سيبويه مصطلح (اللبس) للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى، أو تركيب يؤدي إلى تعدّد المعنى وغموضه، وبهذه الدلالة شاع هذا المصطلح عند باقي النحاة ".([4])

وقد علل سيبويه بهذه العلة في مواضع كثيرة منها قوله: " ومما ينتصب أو له لأنّ آخره ملتبس بالأول قوله: أزيدا ضربت عمرا وأخاه ؟.. وأزيداً ضربت رجلا يحبّه، وأزيداً ضربت جاريتين يحبهما، فإنما نصبه الأول لأن الآخر ملتبس به إذ كانت صفته ملتبسة به. وإذا أردت أن تعلم التباسه به فأدْخِلْهُ في الباب الذي تقدمُ فيه الصفة، فما حَسُنَ تقديم صفته فهو ملتبس بالأول، وما لا يحسن فليس ملتبسا به. ألا ترى أنك تقول: مررت برجل منطلقة جاريتان يحبهما، ومررت برجل منطلق زيد وأخوه، لأنك لم اشتركت بينهما في الفعل صار زيدٌ ملتبسًا بالأخ فالتبس برجل... " . ([5])

ومنها أيضا قول سيبويه: " وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً، ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا لئلا يلتبس الواحد بالجمع، وذلك قولك: هل تفعلن ذاك، وهل تخرجن يا زيد؟ " . ([6])

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص376.

[2] – أسعد خلف العوادي، العلل النحوية كتاب سيبويه، ص275.

[3] – السيوطي، الاشباه والنظائر،ج1، ص244.

[4] – شعبان عوض العبيدي، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، ص 297.

[5] – سيبويه، الكتاب ج1، ص107 – 108.

[6] – المصدر نفسه، ج3، ص519.

فهو يوضّح بأنّ الفعل المضارع حكمه الرفع، ولكن العرب تلتزم بناءه على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد نحو: هل تفعلنَّ، والعلة هي خوف التباس فعل الواحد بفعل الواحد بفعل الجميع. ومن أمثلها أيضا قول سيبويه: " واعلم أنهم يقولون: أن زيد لذاهب وأن عمرو لخير منك، لما خففها جعلتها بمنزله لكن حين خففتها وألزمها اللام لئلا تلتبس ب (أن) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها ".([1])

وهذه العلة هي علة دخول اللام الفارقة على خبر أن المخففة من الثقيلة المكسورة كي لا تلتبس (أنَّ) المؤكدة بـ (أن) النافية التي بمعنى (ما).

علة المشابهة : المشابهة علة عند سيبويه تلحق الشيء بشبيه في الحكم، وتخرجه عن أصله، وليس شرطا أن يكون الشبه في كل شيء فيكفي أن يؤدي وجها للمشابهة ليجعل منه سيبويه مشابهة ينسبها إلى العرب، وهذه حقيقة أكّدها سيبويه قائلا: " ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء ".([2])

ومن أمثلتها عند سيبويه قوله: " ولا تفصل بين الشيء مما ينصب الفعل، وبين الفعل سوى إذن؛ لأن إذن أشبهت أرى، فهي في الأفعال بمنزله أرى في الأسماء، وهي تلغي وتقدم وتؤخر فلما تصرفت هذا التصرف اجترأوا على أن يفصلوا بينهما وبين الفعل باليمين".([3])

وقد تأتي عنده بمصطلح آخر غير التشبيه وهي (المضارعة) ([4])، كعلة إعراب المضارع لمضارعته الاسم ، يقول سيبويه: " وليس في الأفعال المضارعة جر، كما أنه ليس في الاسم جزم، لأن المجزوم داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال. وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك : للفاعل ، حتى كأنك قلت: إن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى".([5]) ولأنّ سيبويه يعطي للمعنى دورا مركزيا في تعليلاته فقد ترددت في كتابه علة التشابه

---

[1] – المصدر السابق، ج3، ص519.

[2] – المصدر السابق، ج3، 278.

[3] – المصدر السابق، ج3، ص12–13.

[4] – ينظر خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص380.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13–14.

في المعنى، وهي علة تعمل حافزا لعملية القياس. ومن أمثلة ذلك:

- أن سيبويه يعطي (الدعاء) منزلة ، الأمر والنهي؛ لأن معنى الجملة : (زيدا قطع الله يده) تساوي في المعنى الجملة : (يقطع الله يده). ([1])

- كما أنه يفسر النصب في (نعم رجلا عبد الله) بالنصب في: (حسبك به رجلا عبد الله). ويقول: لأن المعنى واحد. ([2]) وكذلك يضع مثل: (حسبك) و(شرعك) في منزلة الأمر في نحو(حسبك ينم الناس)؛ لأن فيه معنى الأمر".([3])

- **علة القرب أو المجاورة** : القرب أو المجاورة عند سيبويه علّةُ تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته إياه، ومثال ذلك أن سيبويه والبصريين يعملون الفعل الثاني من الفعلين المتنازعين لقرب جواره للاسم. يقول سيبويه: " هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه... وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب، قد عرف أن الأول قد وقع بزيد، كما كان خشنت بصدره وصدر زيد، وجه الكلام، حيث كان الجر في الأول، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل، ولا تنقص معنى، سووّا بينهما في الجرّ كما يستويان في النصب ".([4])

- **علة المشاكلة أو المناسبة** : وهي علة قد تعتمد في أكثر الأحيان على اللفظ، إذ تؤدي إلى اختيار أمر من الأمور دون غيره؛ لأنه يؤدي إلى المشاكلة، أوالمطابقة في الكلام، وتطابق الألفاظ، وتشاكلها أفضل من تخالفها.

ومن ذلك ما قاله سيبويه: " وإنما اختير النصب ههنا؛ لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم... ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله. إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل... فكان أن يكون الكلام على وجه واحد إذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بني عليه

---

[1] - المصدر السابق، ج1، ص 142.

[2] - المصدر السابق، ج3، ص 100.

[3] - أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص287.

[4] - سيبويه، الكتاب،ج1، ص88.

الأول أقرب في المأخذ ".([1])

- **علة بيان أو إيضاح :** استعمل سيبويه هذه العلة لتوضيح أو تبيين لحاق بعض المفردات، أو الحروف في الكلام، وما لحاق هذا الأشياء إلا إعلام وإيضاح لأمر من الأمور، من ذلك ما يتعلق ببعض لهجات قبائل العرب، حيث علل سبب إلحاق الكاف سينا أو شينا عند بعض قبائل العرب فيما سُمي عند علماء اللغة بكسكسة هوزان أو كشكشة ربيعة. قال سيبويه : " واعلم أن ناساً من العرب يُلحقون الكاف السين، وليبنوا كسرة التأنيث، وإنما ألحقوا السين؛ لأنها قد تكون من حروف الزيادة في (استفعل) وذلك نحو: اعطَيْتُكِسْ. فإذا وصلوا لم يجيئوا بها؛ لأن الكسرة تبين. وقوم يلحقون الشين، ليبينوا بها كسرة في الوقوف كما أبدلوها مكانها للبيان. وذلك قولهم: أَعطيتُكِشْ، وأُكْرِمُكِشْ، فإذا وصلوا تركوها. وإنما يلحقون السين والشين في التأنيث، لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير". ([2])

ومن أمثلة علة الإيضاح قول سيبويه: " وقد يبدلون مكان الياء الألف، لأنها أخف، وسنبين ذلك إن شاء الله، وذلك قولك: يا رَبَّا تجاوز عنا، ويا غلاماً لا تفعل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماه، وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف، لأنها خفية وعلى هذا النحو يجوز: يا أباه، ويا أماه ". ([3])

ومن ذلك أيضا ما ورد في باب (ما تلحقه الزيادة في الاستفهام)، قال سيبويه: " وممّا تتبعه هذه الزيادة من المتحركات، كما وصفتُ لك، قوله: رأيتُ عثمان، فتقول: أعُثماناه... وأعلم أنّ منْ العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إن) فيقول: أَعُمَرُ إنيهْ ، وأَزَيْدُ إنيهْ. فكأنهم أرادوا أن يزيدوا العَلَم بيانا وإيضاحا ". ([4])

وقد ترد هذه العلة عند سيبويه في بعض الأحيان بلفظ (إعلام)، فمن ذلك أن ضمائر الرفع المنفصلة قد يقعن فصلا وعلة وقوعهن فصلا عند الخليل وسيبويه، وهي إعلاما للمخاطب المحدث بأنّ الاسم قد تم، ولم يبق منه نعت، ولا بدل ولا شيء من تمامه، وإن الذي بقي من الكلام هو الخبر، إذ قال سيبويه: " اعلم أنهن لا يكن فصلا

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج4، ص199 – 200.

[2] - المصدر نفسه، ج2، ص210.

[3] - المصدر نفسه، ج4 ، ص 431.

[4] - المصدر نفسه، ج2 ، ص 212.

إلا في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء، فجاز هذا في هذه، الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاما بأنه قد فصل الاسم، وإنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه، مما لابد له أن يذكره للمحدث ".([1])

- **علة التمكّن:** وهي عبارة عن علة لغوية " لأنها تتم من داخل اللغة وفق ونظامها ولا تخرج عن ذلك".([2]) ومفادها عند سيبويه هوأن هناك بعض الأشياء تفوق غيرها في التصرف، أو تمتاز عليها بميزة، والسبب هو تمكّنها أو تصرفها، وهي علة من أوائل العلل التي تلقانا.

في كتاب سيبويه، إذ يقول في (باب مجاري أواخر الكلم من العربية): " وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الإسم ذهابه وذهاب الحركة " . ([3])

وقوله أيضا: " واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكّنا فمن ثم لم يلحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لابدّ له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والإسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا ".([4])

ويقابل هذه العلة علة لغوية أخرى كثيرا ما يعلل بها سيبويه وهي (عدم التمكن) أو(عدم التصرف)، " وتقوم عنده على اعتبارين: أحدهما العمل والأخر الأصل والفرع. فما كان غير متصرف أو غير متمكن ما هو إلا فرع انحط عن درجة الأصل في قوة العمل ". ([5])

من أمثلتها قول سيبويه: " إلا أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله . تريد: كأن عبد الله، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال. ولا يضمر فيها المرفوع، كما

---

[1] – المصدر السابق، ج 2، ص 389.

[2] – أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص277.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 14.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص 20 – 21.

[5] – أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه ص 279.

يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال" . ([1])

- **علة توكيد:** وهي من العلل التي يعتمد التعليل بها على ملاحظة المعنى في إطار السياقات المختلفة عند تقعيد القاعدة. ([2]) وتأتي عند سيبويه تفسيرا لزيادة بعض الألفاظ، أوالحروف في الكلام، فمن ذلك أن (كأين) تجرى مجرى (كم) في الاستفهام (إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من).

قال الله عز وجل ﴿ وكأيِّن من قرية ﴾ ([3]) ، وإنما ألزمت (من) توكيدا، قال سيبويه: " فإنما ألزموها (من) لأنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام، وصار كالمثل، ومثل ذلك : ولاسيما زيد، فرب توكيد حتى يصير كأنه من الكلمة " . ([4])

- العلل الجدلية عند سيبويه :

نستشف مما عرضناه آنفا أن (كتاب) سيبويه قد امتلأ بالأحكام المؤيدة بالعلل، فهي دائما الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو يدفعه إليه طبعه، ومنهج الفطرة الذي اتبعه، وقد سار في تعليلاته على خطى أستاذه الخليل بن أحمد، وذلك من حيث الاعتداد بالمعنى، والاهتمام بالحسّ اللغوي، والسير على نهج كلام العرب طلبا للخفة، وفرارا من الثقل، وكل ذلك في إطار لغوي بعيد عن الإشارات الفلسفية، أو المسائل المنطقية، وكان سيبويه يستمد تعليلاته من المسائل التي يعرضها والآراء التي يراها من كل ما يمكن أن نستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم.

فهذه وتلك لم تكن بلغت أشدّها بعد، فيكون لها في النحو أثر، وفي تفكير النحويين عمل على نحو ما كان لها بعد ذلك في شتى الأجيال والعصور. ([5])

يبدو أن إعجابنا بعلل سيبويه التي تبناها النحاة من بعده لا ينبغي أن ينسينا " أنه محل بعض العلل التي تبدو لنا غير مقبولة، وكان ما فعله إيذانا بكل أسف –

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 131.

[2] – أسعد خلف العوادي، العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص 278.

[3] – سورة الحج، الآية 78، وسورة الطلاق، من الآية 8.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص171.

[5] – على النجدى ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص44.

للنحاة من بعده أن يكثروا من أمثالها ".([1])

ومن تلك العلل الجدلية المتمحلة. يقول سيبويه في تعليل نصب وجر تاء جمع المؤنث بالكسرة: " ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها " . ([2])

ومثيل ما سبق قول سيبويه في تسكين" قَطْ وعنْ ولَدُنْ؛ لأن هذه الكلمات تباعدن من الأسماء ولزمهنَّ ما لا يدخل الأسماء المتمكنة، وهو السكون" . ([3])

وكلام سيبويه في الأمرين جدلي، فليس ثمة مشابهة بين كسرة التاء في جمع المؤنث في حالتي النصب والجّر والياء والواو في جمع المذكر حتى يجريان مجرَى واحدً، وليس ثمة مشابهة بين (قطْ) و(عن) مثلا، وهي أسماء بالأفعال : (خذ) و(زن)، وهناك تعليل آخر ينبئ على أن سيبويه قد استعمل العلل الثواني والثوالث، أي العلل الجدلية والقياسية التي شاعت في كتب النحاة المتأخرين من ذلك ما علل به سيبويه جر الممنوع من الصرف بالفتح نيابة عن الكسرة، حيث قال: " واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستثقلون، ومنعوه ما يكون لما يستخفون، وذلك نحو: أبيض وأسود وأحمر وأصفر.. فهذا بناء: أذهبُ واعلمُ، فيكون في موضع الجر مفتوحا، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء".([4])

فالعلة الأولى التي اعتل بها سيبويه هي العلة المبنية على الظاهرة اللغوية بجر الاسم بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف.

والعلة الثانية هي جر الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه شابه الفعل.

أما العلة الثالثة التي نستشفها من النص أن ما شابه الأفعال الأسماء يُمنع من الصرف؛ لثقل الكسرة على الأفعال وعلى الأسماء التي تشابه الأفعال في وزنها.

---

[1] – محمد حسن عبد العزيز، كتاب سيبويه (مادته ومنهجه)، ص90.

[2] – سيبويه، الكتاب،ج1، ص18.

[3] – المصدر نفسه،ج2، ص373.

[4] – المصدر نفسه،ج1، ص21.

فنلاحظ " أن ما جاء به سيبويه من وجوه التعليل في هذا الجانب لا يمكن أن نرميه بالتمحّل؟.. ومن ثم فإن هذا الضرب من التعليل الذي تقتضيه طبيعة العرض من الكلام من التعسف أن تحمله على أنه تحكم في اللغة وإكراه لها على ما تأباه طبيعتها، بل إن ما علل به سيبويه هذه الأحكام السالفة ما يحسّه الإنسان بنفسه بأدنى تأمل" . ([1])

وإذا أردنا مزيدا من الإيضاح فللنظر إلى تعليلات سيبويه العقلية التي رماها بعضهم بالتمحّل والبعد عن أصول اللغة، يقول سيبويه في باب (هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة) " وذلك قولك: ما كان أحد مثلك ، وما كان أحد خيرا منك، وما كان أحد مجترئا عليك. وإنما حَسُنَ الإخبار ههنا عن النكرة حيثُ أردت أن تنفيَ أن يكون في مثل حالة شيء أو فوقَهُ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا. وإذا قلت: كان رجلٌ ذاهباً، فليسَ في هذا شيء تعلّمه كان جهله.

ولو قلت: كان رجلٌ من آل فلان فارسًا، حَسُنَ، لأنه قد يحتاج إلى أن تُعلمه أن ذلك في آل فلان وقد بجهله ولو قلت: كان رجلٌ في قوم عقلا، لم يَحْسُنْ، لأنه لا يسُتنكر أن يكون في الدنيا عاقل، وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسُن ويَقْبُحُ ".([2])

ثم يعلّق سيبويه على ما سبق قائلا: " وحسنت النكرة ههنا في هذا الباب، لأّنك لم تجعل الأعرف في موضع الأنكر، وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرتُ لك، وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك ".([3])

وقد أشار أحد الباحثين المعاصرين على" أن هذا النوع من التعليل أدخل في علم المعاني وأسرار التركيب اللغوي منه في صحة العبارة وسلامة التركيب، ولا جرم كانت هذه المسألة وأشباهها من الأمور التي أوحت إلى عبد القاهر الجرجاني نظريته في علم المعاني. ([4])

ويذهب البحث مذهب كل من منى إلياس وعبد الهادي وحيد غازي في أن هذه النصوص وأشباهها إنما لجأ فيها سيبويه إلى التعليل الجدلي العقلي لما كان متصلا

---

[1] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية وأثرها في العربية، ص116.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص54.

[3] – المصدر نفسه، الكتاب، ج1، ص54.

[4] – منى إلياس، القياس في النحو، ص56.

بغرض الكلام، وذلك أن الكلام لا يؤدي إلى المعنى المقصود إلا إذا تهيأت لها شرائط ذلك، ومن ثم فإن هذا الضرب من التعليل الذي تقتضيه طبيعة الغرض من الكلام من التعسف أن نحمله على أنّه تحكم في اللغة وإكراهٌ لها تأباه طبيعتها، بل إن ما علل به سيبويه هذه الأحكام السالفة ما يحسبه الإنسان بنفسه بأدنى تأمل. ([1])

- التعليل النحوي عند أبي على محمد بن المستنير الملقب بـ(قطرب)، ت206 هـ : ([2])

يعد محمد بن المستنير قطرب أول([3]) من ألّف في العلة النحوية فيما تذكره كتب المصادر والأعلام فقد أفرد لها كتابا مستقلا سمّاه " العلل في النحو" ([4]) ولم يصلنا كتاب قطرب في العلل النحوية غير أن الكتب المتأخرة احتفظت ببعض آرائه فيه.

- نماذج من تعليلات قطرب :

- **علة اعتدال الكلام واتساعه :** وذلك مثل تعليله لدخول الإعراب في الكلام، وقد مضى يعارض فيه ما ارتآه سيبويه وغيره من النحاة من أنه دخل الكلام في العربية لبيان الفارق بين المعاني التي يريدها المتكلمون للكلمات إذ تكون فاعلة ومفعولة ومضافة أو مضافا إليها، يقول قطرب: " لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة لإعراب متفقة المعاني. فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً وما زيدٌ قائمٌ، اختلف إعرابه واتفق معناه. ومثله: ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان، ولا مَالَ عندك، ولا مالُ عندك، وما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، وما في الدار أحد إلا زيداً...

ومثل هذا كثير جدا مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه. فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل

---

[1] – ينظر عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية واثرها في العربية، ص116.

[2] – انظر بن الانباري، نزهة الألباء، ص76، 77.

[3] – انظر عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية وأثرها في العربية، ص118.

[4] – انظر السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ص 243.

معنى إعراب يدل عليه لا يزول لا بزواله. وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكنين، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلام ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان وقيل له: فهلا لزموا حركة واحدة؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات وأن لا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة ".([1])

ولقد استنتج أحد الباحثين المعاصرين" أن قطرب بتعليله الصوتي سبق الكثير من الدراسات الصوتية والنظريات الحديثة والمتعلقة بعلم اللسان، إذ نلاحظ في تعليل قطرب السابق أنه ينحو منحى التعليل الصوتي لدخول الإعراب في الكلام، وذلك؛ لأنه شدد على ضرورة جعل التحريك معاقبا للإسكان حتى يعتدل الكلام، ويصبح النطق سهلا، كما أنه أوضح الضرر الذي تسببه كثرة الحروف المتحركة، أوالجمع بين ساكنين على النطق، إذا يؤدي ذلك إلى ذهاب المهلة في الكلام أو البطء في الكلام. كل ذلك مما يؤثر سلبا على الفهم، فتصير اللغة عصية على الإدراك. ([2])

وعلى نحو ما علل لاختلاف حركات الإعراب بالاتساع في الكلام علل لظاهرة الترادف في اللغة بنفس العلة. قال قطرب: " إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زحفوا([3]) في أجزاء الشعر؛ ليدلوا أن الكلام واسع عندهم وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الإطالة والإطناب" . ([4])

- **علة المجاورة** : علل قطرب كسر أول الفعل الماضي المبني للمجهول بعلة المجاورة بالكسرة بين الحرفين المتتاليين . قال: " قد يكسر بعضهم أول الفعل المضمر

---

[1] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 7-71.

[2] - عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية وأثرها في العربية، ص 120.

[3] - الزحاف في الشعر: أن يسقط بين الحرفين حرف فيزحف احدهما على الآخر، والشعر مزاحف.

[4] - السيوطي، المزهر في علوم اللغة ج1، ص400.

فيقول : إِحِبَّ مُحمدُ ، وضِرِبَ زيدٌ، وقِتل عَمْرُو، لمجاورته الكسرة ". ([1])

- **علة إيثار الخفة و كراهة الثقل:** وهي من أكثر العلل دورانا عند قطرب، وقد علل بها الكثير من الأحكام النحوية والصرفية. من ذلك: علة فتع نون علامة الرفع في الأفعال الخمسة، قال أبو القاسم بن محمد المؤدّب: " قال محمد بن المستنير قطرب، أبو على: نُصبَت النون؛ لأنها خرجت مع الواو التي هي أثقل الإعراب فألزموها أخفّ الحركات " . ([2])

ومن ذلك أيضا : علة جزم الفعل دون الاسم، قال أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب: " قال أبو على محمد بن المستنير قطرب: إنما الجزم الفعل دون الاسم؛ لأن الجزم ذهاب الحركة فهو أخفّ من الحركة، فلما كان الفعل أثقل من الإسم لدلالته على نفسه وعلى فاعله دخله الجزم ".([3])

- التعليل النحوي عند أبي زكرياء يحي بن زياد الفراء، ت 207 هـ :

الفراء من أشهر نُحاة المدرسة الكوفية، كان يعتبر معلما وموجها للكوفيين وقف الفراء على مناهل البصريين وهو في رحلته إلى البصرة وعرف مصادرهم وحذا حذوهم في الأخذ عن الإعراب الفصحاء" ووقف الفراء على ما كتبه سيبويه واستوعبه استيعابا ووقف على قياس الاخفش وعرف خلافاته للبصريين. ([4])

ويبدو أن الكتاب لم يفارق الفراء" ومن طريف ما يروي عنه أنه مات وتحت رأسه الكتاب، وكأنه لم يكن يفارقه. وأكبر الظن أن هذه النسخة للكتاب التي وجدت تحت رأسه هي نفس النسخة التي أهداها الجاحظ إلى ابن الزيات وزير المعتصم والواثق، إذ ذكره الرواة أنه أهداه كتاب سيبويه بخط الفراء، وعرض الكسائي ومقابلته، فتقبله قبولا حسنا، شاكرا مثنياً. ([5]) ضرب الفراء بسهم وافر في الاتجاه التعليلي، ويرجع أحد الباحثين ذلك لسببين : ([6])

---

[1] – أبو القائم بن سعيد المؤدب، دقائق التصريف، ص209.

[2] – أبو القاسم المؤدب، دقائق التصريف، ص48.

[3] – المصدر نفسه، ص58.

[4] – صابر بكر أبو السعود، القياس في النحو العربي، ص48

[5] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص193.

[6] – محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي، 121.

- **أولهما** : اعتزاله أو صلته بالمعتزلة وأهل الفلسفة الكلامية.

- **ثانيهما** : اطلاعه على كتاب سيبويه، وما فيه من علل وأقيسة قالها الخليل خاصة، ويعد التعليل عند الفراء بحثا على هامش القواعد والأحكام، فهو محاولة لتفسير الظواهر اللغوية، فالعلة عنده لها غاية تعليمية، ومن الجديدر ذكرهُ " أن علل الفراء لم تكن تخلو من الطابع الفلسفي، وإن لجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح " . ([1])

وبين محمد خير الحلواني مكانة الفراء بين العلماء المعللين الذين عاصرهم فقال: " فالخليل وتلميذه سيبويه ينشطان للعلة أكثر مما ينشط لها الكسائي، ويقف الفراء موقفا وسطا بين الفريقين، فهو يعلل كالخليل، ويعتمد السماع كالكسائي ".([2])

- نماذج من تعليلات الفراء:

- **علة كثرة الاستعمال** : قال الفرّاء: " العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر حاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون ولألف. فلما حذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف في قولك: أضرب وافرح ".([3])

فقد ذكر تقسيم الأفعال إلى ماضي ومضارع ودائم ويقصد بالدائم اسم الفاعل لا فعل الأمر؛ وذلك لأن الأمر مقتطع من الفعل المضارع المجزوم. بلام الأمر المحذوفة لكثرة الاستعمال.

ومن الأصول التي وضعها الفراء لتعليله: التعليل على الكثير، من ذلك قوله معلقا على الآية الكريمة من سورة البقرة : ﴿ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾.([4]) يقول الفراء: " ولو شاء الله لأذهب سمعهم، ومن شأن العرب أن تقول: أن أذهبت بصره، بالألف إذا أسقطوا الباء فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من (أذهبت) وقد قرأ بعض

---

[1] – انظر محمد عبد الفتاح العمراوي، أصول النحو في معاني القرآن للفراء، ص 272.

[2] – خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، ص 185.

[3] – محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي، ص404 – 405.

[4] – سورة البقرة، الاية 20.

القراء ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ ﴾.([1]) بضم الياء والباء في الكلام.

وقرأ بعضهم ﴿ شَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾.([2]) فترى أن الذين ضموا على المعنى ألف شبهوا دخول الباء وخروجها من هذين الحرفين بقولهم خذ بالخطام، وخذ الخطام، وتعلقت بزيد وتعلقت زيداً فهو كثير في الكلام والشعر. ولست أستحب ذلك لقلته ".([3])

- **علة المعنى** : يقول الفراء في تعليله لقوله تعالى: ﴿ ... الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾.([4])

واحدة لأن النفس مؤنثة فقال واحدة لتأنيث النفس، وهو يعني أدم. ولو كانت من نفس واحد لكان صوابا يذهب إلى تذكير الرجل ".([5])

فكما نلاحظ فإنه عول في تعليله على المعنى من خلال تفسير النص القرآني وهي " ظاهرة تتعلق بقضية مهمة وهي مدى علاقة النص بالمتلقي، والفراء لا يقف من النص موقفا جامدا وإنما يقلب وجوهه محاولا الدخول إلى دلالات أخرى للنص. فهو لا تقعه الدلالة الواحدة أو التفسير الواحد، وإنما تراه يأخذ بأطناب الكلام حتى يتعرف على ما يمكن أن يستنبطه منه من قواعد ويفرع فيه من أقيسة ".([6]) يقول الفراء في تعليله لقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾.([7]) مخفوض في الإعراب تجعله صفة من صفات الله تبارك وتعالى ولونصبته على المدح كان صوابا. وهو معرفة، ولو نويت الفاطر الخالق نصبته على القطع. إذا لم يكن ألف ولام، ولو استأنفته فرفعته كان صوابا، كما قال: ﴿ رَّبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَٰنِ ﴾.([8])

---

[1] – سورة النور، الآية 43.

[2] – سورة المؤمنون، الآية 20.

[3] – الفراء، معاني القرآن،ج 2، ص26.

[4] – سورة النساء، الآية 1.

[5] – الفراء معاني القرآن، ج1، ص257.

[6] – صابر بكر أبو السعود، القياس في النحو العربي، ص 202.

[7] – سورة الانعام، الآية 14.

[8] – سورة ، النبأ، الآية 37.

- **علّة قبح أو استقباح :** علل الفراء بهذه العلة لتذكير الفعل إذا جاء قبل من أسند إليه المؤنث، وعدم جواز ذلك إذا جاء المسند إليه أولا، قال: " فمن ذلك قوله تعالى: " فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ منْ ربِّهِ فَانْتَهَى". ([1])

فإن قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها ؟ قلت : ذلك قبيح وهو جائز، وإنما قَبُح لأن الفعل إذا أتى بعد الإسم كان فيه مكنى من الإسم، فاستقبحوا أن يضمروا مذكرا قبله مؤنث، والذي استجازوا ذلك قالوا: " يُذهب به إلى المعنى، وهو في التقديم والتأخير سواء". ([2])

يلحظ من تعليل الفراء أنه طُبع بطابع فلسفتي نأتي من خلال استعمال السؤال والجواب في بسط المسألة، وذلك للتوصل إلى تعليل الحكم الذي أراده. وهذا ما جعل القدامى يقولون فيه " يميل إلى الاعتزال وكان يتفلسف في تصانيفه ويستعمل فيها ألفاظ الفلاسفة ". ([3])

ويسوق الفراء تعليله في اختيار واحدة من اللغات دون الأخرى باسطاً أطناب القياس مادّا أكنافه. قال في نصب الياء في قوله تعالى: ﴿ اُذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾. ([4]) وأما نصب الياء من نعمتي فإن كل ياء كانت من المتكلم ففيها لغتان: الإرسال والسكون والفتح، فإذا لقيتها ألف ولام اختارت العرب اللغة التي حركت فيها الياء وكرهوا الأخرى؛ لأن اللام ساكنة فتسقط الياء عندها بسكونها، فاستقبحوا أن يقولوا نعمتي التي فتكون كأنها مخفوضة على غير إضافة فأخذوا بأوثق الوجهين وأبينهما. وقد يجوز إسكانها عند الألف واللام. قال تعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ ﴾.([5]) فقرنت بإرسال الياء ونصبها، وكذلك ما كان في القرآن مما فيه ياء ثابتة ففيه الوجهان ما لم تكن فيه الياء لم تنصب. وأما قوله: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِيَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾.([6]) فإن هذه بغير ياء فلا تنصب ياؤها وهي محذوفة. وعلى هذا يقاس كل ما في القرآن منه.

---

[1] – سورة البقرة، الأية 275.

[2] – الفراء، معاني القران.ج1، ص128.

[3] – ياقوت الحموي، معجم الادباء، ج7، 276.

[4] – سورة البقرة، الآية 47.

[5] – سورة الزمر، الآية 53.

[6] – سورة الزمر، الآية 18.

- **علّـة عـدم التبـاس:** قـال الفـراء: " إذا أعلمـت إذن لـم تبـدل، لـئلا تلتبس بـإذا الزمانية، وإن ألغيت جاز إبدالها؛ لأنها في ذلك الموضوع لا تلتبس بالزمانية "،([1]) فقد أوضـح فـي تعليلـه هذا ضـرورة عدم إبـدال الألـف من نـون (إذن) فـي حالـة الإعمـال، وعلة ذلك خشية التباسها بـ (إذا) الظرفية الزمانية، وقد أجاز إبدال الألف من النون في حالة الإلغاء.

- التعليل النحوي عند الأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة، ت 221 هـ :

الأخفش الأوسط من نحاة البصرة البارزين بعد سيبويه، و" هو علم من أعلامها وتاتي أهميته باعتباره راوية كتاب سيبويه. وقد كان عالما بلغات العرب، وكان ثاقب الذهن حادّ الذكاء، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل، وحمل ذلك عنه الكوفيون. ومضوا يتّسعون فيه، فتكونت مدرستهم".([2])

عني الأخفش الأوسط بالتعليل، حتى تعليل ما لم يقع في اللغة، ([3]) ومع أنه حذق الجدل وعلم الكلام، وذلك للزومه مذهب المعتزلة الذي كان يقوم على الجدل والحجاج وعلم الكلام إلا أنه كان بعيدا عن العلل الجدلية والقياسية، وجنح إلى العلل البسيطة، أو العلل الأوائل قال أبو العباس المبرد " اخبرني المازني قال: كان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل".([4]) وقيل عنه " كان الأخفش معتزليا يقول بالعدل... لكن الأخفش لم يكن يغلو في اعتزاله ".([5])

- نماذج من تعليلات الأخفش :

- **علـة تشبيه:** قام الأخفش بتعليل كلمة (الشياطُون)؛ في لغة بعض من العرب. قال: " وقد قال ناس من العرب (الشياطون)؛ لأنهم شبهوا هذه الياء التي كانت في (شياطين) إذا كانت بعدها نون وكانت في جمع وقبله كسرة، بياء الإعراب التى في

---

[1] – الفراء، معاني القرآن، ج2، ص222.

[2] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص95.

[3] – المرجع نفسه، ص 96.

[4] – القفطي، أنباه الرواة على أنباه النجاة، 22، ص39.

[5] – السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص590.

الجمع. فلما صاروا إلى الرفع؛ أدخلوا الواو". ([1])

- **علـة كثـرة الاسـتعمال :** وقد علل بهذه العلـة الآيـة من قولـه تعـالى: ﴿ إِنَّ اللَّـهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ...﴾ ([2]) قال الأخفش الأوسط : (فيستحي) لغة أهل الحجاز بياءين وبنو تمم، يقولون (يستحي) بياء واحدة والأولى هي الأصل، لأن ما كان من موضع لامه معتلا لم يعلوا عينه. ألا ترى أنهم قالوا: " (حَيِيْتُ) و(حَوِيْتُ) فلم تَفلَّ العين. ويقولون: (قُلْتُ) و(بِعْتُ)، فيعُلونُ العين لها لما لم تعتل اللام، وإنما حذفوا لكثرة استعمالهم هذه الكلمة، كما قالوا (لم يك)، و(لَمْ يَكُنْ)، و(لا أدر)، و(لا أَدْرِي) " . ([3])

- **علـة كراهـة:** قال الأخفش الأوسط في قولـه تعالى: ﴿ إلـى الهُدَى ائْتِنَـا ﴾.([4]) " فإن الألف التي في (ائتنا) ألف وصل، ولكن بعدها همزة من الأصل، وهي التي في (أتي)، وهي الياء التي في قولك: (ايتنا)، ولكنها لم تهمز حيث ظهرت ألف وصل، لأن ألف وصل مهموزة إذا استؤنفت، فكرهوا اجتماع همزتين ". ([5])

- **علـة استغناء :** من ذلك ما قاله الأخفش الأوسط في قوله تعالى: " ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾([6]) (فهذا خبر إنّ) ثم قال تعالى: (مباركا) ؛ لأنه قد استغنى عن الخبر وصار (مباركا) نصبا على الحال. وقال تعالى: " وهدى للعالمين " في موقع نصب عطف عليه. والحال في القرآن كثير ولا يكون إلا في موضع استغناء. ([7])

ومما جاء في تعليله لقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾. ([8]) قال الأخفش الأوسط " فليس لقوله عز وجل: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا ﴾

---

[1] – الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج1، ص 14-15.

[2] – سورة البقرة، الآية 26.

[3] – الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج1، ص 215.

[4] – سورة الأنعام، الآية 71.

[5] – الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج 2، ص 270.

[6] – سورة آل عمران، الآية 96.

[7] – الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج1، ص 415.

[8] – سورة البقرة، الآية 103.

جـواب فـي اللفـظ، ولكنـه فـي المعنـى يريـد : (لأثيبـوا) ، فقولـه : لمثوبـةٌ يـدلّ علـى (لأثيبوا). فاستغني به عن الجواب. ([1])

- **علـة تفريق أو علـة فرق** : علل الأخفش الأوسط ذهاب الألف من الألف واللام في التعريف إذا اتصلت اللاّم قبلها بعلة الفرق قال: " فالألف نذهب إذا اتصلت بكلام قبلها، وإذا استأنفتها كانت صريحة أبدا؛ لتفرق بينها وبين الألف التي تزاد مع غير اللام، ولأن هذه الألف والألم. هي جميعا حرف واحد، كـ(قد) و(بل) ". ([2])

وعلل أيضـا بهذه العلـة زيـادة الـواو والنـون فـي (مـؤمن). وزيـادة يـا ونـون فـي التثنيـة (مـؤمنين)، قـال الأخفش الأوسط: " ألا تـرى أنـك إنمـا زدت علـى (مـؤمن) واوا ونونا وياء ونونا، وهو على حالة لم يتغير لفظه، كما لم يتغير في التشبيه حين قلت (مؤمنـان) و(مؤمنين). إلاّ أنك زدت ألفا ونوناً، أوياء ونونا للتثنية. وإنما صارت هذه مفتوحة ليفرق بينها وبين نون الاثنين. وذلك أن نون الاثنين مكسورة أبدا ". ([3])

- التعليل النحوي عند أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني، ت 248 هـ : ([4])

هو أحد أئمـة النحو، ومن أحذق النـاس بالتصـريف، تتلمذ علـى يد الأخفش الأوسط، وكان أستاذا للمبرد. روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد، وكان إماما في العربيـة متسعا في الروايـة، متمكّنا من فنّ المناظرة عرف أسلوب الجدل النظري الأمر الذي وفر له قدرات في الاستدلال، وله كتاب (التصريف) الذي شرحه ابن جني وسماه (المنصف)، قال عنه تلميذه المبرد: " لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني" . ([5])

وتعليل المازني يقوم علي المناظرة، وهو أمر طبيعي لرجل حذق علم الكلام، " وهو دوما في مناظراته يسوق العلة دليلا يقيم عليه قياسه " . ([6])

---

[1] – الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج1، ص 142.

[2] – المصدر نفسه، ج1 ، 13.

[3] – المصدر نفسه،ج1، 161.

[4] – أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصرين، ص74.

[5] – السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغات، ج1، ص 463.

[6] – صابر بكر أبو السعود، القياس في النحو العربي، ص128.

قال في مناظرة له في حضرة الواثق: " قال المازني: وحضرت يوما آخر، واجتمع جماعة من نحويي الكوفة. قال لي الواثق : يا مازني هات مسألة ، قلت: ما تقولون في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمّكِ بَغِيًّا ﴾([1]) لِمَ لَمْ يقل (بغية) وهي صفة لمؤنث؟ فأجابوا بجوابات غير مرضية. فقال لي هات قلت : لو كان (بغي) على تقدير فعيل بمعنى فاعله للحقتها الهاء مثل كريمة وظريفة، وإنما تحذف الهاء إذا كانت في معنى مفعولة في نحو امرأة قتيل ، وكف خضيب. وبغي هاهنا ليس بفعيل، إنما هو (فعول)، لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث، نحو: امرأة شكور، وبئر شطون، إذا كانت بعيدة الرشاء، وتقدير بغي بغوي، قلبت الواو ياء، ثم أدغمت الواو في الياء، فصارت ياء ثقيلة، نحو: سيّد وميّت، فاستحسن الجواب" . ([2])

وهذا يدلّنا على أن العلة كانت عند المازني أمرا مهما، لذا فقد استعمل الكثير منها لتعليل مسائله وأحكامه، ولاسيما الصرفية منها تنم عن تعمقه في التصريف عللا ومقاييس. ونلاحظ ذلك في مناظرته التي كانت بينه وبين يعقوب بن السكيت معاصره، قال المازني: حضرت يوما مجلس المتوكل، وحضر يعقوب بن السكيت، فقال المتوكل: تكلما في مسألة نحوية. فقلت له: اسأل، فقال: اسأل أنت، فقلت له : ما وزن (نكتل) اللفظة الواردة في الآية المذكورة فيها قصة يوسف ؟ قال: فتسرع، وقال: وزنها (نفتعل). قال: فقلت له : نكتل أربعة أحرف ونفتعل خمسة أحرف فكيف تقدر الرباعي بالخماسي؟ قال: فبهت، ولم يجر جوابا، فقال له المتوكل، فما تقول أنت يا مازني؟ قال : قلت وزنها في الأصل (نفتعل)؛ لأنها (نكتيل)، فلما تحرك حرف العلة وهو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصارت (نكتال)، ولما دخل الجازم صارت (نكتل)، فقال المتوكل: هذا هو الحق، وانخزل ابن السكيت ووجم وظهر ذلك عليه ".([3])

ولعل حذقه في الاعتلال والاحتجاج هو الذي جعل الجاحظ يقول في كتاب البلدان، وقد ذكر فضل البصرة ورجالها: " وفينا اليوم ثلاثة رجال نحويون ليس في الأرض مثلهم ولا يدرك مثلهم، منهم أبو عثمان بكر محمد المازني ".([4])

---

[1] – سورة مريم، الآية 28.

[2] – الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 94.

[3] – الزجاجي، مجالس العلماء، ص 63.

[4] – القفطي، انباه الرواة على أنباهِ النحاة ، ج1، ص250–151.

- نماذج من تعليلات المازني :

- **علة استخفاف :** قال أبو عثمان " فأما قولهم : هيْنٌ، وليْنٌ، وميْتٌ، فإنما حذفوه، وهم يريدون : هيّن، وليّن، ولكنهم حذفوه استخفافا ..." . ([1])

- **علة استثقال:** قال أبو عثمان: " وكذلك إذا التقت الهمزتان في كلمة واحدة فلابد من إبدال الثانية على كل حال. وكان الأصل : (جائِيءٌ).. ففعلوا به ما قلت لك؛ لاستثقالهم الهمزتين في كلمة واحدة ".([2])

- **علّة كراهة:** قال أبو عثمان المازني: " وليس في باب الياء التي هي عين (فَعُلْتُ)، كما أنه ليس في باب(رَمَيْتُ)(فَعُلْتُ)، لأن الياء عندهم أخف من الواو، فكرهوا الخروج من الأخف إلى الأثقل".([3])

- **علة عوض:** قال المازني: واعلم أن المصدر إذا كان (فِعْلَةً) فالهاء لازمة له؛ لأنهم جعلوها عوضا من حذفهم الفاء، فصارت لازمة، كما لزمت في (زنادقة) الهاءُ، لأنها صارت عوضا من ياء (زناديق) ".([4])

- **علة التباس:** قال المازني: " فأما قولهم: النفيان والغثيان والنزوان والكروان، فإنما دعاهم إلى التحريك أن ما بعدها ساكن فحركها كما قالوا: رميا وغزوا، وكرهوا الحذف مخافة الالتباس، فيصير كأنه (فَعالٌ) من غير الياء والواو، وكرهوا في: رَميًا وغَزْوًا الحذف مخافة أن يلتبس بالواحد ".([5])

- التعليل النحوي عند أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت 275 هـ : ([6])

---

[1] - ابن جني، المصنف، شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وزارة المعارف، ط1، القاهرة، 1954، ج2، ص15.

[2] - المصدر نفسه، ج2، ص52.

[3] - المصدر نفسه، ج1، ص 244.

[4] - المصدر نفسه، ج1، ص 198.

[5] - المصدر نفسه، ج2 ، ص135.

[6] - ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص 173.

تعدّ العلة عند المبرد " رديف الحكم النحوي، لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقاده أن تفارقه " ([1])، فهو شديد الاهتمام بالتعليل، ويتخذه سلاحا للمناقشة، وكانت المطالبة بالعلة هي الوسيلة التي جذب بها الزجاج، ومن معه في حلقة أستاذه ثعلب، ([2]) وقد جعله التدقيق يحاول أن يسند آراءه بالعلل. فلابدّ لكل رأي من علة، وكان يتّسع في ذلك سعة جعلته يعتمده فيما لا حاجة للنطق به. ([3])

دقّق المبرد في كتاب سيبويه من جهة المادة المستقرأة، والأحكام المبنية عليها والعلل الرابطة بينهما حتى جاء كتابه مراجعة مقتضبة لكتاب سيبويه. ([4])

وقد وقف المبرد في وجه سيبويه، لأنه قبل قول الخليل خاليا من التعليل، فخالفه في كثير من المسائل، ولم يكن خلافه فيها كلها حول الحكم، ووافقه في بعضها في الحكم وخالفه في علته. ([5])

ومن الجدير ذكره أن اتساع المبرد في التعليل جعله يلجأ إلى الشرح والتتميم للعلة من ذلك تعليله لمجيء الإعراب في آخر الكلام دون أوائلها وأواسطها، قال المبرد: " لم يجعل الإعراب أولا، لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب، لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد. ولما فات وقوعه أولا لم يكن أن يجعل وسطا ؛ لأن أوساط الأسماء مختلفةٌ ؛ لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية، فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته. ([6])

- نماذج من تعليلات المبرد:

- **علة المشابهة:** قال المبرد: " اعلم أن حق الأسماء أن تعرب جمعا وتصرف،

---

[1] – مازن المبارك، العلة النحوية، ص67.

[2] – ابن الانباري، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص171.

[3] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص131.

[4] – حسن حسين سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ص44.

[5] – مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية، ص67-68.

[6] – المبرد، المقتضب، ج1، ص88.

فما امتنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال، وكل ما لا يعرب من الأسماء فمضارع به الحروف، لأنه لا أعراب فيها ".([1])

وقال: "وكان حق كل مبني أن يسّكن آخره، فحرك هذا يعني الفعل الماضي – لمضارعته المعربة – يعني الأفعال المضارعة – وذلك أنه..." وذكر وجوه المضارعة بين الفعل الماضي والفعل المضارع. ([2])

وقال المبرد: " اعلم أن الأفعال – يعني المضارعة – إنما دخلها الإعراب لمضارعها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يُعرب منها شيء، وذلك أنّ الأسماء هي المعربة ".([3])

نلاحظ بأن المبرد بتعليله هذا استطاع أن يحقق الانسجام بين النظرية النحوية وأحكام النحو، وأكّد صحة الحكم النحوي في المستوى النظري منه هذا المستوي الذي" كان يحرص كل الحرص أن يجعله متسقا مع أحكام النحو بكل ما أوتي من قدرة على التعليل والاستدلال ". ([4])

– **علة كثرة الاستعمال:** علل المبرد بهذه العلة لتحول الفتحة والكسرة في الفعل (نعم وبئس) إلى كسرة وسكون أي : نِعْمَ وبِئْسَ بعلة كثرة الاستعمال، قال: " اعلم أن (نعم) و(بئس) كان أصلهما نعم وبئس، إلا أنه ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق ممّا هو على (فَعِلَ) جَازت فيه أربعة أوجه اسما كان أو فعلا. وذلك قولك : نعم وبئس، على التمام وفَخِذَ... وحروف الحلق ستة : الهمزة والهاء وهما أقصاه، والعين والحاء وهما من أوسطه، والغين والخاء وهما من أوله مما يلي اللسان. فكان أصل نعم وبئس ما ذكرت لك. إلا أنّها الأصل في المدح والذم فلما كثر استعمالهما ألزِمَا التخفيف، وجريا فيه وفي الكسرة، كالمثل الذي يلزم طريقة واحدة . ([5])

– **علة تخفيف:** قام المبرد بتعليل فتح الجزئين في الأعداد المركبة بعلة التخفيف من ذلك ما قاله: " فإذا أخرجت عند العقد الأول ضممت إليه اسماً مما كان في أصل

---

[1] – المبرد، المقتضب ج1، ص171.

[2] – المصدر نفسه، ج2 ، ص2–3.

[3] – المصدر نفسه، ج2، ص1.

[4] – حسن خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص45.

[5] – المبرد، المقتضب، ج2، 140.

العدد إلى أن تتّسعَهُ. وذلك قولك: عندي أحد عشر رجلا، وخمسة عشر رجلا بنيت (أحدَ) مع (عشرَ)، وغيرت اللفظ للبناء، وذلك أنك جعلتها اسما واحداً. وكان الأصل أحدا وعشرةً، وخمسة وعشرة، فلما كان أصل العدد أن يكون اسما واحدا يدلّ على جميع، نحو: ثلاثة، وأربعة، وخمسة، بنوا هذين الاسمين فجعلوهما اسما واحداً، وألزموهما الفتح، لأنه أخف الحركات، كما قالوا: هو جاري بيتَ بيتَ ... ". ([1])

- **علة استغناء :** وقد علل المبرِّد بهذه العلة لحذف ألف الوصل إذا لحقتها ألف الاستفهام بعلة الاستغناء. قال: " واعلم أن ألف الوصل إن ألحقتها ألف الاستفهام سقطت؛ لأنه قد صار في الكلام ما يُستغنى به عنها، كما ذكرتُ لك أنه إذا كان ما بعدها موصولا بما قبلها سقطت، لأنه قد استغنى عنها إذ لم يكن لها معنى إلا التوصل إلى الكلام بما بعدها. وذلك قولك: انطلقت يا رجلَ ؟ بالفتح؛ لأنها ألف الاستفهام ".([2])

- **علة عدم التباس :** تابع المبرّد تعليل حذف ألف الوصل إذا لحقتها ألف الاستفهام مستثنيا منها الألف في كلمة (أيمُنُ) وألف أل التعريف؛ معللا ذلك بعلة عدم التباس. قال المبرد: " إلا ألف (أيمُنُ) وألف (الرجل) فإنك إذا استفهمت مددت؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، لأنّهما مفتوحان، وألف الاستفهام مفتوحة، تقول: الرجل قال ذلك؟ الغلام جاءك؟ أيْمنُ الله لافعلنَّ ".([3])

- **علة فرق :** علل المبرّد بعلة الفرق الكثير من الأحكام النحوية من ذلك فتح لام المستغاث به. قال المبرد: " وأما المفتوحة التي للمستغاث؛ فإنما فتحت على الأصل، ليُفرقَ بينها وبين هذه التي وَصْفنا " . ([4]) وهو يقصد بـ " أما المفتوحة " مثل: يا للناسِ، ويقصد بـ " ليفرق بينها وبين هذه " أي" : اللام المكسورة للمستغاث له. مثل: يا للعجب.

- **علة عوض أو تعويض:** قال المبرد في (باب الجميع لما الأجناس على فَعْلَة): "

---

[1] - المصدر السابق، ج2، ص11، 162.

[2] - المبرد، المقتضب،ج2، ص90-91.

[3] - المصدر نفسه، ج2، ص 91.

[4] - المصدر نفسه، ج4، ص254.

اعلم أنه ما كان من ذلك اسما فإنك إذا جمعته بالألف والتاء حركت أوسطه لتكون الحركة عوضا من الهاء المحذوفة، وتكون فرقا بين الاسم، والنعت، وذلك قولك في طلحة: طلحات، وفي جفنة: جفنات ..." . ([1])

نلاحظ أن المبرد علل جمع (فعلة) على (فعلات) بتحريك العين بعلتين: الأولى: علة العوض، وذلك لتكون عوضا من الهاء المحذوفة، والثانية: علة الفرق، وذلك لتكون الفتحة فرقا بين الاسم والنعت.

- **العلة المركبة** : نلاحظ من خلال التعليل السابق أن المبرد كان يلجأ إلى التعليل بالعلل المركبة من مجوع علتين. ويلحظ أن هذا النوع من التعليل فيه تأثر ومتابعة للخليل بن أحمد وسيبويه اللذين استعملا العلة المركبة قبل المبرد. قال المبرد: " اعلم أن الأفعال – مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة – فإنها تبنى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أنها والنون كشيءٍ واحدٍ، فبنيت مع النون بناء (خمسة عشر) ولم تسكن لعلتين:

أحداهما: أن النون الخفيفة ساكنة، والثقيلة ونونان، الأولى منهما ساكنة، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكتين.

وثانيهما: أنك حركتها؛ لتجعلها مع النون كالشيء الذي يُضَمَّمُ إليه غيره، فيجعلان شيئا واحدا، نحو: بَيْتَ. وخمسة عَشرةَ. وإنما اختاروا الفتحة ؛ لأنها أخف الحركات ".([2])

- التعليل النحوي عند محمد بن أحمد ، ابن كيسان، ت 299 هـ : ([3])

يعدّ ابن كيسان أول أئمة المدرسة البغدادية وقد أخذ النحو عن المبرد وثعلب، وأتقن مذهبي البصريين والكوفيين في النحو، وكان شديد الولع بالقياس والتعليل حتى أنه ألف كتابا في العلة النحوية سماه (المختار في علل النحو)، يقع في ثلاثة مجلدات، وقد أشار إليه الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو. ([4])

ومن غرائب تعليلات التي تنبئ عن غوصه وحدة خاطره أنه سئل عن قراءة

---

[1] – المرجع السابق، ج2، ص188

[2] – المبرد، المقتضب، ج3، ص19.

[3] – ابن الانباري، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص235.

[4] – المصدر نفسه، ص236.

آية سورة طه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾.([1]) ما وجهها من الإعراب؟ فقال: نجعلها مبنية معربة، وقد استقام الأمر، قال له إسماعيل القاضي : فما علة بنائها ؟ قال ابن كيسان: لأن الفرد منها (هذا)، وهو مبني والجمع (هؤلاء)، وهو مبني فيحتمل التثنية على الوجهين ". ([2])

- نماذج من تعليلات ابن كيسان:

- **علة الشبه** : كان ابن كيسان يعلل بأنّ الحال سدت مسد الخبر في مثل: " كتابتي الشعر قائِمًا " لشبهها بالظرف فكأنما قيل: كتابي الشعر في حال القيام. ([3])

- **علة المعنى** : خالف ابن كيسان جمهور النحاة في بناء كلمة (أَمْسِ) فالجمهور يذهبون إلى أنها مبنية لعلة تضمنها معنى لام التعريف. بينما ذهب ابن كيسان إلى أن علة بنائها تضمنها معنى الفعل الماضي، وأعربت (غد) لأنها في معنى الفعل المستقبل، وهو معرب. ([4])

- **علة عوض:** من ذلك تعليل ابن كيسان لنون المثني والجمع. فقد ذهب إلى أنها عوض من تنوين المفرد، وعلل ذلك بقوله: " إن الحركة عوّض منها الحرف، ولم يعوض من التنوين شيء، فكانت النون عوضا منه، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين ".([5])

- **علة كثرة الاستعمال** : من ذلك تعليله وصل الألف في لفظ الجلالة (الله)؛ وهي في رأيه ألف قطع. قال مكي بن أبي طالب: " وعلى أن الألف من اسم (الله) ألف قطع، على قول ابن كيسان، وإنما وصلت عنده لكثرة الاستعمال ". ([6])

- **علة النية** : من ذلك ما أورده الرضي في الكافية: " وأجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف، لنية الانفصال، نحو: ما جاءني غلام زيدٍ

---

[1] – سورة طه، الأية 63.

[2] – القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، ج3، ص 58.

[3] – السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 106.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص 208.

[5] – السيوطي، بغية الوعاة، ج 1، ص 290 .

[6] – مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ج1، ص 65.

ظريفٍ. أي غلامٌ لزيدٍ " . ([1])

- **علة لبس أو التباس:** من ذلك أن البصريين أجمعوا على حذف الجزء الثاني من العلم المركب تركيب مزج عند الترخيم، فيقال في (حضر موت) و(خمسة عشر): يا حضرَ، ويا خمسةَ. ومنع ذلك ابن كيسان، لأنه يلتبس بالمفردات، وقال يحذف منه حرف أو حرفان، فيقال: يا حضرَم في حضر موت، ويا بعلبَ في بعلبك، لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الثاني بأسره. ([2])

[1] - الرضي، الإستراباذي، شرح الكافية، ج 2، ص 214 – 215.

[2] - السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 82 – 83.

الفصل الثاني

التعليل النحوي ، تطوره وازدهاره .

المبحث الأول

قفزة التعليل النحوي النوعية في القرن الرابع الهجري.

توطئة :

وصل التعليل النحوي في القرن الرابع الهجري إلى أوج مراحل ازدهاره، حيث نشطت الدراسات النحوية نشاطا لا نظير له. وقد تبلور هذا النشاط في المصنفات الكثيرة التي ألفت في التعليل النحوي إبان هذا القرن. ([1])

ومما هو جدير بالذكر أن هذا القرن شهد طغيان المنطق والفلسفة على النحو، إلى درجة كبيرة، حتى إن الأوساط العلمية في ذلك الوقت كانت لا تشهد للدارس بالتمكن من العلم إلا إذا جمع إلى إتقانه اللغة أوالفقه أوغيرهما من العلوم إتقانه للفلسفة. يقول الجاحظ: " لا يكون المتكلم جامعا لأقطار الكلام متمكنا في الصناعة، يصلح للرياسة حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة ". ([2])

كما تسربت إلى المناهج النحوية مذاهب المتكلمين، وأشكال المنطق الأرسطي، قال أحمد أمين: " وكان للمنطق سلطان كبير على العقول في العصر العباسي، وكان من جراء ذلك أن اصطبغت طريقة الجدل، والبحث والتعبير والتدليل صبغة غير التي كانت تعرف من قبل".([3])

ومن ثمة بدأ البحث في العلة يتعدى وصف اللغة وأحكامها، وصار يتناول الظواهر النحوية بشكل شمولي، وانقلبت العلاقة بين التقعيد والتعليل، ولما كان التقعيد النحوي هو الهدف، والتعليل تفريعا لأحكامه؛ أضحى تلمس العلة هدفا أساسيا في البحث النحوي. وبدأت القواعد تعّدل؛ لتتفق والتعليلات، وتتسق والتصورات المبنية على أسس ذهنية. ([4])

وما لبث أن تحول الميل إلى العلل من ملاحقتها دون أسباب موجبة إلى التهجم عليها والازدراء بأصحابها من جهة المحاربين لها، وإلى الدفاع عنها والتحمس لها من جهة المؤيدين لها([5]). وعلى الرغم من رفض بعضهم للعلل ومهاجمتهم إياها ظلوا يستعملون الأسلوب المنطقي؛ أسلوب الحجاج والمناقشة. وهذا وحده دليل لا يقبل

---

[1] – ينظر مبحث الكتب التي ألفت في التعليل، ص 33.

[2] – عبد الفتاح شلبي، منهج الفارسي في بحث النحو، ص 98.

[3] – أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج 1، ص 275.

[4] – عبد العال سالم مكرم، تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، 1993، ص67.

[5] – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 185.

الشك على نجاح المنطق والفلسفة في التأثير في الحياة الفكرية حتى عند المعارضين لها.

ومما يلحظ في هذا القرن أنه شهد تمتينا للصلة بين العلة، وكل من المنطق والفقه. فقد رتب المعللون النحاة مسائل العلة وقضاياها على غرار كل من المنطق والفقه، وأكثر من تقسيماتها وكان من آثار صلتها القوية بالمنطق أن فلسفوا بها النحو حتى صارت له – فيما بعد – فلسفة خاصة به. وقد عزا حسن عون الازدياد الملحوظ للبحث في الأسباب والعلل، والجري وراءها، والكشف عنها في القرن الرابع الهجري إلى سببين:

الأول : يأس العلماء بعد سيبويه من الوصول إلى جديد في موضوع النحو.

الثاني : اتساع نطاق الدراسة المنطقية والمباحث الفلسفية. ([1])

مما جعل أحد الباحثين المعاصرين يرد هذا الزعم، فقد وجد أن السبب الأول الذي ذكره الباحث غير صحيح، فالعلماء لم يصرحوا بيأسهم من الوصول إلى جديد، فقد استطاع عدد من العلماء انتقاد سيبويه في كثير من آرائه النحوية([2])، ومنهم من استدرك عليه ما فاته في الكتاب من فوائت. ([3]) ومنهم من أضاف إلى الأحكام النحوية التي أتى بها سيبويه، ومنهم من شرح وفسر وأبدى رأيه في المسائل والأحكام الواردة في الكتاب. أما السبب الثاني فهو سبب وجيه اعتمده الباحثون المحدثون ؛ لتبيين أسباب انتشار التعليل في القرن الرابع الهجري " . ([4])

وأن البحث يقر ما ذهب إليه حسن عون إذ نجد أن النحاة القدماء قد أحاطوا كتاب سيبويه منذ القدم بهالة من العظمة حتى جعلهم ذلك في يأس من أن يستطيعوا تصنيف كتاب مثله ولننظر إلى المازني المتوفى سنة 247 هـ إذ يقول : " من أراد أن يعمل كتاباً كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي" ([5]). ويقول ابن الأنباري مثنيا

---

[1] – حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص 72.

[2] – من هؤلاء المبرد في كتابه المقتضب.

[3] – منهم السيرفي والروماني اللّذين شرحا كتاب سيبويه.

[4] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية وآثارها في العربية، ص 139.

[5] – ابن الأنباري، النزهة، ص61.

على سيبويه وكتابه: " وبرع في النحو وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله ولا لحقه أحد من بعده " ([1]).

فهذا قليل من كثير على اقتناع علماء النحو بعدم قدرتهم على المجيء بجديد في الدرس النحوي بعد سيبويه، وكان علماء النحو القدامى قد أقروا بفكرة " ليس في الإمكان أبدع مما كان"، مع العلم اليقين بأنّهم لم يكونوا من أنصارها، كما أن حقيقة اتباع نظام محاكاة الصبغة المنطقية والفلسفية في هذا العصر كان له جوانبه السلبية حيث " تحولت مباحث النحو إلى قضايا تجريدية، الأمر الذي كاد أن يصل إلى درجة اختفاء المادة اللغوية تحت خضم هذه التعليلات ".([2])

- التعليل النحوي عند ابن السراج، المتوفى ت 316 هـ : ([3])

يُعدّ أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج من أوائل العلماء الذين صنفوا النحو على أسس منطقية. فقد انتهت إليه رياسة النحو في بغداد. صنف كتابه (الأصول الكبير) الذي انتزعه من كتاب سيبويه.

وكان مولعا أشد الولع بالتعليل، فلا يصدر حكما إلا معللا، ولا يرد قول عالم إلا ويعلل ذلك، وهو أول عالم على ما أحسب وصل إلينا كلامه عن العلة بشكل نظري أصولي".([4])

وعليه اعتمد من خلفه من النحاة. فقد جعل العلة ضربين مختلفين في الغاية والهدف، الضرب الأول الغاية منه انتحاء سمت كلام العرب، والضرب الثاني غايته الدلالة على فضل العربية وحكمتها. وفي تقرير ذلك يقول ابن السراج: " واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول

---

[1] – ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 16، ص 123.

[2] – حسن عون، تطور الدرس النحوي، ص 72.

[3] – ابن الأنباي، نزهة الألبّاء، ص 187.

[4] – أحمد مطر عطية، ابن السراج ومذهبه في النحو، دار الصحوة والقاهرة، 2009، طبعة1، ص 203.

التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع " . ([1])

وبعد هذا حدد نهجه الذي سيسلكه في تناول العلة، وهو أنه سيعتمد على الضرب الأول منها ووضح غايته من ذلك بقوله: " وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط ".([2])

فهو يقصد من التعليل تعلم لغة العرب، وهذا ينسجم مع هدفه من تأليف كتاب الأصول الذي جعل غايته التعليم والدربة على كلام العرب. يقول محددا هدفه من كتاب الأصول الكبير: " وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافيا، فيه دربة للمتعلم، ودرس للعالم". ([3])

ومع أن ابن السراج صرح بأنه سيعتمد على الضرب الأول من العلل، إلا أنه في كثير من الحالات، وبصورة غير مباشرة كان يرمي من وراء تعليلاته إلى إثبات حكمة العربية ومنطقيتها. ولعل هذا الأمر هو الذي جعل" المرزباني" يثبت ما للمنطقيين من أثر في ابن السراج، ويظهر إعجاب الفلاسفة بطريقته في تصنيف كتاب الأصول الكبير.

حدد ابن السراج نوعي العلة، وجعلها هنا علا أوائل، وعلا ثواني. يقول : " وهذه العلل التي ذكرناها هاهنا هي العلل الأول، وهاهنا علل ثوان أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل إن شاء الله " . ([4])

ويذهب البحث إلى أن ابن السراج هوالمشير الأول إلى تقسيم العلل إلى أوائل وثوان، وعنه أخذ ذلك النحاة الذين جاؤوا بعده فانتهجوا نهجه، واقتبسوا منه وليس صحيحا ما قرره أحد الباحثين ([5]) مِن أن هذا المصطلح هو مصطلح قديم وضع قبل ابن السراج، فليس لدينا أي دليل على أنه من تجليات ومعطيات العصور التي سبقته.

---

[1] – ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص 35.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 328.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 328.

[4] – ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص 54.

[5] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية وآثرها في العربية ، ص 142.

ومما هو جدير بالذكر أن (محمد عيد) قد نسب هذا المصطلح لابن مضاء القرطبي ولم يشر إطلاقا إلى أن ابن السراج هو أول من استعمله في كتابه الأصول. قال محمد عيد : " ينقسم التعليل – في رأي ابن مضاء – إلى نوعين: النوع الأول أسماه العلل الأول والنوع الثاني أطلق عليه العلل الثواني والثوالث ".([1])

لذا فإن البحث ينفي، بصورة مؤكدة، بأن يكون ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة 592 هـ، هو أول من استعمله لوجود من سبقه في ذلك، وهو ابن السراج، المتوفى سنة 316هـ، وبين ابن مضاء وابن السراج زهاء ثلاثة قرون.

سلك ابن السراج في تعليلاته النحوية مسالك عدة، وانتهج سبلا متنوعة وأساليب مختلفة من أشهرها التعليل العقلي، والتعليل القياسي، والتعليل اللفظي الحسي، هذا الأخير الذي يجنح في اتجاهات رئيسية إلى علة الخفة والفرق ، وغير ذلك من العلل اللفظية.

- تعليلاته العقلية :

حاول ابن السراج تقديم مسوّغ عقلي وسبب منطقي لما يصوغه من أحكام نحوية، فكانت هذه التعليلات تهدف إلى إثبات منطقية هذه الأحكام وتأكيد صحتها، وقد يعود ذلك إلى المناخ المنطقي الذي بدأ يسود آنئذ بين الدارسين أيام ابن السراج، من ذلك تعليله عدم عمل لام المعرفة والسين وسوف، فبعد أن قرر أن ما يختص من الحروف يكون عاملا وما لا يختص يكون مهملا ".([2])

وجد ابن السراج نفسه مضطرا لتقديم سبب لعدم عمل لام المعرفة والسين وسوف مع أن كلا منها مختصّ، فلام المعرفة مختصة بالدخول على الأسماء، والسين وسوف مختصتان بالدخول على الأفعال.

فقال: " فإن قال قائل: ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم، وهي لا تدخل إلا على الاسم، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل، قيل : هذه اللام قد صارت من نفس الاسم، ألا ترى قولك: الرجل، يدلك على غير ما يدل عليه رجل، وهي بمنزلة

[1] – محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ص 151.

[2] – أنظر ابن سراج، الأصول في النحو، ج1، ص 55.

اسم واحد، نحو قولك : عبد الملك، ولو أفردت عبدا من الملك لم يدل على ما كان عليه عبد الملك. وكذلك الجواب في السين وسوف، إن سألك سائل، فقال: لِمَ لَمْ يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليها، فقصتهما قصة الألف واللام في الاسم، وذلك أنّها إنّما هي بعض أجزاء الفعل". ([1])

يلحظ أنه بتعليله هذا يحاول أن يقدم تعليلا عقليا وتسويغا منطقيا، فلام التعريف عندما تدخل على ما تعرّفه تكسبه معنى جديدا يختلف عما كان عليه قبل دخولها، والأهم من ذلك أنها مع ما تدخل عليه يصبحان بمنزلة كلمة واحدة، فتكون اللام جزءا منها، وكذلك الحال مع السين وسوف، فإنهما يصيران بعضا من الفعل الذي يدخلان عليه. وهذا ما لا نجده عند الحروف المختصة الأخرى.

ومن التعليل العقلي تعليله لعدم جواز الابتداء بالنكرة، فقال: " وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت : رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما ". ([2])

ثم علل جواز الابتداء بالنكرة إذا وصفت، فقال: " فإذا قلت رجل من بني فلان، أو رجل من إخوانك، أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة ". ([3])

نلاحظ على كلام ابن السراج أنه اعتمد في تعليله على أمر عقلي صرف، فالسامع إذا أراد الإخبار عن شيء، فمن البديهي معرفته به، لكنه يجهل بعض تفصيلاته، فيأتي الخبر ليزيده معرفة بذلك الأمر، بينما إذا أخبر عن شيء يجهله تماما، وليس لديه تصّور عنه، فإنّه يستغرب ذلك، ولا يجد فائدة محصلة من ذلك الخبر؛ لأن الكلام لا يُبنى على شيء غير معلوم تماما بالنسبة للسامع، " وأصل الكلام إنما وضع للإفادة والإبانة والوضوح، غير أن النكرة التي توصف، يصبح لها

---

[1] – المصدر السابق، ج1، ص 56.

[2] – أنظر ابن سراج، الأصول في النحو، ج1، ص 59.

[3] – المصدر نفسه، ص 59.

تصّور في ذهن السامع، فعندئذ يكون الإخبار عنها منطقيا وجائزا ". ([1])

ومن تعليلاته العقلية حول إنابة المصدر الموصوف عن الفاعل. قال ابن السراج : " وأعلم أنك إذا قلت : سير بزيد سيرا ، فالوجه النصب في (سير)، لأنك لم تفد بقولك: (سيرا) شيئا، لم يكن في (سير) أكثر من التوكيد، فإن وصفته فقلت: شديدا أو هينا ، فالوجه الرفع لأنك لما نعته قربته من الأسماء ، وحدثت فيه فائدة لم تكن في (سير) ". ([2])

ويعلل ابن السراج بالطريقة نفسها إنابة الظرف الموصوف عن الفاعل، فقال : " والظروف بهذه المنزلة، لو قلت: سير بزيد مكانا أو يوما، لكان الوجه النصب، فإن قلت يوم كذا أو مكانا بعيدا أو قريبا ، اختير الرفع ".([3])

ومن يتأمل هذا التعليل يجد ابن السراج يدرك إدراكا جيدا وظيفة اللغة التي هي وعاء الفكر، ووسيلة تواصل بين المتكلمين فعندما تقول: سير بزيد سيرا، ونسند فعل السير إلى المصدر (سيرا)، فلا فائدة يجنبها السامع من هذه الجملة إلا ما يراه من أن المتكلم أكد الفعل بالمصدر، ويظلّ الكلام مفتقرا إلى ما يسند إليه الفعل، وعندما يوصف هذا المصدر فيقال: سيرَ سيرٌ شديدٌ، فالفائدة قدحصلت وأصبح الكلام منطقيا ومعقولا.

ومما تجدر الإشارة إليه" أن ابن السراج في تعليله هذا يعتمد على المقارنة بين الظواهر اللغوية، ليوضح ما يجوز فيها، وما لا يجوز، فهو يريد أن يقدم للسامع دليلا عقليا حسيّا على ما ذهب إليه، وعلى ما يصوغه من أحكام، فيأتي بجملة فيها المصدر غير موصوف، ثم يأتي بجملة فيها المصدر موصوف، ليبيّن للقارئ أن الكلام في الجملة الأولى لم يتم، ولم يستفد منه السامع شيئا، أما في الجملة الثانية فقد أصبح الكلام تاما مفيدا. وهدفه التعليمي هو الذي دعاه لسلوك هذا المنهج ".([4])

ولعل ابن السراج كان متأثرا أشدّ التأثر بالمنطق والفلسفة، ونرى ذلك واضحا

---

[1] – أحمد مطر عطية، ابن السراج ومذهبه في النحو، ص 205.

[2] – ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص 80.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 80.

[4] – أحمد مطر عطية، ابن السراج ومذهبه في النحو، ص 206.

كل الوضوح في تعليلاته من ذلك ما نجده في تعليلاته العقلية لعدم إلغاء الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل بخلاف الأفعال المتعديّة إلى مفعولين التي يجوز فيها الإلغاء، فعندما تحدث عن الأفعال التي تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل مثل: أعلم ونبأ، قال: " ولا يجوز الإلغاء في هذا الباب كما جاز في الباب الذي قبله، لأنك إذا قلت: علمت وظننت، وما أشبه ذلك، فهي أفعال غير واصلة، فإذا قلت: (أُعلمتُ) كانت واصلة، فمن هنا حسن الإلغاء في: ظننت وعلمت، ولم يجز إلغاء (أعلمت)؛ لأنك إذا (ظننت) فإنما هو شيء وقع في نفسك لا شيء فعلته، وإذا قلت : (أَعْلَمْتُ) فقد أَثَّرْتَ أوقعته في نفس غيرك ".([1])

ويتبين لنا أنَّ ابن السراج قد جعل الأفعال التي تتكوّن في ضمير المتكلم ووجدانه غير مؤثرة في السامع أي أن المتكلم لا يقصد من ورائها إلا التعبير عما يختلج في داخله، بعكس الأفعال الأخرى التي تحدث أثرا في نفس المستمع، بمعنى " أَنَّ المتحدث يقصد منها أن يفيد من يحدثه خبرا ما، ولذلك لا يمكن الاستغناء عنها، لأنها إنّما وجدت للتأثير في المستمع ونقل ما يريده المتكلم إليه".([2])

ولم يكتف ابن السراج بهذا التعليل، وإنما أردفه بتعليل آخر يعتمد على طبيعة الجملة العربية، ووظيفة كل كلمة فيها، فقال متابعا تعليله السابق : " ومن ذلك فإنّ : ظننت وعلمت، تدخلان على المبتدأ أو الخبر، فإذا ألغيتا بقي الكلام تاما مستغنيا بنفسه، تقول: زيدا، ظننت منطلقا، فإذا ألغيت (ظننت) بقي زيد ومنطلق، فقلت: زيد منطلق، ثم تقول: زيدا (ظننت) والكلام مستغن، والمُلْغَى نظير المحذوف، فلا يجوز أن يُلغى من الكلام ما إذا حذفته بقي الكلام غير تام ، ولو ألغيت: (أعلمت وأريت) من قولك: أريتُ زيداً بكراً خير النـّاسِ، وأعلمتُ بشراً خالداً شر الناس – و المُلْغَى كالمحذوف – لبقي : زيد بكر خير الناس، و(زيد) بغير خبر والكلام غير مؤتلف ولا تام". ([3])

فهو بتعليله هذا يستقصي الظاهرة اللغوية من كل جوانبها ، ويأتي بها بكل

---

[1] – ابن السراج، الأصول، ج1، ص 187.

[2] – أحمد مطر عطية، ابن سراج ومذهبه في النحو، ص 211.

[3] – ابن سراج، الأصول، ج1، ص 187.

الحجج المنطقية التي يمكن أن توضح أصولها، يقول أحد الباحثين المعاصرين في ذلك: " إنه مولع بالتعليل، فهذا لا يكتفي بتعليل واحد، بل يريد أن يدعمه بتعليل آخر يزيد القضية وضوحا وبيانا، فهو يتبسط في الشرح والتعليل ويقدم تعليلا لكل جزيئات المسألة اللغوية، ومرة أخرى نرى قَصْدهُ في إظهار منطقية اللغة وحكمة واضعها" . ([1])

- تعليل القياس والمشابهة عند ابن السراج :

وهي عبارة عن تعليل الظاهرة اللغوية قياسا على ظاهرة أخرى، وفي هذا النوع من التعليل تمتزج العلة بالقياس التي تعدّ أهم ركن من أركانه، فيعتمد بذلك على القياس والمشابهة بين ظاهرتين.

من ذلك تعليله بناء الاسم المنادى. قال: " وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد؛ لوقوعه موقع غير المتمكن ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات. والأسماء إنما جعلت للغيبة، لا تقول : قام زيد، وأنت تحذف زيداً عن نفسه، إنما تقول: قمت يا هذا، فلما وقع (زيد) وما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع (أنت والكاف وأنتم وهذه) مبنيات لمضارعتها الحروف،.. بُنِيَ" . ([2])

نستشفّ أن ابن السراج يعلل بناء المفرد العلم في النداء قياساً على الأسماء المبنية كالمضمرة والمكنيات؛ لأنه وقع موقعها. ثم يعلل بناءه على الضم اعتمادا على القياس أيضا، فيقول: " فأما تحريكه بالضم دون غيره فإنهم شبهوه بالغايات نحو قبلُ وبعدُ، وإذ كانت تعرب بما يجب لها من الإعراب إذا أضفتها، وهو النصب والخفض دون الرفع، وتقول: جئت قبلك، ومن قبلك، فلما حذف منها الاسم المضاف إليه، بني الباقي على الضم، وهي الحركة التي لم تكن له قبل البناء، فعُلِمَ أنّها غير إعراب. فقالوا: جئتك من قبل ومن بعد ومن عَلُ يا هذا، فكذلك هذا المنادى لما كان مضافُهُ منصوبا ضمّ مفرده، ألا ترى أنك تقول: يا عبدَ الله، فتنصب، فإن لم تُضِفْ قلت: يا عبدُ ويا غلامُ، فكذلك التقدير في كل مفرد، وإن كنت لم تفرد عن إضافة فهذا تقديره". ([3])

---

[1] – أحمد مطر عطية، ابن سراج ومذهبه في النحو، ص 212.

[2] – ابن السراج، الأصول، ج1، ص 333.

[3] – المصدر السابق، ج1، ص 333.

نستنتج أنَ ابن السراج في تعليله لبناء المنادى العلم على الضم، يعقد مقايسة بين هذا النوع من النداء وبين الظروف المقطوعة عن الإضافة، فكما أن الظروف عندما تقطع عن الإضافة تبنى على الضم بعدما كانت منصوبة في الإضافة، كذلك المنادى المفرد العلم، فإنه بُني على الضم، قياسا على ذلك، إذ إنه لو كان مضافا لنصب، وهذا هو وجه الشبه بينه وبين الظروف ولذا أخذ حكمها.

وعلى نظير هذا علّل تصغير أفعال التعجب لمشابهتها الأسماء من بعض الوجوه، قال: " فإن قال قائل : فما بال هذه الأفعال تصغر، نحو : ما أمَيْلَحَهُ، وأَحَيْسَنَهُ، والفعل لا يصغّر؟ فالجواب في ذلك: أنّ هذه الأفعال لما لزمت موضعا واحدا، ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (يفعل) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغرّ" . ([1])

وعلى شاكلة هذا التعليل علل دخول همزة الوصل على بعض الأسماء مثل: ابن واسم، إلخ... فقال: " ونظير ذلك: دخول ألفات الوصل في الأسماء نحو: ابن واسم وامرئ، وما أشبهه، لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال، والأفعال مخصوصة به فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب، فأسكنت أوائلها للنقص".([2])

فقد قرر ابن السراج بتعليله هذا أصلا من أصول العربية، وهو أنّ الشيء إذا شابه الشيء يأخذ بعض أحكامه، فأفعال التعجّب تلازم حالة واحدة في صيغة الماضي، وبهذا فارقت الأفعال وشابهت الأسماء في هذا الوجه؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال في الماضي والمستقبل، ولذا أخذت بعض حكم الأسماء وهو التصغير. وكذلك بعض الأسماء التي اعتراها نقص بأن حذف منها أحد حروفها، وبذلك شابهت الأفعال من هذا الجانب، فأخذت بعض حكمها فدخلت عليها همزة الوصل كما تدخل على الأفعال.

" فتعليل القياس اعتمد عليه ابن السراج اعتمادا واسعا في تسويغ الكثير من الصيغ، و الأساليب اللغوية، وتوضيح الكثير من الأحكام النحوية، لأن المقارنة

---

[1] – المصدر السابق، ج1، ص 100.

[2] – المصدر والصفحة نفسها.

والمشابهة من أنجع الوسائل في تقريب هذه الأحكام من الأذهان وتثبيتها ".([1])

- نماذج من تعليلات ابن السراج :

– **علّة التخفيف أو الاستخفاف:** كما نعلم، فإن قضية الخفة والثقل من المسالك المهمة التي سلكها النحاة في تعليلاتهم، يقول علي أبو المكارم: " فمن الأصول المعروفة لدى النحاة جميعا أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها، لم يجنح إلى اللفظ المطابق، ويحاول المتكلم حينئذ التخفف من الألفاظ التي تستفاد من الموقف اللغوي". ([2])

وابن السراج جنح كثيرا إلى هذا النوع من التعليل، من ذلك ما ذكره في تعليله عدول العرب عن (مَفعُل) إلى (مَفعَل) في صياغة المصدر الميمي من (يَفعُل)، فلما تكلم على صياغة المصدر واسم المكان قال: " ما كان على (يَفْعَل) مفتوحا، اسم المكان على مثاله على القياس مفتوح.. و المصدر مفتوح أيضا.. وحكم (يَفعُل) حكم (يَفعَل)، وتتكّبوا أن يقولوا: (مَفعَل)؛ لأنه ليس في الكلام اسم على (مَفعُل). تقول في (يقتل)، و(يقوم): المقتل والمقام في المكان، وقالوا : السلام في المصدر، وقالوا: المَرَدُّ والمَكَرُّ، يريدون: الكرور والردّ، وقالوا: المدعاةُ والمأدبة، يريدون: الدعاء إلى الطعام، وقالوا: مَطْلَع يريدون: الطلوع ، كما قالوا في باب (يفعل) المَرْجِع .

وباب (يَفْعُل) حقّه أن يشترك فيه يَفْعِل ويَفْعَل، بل كان (يَفْعل) أحق به، لأن (يَفعِل) أخت (يَفْعُل)، ألا تراهما يجيئان في مضارع (فَعَلَ) ، ولكن جاء في الأكثر؟ على (يَفعَل) الخفة الفتحة، وأنه لما كان لابد من تغيير غيروا إلى الأخف، فإذا جاءك شيء على قياس (يَفْعَل) فأعلم أن الخفة قصدوا. وإذا جاء على قياس (يَفْعِل) فاعلم أنّه أحقّ به ". ([3])

ومن هذا الضرب كذلك تعليله تعدية بعض الأفعال اللازمة، قال: " فمتى وجدت فعلا حقه أن يكون غير متعدٍّ بالصفة التي ذكرت لك، ووجدت العرب قد عدته، فأعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف، وأنّ الأصل فيه أن يكون متعديا بحرف

---

[1] – أحمد المطر عطية، ابن سراج ومذهبه في النحو، ص 228.

[2] – علي أبو المكارم، أصول تفكير النحوي، ص 176.

[3] – ابن السراج، الأصول، ج 3، ص 141 – 142.

جرّ، وإنما حذفوه استخفافا نحو ما ذكرت من : ذهبتُ الشامَ، ودخلت البيتَ ".([1])

نرى أن ابن السراج بين في تعليله بأنه لما كانت (ذهبت الشام) تؤدي إلى معنى (ذهبت إلى الشام)، و(دخلت البيت) تؤدي المعنى (دخلت في البيت)، ولا يلتبس الأمر على السامع، فعندئذ يجنح المتكلم إلى التخفف من حروف الجرّ.

- **علة الاستثقال أو الثقل :** ومن هذا النوع من التعليل تعليله بناء (كيف) على الفتح، فقال: " وهي مبنية على الفتح ؛ لأن قبل الفاء ياء، فاستثقلوا الكسر مع الياء، وأصل تحريك التقاء الساكنين الكسر، فمتى حركوا بغير ذلك فإنما هو للاستثقال أو إتباع اللفظ اللفظ " . ([2])

ومن ذلك تعليله حذف الهاء من صلة الذي في مثل قولهم: " الذي ضربت زيد، وقال: " إلا أن حذف الهاء في صلة (الذي) حسن؛ لأنهم استثقلوا اجتماع ثلاثة أشياء في الصلة، فعل و فاعل ومفعول، فصرنا مع الذي أربعة أشياء، تقوم مقام اسم واحد، فيحذفون الهاء لطول الاسم، ولك أن تثبتها على الأصل".([3]) يلحظ أنه ليس من سبب لحذف الهاء إلا الهروب من ثقل الكلام طلبا للخفّة.

- **علة الفرق أو التفريق:** وهي قضية تعتبر من مميّزات اللغة التي بُنيت عليها كثير من التعليلات النحوية، من ذلك تعليله نصب اسم إنّ، ورفع خبرها، قال ابن السراج: " وأعملت هذه الحروف في المبتدأ والخبر، كما أعملت (كان) وفرق بين عمليهما: بأن قدم المنصوب بالحروف على المرفوع ، كأنهم جعلوا ذلك فرقا بين الحرف و الفعل" . ([4])

يتّضح لنا من هذا التعليل أنه ليس من سبب يلزمنا أن يكون الأول من معمولي هذه الأحرف منصوبا والثاني مرفوعا. إلا التفريق بين عمل كان وأخواتها وإنّ وأخواتها.

---

[1] - المصدر السابق ، ج 1، ص 171.

[2] - المصدر السابق ، ج 2، ص 136.

[3] - المصدر السابق ، ج 2، ص 271.

[4] - المصدر السابق ، ج1، ص 230.

- **علة العوض والتعويض:** من ذلك ما علله ابن السراج لزيادة الهاء في (هذه) في الوقف. قال : " وتقول : هذي أمّة الله، فإذا وقفت قلت : هذه، فتكون الهاء عوض عن الياء ". ([1])

كما علل بعلة التعويض للحاق هاء السكت (ما) الاستفهامية عندما يدخل عليه حرف الجر. قال ابن السراج: " فإذا وقَفْتَ فلك أن تقول: فيمَ ، وبمَ، وحَتَّامَ ، ولك أن تأتي بالهاء، فتقول: لِمَهِ، وعَلاَمَهْ، وحَتَّامَهْ، وبِمَهْ. وثبات الهاء أجود في هذه الحروف؛ لأنَّك حذفت الألف من (ما) فيعوّضَون منها في الوقف، ويبنون الحركة ".([2])

- **علة كثرة الاستعمال :** وقد مثّل لها ابن السراج بقوله: " ومن بذلك قولهم: لا أَدر، ولم يكُ، ولم أَبَلِ، وجميع هذه إنما حذفت لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم".([3])

ثم يقول مفصلا سبب حذف حرف العلة من هذه الأفعال: " وإنما كثر استعمالهم لهذه الأحرف للحاجة في معانيها كثيرا؛ لأن (لا أدري) أصل في الجهالات، ويكون عبارة عن الزمان، ولم (أبل) مستعملة فيما لا يكترث به، وهذه أحوال تكثر فيجب أن تكثر الألفاظ التي يُعبَّر بهنّ عنها. وليس كلّ ما كثر استعماله حُذِف ".([4])

- **علة أمن اللبس :** من ذلك تعليله عدم إدغام النون الساكنة مع حروف الإدغام في كلمة واحدة. قال: " وأعلم أن النون الساكنة إذا كانت في كلمة واحدة مع الميم والواو والياء والراء واللام فإنهم يبينونها في نحو: أنملة ومنية؛ لأنهم لو أدغموها لالتبست، فَتوهّم السامع أنها من المضاعف، وإنما قالوا: أمَّحى، فأدغموا النون؛ لأنّ هذا بناء لا يكون إلا (انْفَعَل)، ولا يكون في الكلام (إفّعل) فيخاف أن يلتبس بهذا ".([5])

بيّن ابن السراج بتعليله هذا أنّ عدم إدغام النون في هذه الأحرف هو الرغبة في إظهار الفرق بين المضاعف وغيره حتى لا يلتبس ذلك على السامع . وقد علل ابن السراج بهذه العلة لعدم الوقوف على كلمة (أفعى)، و(أعمى) بالهاء لكيلا يلتبس

---

[1] - المصدر السابق، ج 2، ص 381.

[2] - المصدر السابق، ج 2، ص 381.

[3] - المصدر السابق، ج 3، ص 343.

[4] - المصدر السابق، ج 3، ص 343.

[5] - المصدر السابق، ج 3، ص 355.

بهاء الإضافة. قال ابن السراج: " وقد تلحق الهاء بعد الألف بالوقف؛ لأنّ الألف خفية وذلك قولهم: هؤلاء وهاهناه، والأجود أن تقف بغير هاء، ومن قال هؤلاء وهاهناه لم يقل في أفعى، وأعمى ونحوهما من الأسماء المتمكنة كيلا يلتبس بهاء الإضافة؛ لأنّه لو قال: أعماه وأفعاه لتوهمت الإضافة إلى الضمير".([1])

- التعليل النحوي عند أبي القاسم الزجاجي ، ت 337 هـ : ([2])

اعتنى الزجاجي بالعلة عناية بالغة مثل كثير من علماء عصره من النحاة الذين لم يتركوا مسألة نحوية، أو رأيا نحويا إلا وحاولوا أن يجدوا له تعليلا، وأكثر ما تظهر عناية الزجاجي في كتابه (الإيضاح في علل النحو)، هذا الكتاب الذي تكمن أهميته في إفراده التعليل بالتأليف و كشفه لطبيعته وتقسيمه العلل النحوية باعتبار غايتها.

و" قد جمع الزجاجي في هذا الكتاب العلل النحوية التي عرفت في عصره. سواء ما اتصل منها بالحدود، وأحكام الإعراب، وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية، ونثر في تضاعيف ذلك بعض آرائه غير متحّيف لآراء من سبقوه من البصريين والكوفيين والبغداديين فهو يعرض آراءهم وعللهم في دقة وتحرّ شديد. وقد يتدخل ورائده الإنصاف فيؤثر رأيا على رأي، أو علة على علة، وقد يترك ذلك للقارئ ما دامت لم تستبن له الحجة الصحيحة التي يحكم على أساسها بين الطرفين المتعارضين. وجهد نفسه أشد الجهد في معرفة تطور كثير من العلل، فبدأ بأطراف منها منذ الخليل وسيبويه، وسار بها مع الزمن لا يغادر علة لمعتل، وهو جانب مهم في الكتاب؛ لأنه يرينا تطور العلل النحوية، وكيف أخذت تنمو وتتعقد بمضي الوقت على ضوء ما ثقف النحاة من المنطق أو من الفلسفة أو من الفقه أو من علم الكلام". ([3])

وقد استقصى في كتابه (الإيضاح) " علل النحو البصري والكوفي وخص على أن الذين حرروا العلل الكوفية هم ابن الأنباري وأوائل البغداديين (ابن كيسان، وابن شقير، وابن الخياط)، ومن يقرأ الكتاب يرى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام، والفقه، أو

---

[1] – المصدر السابق، ج 2، 381.

[2] – ابن الأنباري، النزهة، ص 306.

[3] – شوقي ضيف، الإيضاح في علل النحو، مقدمة الكتاب، (ج).

بعبارة أدق عللها جميعا تمس جوانب التعليل والاحتجاج فيه ".([1])

- أقسام العلل النحوية عند الزجاجي :

وجدنا من ذي قبل بأن ابن السراج المتوفى سنة 316هـ، هو أول من قسم العلل النحوية فقد رأى " بأن اعتلالات النحويين على ضربين ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقول: لِمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا ...". ([2])

ولعل الزجاجي استفاد استفادة عظيمة من سابقيه، وخاصة ابن السراج في تقسيمه للعلل النحوية، فهو يقسمها حسب غايتها إلى ثلاثة أقسام: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية.

- **العلل التعليمية:** عرف الزجاجي هذا الضرب من العلل لقوله، " وهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّه لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب؛ عرفنا اسم الفاعل؛ فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل ... وما أشبه ذلك. وهذا كثير جدا، والإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا: (إن زيدا قائم). إن قيل بم نصبتم زيدا ؟ قلنا بإنّ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأن كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك : (قام زيدٌ). إنْ قيل لمَ رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل به فاعله فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم و به ضبط كلام العرب " . ([3])

نلاحظ أن العلل التعليمية هي العلل الأولى التي تفيدنا في الأحكام الإعرابية " وهي تقوم على صوغ نمط غير مسموع من نمط مسموع، وتمييزه باسم اصطلاحي خاص به، فيكون ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ". ([4])

---

[1] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 252.

[2] – الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، ص 64.

[3] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 54.

[4] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية، ص 154.

ويذهب البحث مذهب على أبو المكارم الذي رأى " بأن العلل التعليمية هي في جوهرها تفسير للواقع اللغوي، فهي تابعة له، وهي لذلك لا تنتج شيئا جديدا يتناقض معه، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية، إذ يتم فيها تحديد الوظائف النحوية أي: بيان العلاقات التركيبية بين الصيغ والمفردات حين يتم تركيبها في جمل وأساليب، دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوي، بَلْهَ عَدَّهُ أساسا واجب المراعاة و الاحترام" . ([1])

فالزجاجي " كان عارفا لأوضاع اللغة وروح النحو، وكان ذكيا في عنايته بالعلل الأُول التعليمية، كما سماها إذ هي المحققة لغاية النحو مبنية على استقراء الواقع اللغوي وملاحظة تكرار الظواهر بصورة ثابتة مما يمكن من استنتاج قاعدة تحكم الظواهر المتماثلة " . ([2])

- **العلل القياسية :** وقد مثل الزجاجي للعلل القياسية بقوله: " أن يقال لِمَنْ قال نصبت زيدا بانّ في قوله: (إن زيداً قائمٌ)، ولِمَ وَجَبَ أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأَنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه، فأعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمدٌ، وما أشبه ذلك " . ([3])

ألا نرى أَنَّ هذا النوع من العلل" جامع بين المقيس والمقيس عليه في عملية القياس النحوي الشكلي" . ([4])

وعلى أساس ذلك فإن العلل القياسية " لا تصف الأمر الواقع، ولا تكتفي بإدراك الوظائف النحوية، وإنما تحاول الربط بين الظواهر المختلفة عن طريق ملاحظة ما بينها من صلات. وهي في سبيل هذا الربط بين شتات الظواهر تعتسف أحيانا فيما تفترض من أسس تجمعها في إطار واحد. ولذلك فإنها لا تقف دائما عند الأمر الواقع،

---

[1] - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 189.

[2] - أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ص 175.

[3] - الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، ص 64.

[4] - خميس سعيد الملخ ، نظرية التعليل، ص 55.

تلحظه وتسوغه، وإنما تتجاوز هذه المرحلة إلى افتراض علل أثرت في ظواهر الواقع اللغوي".([1]) هذا الافتراض والاعتساف في العلل القياسية يؤدي إلى الكثير من التعليلات المنطقية التي تنبو عنها اللغة وطبيعتها التلقائية.

- **العلل الجدلية النظرية** : وقد عرفها الزجاجي بقوله: " فكل ما يُعْتَلُ به في باب (إنّ) بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهتموها؟ أبالماضية أم بالمستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال، لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِمّ مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيدا عمرو، وهلا شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله؛ لأنه هو الأصل وذاك فرع ثانٍ؟ فأيّ علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأي قياس اطّرد ذَلك في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله، هلا أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها، كما أجزتم ذلك في المشتبه به في قولكم: ضرب أخاك محمدٌ، وضرب محمدُ أخاك؟

وهلا حين امتنعت من ذلك لعله لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم: إنَّ خَلْفَكَ زيدا، وإن أمامك بكرا، وما أشبه ذلك؟. وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو: ضرب زيدا عمرو؛ امتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم: إن زيدا أبوه قائم، وإن زيدا مَالُهُ كثير، والفاعل لا يكون جملة ؟.. ولِمَ أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم: إنّ زيدا يركب، وإن عبد الله ركب؟.. أرأيتم فعلا وقع موقع الفاعل بدلا منه نائبا عنه؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضُهُ بَعْضًا. وكلّ شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر".([2])

وبعد ذلك ختم الزجاجي كلامه بقوله: " ... وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل النحو فأعرف ذلك إن شاء الله ". ([3])

---

[1] - علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 189.

[2] - الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، ص 65.

[3] - المصدر السابق، ص 66.

فالعلل الجدلية النظرية، أو كما يسميها ابن السراج علة العلة([1]) ، أوكما يرى ابن جني بأنها شرح وتفسير وتتميم للعلة([2]) ، هي علل تنحو منحى التعمق الفلسفي، بما فيها من توليد للأسئلة وتتابع بها. وقد رأت (منى إلياس) بأنها " تابعة للنظر، ويتفاوت النحويون في إدراكها وانتزاعها كتساؤلهم إذا كان ذلك فرقا، فيجيب بعضهم بأن ما أخذوا به أحزم؛ لأن الفعل أغلب ما يكون له فاعل واحد ومفاعيل مختلفة، فجعلوا الأخف للأكثر، والأثقل للأقل؛ ليقل في الكلام ما يستثقلون، وجانب " كثير من هذه العلل هو ما يسمى بالعلل الحكمية ويريدون بذلك أن أوضاع كلام العرب آت على مقتضى الحكمة. والمثل الذي قدمنا يدل على تداخل وجوه هذه العلل، فهذه العلة أفضت إلى قضية الثقل والخفة. ولاسيما ما مبناه على اجتناب الثقل، ولاسيما في المسائل الصرفية، وما مبناه أيضا على مراتب الكلام في التمكن يستند إلى حقائق نفسية وأخرى لسانية تلحق المماراة بها في باب المغالطة؛ لأن هذه العلل يجد الإنسان مصداقيتها في حسه، فضلا عن أن الدراسات اللغوية الحديثة تؤيد ما يتعلق منها بأمر الثقل حتى جعلوه قانونا عاما، وهو ما سموه بقانون الاقتصاد اللغوي أو الجنوح إلى الجهد الأقل، وأما الأحكام التي مردها إلى تفاوت الكلم في التمكن أو الأولوية فجانب كبير منها تؤيده الدراسات النفسية التجريبية الحديثة " . ([3])

ومعنى هذا أن منى إلياس تريد أن توضح لنا بأنّ الزجاجي كان بتقسيمه هذه العلل من حيث غايتها سابقا الدراسات اللسانية الحديثة بما يسمى عندهم بقانون الاقتصاد اللغوي أو الجنوح إلى الجهد الأقلّ من خلال النفور من الثقل إلى الخفة.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا البحث لا يطمئن إلى ما ذهب إليه مازن المبارك من أن الزجاجي كان سابقا إلى ملاحظة الارتباط بين العلة وغايتها إذ يقول:" إذ كان تصنيف الزجاجي للعلل مستوحى من نظرته إلى ما ذكرنا من الارتباط بين العلة وغايتها فقد كان سباقا بحق، وكان عارفا لأوضاع اللغة وروح النحو".([4]) لأن البحث

---

[1] – أنظر ابن السراج، الأصول، ج1، ص 35.

[2] – أنظر ابن جني، الخصائص، ج1، ص 174 – 175.

[3] – منى الياس، القياس في النحو، ص 76.

[4] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، ص 96 – 97.

يرى بأن الزجاجي تأثر بابن السراج الذي يعد أحد شيوخه، فقد رأى قبله بهذا الارتباط بين العلة وغايتها، عندما قسم العلل إلى قسمين : ([1]) " قسم يؤدي إلى معرفة كلام العرب، وقسم يكشف عن حكمة العرب في لغتهم".

يرى مازن المبارك " أن الزجاجي قسم العلل أقساما ثلاثة: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية، وهو تقسيم حسن معقول نذكر للزجاجي سبقه إليه، ولكن نراه مقصرا في الحديث عنه، إذ كان ينبغي له أن يذكر رأيه في كل قسم. ولو أن هذا الباب جاء بعقب المقدمة ثم أتبع الزجاجي في الكتاب كله تقسيم أبوابه بحسب أقسام العلة هذه لكان الكتاب على ثلاثة أبواب: باب العلل التعليمية، وباب العلل القياسية، وباب العلل الجدلية، وتحت هذه الأبواب الثلاثة تنطوي علل النحو جميعا، وبذلك يكون قد جمع بين العلم النظري والتطبيقي، ويكون قد عرف بما هو علة ضرورية للمعلمين المتطلعين إلى اتقان كلام العرب، وما هو علة للقياس على كلام العرب، وما هو بعد ذلك سفسطة نظرية يتمرس بها المختصون من محبي النظر والجدل، فلا يختلط علينا الأمر، ولا يتعثر بنا الطريق على أن هذا كله لا يحط قيمة كتاب الإيضاح. فالكتاب – على علله ذو قيمة ظهرت لنا فيما سبق من الحديث. وحسب صاحبه أنه كان من الرواد الأوائل الذين فقهوا لغتهم، وتعمقوا أسرار قواعدها، ثم حاولوا التبسيط والتيسير ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ". ([2])

ونخلص من هذا إلى أن العلل التعليمية هي التي يحتاجها الطلاب اليوم في تعلمهم النحو؛ أما العلل القياسية والعلل الجدلية النظرية؛ فتزيد لا جدوى فيه إلا إشغال الفكر والعقل بالنظر والتأمل. لكن من الضروري أن يُعنى المتخصصون بدراستها والبحث في كل ما يتعلق بفلسفة العلة حتى يتبينوا التطور الذي طرأ على النحو من خلال بذل الجهود العقلية لتعليل أحكامه وتوضيحها، وإن البحث لا يتبنى ما ذهب إليه مازن المبارك في أن الزجاجي كان سباقا في هذا التقسيم الثلاثي للعلة إذ نجد بأن الزجاجي قد أخذ هذا التقسيم من ابن السراج، كما نجد ذلك في كتابه الأصول، إذ يقول: " ... قسم يؤدي إلى معرفة كلام العرب، وقسم يكشف عن حكمة العرب في

---

[1] – ابن السراج، الأصول، ج1، ص 35.

[2] – مازن المبارك، الإيضاح في علل النحو، ص 18 – 19.

لغتهم " أما القسم الثالث فهو الذي أطلق عليه مصطلح (علة العلة) " . ([1])

- نموذج من تعليلات الزجاجي :

- **علـة المضـارعة أو المتشـابهة** : علل الزجاجي عدم التصرف (نعم) و(بئس) بقوله: " وهما فعلان ماضيان ضعيفان غير متصرفين؛ لأنهما أزيلا عن مواضعهما، وذلك أنّ (نِعْمَ) منقول من قولك: نعم الرجلُ، إذا أصاب نعمة. وبئس الرجلُ من قولك: بِـئْسَ الرجل، إذا أصاب بؤسا، فنقلا إلى الثناء والذم، فضارعا الحروف، فلم ينصرفا، فهذا وجه ضعفهما " . ([2])

- **علـة فـرق أو التفريـق** : حيث علل الزجاجي لأصل الإعراب، وأصل البناء، فقال: " إن الإعراب إنما دخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه.. فكل اسم رأيته معرباً فهو أصله لا سؤال فيه لما ذكرناه وكل اسم رأيته مبنيا فهو خارج عن أصله لعلة لحقته، وأما الحروف – أعني حروف المعاني– فكلها مبني غير معرب؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصلها". ([3])

فالزجاجي هنا يعللّ البناء والإعراب بالنسبة للأفعال والحروف والأسماء بعلة يذهب بها إلى الأصل، يبيّن بعلّة الرفق نوع الكلمة إن كان معربا أو مبنيا، ومن ثم يدلّل على أن كلّ ما يعرض للكلمة فيغيّرها عما هي عليه إنما هو خروج بها عن ذلك الأصل.

- **علة استحالة** : من ذلك تعليل الزجاجي لعدم الجمع بين الإضافة والألف واللام، وذلك بقوله: " لو قلت: (هذا الغلام زيدٍ، والثوب عمرو) كان خطأ؛ والعلة في امتناع اجتماع الألف واللام، والإضافة هي أن الألف واللام تعرف الاسم بالملك والاستحقاق ومحال جمع تعريفين مختلفين على اسم واحد، وليس في العربية شيء يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة إلا قولهم: هذا الحسنُ الوجهِ والفارهُ العبدِ والكثير المال، وما يجري هذا المجرى؛ وإنما جازها هنا الجمع بينهما؛ لزوال العلة التي من أجلها امتنع

---

[1] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة وأثرها في العربية، ص 157.

[2] – الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص 108.

[3] – المصدر نفسه، ص 260 – 261.

الجمع بينهما؛ وذلك أن الإضافة في هذا الباب لم تعرف المضاف؛ لأنها إضافة غير محضة و تقديرها الانفصال".([1])

نلاحظ من هذا التعليل حضور المنطق في كلام الزجاجي وذلك عند استعماله علة الاستحالة في قوله: " ومحال جمع تعريفين مختلفين على اسم واحدٍ ".([2]) " وهذا تأكيد جديد على حضور المنطق في كلام الزجاجي وعلله ".([3])

- التعليل النحوي عند الحسن بن عبد الله السيرافي ، ت 368 هـ : ([4])

برز أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي في عصر نضجت فيه الثقافة، وتنوعت لدى علماء هذا العصر. فقد كان منهم من أجاد علم الكلام والمنطق ومنهم من أجاد علوم القرآن والفقه.. كل ذلك إلى جانب علوم العربية من نحو وصرف ولغة. فقد سطع نجم السيرافي في النحو واللغة والفقه والكلام فشرح كتاب سيبويه، ولقد أصاب أحد الباحثين المعاصرين حينما وصف شرحه لكتاب سيبويه بقوله: " يمثل مصدرا أساسيا من مصادر دراسة العلة النحوية عند النحاة حتى النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ".([5])

ولقد توسع السيرافي في التعليل النحوي توسعا أسعفه فيه عقله الجدلي الخصب، فليس هناك شيء علله النحاة إلا وتذكر عللهم فيه ، وتضاف إليها علل جديدة . وما لم يعللوه حاول جاهدا أن يجد له علة أو عللا تسنده . ([6])

- تعدد العلل النحوية عند السيرافي :

علل السيرافي الكثير من أحكام النحو بعلل متعددة. فقد أورد ثلاث علل في تعليله وجوب بناء (قبل)، و(بعد) على الضم من بين الحركات دون غيرها.

---

[1] – الزجاجي، اللامات، ص 31 – 32.

[2] – المصدر نفسه، ص 31.

[3] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة في النحو العربي، ص 152.

[4] – ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 229.

[5] – عبد المجيد فلاح، منهج السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، ص 564.

[6] – شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 147.

قال السيرافي: " فإن قال قائل: فلِمَ وجب بناؤها على الضمة من بين الحركات دون غيرها ؟ فإن الجواب في ذلك: أنّ كل واحد منهما لما كانت منصوبة ومخفوضة في حال الإضافة، والتمكن في قوله: (جِئته من قَبْلِك)، و(رأيتهُ قبلْكَ) أعطيت في حال البناء حركة لم تكن لها في حال التَمكن، وهي الضمة.

وعلـة ثانيـة : أن (قبلُ)، و(بعدُ) قد حذف منهما المضاف إليه، وتضمنا معنى الإضافة، فحركا بأقوى الحركات ليكون عوضا من الذاهب كما يُعوّض من المحذوفات في مواضع كثيرة حروف وحركات. ألا ترى أن سيبويه جعل السين في (استطاعَ) عوضا من ذهاب الحركة من الواو في (أطوع)، فإذا جاز أن يبدل الحرف من الحركة، ويُجعل عوضًا، جاز أن تُبدل الحركة من الحرف و تجُعل عوضه.

وعلـة ثالثـة : وهي أنّ قبلُ وبعدُ يشبهان الاسم المنادى المفرد، والشبه بينهما أنّ المنادى المفرد متى نُكِرَ أو أضيف أُعِرب، كقولك : (يا راكباً) و (يا عبدَ اللهِ) . وإذا أفردَ بُني إذا كان معرفة، وقد كان متمكنا قبل أنُ يبنى، فكذلك قبلُ وبعدُ . إذا أضيفا أو نكرا أعرب، وإذا أفردا غير نكرتين بُنيا. فلمّا أشبها المنادى المفرد بالشبه الذي ذكرناه وكان المنادى مضمومًا ضُمَّا كما ضُمَّ ". ([1])

وقد رأى أحد الباحثين أنَّ عقد المشابهة بين كل من (قبلُ و بعدُ) ، وهما ظرفان، و بين الاسم المنادى المفرد أمرٌ غير جائز؛ لذا فإن بناء العلة على هذا الشبه لا يمكن أن يكون مقبولاً " . ([2])

يرى البحث بأن عقد هذه المقايسة، ولا ندري لماذا عده غير جائز، فعقد هذه المقايسة من السيرافي محاولة تقريبية لتعليل الظرفين (قبلُ) و(بعدُ)، قياسا على المنادى المبني على الضم إذا كان نكرة مقصودة، أو كان اسم علم.

- نماذج من تعليلات السيرافي :

– **علة الفرق** : قال السيرافي أيضا في معرض كلامه على (ها) التنبيه في أسماء الإشارة : " فإنْ قال قائل: فقد رأيناهم جعلوا الهاء للتأنيث في قولهم: قائمة، وشجرة،

---

[1] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 131 – 132.

[2] – وحيد فريد غازي، العلة في النحو العربي، ص 169.

إذا وقفوا عليها. قيل له: لست هذه هاء في أصلها وحقيقتها؛ وإنما تأنيث الاسم بالتاء، وإنما يوقف عليها بالهاء ليفرق بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل، وأيضا فإن هذه الهاء تنقلب تاءً في الدّرج والكلام إنما هو في حقيقته على ما يدرج عليه الكلام، ألا ترى أنّا نقلب من التنوين ألفاً في النصب، وحقيقته تنوين على ما يدرج عليه الكلام ".([1])

- **علة تشبيه** : قال السيرافي: " إن سأل سائل فقال: إذا قلت (لَمْ يَرِمْ) فما علامة الجزم فيه؟ قيل له: حذف الياء. فإن قال: كيف جاز أن يكون حذف حرف من نفس الكلمة علامة إعراب ؟ قيل له: إنما جاز ذلك؛ لأنّ هذا الحرف مشبه للحركة، ولذلك أن الحركة منه مأخوذة، وعلى قول بعضهم: هو حركة مشبعة ، ومع ذلك فقد كان في حال الرفع لا يدخله حركة، كما لا تدخل الحركة حركة، فلما أشبه الحركة، والجزم يحذف ما يصادف من الحركات؛ حذف هذه الياء إذ كانت بمنزلة الحركة، فكان حذفها جزما، كما يكون حذف الحركة جزما ".([2])

- **علة كراهة** : علل السيرافي لعدم كسر الفاء في (سوف) والميم في (ثُمَّ) بعلة الكراهة. فقال: " فإن قال قائل : ولما فتح الفاء والميم في (سوف)، و(ثُمَّ) ؟ قيل له: إنما كان من حكمها أن يكونا ساكنين إلا أنّه التقى ساكنان في آخر الحرفين، وهما الواو والفاء في (سوف)، والميم الأولى والثانية في (ثم)، وكانت الفتحة أخف؛ لأن الفاء في سوف قبلها واو، فكرهوا كسرها للواو قبلها، والميم الأخيرة في (ثم) قد أدغم فيها ميم أخرى وقبلها ضمة، فكرهوا كسرها للتضعيف فيها، والضمة قبلها... ". ([3])

يرفض أحد الباحثين المعاصرين هذا التعليل الذي فيه افتراضات منطقية بحيث أن السيرافي كانت محاولته تعليل افتراضات خارج عن الأصل الذي وضعت اللغة فيه؛ لأن سوف وثم نطقت العرب بهما على هذا النحو. فلا ضرورة لتعليل سبب فتح الفاء أو الميم؛ لأن هذا يعد إثقالا لكاهل اللغة، ووضع لها في مواضع تربك المتعلم وتتعب ذهنه تعبا لا طائل من ورائه. ([4])

---

[1] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 118.

[2] – المصدر نفسه، ج 2، ص 56 – 57.

[3] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 159.

[4] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة وآثارها في العربية، ص 171.

وينبغي هنا أن نفرق بين التعليل الموجه إلى الطلبة المتعلمين، والتعليل الموجّه إلى الباحثين المتخصّصين، وأظن بأن التعليل الذي قدّمه السيرافي هو النوع الثاني الذي أبدع فيه النحاة بسبب تأثرهم بعلم الجدل والمنطق.

- **العلة العارضة** : وقد مثل لها السيرافي بقوله: " وإذا نُكّر شيء من الأصوات نَوّنْتَ، لعلامة التنكير، ثم كسرت آخره؛ لسكونه وسكون التنوين؛ كقولك: صَهٍ، ومَهٍ، وربما لم يكسروا آخره لعلةٍ عارضة؛ فمن ذلك قولهم: (إيهًا) في الكفّ، أدخلوا التنوين للتنكير، ثم فتحوا آخره، لالتقاء الساكنين؛ لئلا يلتبس بـ (إيه) الذي هو استزادة ".([1])

- التعليل النحوي عند أبي علي الفارسي، المتوفى ، ت 377 هـ : ([2])

أبو علي الفارسي من أقدر علماء العربية انتزاعا للأدلة واستنباطا للعلل الخفية البعيدة الغور. ولم يكن ابن جنِّي إلى غُلوً حين قال لأبي بكر الرازي المشهور بالجصاص الحنفي المتوفى سنة 370 هـ – وقد أفاضا في ذكر أبي علي ونبل قدره، ونباوة محله – : " أحسب أن أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا، فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتشنع هذا القول عليه ".([3])

وقد أوضح الفارسي أن العلل تستخرج من المسموعات بعد أن تطرد في الاستعمال. قال أبو علي: " هذه العلل إنما تستخرج من المسموعات بعد إطرادها في الاستعمال؛ لتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق به أهل اللغة العربية، وتسوي في الفصاحة بمن أدركها، ويأمن بتمسكه بها الزيغ عن لغة الفصحاء المعربين إلى لغة من لم يكن على وصفهم، فإذا أدى إلى خلاف ذلك، وجب أن ينبذ ويُطّرحَ من حيث كان ضدا عمّا له وُضِعَتْ هذه الصناعة، واستخرج من أجله هذا العلم".([4])

فالعلة في رأي أبي علي جزء لا يتجزأ من القاعدة ، والعلل قوانين راعتها العرب عند بنائها كلامها.

وقد رأى أحد الباحثين المعاصرين" أن بعض تعليلات أبي علي مصطنع،

---

[1] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص 173.

[2] – ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 67.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 358.

[4] – أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ص227.

يجتهد فيه على حسب ما يحضره في الحال، فيبدو عندئذ التمحل في التعليل والاستدلال". ([1])

وقد استشهد على ذلك بما جرى بينه وبين عضد الدولة عندما كان يسيران في الميدان بشيراز، وذلك حين طلب منه عضد الدولة تعليل نصب الاسم الواقع بعد إلا في نحو: خرج القوم إلا زيدا، " فيعلل الشيخ، و يراجعه عضد الدولة، فينطق أبوعلي بما يدل على أن تعليله من قبيل الاجتهاد في التماس العلة واصطناعها والتمحل فيها، وذلك إذ يقول: هذا جواب ميداني، وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح ".([2])

يسجل أبو علي نحوا من هذا على نفسه في مسألة أخرى، من ذلك ما حكاه ابن جني عنه: " كان أبو علي – رحمه الله – يقول في (هيهات): أنا أفتي مرة بكونها اسما، سُمِيَّ به الفعل كصَهٍ، ومَهٍ، وأفتي مرة بكونها ظرفا على قدر ما يحضرني في الحال".([3]) يلحظ أن هذه التعليلات على ما فيها من صناعة تدل ما عند أبي علي من براعة " حيث يستطيع أن يفتي بأمرين متخالفين، ويلتمس العلة لكل منها مع تخالفهما ".([4])

ويحسن بنا أن نبحث في رأي أبي علي في العلل والذي نقله تلميذه ابن جني، يقول أبو علي: " إن العلل لا يحتاج فيها إلى ذكر الثقة، كما يُحتاج إلى ذلك في الرواية ".([5])

و" هذا راي سديد؛ لأن الرواية أصل يستند إليه في ضبط القواعد وتأصيلها، أما العلل فتظل في نهاية المطاف رأيًا أدلى به عالمٌ من العلماء. إما أن يتابعه من بعده أو أَنْ يَرى غيره رأيًا آخر ليعتلَّ به ".([6])

- نماذج من تعليلات أبي علي الفارسي :

- **علة طول الكلام** : مما علل به أبو علي غير قليل من الحذوف طول الكلام؛ إذ

---

[1] – عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص 335.

[2] – بن الانباري، نزهة الألباء، ص 316.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 213.

[4] – عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص 235.

[5] – ابن جني، المنصف، شرح تصريف المازني، ج1، ص 226.

[6] – وحيد عبد الهادي غازي، العلة في النحو العربي، ص 173.

يشبه أن يصير طول الكلام بدلا أو عوضا مما ألقي، وقد استأنس بهذه العلة في تفسير حذف خبر (إنَّ) من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾ . ([1])

قال أبو علي : " إنَّ هذا كلام قد أفرط طوله، وفي دون هذا الطول يحسن الحذف ما لا يحسن معه إذا لم يَطُلْ؛ ألا تراهم قد أجازوا: ما علمتُ أَن فيها أحدا إلا زيدا، فاستجازوا أن تعمل أن لفصل الظرف، وطول الكلام به، ولولا ذلك لم يَجُزْ. فقد رأيت بهذا جواز أشياء مع طول الكلام لا تجوز بغير الطوّل، فكذلك جواز الحذف هنا مع الطُول، لا ينبغي أن يُجاز قياساً عليه ما لم يَطُلْ هذا الطُّول ".([2])

ومن تطبيقات هذه العلة أَنَّ أبا عليٍّ جعلها سبباً في جواز حذف حرف الجزاء؛ لأنه قال : " فلما كانوا قد حذفوا حرف الجزاء ، واستمرّ حذفه لطول الكلام حيثُ لو أُظْهِرَ لم يمتنع ، وذلك نحو : لأضربَنَّهُ ذهب أومكث، لزمَ حذفُ الحرف هنا لإغناء حرف الاستفهام عنه لمقاربة الشرط الاستفهام في اجتماعهما في أنّهما ليسا بخبرٍ، وأنّهما يقتضيان الجواب. وبعض الحروف قد يُغْنَي عن بعضٍ ".([3])

فأبو علي يستند إلى العقل والمنطق من أجل سبر أغوار الظاهرة النحوية والتأكيد عليها بتعليله هذا. يقول عبد الفتاح شلبي: " القارئ لحجة أبي علي لابد أن يكون متأنيا واعيا؛ لأن الشيخ يكتب بعقله، يقايس ويناظر، ويعلل حتى يثقب الخردل، ويدلّل، ويستطرد حتى لكأنه يشقق الشعرة. ولكل كلمة موضعها، ولها ميزانها ".([4])

- **علة التخفيف** : ومن تطبيقات هذه العلة ما ذكره أبو علي في مراتب الحركات أن الفتحة أخفّها، ثم الكسرة تليها، والضّمة أثقلُها، وتقرير هذه المراتب تمليه بداهة الحس، واستقراء اللغة، فما كان على زِنَة فَعُل، وفَعِلَ من الأسماء أجازت العرب إسكان عينه طلبا للاستخفاف. وأما ما كان مفتوح العين فلم يسمع عن العرب أنها أسكنته؛ قال أبو علي: " فأما الفتحة فليس فيها إلا الإشباع ، ولم تُخَفّف الفتحة بالاختلاس، كما لم

---

[1] - سورة الحج، الآية 25.

[2] - أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج 4، ص 241.

[3] - المصدر نفسه، ج1، ص 271 – 272.

[4] - عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي، ص 187.

تُخفّف بالحذف في نحو جَمَلَ، وجَبَلَ، كما تُخفَِف نحو سَبُعَ وكتف وكما لو يحذفوا الألف في الفواصل والقوافي من حيث حذفت الياء والواو فيهما، نحو ﴿ والليلِ إذا يَسْرِ﴾([1]) ، وكما لم يبدل الأكثر من التنوين الياء ولا الواو في الجر والرفع كما أبدوا الألف في النصب ".([2])

يلحظ أن أبا علي يرى أن الضمة والكسرة يمكن اختلاسها تخفيفا للثقل الكائن فيهما، و لا يمكن هذا الاختلاس في الفتحة؛ لأنها أخف الحركات ، وهي غير محتاجة إلى أي ضَرْبٍ من التخفيف، ثم يسوق أبو علي وجوها اعتراها التخفيف مثل الضمة والكسرة ، وسلمت الفتحة منه، وأطرد ذلك على حروف العلة ؛" لأن الحركات أبعاضٌ لهذه الحروف وقد كان القدماء يسمون الفتحة ألفا صغيرة ، والضمة واوا صغيرة ، والكسرة ياء صغيرة ".([3])

- **علة التعويض:** وقد علل أبو علي بهذه العلة ليتحقق التوافق بين قواعد اللغة وقوانينها، فقد اقتضى المنطق الذي احتكم إليه الفارسي أن يُعوَض ما حُذِفَ من الكلمة؛ ليحل محل المحذوف، قال أبو علي: " فالهاء في مثل زنادقة تعاقب الياء في زناديق، فإذا حذفتها أتيت بالياء عوضا منها ".([4])

ألا نرى بأنّ أبا علي في تعليله هذا كان متأثرا بمن سبقه من النحاة حيث علل أبو القاسم المؤدِّب حذف الياء من كلمة (زنادقة) بعلة التعويض حيث جعلت الهاء عوضا عنها، قال أبو القاسم المؤدب : " ويجيء على (فِعْلة) نحو: عدة ، بالهاء عوضا من الواو الساقطة ، كما جعلوا الهاء عوضا في (الزنادقة) من الياء الساقطة في (الزناديق)، وهي جمع : زنديق".([5])

- **علة الحمل على المعنى:** من ذلك ما قاله أبو علي: "... وتقول: ثلاثة أنفس، لأنّ النفس إنسان، وعلى هذا قُرئَ : ﴿ بل قد جاءتك آياتي ﴾، وزعم يونس عن رؤبة

---

[1] – سورة الفجر، الآية 4.

[2] – أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج 2، ص 83.

[3] – ابن جني المنصف، ج1، ص 213.

[4] – أبو علي الفارسي، التكملة، ص 130.

[5] – أبو القاسم المؤدب، دقائق التصريف، ص 239.

: ثلاث أنفس، على تأنيث النفس، وعلى هذا قرئ : " بل قد جاءتك لآياتي " وقالوا: ثلاث أعين ، وإن كانوا رجالا على تأنيث العين، ويقوّي ذلك قولهم في تحقير الناب من الإبل : نُيَيْب، فلم يلحقوا الهاء؛ لأنهم أرادوا الجارح، وقياس من قالوا ثلاثة أنفس فذكر، لأنه إنسان أن يقول: ثلاثة أعين، لأنّ العين الرجل الحافظ أصحابه على الأماكن المشرفة. فحمله على المعنى" . ([1])

ومن الحمل على المعنى قوله : " والآخر أن المضاف إلى المؤنث قد يؤنث وإن كان مذكرا، كقول من قرأ الآية: ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾.([2]) مثله في الحمل على المعنى ثلاثة رهطٍ ونفر، وفي التنزيل ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ . ([3]) وقد يضاف هذا الضرب من العدد إلى نفر، بشر وقوم".([4])

- **علة مشاكلة أو مجانسة :** وهي من العلل التي أجراها أبو علي في غير قليل من أبواب العربية طلب المشاكلة " والعرب مما يستهويها هذا الضرب من العلل حتى لو أداها إلى تقديم غير الأصل على الأصل، أو نُطْقِ ما يخالف القياس، أو تَنَكُّبٍ عن المعنى المراد، للذي تُحدثُهُ هذه المشاكلة من الحسن في رصف الكلام، والتجانس في نطق الأصوات، والخفّة في الآداء". ([5])

ومن تطبيقات هذه العلة ما ذكره أبو علي في كتابه (الحجة) لمن كسر الهاء من قوله تعالى: ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ . ([6]) قال أبو علي: " وأما كسر الهاء مع أنّ أصلها الضم فمن أجل الياء أوالكسرة اللّتين تقعان قبلها، والهاء تشبه الألف لموافقتها لها في المخرج من الحلق، ولِمَا فيها من الخفاء ، فكما نحوا بالألف نحو الياء بالإمالة من أجل الكسرة أو الياء، كذلك كسروا الهاء للكسرة والياء، وذلك حسن ليتجانس الصوتان ويتشاكلا؛ ألا تراهم كيف اتفقوا في اصطبر، وازدجر، وازدان، على الإبدال من تاء الافتعال حرفا مجانسا لِمَا قبله من الحروف في الإطباق والجهر، فبحسب اتفاقهم في

---

[1] – سورة النمل، الآية 48.

[2] – سورة يوسف، الآية 10.

[3] – سورة النمل، الآية 48.

[4] – أبو علي الفارسي، التكملة، ص 74.

[5] – محمد عبد الله قاسم، الأصول النحوية والصرفية في الحجة لابي علي الفارسي، ج1، ص 98 – 99 .

[6] – سورة البقرة، الآية 2.

هذا الموضع على ما ذكرت لك طلباً لتشاكل الحروف يحسن الكسر في الهاء في " فيهِ هُدىً " . ([1])

يلحظ أن أبا علي رأى " أنّ العلة في كسر الهاء من (فيه) مع أنا أصلها الضم الياء التي قبلها، والكسرة على الفاء، فليكون العمل من جهة واحدة فارق الأصل، وآثر غيره عليه، و كسر الهاء هنا في حكم إمالة الألف إذا اكتنفتها الكسرة أو الياء، ومثل هذا التجانس الصوتي بالإبدال في اصطبر، وأصله اصتبر، وإنما أتوا هذا الإبدال وأطردوه، وهذا الابدال أمرٌ "يستدعيه الحِسُّ، ويحمل طلب الاستخفاف عليه".([2])

قال ابن جنّي: " ولست تجدُ شيئاً مِمَّا علّل به القوم الإعراب إلاّ والنفس تقبله، والحسُّ منطوٍ على الاعتراف به؛ ألا ترى أنّ عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع. فجميع علل النحو إذن مواطئه للطباع ".([3]) لأجل ذلك فإن هذا التعليل الصوتي الذي مال إليه أبو علي ضروري ليستقيم نطق العربي، فتعليله له ما يسوّغه بتأثير قلته بأمثلة تدعم رأيه.

- **علة الشبه** : من ذلك أنّ ابا علي قد بين أنّ " الألف والنون في (سكران) تشبهان ألفي التأنيث لامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه كامتناعها من الدخول على حمراء وخضراء... ولهذه المشابهة لم تصرف رَجُلاً يسمى (سعدان) أو(عثمان)؛ لأنَّ التعريف يمنع دخول علامة التأنيث عليه ". ([4])

- **علة فرق أو تفريق** : ومنه ما ذكره أبو علي أنّ بناءَ فَعْله إذا لم يكن معتلّ العين كُسِّرَ على فعلات اسماً، وعلى فَعْلاَت صفة، نحو جَفْنَة جَفْنات ، وضخمة ضخمات؛ قال أبو علي في الاحتجاج لمن أسكن الطاء من ﴿ خُطْوَاتِ﴾.([5]) : " وَحُجَّةٌ مَنْ أسكن

---

[1] - أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج1، ص 207.

[2] - محمد عبد الله القاسم، الأصول النحوية والصرفية في الحجة، لأبي علي الفارسي، ج2، ص 102.

[3] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 51.

[4] - أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ص 299.

[5] - سورة البقرة، الآية 168.

فقال (خُطْوَات) أنهم نَوَوْا الضمَّة، وأسكنوا الكلمة عنها؛ ألا ترى أنّ القول في ذلك لا يخلو من أن تكون جمع فُعْلة، فتركوها في الجمع على ما كانت عليه في الواحد، أويكونوا أرادوا الضمة وخَفَّفُوها، وهم يريدونها. فلا يجوز الوجه الأول؛ لأن ذلك إنما يجيءُ في ضرورة الشِّعر دون حال السّعة والاختيار. فإذا لم يَجُز حمله على هذا الوجه، علمْتَ أنّه على الوجه الآخر، وأنَّهم أسكنوها تخفيفا، وهم يريدون الضمة. ويدلّكَ على أنّها عندهم في تقدير الثبات أن التحريك فصل بين الاسم والصفة. فإذا كان كذلك علمت أن التحريك الذي يختصُ بالأسماء دون الصِّفات مَنَوِيٌ ".([1])

يلحظ أن أبا علي أبى إلاّ أن يكون الإسكان في (خُطْوات) أصل، وإنما هو في تقدير الحركة، والدليل على ذلك أن الخطوة اسم للمكان المتخطّى، فإذا كانت اسما على زنة فُعله صحيح العين، كان القياس جمعها على فُعُلات بتحريك العين، والتزم التحريك للفصل بين الاسم والصفة، وفي عدم القول إنّ الحركة منويّة أسكنت الكلمة منها يساوي (فَواتٌ) لهذه العلة التي يتحصّل بها الفرق بين الاسم والصفة. ([2])

ومما هو جدير بالذكر أن تلميذه ابن جنِّي يرى أنّ هذا الضرب من العلة، وأعني الفرق بين الاسم والصفة، داخلا في باب الاستحسان الذي جِمَاعُهُ أنّ علته ضعيفة غيرُ مستحكمة ويضرب لذلك مثلا في الخصائص: " من ذلك تركك الأخفّ إلى الأثقل من غير ضرورة ؛ نحو قولهم: الفَتْوىَ، والبقوى، والتقوى، والشَّرْوىَ، ونحو ذلك؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علة أكثر من أنّهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة. وهذه ليست علة مُعتدّةٌ ؛ ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصِّفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها. من ذلك قولهم في تكسير حسن: حِسَانٌ، فهذا كجَبَل وجِبَال، وقالوا: فَرَس وَرْد، وخيل وَرْد، فهذا كسَقْفٍ، وَسُقُفٌ، وقالوا: رجل غفُور، وقوم غُفرُ، وفَخُور وفخُرُ، فهذا كعمود وعُمدُ. ولسنا ندفع أن يكونوا فتفصلوا بين الاسم والصِّفة في أشياء غير هذه، إلا أن جميع ذلك إنما هو استحسان لاعن ضرورة علّة وليس بجار مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول، ألا ترى أنّه لو كان الفرق بينهما واجبا لجاء في جميع الباب، كما أنّ رَفْعَ الفاعل ونصب المفعول

---

[1] – أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج2، ص 268.

[2] – محمد عبد الله قاسم، الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، ج 2، ص 106، 107.

منقادٌ في جميع الباب ".([1])

- **علة كثرة الاستعمال :** علل أبو عليٍّ جواز حذف النون من قولهم: (لَمْ يَكُ زيدً مهتمًا). بعلة كثرة الاستعمال. فقال: " إنها حذفت في حال السكون بعد حذف الحركة للجزم، لكثرة الاستعمال، ولأنّها حرفً يشبه هذه الحروف اللّيِّنة، وتجري مجراها؛ ألا ترى أنهم يدغمونها فيهنَّ كما يُدغم بعضهنّ في بعض". ([2])

- **تعليلاته العقلية :** وهذا النوع من التعليل يتعلّق بمعقولية الكلام، ويشير أحد الباحثين إلى فائدته فيقول: " وما جاءوا به من وجوه التعليل في هذا الجانب لا مَغْمَزَ فيه من جهة أنه فرضٌ لاعتبارات عقلّية على اللغة ينبوعنها واقعها، إلا أنه يستند إلى معلومات بالضرورة تتعلق بأغراض الكلام و الفائدة المتوخاة منها". ([3])

ومن التعليل العقلي ما ذكره أبو علي في إجراء القول مَجْرىَ الظنّ: " وقد أجروا (أتقول) مجرى (أتظن)، فقالوا: أتقول زيدا منطلقا ؟ ولم يُجْر أكثر العرب حروف المضارعة الأخرى مجرى التاء ؛ قال : لأن المخاطب لا يكاد يستفهم عن ظنِّ غيره؛ فمن ذلك قوله([4]) : ... فما تقول بدالها. (ما) نصبٌ لكونها في موضع المفعول الأول، والجملة في موضع المفعول الثاني. قال : وبنو سليم يجعلون جميع الأمثلة بمنزلة ظَّن" . ([5])

يلحظ أن اقتصار أكثر العرب على إجراء القول مجرى الظن على أن يكون المضارع مسندا إلى المخاطب، معلّل تعليلا عقليا بأن المرء لا يكاد يستقيم عن ظَنَّ غيره، ثم إنّ الأصل في القول الحكاية، فلما أجري مجرى الظنّ لم يدخل في الظن بأكثر من الاقتصار على صيغة المضارع المسند إلى المخاطب، ولم تجر منه جميع الأمثلة؛ لأنّه فرعٌ على الظنّ، ولم يكونوا ليعطوا الفرع جميع ما للأصل من

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 133 – 134.

[2] – أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات، ص 154.

[3] – منى إلياس، القياس في النحو، ص 54.

[4] – الأعشى، ديوانه، ص 77، والبيت بتمامه:

رحلتْ سميّةُ، غُدوةً، أجمالَها غَضْبَى عليكَ فَمَا تقولُ بَدَا لَها

[5] – أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج1، ص 344.

خصائص".([1])

ولا جرم أن مثل هذا الضرب من التعليل" أدخل في علم المعاني وأسرار التركيب اللغوي منه في صحّة العبارة وسلامة التركيب". ([2])

وعلى الجملة فإن التعليل العقلي الذي ينصب على عرض الكلام وفائدته، ليس مفروضا على اللغة، ولا مما تأباه طبيعتها، بل إن بعضه راجع إلى بدائِهِ الحسّ، وبعضه راجع إلى صحة المعنى، وبعضه إلى ما تمليه بداهة العقل، فهو إذن يجري مجرى العلل الحسية المستخرجة من طبيعة نظام اللغّة، وصنوها الذي به تكتمل. ([3])

- التعليل النحوي عند محمد بن عبد الله الوراق، ت 381 هـ: ([4])

يُعد كتاب" علل النّحو" الذي صنّفه ابن الوراق " أكبرَ مصدر وصل إلينا يتناول العلة النحوية فهو يقوم على كتاب سيبويه تفصيلا وتعليلا ". ([5])

وقد ذكر محمود جاسم درويش" أنّ العلل التي ترددت في كتاب سيبويه تتردد في "علل النحو" أيضا، فضلا عن أنّ كتاب سيبويه كان المعين الثرى الذي استقى منه ابن الوراق أحكامه واستدلالاته ". ([6])

وتقول مها مازن المبارك : " وأما كتاب علل النحو للوراق، فهو في حقيقة أمره – كما رأيت – كتاب يعلّل النحّو الذي ضمّه كتاب سيبويه، فكأنه جعل تعليل الأحكام التي أطلقها سيبويه غاية له، وهدفا يسعى إليه، وحسب كتاب الوراق اتصاله الشديد بكتاب سيبويه وتعليله لأحكامه، وكأنه شرح من شروحه، ولكنه مختص بميزة لم يشركه فيها شرح آخر، وهي انصرافه إلى تعليل الأحكام التي أطلقها سيبويه. وبذلك تكون لهذا الكتاب منزلة بين كتب النحو، وهي منزلة مزدوجة ؛ لأنه ذو قيمة في نفسه أولا،

---

[1] – محمد عبد الله قاسم، الأصول النحوية والصرفية في كتاب الحجة، ج 2، ص 127.

[2] – منى إلياس، القياس في النحو، ص 57.

[3] – محمد عبد الله قاسم، الأصول النحوية والصرفية في كتابه الحجة،ج 2، ص 128.

[4] – القفطي، انباه الرواة على أناء النحاة، ج 3، ص 165.

[5] – محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق مها مازن المبارك، ص 50.

[6] – المصدر نفسه، ص 580 .

وذو قيمة ثانية يستمدها من كتاب سيبويه الذي يتابع أحكامه ويعلّلها ". ([1])

كما أشار محمود جاسم الدرويش إلى " تأثر ابن الوراق بالفقهاء ، وعلماء الكلام حيث كان ذلك جليا واضحا في أسلوبه وعلله ".([2])

- تعدد العلل عند ابن الوراق :

عُرِفَ عن ابن الوراق حبّه للإسراف في التعليل و الإكثار منه، فقد كان يتبع أي حكم نحوي بعدد من العلل التي قد تصل في بعض الأحيان إلى عشر علل أو يزيد. كل ذلك كان محاولة منه لتثبيت الأحكام والظواهر التي يعلّلها. ومن أمثلة ذلك أن سيبويه ذكر علة واحدة في بناء الأسماء مع (لا) النافية للجنس، فقال: " فُجعلت وما بعدها كخمسة عشر... فـ (لا) لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنّها جواب... ".([3])

غير أن ابن الوراق لم يكتف بهذه العلة، فقد ذكر ثلاث علل لذلك. قال: " وإنما بنيت الأسماء مع (لا) لوجوه: أحدها: أنه جواب " لقولك: هل من رجلٍ في الدار؟ والجار والمجرور بمنزلة الشيء ما هو جوابه، إذا كان الناصب مع المنصوب لا يكون كالشيء الواحد.

ووجه آخر: وهو أنّ تكون (مِنْ) مقدرة بين (لا) وما يعمل فيه : فيكون الأصل: لا مِنْ رَجلٍ في الدار فلمّا حُذفت (مِنْ) تضمن الكلام معنى الحرف، والحروف مبنية، فوجب أن تُبْنَى (لا) مع ما بعدها لتضمنها الحروف.

ووجه ثالث : أنّها لمّا كانت مشبّهة بالحروف في العمل، وكانت الحروف مشبهة بالفعل؛ صارت فرعا للفرع فضعفت، فُعل البناء فيها دَلِيلاً على ضعفها " . ([4])

ويورد تعليلا للمصغر لقول: " اعلم أنّه وجب ضّم أوّل المصغّر لوجهين: أحدهما أن أصغر الحركات الضّم؛ لأنها تخرج من بين الشفتين، وتنضم عليه الشفتان، وليس الفتح كذلك ولا الكسر؛ لأنّ الفتح يخرج من الحلق، وما خرج من

---

[1] – محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق مها مازن المبارك، ص6 .

[2] – ابن الوراق، علل النحو، تحقيق محمود جاسم الدرويش، ص 23.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 275.

[4] – ابن الوراق، علل النحو، ص 406.

الحلق لا يوجب انضمام الشفتين، والكسر يخرج من وسط اللِّسان، ولا يوجب ذلك انضمام الشفتين، فجعلوا الحركة الصغرى أولى بالمصغر، ليشاكل معناه، وفتحوا ثانيه؛ لأن الفتح متسع المخرج، وفيه بيان الضم. والوجه الثاني: أنّ المصغّر قد صار متضمنا للمكبّر، فشابه فعل ما لم يُسمّ فاعله، فوجب ضّم أول المصغّر". ([1])

ثم يورد ابن الوراق علّة أخرى غير ما ذكره، فيقول: " ويمكن أن يعلّل بعلّة أخرى، وهو أن يقال: إنّ المصغّر لما كان له بناء واحد؛ جُمِعَ له جميع الحركات التي تختلف في الأبنية للزومه طريقة واحدة ".([2])

- العلل الثواني وما بعدها عند ابن الورّاق :

من ذلك تعليله لصرف ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف. قال ابن الوراق: " وإنّما وجب فيمالا ينصرف الانصراف، إذا دخلت الألف واللام، أوأضيف لوجهين : أحدهما: أن الألف واللام والإضافة تقوم مقام التنوين، وقد بينا أن وجود التنوين يوجب للاسم الانصراف، فما قام مقامه أيضا يوجب أن يوجب الانصراف؛ فلهذا انصرف كل ما تدخله الألف واللام أو أضيف".([3]) فقد كان الأجدر بابن الوراق أن يقف عند هذه العلة الأولى لصرف ما لم ينصرف، وهو قيام الألف واللام مقام التنوين.

ثم يواصل تعليله بالعلة الثانية فيقول: " ... والوجه الثاني أن الذي منع الاسم من الانصراف شَبْهَهُ بالفعل، والفعل لا يدخله الألف واللام ولا يضاف، وأصل الأسماء الصرف، فلمّا دخلها ما يخرجها من شبه الفعل، رُدّت إلى أصلها من الانصراف ".([4])

ويمكننا أن نصل من خلال هذه العلة إلى" أن منع الاسم من الانصراف هو شبهه بالفعل، فقد أدت إلى سلسلة من الافتراضات التي جعلتنا ننساق خلفها متناسين أنّ الهدف يمكن أن يتحقق بذكر العلة الأولى. وتابع ابن الوراق فأورد العلة الثالثة بقوله: " ... فإن قال قائل حروف الجرّ تمنع من الدخول على الفعل، ومع هذا إذا

---

[1] – المصدر السابق، ص 475.

[2] – المصدر السابق، ص 147.

[3] – ابن الوراق، علل النحو، ص 168.

[4] – المصدر نفسه، ص 174.

دخلت على ما لا ينصرف بقي على حاله من الامتناع من الصرف، فهلا صرفته في هذه الحال، إذ قد خرج من شبه الفعل كما خرج بدخول الألف واللام عليه والإضافة ؟ قيل له: هذا يفسر من وجهين ...

أحدهما : أنّ حروف الجر هي أحد عوامل الأسماء كالناصب والرافع، فلو صرفناه بدخول حروف الجر عليه أوجب أيضا أن نصرفه بدخول النواصب والروافع عليه، إذ كانت هذه العوامل لا يجوز دخولها على الفعل، ولو فُعِلَ هذا لم يحصلُ فصل بين المنصرف وغيره ، فسقط الاعتراض بهذا السؤال.

والوجه الثاني: أن حروف الجر تجري فيما بعدها مجرى الأسماء التي تخفض ما بعدها، والأفعال قد تقع في مواضع الجر باضافة ظروف الزمان إليها ، كقولك: هذا يوم يقومُ زيدٌ.." . ([1])

يقول أحد الباحثين المعاصرين معلقاً على هذا التعليل: " ويلحظ أن محاولة جرّ النحو إلى هذه الافتراضات العقلية البعيدة عن اللغة أمر غير مُجْدٍ ولا فائدة منه، لأنه يكبل النحو بقيود عديدة تجعل الدراس ينفر من النحو لما يشعر به من الإرهاق الذهني. فكان الأجدر بابن الوراق أن يقف عند التعليل الأول لصرف ما لا ينصرف، وهو قيام الألف واللام مقام التنوين... أما موضع هذه الافتراضات والتساؤلات، فيمكن أن يكون في المناظرات الشفهية التي قد تحصل بين العلماء والدارسين دون أن يتم تدوينها ضمن كتب النحو وجعلها جزءا منه ".([2])

وحقيقة أن جرّ النحو إلى مثل هذه التمارين العقلية المعقدة من شأنه أن يثقل كاهل القواعد النحوية وسيهم في تنفير الناشئة من التعليم، غير أننا ينبغي أن نفرق بين العلل التعليمية الموجهة إلى المتعلمين وبين العلل الثواني وما بعدها والتي هي موجهة أصلا إلى جمهور المتخصصين والتي تكشف لنا عن الفكر العميق الذي وصل إليه هؤلاء النحاة، ولولا التدوين لما كانت لتصل إلينا أفكارهم النيّرة.

- نماذج من تعليلات ابن الوراق :

---

[1] – ابن الوراق، علل النحو، ص 175.

[2] – وحيد غازي، لعلة في النحو العربي، ص 179.

أورد ابن الوراق الكثير من العلل في كتابه (علل النحو) حتى أَنّ مها مازن المبارك عدته " أكبر مصدر وصل إلينا يتناول العلة النحوية ".([1]) وهو يقوم على كتاب سيبويه تفصيلا وتعليلا، لكن ابن الوراق لم يأت بعلل جديدة، فقد ورد جلّها في كتاب سيبويه ومؤلفات من جاء بعده . ومن هذه العلل :

- **علة العوض :** من ذلك ما علله ابن الوراق في إعراب التثنية والجمع قال: " وأما التثنية والجمع فلا نعت لهما إلا بتثنية أو جمع ولا نظير لهما إلا كذلك، فلو لزمت وجهًا واحداً لم يكن على إعرابها دليل وجعل تغييرها عوضا من عدم النظير. فإن قال قائل : فلم دخلت النون في التثنية والجمع ؟

قيل له : عوضا من الحركة والتنوين.

فإن قال قائل : فلم وجب أن يعوض من الحركة والتنوين؟

قل له: لأنّ من شرط التثنية وهذا الجمع أن يكون له علاقة مزيدة على لفظ الواحد فكان يجب أن تلحقه الحركة والتنوين فلما وجب أن يدخل التنوين والحركة التثنية والجمع وعوض ما يمتنع من دخولهما وجب أن يعوّض منهما؛ لئلا يخل بما يوجبه ترتيب اللفظ " . ([2])

- **علة تخفيف :** من ذلك تعليله لإسقاط الهاء في تثنية أسماء الإشارة (هذه) قال ابن الوراق " ... ووجه آخر وهو أن الكلمة لما استعمل فيها الهاء والتاء ووجدنا التاء أثقل من الهاء ولم نجد الهاء في غير هذا الموضع تحتمل أن تكون للتأنيث، وجب أن تقدر الهاء بدلا من التاء، وذلك جائز؛ لأنّه عدول من الأثقل إلى الأخف، فإذا كان ذلك محتملا وجب حمله ما ذكرنا لئلا يخرج عما في كلامهم" . ([3])

- **علة قبح :** من ذلك تعليله لإثبات الياء في المقصور حين النصب وإسقاطها في حالتي الرفع والجرّ فهل حينها يسقط التنوين ألا ترجع الألف؟

قال ابن الوراق: "... أن الألف خفيفة والياء ثقيلة فمن حيث جاز أن يبدل

---

[1] – ابن الوراق، العلل في النحو، ص 5.

[2] – المصدر نفسه، ص 47 – 48.

[3] – ابن الوراق، العلل في النحو، ص 54.

من التنوين ألفا في حال النصب، وقَبُح البدل من التنوين ياء في حال الجرّ، لثقل الياء وخفّة الألف، فكذلك هاهنا قَبُحَ رد الياء في (قَاضٍ) لثقلها، وحسن ردّ الألف في المقصور لخفتها". ([1])

- **علة كثرة استعمال:** فقد علل استعمال حرف النداء مع اسم الله تعالى، رغم أنّه محلى بالألف واللام. قال ابن الوراق: " وأما اختصاص (يا) باسم الله تعالى، فجواز دخول (يا) عليها فلاجتماع أشياء فيه ليست موجودة في غيره، أحدها: كثرة الاستعمال". ([2])

- **علة اشتراك :** وذلك مثل ما علّله من أن (إذن وكي ولن) تعمل فيما بعدها. قال ابن الوراق: " إنّ (لن وإذن وكي) تلزم الأفعال ويحدث فيها معنى.. فإذا كان كذلك وجب أن يكون حكم هذه الحروف في أنها عاملة فيما بيهما كحكم .(أنّ ولَنْ) لاشتراكهما في لزوم الفعل". ([3])

ومن ذلك أيضا تعليله إضافة (حيث) إلى الجملة قال ابن الوراق: " فمن حيث جاز إضافة (إذ) إلى الجملة، جاز إضافة (حيث) إليها؛ لاشتراكهما في الإبهام ".([4])

- **علة فصل :** من ذلك تعليله قلب كلّ واو وقعت طرفا وقبلها ضمّة إلى الياء. قال ابن الوراق: " فقلبوا كل واو تقع طرفا وقبلها ضمّة إلى الياء؛ ليفصلوا بين الاسم والفعل" . ([5])

- **علة الدلالة:** علل ابن الوراق زيادة الألف والياء في التثنية والواو في الجمع. قال: " وإنّما زادوها؛ ليدلّوا أنّ الفعل لاثنين وجماعة، كما يلحقون الفعل علامة التأنيث، كقولك: قامت هندٌ؛ ليدلوا أنّ الفعل لمؤنث". ([6])

---

[1] - المصدر السابق، ص 61 – 62.

[2] - المصدر السابق، ص 342.

[3] - المصدر السابق، ص 153.

[4] - ابن الوراق، العلل في النحو، ص 228.

[5] - المصدر نفسه، ص 177.

[6] - المصدر نفسه، ص 202.

- التعليل النحوي عند أبي الحسن الرماني، المتوفى ، ت 384 هـ : ([1])

أشار أحد الباحثين إلى" أنّ الرماني كتب النحو على طريقة المنطقيين أو الجدليين في عصره، ولم يكتب على ما تعارف الناس عليه من أساليب النحاة، فإذا نَحْوُهُ مُنْكَرٌ عندهم وإذا هو متّهم فيه!! ويتناقل الناس هذه التهمة عنه، والحقّ أنّ الرماني معقّد النحو وعر الأسلوب. وإن المنطق لم يكن في نحوه وسيلة إيضاح وتقريب، ولكنه كان قالبا توضع فيه المادة النحوية أوتصاغ وفق متطلباته، ولابد لقارئ الرماني من جهد عقلي وتركيز فكري؛ ليستطيع متابعته في بحثه، وإلا كان عاجزا عن فهم كثير من نحوه ".([2])

اعتنق الرماني مذهب المعتزلة فهو شيخ معتزلي وعالم من علماء الكلام، اتصف بهذه الصفة، وهي أنه كان يمزج نحوه بالمنطق والحجج الكلامية. على أن للمتولي رمضان أحمد الدميري رأيا مغايرا لما ذهب إليه مازن المبارك فقد بيّن " بان استعمال الرماني للمنطق كان –بحق – وسيلة إيضاح واستيعاب معا ".([3])

وأكد في موضع آخر أنّ الرماني قد أوغل في المنطق إلى مدى بعيد في شرحه، ولكن مع هذا فقد كان المنطق فيه وسيلة إيضاح وتقريب للمادة النحوية على عكس ما أشيع عنه ". ([4])

ويذهب عبد الهادي وحيد غازي إلى أنّ اصطناع الرماني للمنطق في نحوه في شرح كتاب سيبويه جاء للتقريب والتوضيح، لكن هذا الأسلوب لا يناسب المتعلمين المبتدئين في دراسة النحو، فشرح الرماني للكتاب جاء على شكل محاورات عميقة في النحو، فهو يفتتح شرح كل باب لتحديد الغرض منه، ثم يطرح عددا من الأسئلة المتلاحقة المتسلسلة التي يغلب عليها طابع السؤال عن العلة، وذلك لإثارة ذهن المتلقي، وبعدها يشرح بالإجابة عن هذه الأسئلة ".([5])

---

[1] – السيوطي، بغية الوعاة، ج 2، ص 174.

[2] – مازن المبارك، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص 335.

[3] – الرماني، شرح كتاب سيبويه، تحقيق المتولي رمضان الدميري، ص 213.

[4] – المصدر نفسه، ص 251.

[5] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية، ص 182.

ويمكننا أن نقول أن تعليل الرماني تعليل منطقي يحتاج لمن يريد فهمه إلى صبر وتؤدة مما جعل حتى معاصريه ينفرون من تعليلاته الجدلية إذ قال معاصره أبو علي الفارسي: " إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقول نحن فليس معه منه شيء" . ([1])

وقد ذكر أبو حيان أن بعض شيوخه من أهل المغرب كان يقول: " إياكم وتعليل الرماني". ([2])

- أنواع العلل النحوية عند الرماني :

عدد الرماني في كتابه (الحدود) مجموعة من العلل النحوية إذ العلة من وجهة نظره " هي التي تغيّر المعلول عما كان عليه ".([3]) وبعد ذلك شرع الرماني في تبيين أنواع العلل.

- **العلة القياسية:** وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم، وهي ذكر الاسم على جهة معتمد الكلام. وعلى النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام، وعلة الجرّ ذكره على جهة الإضافة. ([4])

- **العلة الحكمية :** وهي التي تدعو إليها الحكمة. نحو: جعل الرفع للفاعل؛ لأنه أول للأول، وذلك تشاكلٌ حَسَنٌ ، ولأنه أحقّ بالحركة القوية؛ لأنها تُرى بضم الشفتين من غير صوت، ويمكن أن يُعتمد بها فتُسمع، ونحو: جعل النصب للمفعول والجر للمضاف، والمضاف إليه أحقّ بالحركة الثقيلة من المفعول؛ لأنّه واحد، والمفعولات كثيرة. ([5])

- **العلة الضرورية :** وهي التي يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل، وذلك كرفع الفاعل بعلامة الضمّ. ([6])

---

[1] - ابن الأنباري، النزهة، ص 389.

[2] - أبو حيان، منهج المسالك، ص 229، نقلا عن حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص 205.

[3] - الرماني، الحدود، ص 67.

[4] - مازن المبارك، الرماني النحوي، ص 272.

[5] - الرماني، الحدود، ص 84.

[6] - المصدر نفسه، ص 84.

- **العلة الوضعية :** وهي التي يجب لها الحكم بجعل جاعل، نحو: وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكنا. ([1])

- **العلة الصحيحة:** هي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة. ([2])

- **العلة الفاسدة :** وهي التي بخلاف هذه الصفة. ([3])

يذكر مازن المبارك معلقا على هذه الأنواع من العلل بأن " الحدود التي حد الرماني بها أنواع العلة حدود منطقية، وإن كانت الأمثلة المضروبة لها مستقاة من معان النحو، ولو أننا تأملنا ما مرّ بنا من مسائل النحو عند الرماني لرأينا العلة القياسية التي يطرد الحكم بها في النظائر أكثر العلل انتشارا في براهينه وحججه. ([4])

وحقيقة " أن العلة القياسية وسيلة تعليمية وجدها الرماني موافقة للجو الثقافي الذي كان سائدا آنئذ؛ لهذا اعتمد عليها في شرحه لكتاب سيبويه اعتمادا كبيرا " . ([5])

ومما يؤكد اهتمام الرماني بالعلة تلك العبارات الكثيرة التي يحث فيها على تدبر علل الأشياء ولفت الأنظار إليها، كأن يقول: فتدبر هذه العلة، فتدبر هذه العلل لتفهم...، فتدبر هذا وما ذكرناه من العلل فيه لتجري كل شيء على حقه وتنزله في منزلته.

وقد كان وراء قدرة الرماني على التعليل الذي يشكل عنصرا أساسيا في نحوه عوامل متعددة، كما يتبين من خلال تعليلاته، وهي إحساس لغوي أصيل جعله يتمثل الأحكام النحوية والأساليب العربية وألفاظها ومعانيها بل وحروفها تمثلا رائعا، وكذلك ثقافته الواسعة التي امتدت إلى معظم معارف العصر التي كان للمنطق والفلسفة والكلام أحد المعالم البارزة في مكتبته العلمية، وهي بلا ريب مادة خصبة للتعليل،

---

[1] – المصدر السابق، ص 85.

[2] – المصدر السابق، ص 85.

[3] – المصدر السابق، ص 85.

[4] – مازن المبارك، الرماني النحوي، ص 272 – 273.

[5] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية، ص 84.

ويضاف إلى ذلك كله عقل ثقيف ينفذ من خلاله إلى أسرار الأشياء ودقائقها، ولوأخذ في الاعتبار أنه عقل اعتزالي. وهو ذو قدرة بالغة في مجال التعليل.

كل ذلك قد أمد الرماني في ميدان التعليل النحوي بمعين لا ينضب حتى لكأنه يغترف من بحر دافق يفيض ولا يغيض؛ فقد كان يمسك بالعلة في يمينه، فإذا العقول لما يقول مقتنعة والقلوب مطمئنة، فجاء التعليل عنده فلسفة نحوية بكل ما في الكلمة من معنى. ([1])

- نماذج من تعليلات الرماني :

- **علة شبه :** من ذلك ما علله لجواز الاستثناء بـ (خلا) و(عدا) وذلك لشبههما بـ (ليس)، و(لا يكون) في النفي. قال الرماني: " وخلا وعدا يجوز الإستثناء بهما لشبههما بـ (ليس)، ولا يكون في النفي" . ([2])

- **علة المعنى :** قال الرماني: " وإنما وجب إذهاب التنوين في الوقف؛ لأنه زائد لمعنى يقتضي أن يكون حاله في الوصل على خلاف حاله في الوقف؛ ليدل على المعنى بما هو أتم في البيان عنه. ونظيره تاء التأنيث، في أنها تذهب في الوقف وتبدل منها الهاء؛ لأنها زائدة لمعنى، فاقتضى ذلك أن يكون حالها في الوصل على خلاف حالها في الوقف للبيان على المعنى بأتم ما يمكن أن يبين عنه. فالعلة في إذهاب كل واحد منها في الوقف واحدة ".([3])

فالرماني بتعليله هذا حدد وجوب إذهاب التنوين في الوقف للبيان عن المعنى بصورة واضحة الدلالة ، وذلك بأن يكون حال الكلمة في الوصل على خلاف حالها في الوقف، وعلل بالعلة نفسها إذهاب تاء التأنيث في الوقف وإبدالها هاء.

- **علة الاستغناء:** من ذلك تعليله لعدم جواز إظهار الاسم المضمر في (ليس)، و(لا يكون) في الاستثناء بعلة الاستغناء. قال الرماني: " الذي يجوز في الاستثناء بليس ولا يكون ، إذا وقع أحدهما موقع (إلا) بعد كلام يصلح أن يستثنى منه، نصب

---

[1] – الرماني، شرح كتاب سيبويه، تحقيق متولي رمضان الدميري، ص 228.

[2] – مازن المبارك، الرماني النحوي، ص 445.

[3] – الرماني، شرح كتاب سيبويه، ص 117.

المستثنى على أنه خبر، والاسم مضمر في (ليس)، و(لا يكون). ولا يجوز أن يظهر المضمر للاستغناء عنه؛ لأنه لا يكون إلا على معنى واحد وهو (بعضهم) ".([1])

- **علة إجحاف** : قال الرماني: " ولا تعتل واو (شَوَيْتُ)، ولا ياء (حَيِيْتُ)، كما اعتلت واو (قَوَلْتُ) وياء (هَيِبْتُ) ؛ لأن اللام إذا اعتلت صحت العين، وأنت تقول: شوى، فتعل اللام وتقول: أحيا، فتُعِلّ اللام. وإعلال اللام أحق من إعلال العين؛ لأنها موضع التغيير بتعاقب الزيادات للمعاني، فإذا وجب لها الإعلال سقط عن العين؛ لئلا يلحق الكلمة إجحاف في أصل الإعلال بإجرائه على العين واللام ".([2])

- العلل العقلية عند الرماني :

وذلك مثل اعتماده على العقل فيستمد منه علة يعلل بها الحكم النحوي كعلة المخالفة في مدلول النقيضين التي يعلل بها كون التنوين علامة للتنكير فيقول: " وإنما جاز أن يكون التنوين علامة للنكرة في الأصوات المبنية لغلبته على النكرات في أكثر الأسماء، فأكثر مالا ينصرف في المعرفة ينون في النكرة، والأجناس تنون في النكرة وتتمتع بالألف واللام في المعرفة، ووجه آخر وهو أن التنوين لما عاقب الألف واللام معاقبة النقيضين دل على خلاف ما تدل عليه الألف واللام ، كما أن كل نقيض فهو دليل على خلاف معنى نقيضه. فلما دل الألف واللام على المعرفة، دل نقيضه الذي هو التنوين على النكرة في هذه الأصوات المبنية ".([3])

- العلل المركبة عند الرماني :

من ذلك ما علل فيه في باب الاستثناء الذي يكون المستثنى فيه بدلا من الأول. فقد جوّز في قولك: ما أتاني القوم إلا عمرو، وما فيها القوم إلا زيد، وليس فيها القوم إلا أخوك، وما مررت بالقوم إلا أخيك. فقد جوز في القوم ما جاز في أحد. وقد خالف في ذلك بعض النحويين المتقدمين. فذهب إلى أن القوم يجري أمرهم في النفي

---

[1] - المصدر السابق، ج 3، ص 118.

[2] - المصدر السابق، ص 110 – 111.

[3] - المصدر السابق، ج 3، ص 283.

مجرى الإيجاب، وفرق بينهم وبين أحد بعلل ثلاث. قال الرماني: " فمنهم من اعتل في ذلك بأن أحدا على معنى أعم العام الذي لو ترك لكان النفي يدل عليه في قولك: ما قام إلا زيد، وليس كذلك القوم، فألزمه سيبويه أن ينصب ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾.([1]) على هذه العلة التي أوجبت عنده ما قام القوم إلا زيدا .

والعلة الثانية أنه يصح أن يدل الاسم الذي ليس بجمع من الاسم الذي ليس بجمع واحد، ولا يصلح في القوم فألزمه على هذا سيبويه ألا يجوز ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ ﴾.([2]) لأن الشهداء جمع هو أعم والأنفس أخص بمنزلة الواحد من الكل.

والعلة الثالثة أن النفي في القوم على حدّ الإيجاب، على أصل ما يجب في النفي من قولك : ضربت زيدا، وما ضربت زيدا. فألزمه على هذا ألاّ يجيز ما قام أحد، كما لا يجود قام أحدٌ ".([3])

- التعليل النحوي عند ابن جني، ت 392 هـ : ([4])

يعد أبو الفتح ابن جنِّي من أوائل من رسخوا التعليل في القرن الرابع الهجري رسوخا ثابتا في النظر النحوي، وقد أعطى موضوع العلة من كتاب (الخصائص) ومن اهتمامه قسطا وافرا وحظا كبيرا، فله في ذلك ما يقرب من عشرين بابا تحت هذا العنوان. حيث يذهب أحد المعاصرين إلا أنه " وقف أمام علل النحو وقفة طويلة يدرس ويصف، ويحلل ويصنف. فأتى من ذلك بما لم يسبق إليه من قبل وما لم يلحق فيه من بعد ". ([5])

- علل النحو بين علماء الكلام و علماء أصول الفقه :

انتهج ابن جنِّي منهج الفقهاء في استنباط تعليلات نحوية، إذ وقع في استقرائه النحو العربي على إشارات متناثرة في كتب النحاة جمع بعضها إلى بعض بما أوتي

---

[1] – سورة النساء، الآية 66.

[2] – سورة النور، الآية 24.

[3] – مازن المبارك، الرماني النحوي، ص 373 – 374.

[4] – السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغات، ج 2، 132.

[5] – مازن المبارك، النحو العربي، ص 120.

من دقة النظر النحوي، وثقافة كلامية فقهية محاولة منه للوصول إلى الأصل العميق الذي يربط بينها على شكل نظام دقيق محكم. قال ابن جني عقب تحريره فصولا في العلة النحوية : " وأعلم أن هذه المواضع التي ضممتها وعقدت العلة على مجموعها قد أرادها أصحابنا – يعني النحاة – وعنوها وإن لم يكونوا جاؤوا بها مقدمة محروسة فإنهم لها أرادوا، وإياها نوو... فالذي يرجعون إليه متفرقا قدمناه نحن مجتمعا ". ([1])

والملاحظ أنّ ابن جنِّي كان يعد فاتحة مرحلة جديدة. مرحلة يشيع فيها القول عن الصلة الوثيقة بين أصول الفقه وأصول النحو. " فكتابه الخصائص الجديد فيه يتمثل في كونه الضوء الذي أشار إلى الفترة التي بدأ فيها اتصال أصول النحو بأصول الفقه من حيث هما علمان استويا ونضجا وصيغا صياغة منطقية بفعل المتكلمين ". ([2])

ولأجل ذلك راح ابن جني يبحث عن مكان لعلل النحويين بين علل المتكلمين وعلل الفقهاء، ورأى أن علل النحو ليست كعلل الفقهاء مبنية على النص ووجه المصلحة. وهي لا ترقى في جدلها العقلي إلى سوية علل المتكلمين، وذلك لأنّ علل المتكلمين عقلية، أما علل النحو فهي حسية طبيعية، ويضرب ابن جني مثالاً على علل الفقهاء: " ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج، وفرائض الطهور، والصلاة، والطلاق، وغير ذلك، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جمع الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضا الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات " . ([3])

ومعنى ذلك أن علل الفقهاء قد تكون وراء تبرير حالة ما ويخفى علينا نحن البشر هذا التبرير، ولا يحق لنا أن نسأل عن العلة في ذلك مصداقا لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ . ([4])

ويقرّ ابن جنِّي بأن هناك علا فقهية شبيهة بعلل النحاة؛ لأن وراءها غرضا

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 48.

[2] – الأسنوي، الكوكب الدري، تحقيق محمد حسن عواد، ص 66.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 48.

[4] – سورة المائدة، الآية 101.

يمكن تبريره واستخراج السبب الداعي له، ويمثل ابن جني لذلك بقوله: " نحو رجم الزاني إذا كان محصنا، وحده إذا كان غير محصنٍ، وذلك لتحصين الفروج، وارتفاع الشك في الأولاد والنّسل، وزيد في حد المحصن على غيره ليتعاظم جرمه، وجريرته على نفسه، وكذلك إفادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء، وكذلك إيجاب الله الحجَّ على مستطيعه، لما في ذلك من تكليف المشقّة، ليستحقّ عليها المثوبة، وليكون أيضا دربة للناس على الطاعة، وليشتهر بها أيضا حال الإسلام ". ([1])

كما يرى ابن جني" أن علل النحويين أرفع درجة من علل الفقهاء؛ لأن التعليلات الفقهية لم تستفد من طريق الفقه ولا يخص حديث الفرع والشرع. بل هو أمر قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به... ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به. وعلى هذا فعلل الفقه أخفض من رتبة علل النحو". ([2])

ورأي ابن جني هذا لم يسلم من انتقادات المحدثين إذ يعلق فاضل صالح السامرائي على ما ذهب إليه بقوله: " وأما إدعاؤه بأنّ كلما علل به القوم من وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله فمغالاة. وإلا فما الخلاف في التعليل بين البصريين والكوفيين، وبين البصريين أنفسهم في أغلب مسائل النحو، وأيسر حادثة تضرب مثلا لذلك حادثة شيخه أبي علي الفارسي مع عضد الدولة في تعليل نصب المستثنى في نحو: قام القومُ إلا زيداً . قال أبو علي: انتصب بتقدير اسْتثنى زيداً. فقال عضد الدولة: لما قدرت استثنى؟ هلا قدرت امْتَنَعَ زيدٌ فرفعته؟ فلم يَحِرْ الفارسي جوابا ".([3])

ويعرج ابن جني ليؤكد أنّ علل النحاة لا ترقى في جدلها العقلي إلى سوية علل المتكلمين، وذلك؛ لأن علل المتكلمين عقلية، أما علل النحو فهي حسية طبيعية. قال ابن جني: " وإذا كانت الحال المأخوذ بها المصيرُ بالقياس إليها حسية طبيعية فناهيك بها، ولا مَعْدِلَ بك عنها ".([4])

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 50.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 50.

[3] – فاضل صالح السمرائي، ابن جني النحوي، ص 160.

[4] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 58.

ومما هو جدير بالذكر فإنَّ تمام حسان أكد تلك الطبيعة الحسية للعلة النحوية. إذ يقول: " وأما العلة النحوية ؛ فهي حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء، وقد تكون ضرورية في بعض الحالات، وتلحق معلولها في الوجود، بمعنى أن العربي يتكلم والاستقراء يتم أولا، ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل ".([1])

ثم يوضّح ابن جني أن علل النحو، وإن كانت لا تصل إلى مستوى علل المتكلمين، فهي لا تقل عنها؛ لأنها تأتي في قوتها واستحكامها كالعلل العقلية الكلامية. قال ابن جني: " إعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين،لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم يحيلون على الحس، وليس كذلك حديث علل الفقه" . ([2])

وهذا يعني أن العلل النحوية مستمدة من الواقع الحسي، وعنها تصدر، إذ هي مستنبطة من ملاحظة كلام العرب في اطراده وسياقه وتركيبه. وهو يقر بأن علل النحويين ليست في المرتبة نفسها مع علل المتكلمين، لأن الثانية تتميز خاصة بأنه لا قدرة لك على جواز شيء منها فهي موجبة ليس في مقدورك أن تتصرف فيها سواء بمشقة أو بيسر. يقول ابن جني: " ألا ترى أن اجتماع السواد والبياض في محل واحد ممتنع لا مستكره، وكون الجسم متحركا ساكنا في حال واحدة فاسد. لا طريق إلى ظهوره، ولا إلى تصوره، وكذلك ما كان من هذا القبيل، فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدمت علل المتفقهين ".([3])

وأما علل النحويين فهي عند ابن جني لا تكاد تخرج عن الإطار اللغوي البحت، وذلك من حيث جنوحها إلى الخفة، وبعدها عن الثقل، وإلحاق شيء بشيء آخر طلبا للانسجام وطرد الأبواب على وتيرة واحدة. لذلك فهو يرى" بأنها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين". ([4])

وحول سبب بحث ابن جني عن مكان لعلل النحاة بين علل المتكلمين وعلل

---

[1] – تمام حسان، الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 179 – 180.

[2] – ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 48.

[3] – ابن جني، الخصائص،ج1، ص 145.

[4] – المصدر نفسه، ج 1، ص 48.

الفقهاء يذهب أحد المعاصرين إلى" أنه يعود إلى ما طبع الدراسات المختلفة في العصر الإسلامي من أن للعلة – أيًّا كانت – منهجين: منهج يقوم على استنباط الأصول من المسائل والجزئيات، ويسمى بمنهج الفقهاء ، ومنهج يقوم على بناء كليات ثم تطبيقها على الجزئيات والمسائل، ويسمى بمنهج المتكلين " . ([1])

ويرى البحث بأن منهج المتكلمين لا يصحّ إسقاطه دائما على النحو والصرف وكلام العرب؛ إذ حاول بعض علماء الكلام في عصر ابن جنِّي خوض غمار اللغة وإسقاط منهجهم على اللغة العربية وأبنيتها، لكنّهم لم يفلحوا بشهادة ابن جنِّي نفسه – فَعُدَّتْ طريقتهم تلك فاسدة؛ لأنَّ العرب لا تَتَقَصَّد – أحيانا – بعض المقايسات أو المقارنات أو عقد النظائر.

ويوضح ابن جني ذلك فيقول: " وقال لي مرة بعض أصحابنا من المتكلمين: إنما لم تجمع الأفعال من حيث كانت أعراضا، والجمع أيضا ضرب من الأعراض، والأعراض لا تحل الأعراض. وهذا وإن كان له هذا الظاهر من السلاطة والقوة ، فإنَّه عندنا اعتبار فاسد، ولم تقصده العرب، ولم تُلمِمْ به، ولم تَنظِرْ بجنابته. ويدل على فساده وأنَّهم قد عطفوا الأفعال بعضها على بعض نحو: (قام زيدٌ وقعد)، و(هو يذهب وينطلق)، ولسنا نشك أن العطف جمع معنى، وإن لم يُسَمَّ في العرف جمعا، ولو كان الغرض ما ذهب إليه هذا المتكلّم لما جاز عطف بعض الأفعال على بعض من حيث كان العطف جَمًا في الحقيقة؛ ألا ترى أنّ هذا القائل بهذا خلع قناع اللفظ، وأخلد إلى المعنى البتّة، وقد ترى ما أوجبه عليه مذهبه لما قُوْوِدَ عليه، و مِسْيرَ به إليه. وإنما ذكرنا هذا الموضع لترى أنّ لكلّ علم وقوم طريقا ومذهبا متى خُرِجَ عنهما أو شيبا بغيرهما حَامَا بمريدهما على ما ليس وقفا لهم، ولا مثله ممَّا يقتاد به مثلهما، وليس لكلّ أمرٍ مَرُومٍ إلا لزوم محجّته والانحطاط في مشروع سَمْتِهِ وشركته، وترك إيحَاشِ بعضه من بعض بمحاورته بما ليس منه في إبرام ولا نقض".([2])

ويؤكد ابن جني على الصلة الوثيقة التي كانت بين النحويين والفقهاء، فقد صرح بأن النحاة كانوا يلجأون إلى كتب الفقه لاستنباط العلل باللطف والمداراة حتى

---

[1] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 68 – 69.

[2] – ابن جني، المبهج في شرح أسماء شعراء الحماسة ، ص 105 ، 106.

تصلح لهم، وهذا ما يَنِمُّ عن الصلة الوثيقة، التي كانت بين العلمين يقول ابن جني: "... وكذلك كتب محمد بن الحسن – رحمه الله – إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم تقييد العلة. يجدونها منثورة في أثناء كلام، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة، والرفق، ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة مقرّرة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور".([1])

ويذهب مازن المبارك إلى أنّ إشارة ابن جنّي هذه " كانت إشارة جزئية صريحة. فالصلة بين النحويين والفقهاء والمتكلمين صلة معروفة من قبل. ولكن ابن جني هو الذي صرح بها، و وضّح أمرها ودلّ على مكانها. بل كان أول من رأى وضع أصول النحو على طريقة الأصول الفقهية والكلامية ".([2])

- العلل الموجبة والمجوزة عند ابن جني :

رأى ابن جني بأن علل النحو على ضربين:

- الضرب الأول :

العلل التي تؤدي إلى إيجاد حكم نحوي ثبت بالسماع المطرد عن العرب وذلك نحو: " قلب الألف واو للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها. أما الواو نحو قولك في سَائِرٍ. سُوَيْئِرْ، وفي ضَارِبٍ ضُوَيْرِبْ، أما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس، قُرَيْطِيسْ وهذا ونحوه مما لابد منه، من قبل أنه ليس في القوة، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة. فقلب الألف على هذا النحو علّته الكسرة والضمة قبلها فهذه علة برهانية ولا لبس فيها، ولا توقف للنفس عنها ".([3])

ويؤكد ابن جنِّي بأن أكثر العلل النحوية إنما هي موجبة بقوله: " أن أكثر العلل مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزيها وعلى هذا مقاد كلام العرب" . ([4])

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 163.

[2] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، ص 121.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 51.

[4] – المصدر نفسه، ج 1، ص 164.

- الضرب الثاني :

فهو الذي سماه ابن جنِّي العلل المجوّزة ، وهي التي يمكن للفصيح أن يتحملها بالرغم من ثقلها والكلفة الشديدة في أدائها وذلك نحو: " قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسرت ما قبلها، نحو: عُصَيْفِيرْ وعصافير، ألا ترى أنه يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة، وذلك بأن تقول: عُصيْفُور وعَصَافُور، وكذلك نحو: مُوسِرٌ، موقن، ميزان، ميعاد، لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه، وأمكنتك منه، وذلك قولك: مِوزَانٌ، ومِوْعَادٌ، وميسر، وميقن ". ([1])

ويردف ابن جنّي قائلا: " ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم بها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، فتكون حينئذ مخيرا في جعلك النكرة إن شئت بدلا، فتقول على هذا : (مررت بزيد رجل صالح) على البدل، (أو مررت بزيد رجلا صالحا)، على الحال ".([2])

- الفرق بين العلة والسبب عند ابن جنّي :

ويفرق ابن جني بين العلة والسبب، ويسمي الأولى العلة الموجبة، ويسمي الثانية العلة المجوّزة يقول ابن جني: " وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز، من ذلك أسباب الإمَالة، فإن كلّ مُمالٍ سبب لك أَنْ تترك إيمالته مع وجود السبب فهذه إذن علة إذا علة الجواز لا علة الوجوب ".([3])

فالعلة إذا هي التي توجب الحكم النحوي، وتنفي غيره، والسبب هو الذي يجيز الحكم النحوي، ولا ينفي غيره، لكن النحاة في عمومهم يدخلون السبب في دائرة العلة، ويجعلونه مرادفا لمصطلح العلة. وبهذا نقول أن ابن جنِّي يرجع إليه هذا الفضل في التعريف بين المصطلحين العلة، والسبب فإنّ ما كان موجبًا يُسمى علّة وما كان مجوّزاً يُسمى سبباً ولعل فرقا آخر– إن صح – أن يكون أوضح مما مضى، " فالحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً ولكنه لا يدور مع السبب ، فالفرق بين العلة والسبب فرق في التأثير" . ([4])

- موقف ابن جني ممّا سمّاه ابن السراج بـ(علّة العلّة) :

---

[1] – المصدر السابق، ج 1، ص 88.

[2] – ابن جني، الخصائص، ج 1 ، ص 145 – 146.

[3] – المصدر نفسه، ج 1 ، ص 164.

[4] – تمام حسان، الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 182.

رفض بن جني ما سماه أبو بكر ابن السراج بعلة العلة، وذلك لما رآه ابن جني من أن العلّة لا تعلّل، ولكنها تفسِّرْ وتشرح وتتمم. يقول ابن جني: " وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ".([1])

وقد مثّل ابن السراج بما سماه (علّة العلّة) قي كتابه (الأصول) ومثل له برفع الفاعل. قال في ذلك: " فإذا سُئلْنَا عن علّة رفعه، قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: ولِمَ صار الفاعل مرفوعا ؟ فهَذا سؤال عن علّة العلّة ".([2])

فيرد ابن جني على كلام ابن سراج بقوله: " ألا ترى أنّه إذا قيل له: فَلِمَ ارتفع الفاعل. قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا. فقال في جواب رفع زيد من قولنا: (قام زيد) إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا على قوله: إنما ارتفع بفعله ،حتى تسأله فيما بعدُ عن العلّة التي ارتفع بها الفاعل. وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله، أي بإسناد الفعل إليه ". ([3])

ويردّ على ابن السراج تسميته (علّة العلّة)، فيقول ابن جنِّي: " نعم ولو شاء لماطله، فقال له: ولِمَ صَارَ المسند إليه الفعل مرفوعا، فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى، وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علّة، وعلّة العلّة، وعلّة علّة العلّة. وأيضا فقد كان له أن يتجاوز هذا الموضع إلى ما وراءه. فيقول: وهلا عكسوا الأمر فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة؛ لئلا يجمعوا بين ثقيلين. فإن تكلّف متكلّفٌ جواباً عن هذا تصاعدت عدّة العلّل، وأدّى ذلك إلى هجنة القول، وضعفة القائل به ".([4])

وقد رفض ابن جنّي هذه التسمية (علّة العلّة) بقوله: " لأن العلّة عند أهل النظر لا تكون معلولة، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله، إنّما صار كذلك لنفسه لا لأَنَّ جاعلا جعله على هذه القضية ". ([5])

إنّ ابن جنّي يحاول برأيه هذا تثبيت ما رآه من أن العلّة لا تعلّل، وإذا أريد ذلك

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 173.

[2] – ابن السراج، الأصول، ج1، ص 35.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 160.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص 160.

[5] – المصدر نفسه، ج1، ص 160.

وجب تسميته شرحا وتفسيرا وتتميما للعلة. وقد أورد ابن جني ما ذكره ابن السراج من أنه قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عُدمَ بعضها لم تكن علّة قال: " ويكون أيضا عكس هذا وهو أن تكون علة واحدة لأشياء كثيرة. أما الأولّ ؛ فإنه ما نحن بصدد من اجتماع أشياء تكون كلّها علّة، وأما الثاني فمعظمها الجنوح إلى المستخف والعدول عن المستثقل، وهو أصل الأصول في هذا الحديث " . ([1])

نلاحظ بأن ابن جني يبين أنّ بعض العلل النحوية يمكن أن تشمل كثيرا من ظواهر اللغة كظاهرة التخفيف وكراهة الاستثقال، وهذه من أكثر العلل دورانا في كتب النحاة. فقد عرف القدماء أساليب العرب في كلامهم ، ووقفوا على أعراف اللغة وتقاليدها، ودلهم ذلك كله على أن الفصحاء ينفرون من ثقيل اللفظ، ويؤثرون الخفة في الكلام، ومن أجل ذلك عللوا كثيرا من الظواهر الصرفية والنحوية بهذه العلة. وعلى هذا المنوال يمكن أن يتم التمييز بين العلل أي : على الشمولية أو على المحدودية، لا على العلة وعلة العلة.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني قد أبدى ملاحظة طريفة تدلّ على وجوب ابتعاد العلماء عن الغلو في التعليل والاختلاف فيه. قال ابن جني: " الخلاف إذا بين العلماء أعمّ منه بين العرب، وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهبا، وإن كان بعضه قويا وبعضه ضعيفا ".([2])

وحقيقةً، فإن البحث يذهب هذا المذهب ويحض عليه " إذ التعليل توأم النحو في نشأته ولد معه مساندا للقاعدة النحوية يقدم لها التفسيرالأولي في وجه السؤال البشري المتوارث (لماذا) حتى إذا ما نضج النحو أو كاد تجاوز جمهور النحاة التفسير الأولي إلى تفسير آخر يتداولونه بينهم في تعليل اتساق النظام النحوي كاملا وتناسقه، فبدأ التعليل تفسيرا أوليا تعليميا ثم أصبح نظريا يميز بين نحو الطلبة المتعلمين ونحو الباحثين المتخصصين وفي كلا المستويين ينسجم مع طبيعة العقل البشري الذي دأب على ربط الأشياء بعضها ببعض ربطا عليا، وينسجم مع طبيعة النفس التي تأنس

---

[1] – المصدر السابق، ج1، ص 151 – 152.

[2] – المصدر السابق، ج1، ص 156.

لثبوت الحكم النحوي بالتعليل، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس، بل ينبغي أن يبقى حاضرا في ذهن المشتغلين بالعربية وسيلة للتعليم، وأداة للربط والتفسير، ومادة يتدبرها العقل، ويتعهدها بالتعديل والتدوير كلما وجد فيها خللا؛ لأن العلل وجوه اقناعية اجتهادية " . ([1])

- دفاع ابن جنّي عن التعليل:

لقد كان ابن جنّي من أكثر النحاة دفاعا عن العلل النحوية إذ كانت غايته أن يبيّن حكمة العرب في لغتهم، ويرد على من وهّى عللهم أو إدعى فسادها. ([2])

ويبدو أن مرد ذلك عائد إلى إعجابه الشديد باللغة العربية حيث رفعها إلى مرتبة القداسة، ولا يخفى أن ابن جنّي ما كان في حاجة إلى هذا الدفاع عن العلل النحويّة والإلحاح عليه لو لم تكن هناك نزعة مضادة آمن بها بعضهم من أزعجهم تكلّف النحويين في التعليل. فقالوا بضعف العلة النحوية، فقد ساق ابن جنّي بعض ممن سخروا من هذه الفلسفة الكلامية حتى ضرب بعضهم المثل بضعفها ورقتها ومن هؤلاء بعض الخطباء والشعراء ممن تذمروا وتأففوا من النحاة وعللهم فأورد ابن جني ما ذكره الشاعر عمار الكلبي في النحاة وعللهم وقياسهم قال : ([3])

ماذا لقينا من المستعربينَ ومنْ قياسِ نَحْوِهِم هذا الذي ابتــدعوا

إنْ قلتُ قافيةً بكراً يكونُ بهــا بيتٌ خلافَ الذي قاسوه أو ذَرَعُوا

قالوا لَحنْتَ وهذا ليس منتـصبًا وذاك خـــفضٌ وهـذا ليس يرتفع.

وقال اللغوي ابن فارس معاصر ابن جنّي، المتوفى سنة 395هـ : ([4])

مرَّت بنا هيفاءُ مقدودةٌ تركيَّةٌ تُنـــمَى لتُرْكِيِّ

---

[1] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 16.

[2] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية ...، ص 120.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 211 – 212.

[4] – أنظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 123.

تَرنُو بطرفٍ فـاترٍ فاتنٍ أضعَفَ من حُجَّة نَحْوِيٍّ.

فابن فارس لم يصدر منه هذا التصريح إلا نتيجة لمماحكة كثير من النحويين وتعسفهم في إيجاد علل يرفضها الحس وتأباها النفس. وإذا كان ابن جني يعتبر العلل نوعين: نوعا يتقبله العقل و تقبل عليه النفس، ونوعا لا تنطوي عليه النفس إلا على تجشم واستكراه ([1]) ، ويعتبر أحد المعاصرين أن" هذا التجشم والاستكراه قد وصل في بعض الحالات إلى اشمئزاز وترفع في العقل عن قبوله ". ([2])

فابن جني الذي أراد أن ينصف لغته التي يعتز بها، ويدلي بدلوه في مجال الدفاع عن تعليلات النحاة. قد أفرد بابا في كتابه (الخصائص) يرد فيه على (من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه على إحكام العلة).

وقد استهل الباب قائلا: " إعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيفٌ واهٍ ساقطٌ غيرُ متعالٍ، كقولهم: يقول النحويون: إن الفاعل رفعٌ، والمفعول به نصبٌ، وقد ترى الأمر بضد ذلك: ألا ترانا نقول: ضُرِبَ زيدٌ، فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول : إنّ زيدا قام، فننصبه وإن كان فاعلا ". ([3])

ثم يرد على ما سبق فيقول: " ومثل هذا يُتعب مع هذه الطائفة، ولا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللّغو".([4])

ويواصل ابن جني دفاعه بقوله: " ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى، وأن الفاعل عندهم، إنما هو كلُّ اسم ذكرته بعد الفعل، وأسندت و نسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 136.

[2] – مازن المبارك، النحو العربي، ص 125.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 168.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص 168.

وغير الواجب في ذلك سواء؛ لسقط صداع هذا المضعوف السؤال" . ([1])

فابن جني في كلامه هذا يهاجم خصوم النحاة، ويتهمهم بالحمق والهوس والضعف في التصوّر، وهو في معرض ذلك يردّ على بعض من أقوالهم وآرائهم التي انتقصوا بها من قدر النحاة محاولا في ذلك توضيح الحقائق وطالبا من أولئك التأني والتثبت قبل انتقاد النحاة والحكم عليهم. ومما هو جدير بالذكر أن ابن جنّي لم يدافع عن علل النحاة وإنما دافع عن العلل عندما تكون علا محكمة لا يعتريها النقض والإسفاف والإلحاح في تتبع العلل لكنه هاجم العلل التي يأتيها الدخل والاعتراض.

فالعلل المحكمة تستمر بقوتها وثباتها أما العلّ الضعيفة الواهية فلا تبقى مع الزمن وتتلاشى من الأذهان حتى من النحاة المعلّلين أنفسهم.

- نماذج من تعليلات ابن جني :

- **علّة الخفة أو الاستخفاف:** إنه لمن المؤكد أن إيثار الخفة وكراهة الثقل من العلل النحوية التي أكثر ابن جني من تعليل الظواهر النحوية والصرفية لهذه العلة، وقد سمى إبراهيم أنيس قانون الاستخفاف الذي ذهب إليه ابن جني" بقانون الاقتصاد اللغوي". ([2])

وقد فسره محمد خير الحلواني بقوله: " ومن الممكن أن نربط بين هذه العلة – أي إيثار الخفة – وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به أن المتكلم يحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات، مع أقل جهد عضلي مبذول، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف ". ([3])

وقد أطلق علماء اللسانيات الحديثة على هذا القانون مسميات عديدة مثل" قانون الجهد الأقل، وقانون توفير الجهد". ([4])

رأى ابن جني أن كل علل النحو أو معظمها تجري مجرى التخفيف والفرق.

---

[1] – المصدر السابق، ج1، ص 168.

[2] – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 87.

[3] – محمد خير الحلواني، أصول النخو العربي، ص 111.

[4] – ينظر أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 321.

قال: " إن محصول مذهب أصحابنا، ومتصرف أقوالهم مبنيٌّ على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها، وإن تقدمت علل الفقه، فإنّها، أو أكثرها، تجري مجرى التخفيف والفرق" . ([1])

وقد بين ابن جني في موضع آخر من خصائصه أن سبب نزوع العرب إلى الخفة البعدُ عن كل ما يثقل على النفس، قال: " إنما يحيلون على الحس، ويجنحون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس" . ([2])

ومن أمثلة هذه العلة ما ساقه ابن جنّي، فقال: قال أبو اسحاق في رفع الفاعل، ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه، فقال: فإن قيل: فهلاّ عُكِست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونُصِبَ المفعول لكثرته؛ وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستحقون ".([3])

وقد علق عبده الراجحي على إيثار الخفة التي كانت من أكثر العلل دورانا عند النحاة فبين بأن الإحالة على الحسّ والخفة والثقل على النفس أمر مهم للعربي، وذلك؛ لأنه يبين من غير شك أن اللغوي العربي كان يدرس اللغة بَعدِهَا مَادَةً توضع موضع بحث، وتتخذ مقاييس معينة لمعرفة ظواهرها المختلفة. هذه المقاييس لا تخرج عن كونها مقاييس طبيعية. تتحرى قدرة جهاز النطق على نطق الأصوات بطريقة معينة، وتتحرى بنية الكلمة بطريقة معينة أيضا، ثم تتحرى آخر الأمر تركيب الجملة وظواهر العلاقات الإعرابية فيها...

والحديث عن المقياس الطبيعي كما يظهر من هذا الباب هو نفسه المنهج الذي يتخذه الدرس الحديث حين يُعد علم اللغة (عِلْماً) تخضع له اللغة، كما تخضع الطبيعة أو الكيمياء. ولسوف ترى أن تحليله للأصوات قائم على دراسة طبيعة الصوت بمقياس الاستخفاف والاستثقال على لسان العربي" . ([4])

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 139.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 57.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 58.

[4] – عبده الراجحي، فقه اللغة، ص 225.

ومعنى ذلك أن ما توصل إليه ابن جني من خلال كلامه عن إيثار الخفة، والتي هي من أكثر العلل دوراناً عنده يعتبر فتحاً جديداً في الدرس اللغوي العربي بحيث نجده يماثل من نواحٍ عدة أبحاث الدرس الصوتي الغربي الحديث.

- **علة التشبيه :** وقد يطلق ابن جني عليها اسم التجنيس، أو المجانسة من ذلك ما بينه من أن العرب " تؤثر من التجانس والتشابه، وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال " . ([1])

كما أوضح ابن جني أن تفضيل العرب لتشبيه الأشياء بعضها ببعض دفعهم إلى حمل الأصل على الفرع. قال: " وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله، ويصححونه لصحته، وذلك نحو قولك: قمت قياما وقَاوَمْتُ قِوَامًا. فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة ؟! " . ([2])

وحول علة التجنيس ما ذكره ابن جنّي في تعليل النطق بتاء (افتعل) على الأصل إذا سبقت التاء بأحد حروف الأطباق. قال ابن جنّي: والعلة في أن لم يُنْطَقْ بتاء (افتعل) على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها، أي : أبو عثمان المازني، وهي حروف الأطباق (الصاد والضاد والطاء والظاء : أنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه، بتقريب حرف من حرف. كما قالوا في (مَصْدَقٍ : مَزْدَقْ)، وفي (مَصْدَرٍ: مَزْدَرٌ)، فأبدلوا من الصاد – وهي مهموسة حرفا من مخرجها يقرب من الدال، وهو الزاي، لتوافقها في الجهر... كل ذلك ليكون العمل من وجهٍ واحدٍ، فهذا يدلُّكَ من مذهبهم على أنّ للتجنيس عندهم تأثيرا قويا ". ([3])

- **علة الاستغناء:** أفرد ابن جني لهذه العلة النحوية بابا كاملا في خصائصه جاء تحت تسمية (باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء)، وقد بدأه بقول سيبويه: " واعلم

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 111.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 113.

[3] – ابن جني، المنصف شرح تصريف المازني، ج1، ص 157 – 159.

أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مُسقطًا من كلامهم البتّة ". ([1])

ومن الأمثلة التي ضربها وعلّلها بعلّة الاستغناء قوله: " ومن ذلك استغناؤهم بلمْحَة عن مَلمَحة، وعليها كُسّرْت مَلاَمِحٌ وبشبْةٍ، مَشْبهٍ وعليه جاء مشابِه، وبليلة عن ليلاةٍ، وعليها جاءت ليالٍ" . ([2])

- **علة الاستحسان عند ابن جني:** الاستحسان من مصطلحات علم أصول الفقه، وبذلك فهو وافد على علم أصول النحو، وكثيرا ما يرد هذا المصطلح في كلام فقهاء الحنفية، وهو أحد الأدلة عندهم، ويجعلونه في غالب الأحيان في مقابلة القياس. يقول محمد الخضري: " فالقياس يقتضي الحَظْرَ. والاستحسان يقتضي الإباحةَ. فجعلوه دليلاً يعارض دليلاً مثله. ويرجع عليه وقد أكبر معارضوهم إطلاق هذا اللفظ. لأنهم ظنوه تشريفا بلا دليل. ومن هنا رده الأصوليون من المتكلّمة. وعدوه من الأدلة الفاسدة التي لا تصح الاعتماد عليها في استنباط الأحكام غير أن الحنفية في استخدامهم لهذا المصطلح. ليس كما ظنه معارضوهم من أنه مجرد قول بلا دليل أو قول بالهوى والتَشَهِّي. إذ عندهم قياس خفيت علتُه، بالنسبة إلى قياس ظاهر متبادر. يعني أن يكون في المحل علة ظاهرة توجب له حكما. إلحاقاً بأصل آخر".([3])

وقد عرفه تمام حسان بقوله: " هو الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتساع، والتصرف دون علة قوية، وبهذا المعنى يصبح للاستحسان طابع شبه اعتباطي جعل النحاة يعدونه في الأدلة الضعيفة ". ([4])

ومن هؤلاء النحاة الذي كان يقصدهم تمام حسان ابن جنّي الذي استند إلى الاستحسان في منهجه اللغوي. يقول محمد خير الحلواني: " أما في النحو، فربما كان ابن جني أول من أفاد منه، ولكنه بين أن علته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أَنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرف، وساق فيه أمثلة كثيرة تألف منها بابًا كاملا ". ([5])

---

[1] - ابن جني، الخصائص، ج1، ص 234.

[2] - المصدر نفسه، ج1، ص 234.

[3] - محمد الخضري، أصول الفقه، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط7، ص 333 – 334.

[4] - تمام حسان، الأصول، ص 205.

[5] - محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 124.

وقد تحدث ابن جني عن علة الاستحسان بقوله: " وجماعهُ أنَّ علته ضعيفة غير مستحكمة. إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف". ([1])

وقد مثل ابن جني لعلل الاستحسان الضعيفة غير المستحكمة بترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو (الفتوى والتقوى).

قال ابن جني: " ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واوا. من غير استحكام علة. أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة ".([2]) فهذه الألفاظ يتبادر إلى الأذهان ألا يجري فيها إعلال. فيقول: " ألفُتيا والتُقيا " لكن عارض هذا. الأمر الجلي القاضي بالتصحيح أمر يدعو إلى الاعلال وهو الفرق بين الاسم والصفة.

إلا أن ابن جني يرى أن هذه العلة غير مستحكمة ضعيفة. فيقول: " وهذه ليست علة متعددة. ألا تعلم كيف شارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة. لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينها فيها. من ذلك قولهم في تكبير" حَسَنٍ. حِسَانٍ فهذا كجبل وأجبال "، وقالوا " فرسٌ ورد " ، و" خيل وردٌ "، فهذا " كسقف و سُقُفٍ" ، وقالوا :" رَجُلٌ عَفَرٌ "، و" قوم غُفُر"، و" فخورٌ و فُخُرٍ" ، فهذا " كعمود وعُمُدٍ "... ولسنا ندافع أن يكون قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه. إلا أن جميع ذلك. إنما هو استحسان. لاعن ضرورة علّة ". ([3])

ومن أضرب الاستحسان ما أسند إلى التشبيه أو التشابه فقال: " ومن ذلك – أعني الاستحسان – أيضا قول الشاعر:

أريتَ إن جئتُ به أملودا مرجَّلاً ويلبس البُرودا

أَقَائِلُنَّ أحضروا الشُّهودا ؟

فألحقَ نون التوكيد اسم الفاعل، تشبيها له بالفعل المضارع. فهذا إذاً استحسان، لا عن قوة علّة، ولا عن استمرار عادة. ألا تراك لا تقول: أَقَائِمُنَّ يا زيدون، ولا أمنطلقُنَّ يا رجال، إنما تقوله بحيث سمعته، وتعتذر له، وتنسبه إلى أنّه استحسان

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 133.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 134.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 136.

منهم، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له. ([1])

فابن جني يحذو حذو سيبويه في باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى فعل المضارع. قال سيبويه: " وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيدا غدا. فمعناه و عمله مثل: هذا يضرب زيداً غداً ". ([2])

فعلة الاستحسان التي ذكرها ابن جنّي تكمن في تجويز اتصال نون التوكيد باسم الفاعل إذ التشابه كبير بين اسم الفاعل والفعل المضارع. لكنّ ابن جنّي يقر بأنّ هذا الاستحسان ليس هو عن قوّة علّة كما أنه ليس متواترا عن استمرار عادة العرب في كلامهم، ولكنك تتقبله على ضعف منه.

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 133.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 164.

المبحث الثاني

التعليل النحوي لدى نحاة القرن الخامس و السادس الهجريين .

توطئة :

شهدت الحياة العلمية في هدين القرنين نهضة واسعة شملت معظم العلوم اللغوية " ونضج من هده العلوم ما لم ينضج في الاعصر الماضية وتولدت علوم جديدة ".([1]) فقد اتخذت طرائق المتكلمين في النحو صورة الأسس الثابتة التي لا تقبل تغييرا ولا تبديلا. وأصبح التعليل المنطقي طاغيا على الكثير من تعليلات نحاة هذين القرنين. وبرز التقعيد للعلة بروزا واضحا، فوضعت تواليف خاصة بالعلة، وحملت فيها أصول النحو على أصول الفقه ".

وهكذا تحول النحو من صورته البسيطة الأولى المتفقة مع الذوق العربي والفطرة العربية إلى صورة جديدة قائمة على المنطق والجدل الكلامي" . ([2]) كما شهدت هذه الفترة بروزا واضحا لطائفة من العلماء حملوا أنفسهم على معارضة هذا الاسراف في استعمال العلل النحوية، والدعوة إلى نبذ كل ما يكد الذهن من تعليلات منطقية بعيدة عن الواقع. وذلك رغبة في العودة إلى السليقة العربية الأصيلة التي تنبذ التكلف.

وسنبدأ حديثنا عن أحد نحاة القرن الخامس الهجري وهو ابن برهان.

- التعليل النحوي عند ابن برهان، ت 456 هـ :

أولى ابن برهان العلة النحوية اهتماما كبيرا، وتجلى ذلك في شرحه لكتاب (اللمع) لابن جني، حيث ظهرت تعليلاته بشكل بارز، ولقد حظي ابن برهان بشهرة واسعة في علم الكلام، ووجد في المذهب المعتزلي ظالته؛ ولعل هذا ما جعل تعليلاته كثيرا ما تمتزج بالمنطق.

- تعليل ابن برهان المنطقي :

---

[1] – جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، ص 38.

[2] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية، ص 203.

إن عناية ابن برهان بالمنطق جعلته مستند إليه في توضيح أحكامه النحوية والصرفية. فقد قال في باب المفعول الذي أقيم مقام الفاعل: " وأعلم أنه لا يقوم مقام الفاعل إلا المفعول به عند حضوره؛ لأنه شريك الفاعل. ألا ترى أن الفاعل يخرج المصدر من العدم إلى الوجود، والمفعول به حافظ لوجوده، فلا يستقيم تجدد المصدر إذا فرضنا إنتفاء أحدهما. ولذلك لما جعلت العرب في الأفعال مالا يتعدى، فلا يكون المفعول به حظ فيه؛ أفردوا المفعول به بقبيل من الأفعال لا حظ للفاعل فيه قصاصا، ولذلك (فُعِلَ) بضم الفاء، ولذلك عمل (مضروب) عمل (ضارب) فإن لم تذكر المفعول به، كان لك أن تقيم ظرف الزمان مقامه، أو ظرف المكان، أو المصدر الموصوف، بعد أنْ تفرض أنه قام مقام المفعول به في أن يحل المصدر في نفسه، وعينه كما يحل في نفس المفعول به وعينه، وذلك اتساع لفظي" . ([1])

- نماذج من تعليلات ابن برهان :

اعتل ابن برهان بعلل كثيرة أنبأت عن ولعه بالعلة، ومنها:

- **علة أولى:** قال ابن برهان: " قالوا في: عَضُدٌ: عَضْدٌ، وفي: عُنُقٌ = عُنْقٌ، وهو أولى لتوالي الضمتين، ففي: رُسُلٌ : رُسْلٌ ، أولى؛ لأن الجمع أثقل من المفرد" . ([2])

- **علة التخفيف** : من ذلك ما ذكره ابن برهان في كلامه على حذف الياء من آخر الكلمة في غير النداء. قال: " قد تحذف في غير النداء، نحو قوله تعالى : ﴿ وإياي فأرهبون ﴾.([3]) وقوله تعالى : ﴿ يوم يأت ﴾([4]) .. استخفافا ". ([5])

- **علة كراهية** : وذلك ما ذكره في الكلام على جمع المؤنث السالم. قال ابن برهان: " فأما المؤنث فتجمعه بالألف والتاء. تقول: هِنْدٌ وهِنْداتٌ، ومسلمة ومسلمات، وكان القياس (مُسْلِمَتَات)، ولكنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفي التأنيث في لفظ واحد،

---

[1] – ابن برهان، شرح اللمع، ج1، 46.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 182.

[3] – سورة البقرة، ص 40.

[4] – سورة هود، ص 105.

[5] – ابن برهان، شرح اللمع، ج 1، ص 6.

فحذفو الأولى" . ([1])

- **العلـة المركبـة :** علل ابن برهان بالعلـة المركبـة من مجموع علتين، وذلك فـي معرض كلامه على الترخيم ما فيه تاء التأنيث. قال: " أكثر ما يكون الترخيم في ما كان فيه تاء التأنيث لعلتين: ...

أحدهما: أن التاء بمنزلة اسم ضُم إلى اسم، وليست من بنية الاسم؛ لأنها لا تثبت في جمع التكسير ولا جمع السلامة، كما قلت (حُبالى) و(حُبْليات). فإذا حذفت الأصول في الترخيم، كان حذف الزائد المباين لها أولى.

والعلـة الثانيـة: أنها تتغير في الوقف، فتصير هاءً، ودخولها على الكلام أكثر من دخول ألف (حُبلَى) وهمزة (حمراء) ؛ لأنهنّ يدخلن على الأسماء. وتستبد التاء بالدخول على الأفعال، نحو: قامت هندٌ فإذا كانت في نفسها متغيرة، والنداء باب تغيير، جعل تغييرها في النداء، كثرة حذفها للترخيم. ولأن الاسم لا يختل بحذفها، فلك في ترخيم (طلحة) أن تصل: يا طَلْح أقبل، بفتح الحاء، فإذا وقفت الحقت هاء السكت، فقلت: يا طَلْحَه. وإنما ألحقت هاء السكت؛ ليحرس على الحرف قبلها حركته ".([2])

- التعليل النحوي عند الحسين بن موسى بن هبة الله، الدينوري، (الجليس النحوي)، ت 490 هـ : ([3])

ترجع مكانة الدينوري المعروف بالجليس النحوي في التعليل إلى" أن كتابه (ثمار الصناعة في علم العربية)، واحد من المصنفات القليلة في المكتبة العربية التي عنيت بالعلل النحوية، وبينت أقسامها، وعددت أنواعها ". ([4])

وقد جعل الدينوري اعتلالات النحويين صنفين" : ([5])

أ – علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

---

[1] – المصدر السابق، ج1، ص 290 – 291.

[2] – ابن برهان، شرح اللمع، ج1، ص 26.

[3] – ابن الجزري، غاية النهاية، ج1، ص 253.

[4] – الدينوري، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا حداد، ص 11.

[5] – المصدر نفسه، ص 34.

ب – وعلة تظهر حكمتهم في أصوله، وتكشف عن صحة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاتهم.

وهم للأولى أكثر استعمالا، وأشد تداولا، وهي واسعة الشعُب، كثيرة الافتنان. إلا أن مدار المشهور منها في الجملة عند من عني بجمعها، وصرف الاهتمام إلى تتبعها وحصرها على ثلاثة وعشرين نوعا، نثبت اسماءها وألقابها حسب.. وهي: علة سماع، علة تشبيه، علة استغناء، علة استثقال، علة فرق، علة توكيد، علة تعويض، علة نظير، علة نقيض، علة حمل على المعنى، علة مشاكلة، علة معادلة، علة قرب ومجاورة، علة وجوب، علة تغليب، علة اختصار، علة تخفيف، علة دلالة حال، علة أصل علة تحليل، علة إشعار، علة تضاد، على أولى.

وقد تنبه محقق الكتاب حنا جميل حداد إلى أن السيوطي زاد عليها علة الجواز([1])، وهي زيادة غير مرضي عنها، لأن جميع العلل المذكورة موجبة، وعلة الجواز مجوزة ، وتسمى سببا لا علة عند حذاق المعللين كابن جني". ([2])

وقد شرح تلك الأنواع التاج ابن مكتوم في " تذكرته "، ونقلها عنه السيوطي في كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو). ([3])

وقد علق على تلك العلل محمد بن الطيب الفارسي في شرحه للاقتراح المسمى " فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ".([4])

ومما هو جدير بالذكر أن الدينوري أطلع على كتاب " الموضع" ([5]) لعلي بن إبراهيم الحوفي، المتوفى سنة 430 هـ. ([6]) وهو كتاب كبير استوفى فيه الحوفي العلل، وصرف الاهتمام إلى تتبعها وحصرها، لأنه كان قيما بعلل العربية أتم قيام فعني به النحويون. ([7])

والملاحظ أن الدينوري كان شديد الحذر في ذكر العلل النحوية في كتابه إذ

---

[1] – انظر الدينوري، ثمار الصناعة، ص 34، هامش التحقيق.

[2] – انظر ابن جني، الخصائص، ج 1، 166.

[3] – انظر السيوطي، الاقتراح، ص 176، 177.

[4] – أنظر الفاسي، فيض نشر الانشراح، ج 2، ص 861، وما بعدها.

[5] – انظر الدينوري، ثمار الصناعة، ص 92.

[6] – القفطي، الانباه، ج 2، ص 221.

[7] – المصدر نفسه، ج 2، ص 219 – 220.

لا يفوته أن يقيدها بالوصف، ويقيمها بالحكم عليها قوة وضعفاً، وجودة إن تعددت و ختلفت ". ([1])

- نماذج من تعليلات " الجليس النحوي" :

كتابه (ثمار الصناعة في علم العربية) زاخر بالعديد من العلل النحوية التي يمكننا إدراجها ضمن العلل التعليمية التي تسعى إلى إفهام القارىء، فهي علل بسيطة واضحة بعيدة عن الجدل والمنطق الذي طبع كلام الكثير من علماء عصره. ومن تلك العلل:

- **علة الفرق:** من ذلك تعليله إبدال التنوين في الوقف ألفا في المنصوب المنصرف. قال الجليس: " ولما وجب الابتداء بالمتحرك من حيث كان تحريك اللسان ابتداء بالساكن متعذرّا؛ اختير الوقف بالسكون لتخالف الغاية البداية. وهذا في المرفوع والمجرور والمنصوب غير المنصرف . فأما المنصوب المنصرف؛ فإن الاختيار فيه أن يبدل من تنوينه في الوقف ألفا، فرقا بين التنوين والنون الأصلية ".([2])

- **علة المعادلة والموزانة :** من ذلك تعليله اختصاص رفع التثنية بالألف، ورفع الجمع الموصوف بالواو. قال: العلة في اختصاص رفع التثنية بالألف ورفع الجمع الموصوف بالواو، أنّ التثنية أعم من الجمع، ثم إن الألف أخف، والواو أثقل، فجعل الأخفّ مع الأثقل، والأثقل مع الأخفّ لتقع المعادلة والموازنة. ولهذه العلة بعينها، وجب رفع الفاعل ونصب المفعول؛ لأن الفاعل نوع واحد والمفعول من نوع" . ([3])

- **علة استثقال :** من ذلك قوله : " ما قبل ياء التثنية مفتوح استثقالا للخروج من كسرة إلى ياء إلى نون مكسورة " . ([4])

- تعدد العلل عند " الجليس النحوي" :

---

[1] – الجليس، ثمار الصناعة، 92 – 93.

[2] – المصدر نفسه، ص 62.

[3] – الجليس، ثمار الصناعة، ص 72.

[4] – المصدر نفسه، ص 70.

علل الدينوري بعض أحكامه النحوية بعلل عدّة. من ذلك تعليله البناء على الحركة بأربع علل. قال : والبناء على الحركة يكون لإحدى أربع علل. إما لأن الكلمة لها أصل في التمكن مثل: المعرفة المفردة، والنكرة المخصوصة في باب النداء، وإما لأنها مشابهة التمكن، مثل : الفعل الماضي، فإنه بني على حركة، وهي الفتحة لمضارعته الفعل المتمكن، وهو المضارع، والمضارعة بينهما من خمسة أوجه، وذلك أنّ كل واحد منهما يقع خبرا وصلة وصفة وشرطا وجزاء.

والفتح مستمر في الأفعال الماضية، ما لم يعرض لها عارض ينقلها إلى الضمّ. وهو اتصال واو الجمع به مع صحّة لامه. أو إلى الكسرة، وهو أن تلحقه تاء التأنيث ويلقاها ساكن. أو إلى السكون وهو اتصال باقي الضمائر المرفوعة البارزة به إلا الألف؛ لاجتماع أربع حركات لوازم لم يفصل بينهما شيء في اللفظ ولا في تقدير ما هو في اللفظ. وإما لالتقاء الساكنين كالمذكورة آنفا. وإمّا لأنّ الكلمة حرف واحد فيقوي الحركة، مثل : الياء واللام والكاف" . ([1])

- انعكاس العلة عند الجليس النحوي (الدينوريّ) :

أثار الدينوري مشكلة انعكاس العلة، وعّدها قدحا في قوتها واستحكامها. قال: " ظهر عند إجمالنا ذكر المرفوعات أن الفاعل رفع، ووعدنا في باب المبتدأ أو الخبر أن نستوعب في هذا الباب شرح العلل المنصوصة لاستحقاقه ذلك، وينطوي فيها تعليل نصب المفعول به، والتي يحضر الآن على الحفظ منها ست علل :

- **الأولى** : أن الفاعل واحد؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان، والمفعول كثير؛ لأن الفعل يكون له مفعولان فصاعدا إلى عشرة ([2])، فاختير للفاعل أثقل الحركات وهو الرفع، واختير للمفعول أخفّ الحركات وهو النصب؛ لأن إعادة ما خفّ وتكريره أيسر مؤونة وأقل تعبا من إعادة ما ثَقُل.

- **الثانية** : أنّ الفاعل أول؛ لأن رتبته أن يلي الفعل لحاجة الفعل إليه، ولا يجوز الاقتصار على المفعول دونه كما يجوز عكس ذلك. والمفعول ثانٍ؛ لأن رتبته أن يقع

---

[1] – الجليس، ثمار الصناعة، ص 58.

[2] – لعله تصحيف حيث اقتصر النحاة فيما وجد البحث على ثلاثة مفاعيل للفعل ليس غير.

بعد الفاعل لما بُيِّن. فلما كان على هذه النصبة، وكانت الحروف، الثلاثة المأخوذة منها حركات الإعراب الثلاث مختلفة المخارج جُعِلَ أقربها وأدناها، وهو الرفع للمتقدِّم وهو الفاعل، وجُعل أبعدها وأقصاها، وهو النصب للمتأخر وهو المفعول. وهاتان العلتان فرضيتان ومتقدمتان في الجودة والقوة على غيرهما.

- **الثالثة :** أن الفاعل أقوى من المفعول لحاجة المفعول إليه، فلما كان الفاعل أقوى من المفعول ولحاجة المفعول إليه أعطي الفاعل أقوى الحركات والمفعول أضعفها.

- **الرابعة :** أن الفاعل أول كما ذُكر، وهو يَرِدُ والنفس جامة نشطة، فجُعل له الأثقل من الحركات، وهو الرفع لقوة النفس عند وروده على إتمام النطق، وجُعِلَ النصب لفتورها وضعفها عند ورودها.

- **الخامسة :** قد ذكرت في باب المبتدأ والخبر. ([1])

- **السادسة :** أن الفاعل ارتفع للفرق بينه وبين المفعول.

وهذه من العلل التي يتوجه عليها العكس، ولا يوجد لها مخرج، إذ لقائل أن يقول: " هلا ارتفع المفعول وانتصب الفاعل. وكان ذلك للفرق بينه وبين المفعول" . ([2])

يلحظ اعتماد " الجليس النحوي" على تعدد العلل لتوضيح علته وشرحها، كما أنه استند إلى التعليل النفسي عند إيراده العلة الرابعة، حيث تكلم على نشاط النفس فتورها.

وقد أورد أبو البركات بن الأنباري حلا لمشكلة انعكاس العلة التي أثارها الجليس النحوي، فرأى " أن السؤال لا يلزم؛ لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق، وقد حصل. وبيان أن هذا السؤال لا يلزم أنا لو عكسنا على ما أورده السائل، فنصبنا الفاعل ورفعنا المفعول لقال الآخر: فهلا عكسته ؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال، والسؤال متى انقلب كان مردودا ". ([3])

ويبدو" أن ابن الانباري أراد بهذا تبيان أن طبيعة العلة النحوية تكمن في تعليل

---

[1] – وهي مضارعة الفاعل على المبتدأ.

[2] – الجليس النحوي، ثمار الصناعة، ص 92 – 93.

[3] – ابن الانباري، أسرار العربية ، ص 92.

ما تكلمت به العرب لا ما يمكن أن تتكلم به، وذلك حتى لا يتسلل الخلل إلى الكلام السليم المضبوط ". ([1])

- التعليل النحوي عند أبي محمد عبد الله بن الخشاب، ت 567هـ : ([2])

لقد كان ابن الخشاب مولعا بالتعليل النحوي، ومن أشهر كتبه (كتاب المُرْتَجل) إذ أن معظم الأحكام التي أوردها فيه كانت متّسمة بالتعليل.

- نماذج من تعليلاته :

- **علة التخفيف :** من ذلك تعليله حذف الواو التي تأتي بعد الميم في ضمائر الجموع المذكورة . قال ابن الخشاب: " واعلم أن الأصل في جميع ضمائر الجموع المذكورة مما فيه الميم أن تأتي بعدها واو، وتكون الميم عندهم لمجاوزة الواحد، والواو لتعيين أن المجاوزة إلى جمع لا تثنية؛ كقولك في أنتم: (أَنْتُمُو)، وفي هُمْ : (هُمُو)، وفي قمتم: (قُمْتُمو)، وكذا في المنصوب والمجرور، ما اتصل وما انفصل، كقولك: رَأَيْتهمو، وبكمو، ومنهمو؛ إلا أنهم حذفوا الواو تخفيفا، وسكنوا الميم قبلها بحذف ضمّتها علما بأنّه غيرُ مُلْبِسٍ مع التخفيف بواحد ولا تثنية؛ أما الواو فلتعريه من العلامة البتة، وأما التثنية فللزوم الألف لها إذا قلت: هما وإياكما وبكما. وإن استعمل الأصل، ورُدَّ المحذوف فجيّد كثير في استعمالهم الفصيح يُقْرَأُ به القرآن، ويُتَكَّلمُ به الفصحاء في النثر والنظم" . ([3])

- **علة استغناء:** وعلّل بها حذف الفاعل من المصدر العامل. قال ابن الخشاب: " ويختصّ المصدر بأنّه يجوز حذف الفاعل معه، ولا يجوز ذلك مع الفعل؛ بل يُضمر فيه البتة؛ لأنه لابد للفعل من فاعل، ولا يصحّ ترك إسناده إليه أو إلى ما قام مقامه.

فأمّا المصدر فحذف الفاعل معه حذفاً، ولم يصحّ أن يضمر فيه، والعلّة في الحكمين واحدة، أعني: حذف الفاعل معه حذفاً وامتناع إضماره فيه، وهي أنه اسم على كل حال؛ وليس بفعل ولا صفة جارية على فعل ولا مشبّه بذلك ، فنبهوا بذلك،

---

[1] – فاضل صالح السامرائي، أبو بركات ابن الأنباري ودراساته النحوية، ص 182.

[2] – ينظر شذرات الذهب، ج 4، ص 221 – 222.

[3] – ابن الخشاب، المرتجل، ص 284.

أي حذف على استغنائه عن الفاعل بكونه اسما صريحا؛ والأسماء في الأصل مكتفية بأنفسها، مُسْتَغْنِيةٌ عن غيرها، والأفعال ليست كذلك، ومثال حذف الفاعل معه. قوله تعالى: ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً ﴾([1])، التقدير: أو إطعام أنتم، فحذف (أنتم)، وهو فاعل المصدر في هذه الآية " . ([2])

- **علة مناسبة :** من ذلك تعليله إضافة الزمان إلى الفعل. قال: " وإنما ساغ إضافة الزمان إلى الفعل – فيما علّلوا – للمناسبة بينهما، والمشابهة في أَنَّ الزمان يحدث وينقضي، والفعل كذلك، فكانت إضافته. إليه لعلاقته به؛ ولأنه – مع ذلك – دالٌ على مصدره، فكانت إضافة الزمان إليه كالاضافة إلى المصدر وهو اسم ، وعلى ذلك يُتأوَّلُ " . ([3])

- **علة مشاكلة :** وقد علّل ابن الخشاب بهذه العلة لزوم إضمار(أنْ) الناصبة بعد واو المعية. قال: " ومن ذلك واو الجمع في قولك: (لا تأكل السمك وَ تَشْرَبَ اللّبنَ)، يلزم مع هذه الواو إضمار (أنْ) وهي الناصبة للفعل لا محالة، لا الواو، ولا يجوز إظهارها مراعاة للمشاكلة في ظاهر اللّفظ بين المعطوف والمعطوف عليه، إذا كانت الواو، وإن كانت للجمع ؛ فهي راجعةٌ في المعنى إلى العطف.

ألا ترى أنّ معنى الكلام: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللّبن، فلما كان ماقبلها فعلاً و ليس باسم لم يُظْهِرُوا (أن) بعدها؛ ليكون ظاهرُ اللّفظِ عطف فعلٍ على فعلٍ و جمعه إليه ". ([4])

- **علة طول الكلام :** وقد علّل بها إظهار (أَنْ) الناصبة لزوما بعد لام الجحود. قال: " ... والمستعملة في الجحود يلزمها الإظهار لطول الكلام مع العلم كلّ العلم بأنّها الجارة، و(أَنْ) بعدها مقدّرة فهي العاملة بدونها، والكلام إذا طال لزم فيه من الحذف مالا يلزم غيره " . ([5])

---

[1] – سورة البلد، الآية 14.

[2] – ابن خشاب، المرتجل، ص 242.

[3] – المصدر نفسه، ص 325.

[4] – المصدر نفسه، ص 206 – 207.

[5] – المصدر نفسه، ص 206.

- **علة الفرق** : علل ابن الخشاب بعلة الفرق كسر اللام الداخلة على ياء المتكلم. قال كسروا لهذه الياء ما أصله في قياس استعمالهم أن يكون مفتوحا معها، وهو اللام في قولك: (لي)، وهذه اللام أصلها الفتح ؛ وإنما كسرت مع المظهرات فرقاً بينها وبين لام التوكيد، وهي باقية مع المضمرات على أصلها، إذ كانت المضمرات بابها الرد إلى الأصول، ما خلا هذه الياء التي للمتكلم، فإنها مكسورة معها في قولك: لي غَيْرها في قولك: لِزيدٍ، على ما يوجبه التدقيق، وإنْ كان اللفظ واحدا؛ لأن تلك مجتلبة للفرق، وهذه مجتلبة لأجل الياء لتسلم، لا لمعنى آخر".([1])

- **علة كراهة** : من ذلك ما ذكره في الكلام على المضمر من المعارف. قال: " وأما المعرفة – وهي كما قلنا التي تخصّ الواحد من جنسه في أصل وضعها – فتنقسم أقساما خمسة : منها المضمر نحو: أنا، وأنت، وهو ، والكاف في: رأيتك وبك، فهذه الكلم وما جرى مجراها – قلّت حروفها أو كثرت – اسماء مضمرة، وسميت مضمرة، هي وما جرى مجرها؛ لأنها في الأمر العام إنما تأتي بعد مذكور ظاهر كقولك: زيد مررتُ به، أو ما يقوم مقام لفظ الاسم الظاهر الذي يعود الضمير إليه كالمتكلم ها هنا مناب اسمه؛ وكذا المخاطب على اختلاف ضروبه، ثم يُختصر اللفظ الظاهر، فلايعاد المذكور بصورته كراهة للتكرير وخشية اللبّس في بعض الأحوال، أو في جميعها أو اختصارا أيضا، فإنّ الاختصار مع العلم مطلوب عندهم. فمجموع ما ذكرناه أو بعضه علّة في وجود الأسماء المضمرة في اللّغة..." . ([2])

يتبين لنا أنَّ علل ان الخشاب في معظمها علل " تعليمية بسيطة، ابتعد فيها عن التكلف والتعسف، ولا نستغرب من ذلك حينما نعلم أنه حينما ألف كتابه (المرتجل) كان شرحا وتيسيرا لما استغلق على الطلاب في كتاب (الجمل) لعبد القاهر الجرجاني، إذ قال ابن الخشاب في مقدمة كتابه: " ... هذا إملاء على مختصر أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني – رحمه الله – الذي وسمه بالجمل، ويجري مجرى الشرح له، وإن كان غير مُستقصي" . ([3])

---

[1] – المصدر السابق، ص 108.

[2] – ابن الخشاب، المرتجل، ص 278.

[3] – المصدر نفسه، ص 4.

- التعليل النحوي عند أبي البركات كمال الدين بن الأنباري، ت 577 هـ : ([1])

أراد ابن الانباري للتعليل النحوي أن يمضي على منهج يشابه منهج أصول الفقه، وذلك لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول ".([2]) وذلك من خلال ما سماه " بعلم أصول النحو".([3]) وعد التعليل دليل صحة النحوي، فقال: " وفائدته – يعني علم أصول النحو – التحويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ".([4])

وقد فرق ابن الأنباري بين العلة والتعليل، فعلى حين انصب اهتمامه في الجانب التنظيري لعلم الأصول على العلة الموجبة للحكم، وذلك في كتابيه(لمع الأدلة)، و(الإغراب في جدل الإعراب)، فتكلم في كتابه الأول على القياس، وبيّن أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد.. وتحدث عنها، وساق الكثير من الأمثلة التي تشرح تلك الأقسام. ([5])

أما الكتاب الثاني " الإغراب " ، فتكلم فيه على الاستدلال، وبين أن أدلة صناعة الإعراب ثلاث: نقل وقياس واستصحاب حال، ثم أورد سبعة أوجه يعترض من خلالها على الاستدلال بالقياس. ([6])

وقد انصب اهتمام ابن الأنباري في الجانب التطبيقي العلمي على التعليل بصفة عامة، وبخاصة في كتابه (أسرار العربية)، الذي يعد كتابا في التعليل. إذ هو في غالب أمره إجابات عن أسئلة يثيرها أبو البركات من مثل: لِمَ سُمِيَّ الاسم اسما ؟([7]) لِمَ سُمِيَّ الفعل فعلا ؟ ([8])، لِمَ سُمِيَّ الإعراب إعرابا والبناء بناءً([9]) ؟ ... وهكذا.

---

[1] – السيوطي، البغية، ج1، ص 88.

[2] – ابن الأنباري، النزهة، ص 76.

[3] – المصدر نفسه، ص 76.

[4] – ابن الأنباري، لمع الأدلة في علم أصول النحو، تح. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957، ص 80.

[5] – ينظر ابن الانباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957، ص 54 – 62.

[6] – ينظر ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 83، 117.

[7] – ابن الانباري، أسرار العربية ، ص 4.

[8] – المصدر نفسه، ص 11.

[9] – المصدر نفسه، ص 19.

ومن التعليلات التي أوردها ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية ما جاء في " إلغاء أفعال القلوب إذا توسطت أو تأخرت " ، قال : " وأما إذا توسطت أو تأخرت فإنما جاز إلغاؤها لأن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل، وقد مرّ صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما اعتمد عليه ... وأما من أعملها إذا تأخرت فجعلها متقدمة في التقدير وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازا وتوسعا غير أن الإعمال مع التوسط أحسن من الإعمال مع التأخر". ([1])

وهذه من التعليلات المقبولة المستندة إلى طبيعة اللغة ومثلها أيضا ما جاء في سبب إدخال (أن) في خبر(عسى)، قال ابن الانباري: " لأن عسى وضعت لمقارنة الاستقبال و(أَنْ) إذا أدخلت على المضارع أخلصته للاستقبال، فلما كانت (عسى) موضوعة لمقارنة الاستقبال، و(أن) تخلص الفعل للاستقبال ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال(أنْ) التي هي علم الاستقبال" . ([2])

ومن تعليلاته المرفوضة غير المتقبلة ما أورده في سبب بناء(اثنين) في اثني عشر قال: " إنّ علم التثنية هو علم الإعراب فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية ". ([3])

وهذا تعليل غير صحيح مردود " إد لا داعي لأن ينزع منه علم التثنية وإنما تجعل علامة الإعراب علامة بناء كالمنادى المثنى المبني واسم لا النافية للجنس المثنى المبني ".([4])

ومن ذلك قوله: " فإن قيل: فَلَمَ قلتم إن الأصل في الجمع السالم – يعني المذكر– أن يكون لمن يعقل ؟ قيل: تفضيلا لهم لأنهم المُقَدَّمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيله إياهم. قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾.([5]) ([6])

---

[1] – المصدر السابق، ص 161.

[2] – المصدر السابق، ص 127.

[3] – ابن الانباري، أسرار العربية، ص 220.

[4] – فاضل صالح السامرائي، أبو بركات ابن الأنباري ودراساته النحوية، ص 178.

[5] – سورة الإسراء، الآية 70

[6] – ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 56.

وهذا تعليل غير مقبول لأن العرب استعملت هذا الجمع قبل نزول القرآن الكريم.

- أشهر ما أورده ابن الأنباري من العلل :

- **علة التخفيف** : وذلك نحو ما جاء في أسرار العربية في قلب الألف في (حبلى) ياء في قولهم: (حبليات) قال: " لأنها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدي إلى حذفها لأنها ساكنة وألف الجمع بعدها ساكن وساكنان لا يجتمعان فيجب حذفها لالتقاء الساكنين". ([1]) فالفرار من التقاء الساكنين تخفيفا على النطق وتيسيرا على اللسان، ومنها أيضا ما علله أبو البركات حذف آخر الاسم الخماسي في الجمع بعلة التخفيف. قال: " فإن قيل: فَلِمَ حذف آخر الاسم الخماسي في الجمع، نحو: سفرجل وسفارج ؟ قيل: إنما وجب حذف آخر حروفه لطوله، ولو أتي به على الأصل؛ لكان مستثقلا، فحذف طلباً للخفة. ([2])

- **علة الشبه** : من ذلك ما علله أبو البركات لعدم تصرف (عسى) قال: " فإن قيل: فَلَمَ لا يتصرف ؟ قيل: لأنه أشبه الحرف؛ لأنه لمَا كان فيه معنى الطمع أشبه (لعلَ)، و(لعلَ) حرف لا يتصرّف، فكذلك ما أشبهه ".([3])

- **علة المعادلة و الموازنة** : علل أبو البركات فتح حرف المضارعة في الثلاثي وضمها في الرباعي. قال: " فإن قيل : فَلِمَ فتحوا حرف المضارعة في الثلاثي، وضموه في الرباعي؟ قيل: لأن الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخف من الضمة ، فأعطوا الأكثر للأخف والأقل للأثقل، ليعادلوا بينهما " . ([4])

- **علة أمن اللبس** : هي أهم علة راعتها العرب لأن غرض المتكلم الافهام. واللبس يمنع من ذلك قال ابن الأنباري في الإنصاف: " وإنما جاءت هذه اللام مع (إن) المخففة من الثقيلة لأنّ (إن) المخففة باللفظ بمنزلة التي يراد بها النفي، فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس جيء بها للفرق بينهما ".([5])

---

[1] – المصدر السابق، ص 61.

[2] – المصدر السابق، ص 251.

[3] – المصدر السابق، ص 203.

[4] – ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 278.

[5] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص 337.

وقال أيضا في أسرار العربية: " فلو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لا لتبس هذا الجمع بهذه التثنية ".([1])

- **علة إيجاز واختصار**: جاء في أسرار العربية: " أن الأصل في التثنية العطف إلا أنّهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار، وكذلك في الجمع ".([2]) ومن ذلك أيضا أنه ذكر" أن سبب الإضمار قبل الذكر في أفعال المدح والذم هو طلب التخفيف والإيجاز لأنهم أبدا يتوخّون الإيجاز والاختصار في كلامهم ". ([3])

- **علة التعويض** : فقد علل بها بناء (قبلُ)، و(بعدُ) على الضمّ، لأنّه: " لما حُذِف المضاعف إليه بُنِيَا على أقوى الحركات وهي الضمة، تعويضا عن المحذوف وتقوية لهما ". ([4]) وكذلك قلبهم الهمزة واوا في جمع (صحراء) فقالوا: صحراوات، لأنهم: " لما أبدلوا من الواو همزة في نحو: أُقّتت، وأُجُوه، أبدلت الهمزة هنا واوا من الناقض والتعويض".([5]) ويعلل بها تحريكهم العين من (أرضون) فقال: " وإنما غير فيه لفظ الواحد؛ لأنه جمع على خلاف الأصل، لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيّروا فيه لفظ الواحد تعويضا عن الحذف تاء التأنيث منه ".([6])

- **علة الاستثقال**: وعلل بها أبو البركات إدغام حرفي الياء في كلمة " حبذا " بقوله: " إن قال قائل: ما الأصل فيه: (حبْذا)، قيل: الأمل فيها: حَبُبَ ذا، إلا أنه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد، استثقلوا اجتماعها متحركين، فحذفوا حركة الحرف الأول وأدغموه في الثاني، فصار: حَبَّ، وركبوه مع (ذا) فصارا بمنزلة كلمة واحدةٍ، ومعناها المدح وتقريب الممدوح من القلب ". ([7])

---

[1] - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 55.

[2] - المصدر نفسه، ص 47 – 48.

[3] - المصدر نفسه، ص 105.

[4] - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 31.

[5] - المصدر نفسه، ص 62.

[6] - ابن الأنباري، الإنصاف، ج 4، ص 93.

[7] - ابن الأنباري، العربية، ص115.

- العلل الجدلية عند ابن الانباري :

تعد العلل الجدلية النظرية من العلل التي كثرت عند أبي البركات وغالى فيها وفي تتبعها و البحث عنها. وهذا ما نجده جليا في كتابه (أسرار العربية). " فالكتاب قائم على التعليل الغائي الجدلي، ولا نستغرب من ذلك وثقافة الأنباري الجدلية والمنطقية والكلامية معروفة فكان طبيعيا أن يوغل في هذا الميدان وأن يزيد على ما أورده السابقون فيه ". ([1])

وإذا ما أردنا أن نقدم شاهدا على ذلك فنقول: بأنّ كلّ سؤال يأتي بعد تلك العلل التعلمية التي يذكرها فهو يعدّ من قبيل العلل الجدلية النظرية من ذلك ما ذكره في (باب ما لَمْ يُسَمَّ فاعله). قال: " وإن قال قائل: لِمَ لَمْ يُسم الفاعل ؟ قيل: لأنّ العناية قد تكون بذكر المفعول، كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للجهل بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار، إلى غير ذلك. فإن قيل : ولم كان ما لم يسم فاعله مرفوعا ؟ قيل: لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل إليه، كما كان يرتفع الفاعل. فإن قيل: فلِمَ إذا حُذِف الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه ؟ قيل: لأنّ الفعل لابّد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير محدّثٍ عنه، فلما حذف الفاعل ها هنا وجب أن يقام اسم آخر مقامه ليكون الفعل حديثا عنه، وهو المفعول ...". ([2])

الملاحظ على هذه الأسئلة المفترضة والتي أجاب عنها بتعليلات تؤدي إلى كد الذهن و تجّرنا إلى التشويش والملل، وبذلك يذهب الغرض المتوخى الذي ذكره ابن الأنباري ولم يلتزم به إذ أنه أشار في مقدمة كتابه (أسرارالعربية) إلى أنه " أعفاه من الإسهاب والتطويل وسهله على المتعلم غاية التسهيل ".([3])

ومهما يكن من أمر فإننا من خلال غرضنا لاهتمام أبي البركات ابن الأنباري بالتعليل الجدلي والإسهاب فيه فقد جارى فيه زمنه وخضع لرغبة عصره الذّي اتخذ المنطق شعارا والجدل الكلامي إزارا. ساعدته على ذلك قدراته العقلية وثقافته المنطقية والكلامية التي أكسبته قدرة كبيرة على استنباط العلل والكشف عن أغوارها فكانت تواليفه الحسان شاهدة على هذه العقلية البارعة التي أظهرت مدى اعتماده على هذه

---

[1] – محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام القاهرة، ط1، 2006، ص 358.

[2] – ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 99.

[3] – المصدر نفسه، ص 30.

التعليلات في استدلالاته النحوية وإكثاره من الاستعانة بها " فكان مبدعا في تأليفه مسايرا لطرق التعليم السائدة أنذاك ومحاولا أن يظهر بمظهر المعلّم الذي يأخذ بيد تلامذته ليولجهم خضم العربية المتلاطم برويّة وحذر" . ([1])

ومما هو جدير بالذكر أنّ البحث يذهب ما ذهب إليه أحد الباحثين المعاصرين الذي رأى بأنَّ هذه التعليلات التي اعتمدها أبوالبركات قد وردت" لتسويغ القواعد وتبريرها، إذ توجد بعد القاعدة لا قبلها، فلا تتعدى دلالة أو أمارة على الأحكام، تهدف إلى إضفاء نوع من الاتساق على تلك القواعد. وهي تعليلات تختلف عن تلك الموجبة للحكم، التي تستخدم في العملية القياسية وتدخل في القياس باعتبارها ركن من أركانه. ومن ثم طرح ابن الأنباري هذه التعليلات من أصول النحو، واقتصر في تأصيله لعلم أصول النحو على تلك الموجبة ". ([2]) التي قدم بالتنظير لها في كتابه " لمع الأدلة ".

- التعليل عند أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ت 616 هـ : ([3])

يعد أبو البقاء العكبري من أهم النحاة الذين أولوا التعليل النحوي أهمية بالغة لأن " النفوس تأنس بثبوت الحكم لعلة. فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس ".([4]) فلم يترك صغيرة ولا كبيرة في النحو إلاّ عللها فقد " جاءت دراساته النحوية ممارسة تطبيقية لِمَا استنبط من الأسباب والعلل".([5]) حيث ألف كتابه الذائع الصيت (الباب في علل البناء والإعراب)، فتناول أبواب النحو العربي كلها تقريبا، كل باب بقدر ما فيه من العلل، إذ يوضح حدّ الباب، ثم يعلله جزءا جزءا، ويشرع في توضيح أحكام الباب التفصيلية، فيتبع كلّ حكم ما يتعلق به من العلل ولعله يكشف اعتماد العكبري على كتب قد سبقته إذ أنّ الكتاب لا يختلف لا في تخطيطه العام، ولا في عنايته بالعلل عن كتاب (علل النحو) لابن الوراق الذي سبقه، وقد تحدث عن ذلك كل من الباحثين عبد القادر المهيري،([6]) ومها مازن المبارك. ([7])

---

[1] – عبد الهادي وحيد غازي، العلة النحوية، ص 226.

[2] – محمد سالم صالح، أصول النحو، ص 369.

[3] – السيوطي، البغية، ج2، ص 39.

[4] – العكبري، التبيين، ص 189.

[5] – حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص 76.

[6] – أنظر عبد القادر المهدي، كتاب علل النحو، ص 50 – 51.

[7] – أنظر مها مازن المبارك، مقدمة كتاب العلل في النحو للوراق، ص 5 – 6.

وقد تبع العَكَبري ابن الأنباري في إلحاق القياس النحوي بالقياس الفقهي إذ يعد من أبرز النحاة الذين اهتموا بالتعليل في القرن السادس الهجري بعد ابي البركات بن الأنباري تعليله في لحاق القياس النحوي بالقياس الفقهي. إذ يعدّ من أبرز النحاة الذين اهتموا بالتعليل في القرن السادس الهجري بعد أبي البركات بن الأنباري إلحاق القياس النحوي بالفقهي رفض أبو البقاء العكبري أن تحمل (كم) الخبرية على (رُبَ) بعلة النقيض؛ لأنّ اتحاد العلّة شرط عنده في القياس.

قال العكبري: " ومعظم النحويين يقول: حملت على نقيضها، وهي (رُبَ) والحق ما خبرتك به، وهو أنّ الجامع بينهما الغاية في طرفي العدد؛ لأنّهم لا يعنون أنّ الحكم الشيئين واحد لعلة تضادهما، بل بين الضدين معنى يشتركان فيه ".([1])

ويعتبر هذا من باب الحاق القياس النحوي بالقياس الفقهي الذي تابع فيه أبو العكبري ابن الأنباري.

- التعليل المنطقي عند العكبري :

تبرز العبارات المستندة إلى المنطق من خلال تعليلاته المختلفة. فقد ذكر في معرض كلامه على العامل في الخبر أن المبتدأ لا يصلح للعمل، وأنّ تشبيهه بأسماء الشرط لا يصحّ لخمسة أوجه، ثم علقّ على الوجه الخامس، فقال : " والصحيح أن يقال: للعمل تأثير، والمؤثرِّ أقوى من المؤثرَّ فيه، فيقضي مذهبهم إلى أن يكون الشيء قويا صعيفاً من وجه واحد، إذ كان مؤثرّا فيما أثرّ فيه ". ([2])وكذلك بقوله: " العامل في الشيء كالعلة العقلية، وتلك لا يفصل بينها وبين معمولها ".([3])

- التعليل القياسي والجدلي عند العكبري :

كان اهتمام أبي البقاء بالعلل الأول، أي العلل التعليمية، وتعد أكثر انتشارا في مؤلفاته؛ إذ تعرف بها الأحكام والقواعد المطردة المستنبطة من استقراء كلام العرب.

---

[1] – العبكري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص 314.

[2] – المصدر نفسه، ص 130.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 155.

على أنّه لم يهمل العلل الثواني والثوالث، أي القياسية والجدلية، وكما ذكرنا من ذي قبل أنّه يمكننا أن نعد العلل القياسية هي الجدلية لأن ثمة تداخلا في وجوه هذه العلل، لعدم وجود حدود فاصلة بين العلل القياسية والعلل الجدلية. ولأن الدراسة جعلتهما واحدا. وقد أورد أبو البقاء العكبري في تعليله تحريك الاسم المنقوص بالفتحة دون الضمة أو الكسرة، فقال: " إنّما احتملت الفتحة لخفتها ؛ لأنها بعض الألف، والألف أخفّ حروف المدّ، وبعض الأخف في غاية الخفة. فإن قيل: لو كان كذلك لصحّت الواو والياء في (دار) و(باع) لانفتاحها. قيل: الفتحة هناك لازمة بخلاف فتحة المنصوب هنا " . ([1])

ومن تعليله أيضا مجيء فاعل (نعم) و(بئس) جنسا معرفا. قال: " وإنما كان نعم وبئس جنسا معرّفا بالاسم لثلاثة أوجه: أحدها أنّ (نعم) لما كانت للمدح العام جُعل فاعلها مطابقا لمعناها، والثاني أنّ الجنس يُذكر تنبيها على أنّ المخصوص بالمدح أفضل جنسه. والثالث أن الجنس ذُكر للإعلام بأنّ كلّ فضيلة وكلّ رذيلة افترقت في جميع الجنس مجتمعة في المخصوص بالمدح والذمّ. ويتابع العكبري طرح الاسئلة فيقول: لو كان جنساً لما ثُنّي ولا جُمع، قيل: إنّما تبنى وتجمع على معنى: إنّ زيداً يفضل هذا الجنس إذا مُيزوا رجلين رجلين، أو رجالاً رجالاً، وقيل: إنّما ثُني وجمع ليكون على وفاق المخصوص بالمدح والذمّ في التثنية " . ([2])

- مسالك العلة عند أبي البقاء :

ويقصد بمسالك العلة الوسائل التي نعرف بها علة أي حكم من الأحكام النحوية، ونحن نذكر مسلكا مهما اعتمده أبو البقاء في توضيح الكثير من العلل التي علل بها الأحكام النحوية والصرفية، مترسما في ذلك خطا أبي على الفارسي وأبي الفتح بن جنّي وابن الأنباري، هذا المسلك هو: السبر والتقسيم الذي عرفه السيوطي بقوله: أن يذكر الوجوه المحتملة، ثم يسبرها، أي: يختبر ما يُصْلِحُ، وينفي ما عداه بطريقه" ،([3]) وقد سماها " الجليس النحوي" بعلة التحليل.

---

[1] – المصدر السابق، ج1، ص81 – 82.

[2] – المصدر السابق، ج1، ص 183 – 184.

[3] – السيوطي، الاقتراح، ص 140.

وقد استدل به أبو البقاء على اسمية (كيف). قال: "... والخامس أَنّ دليل السبر والتقسيم أوجب كونها اسما، وذلك أنْ يقال: لا تخلو/ كيف/ من أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا، فكونها حرفا باطلٌ ؛ لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك : كيف زيدٌ والحرف لا تنعقد به بالاسم جملة مفيدة ".([1])

ومن ذلك أيضا ما جاء في تعليله تحريك ألف التأنيث وانقلابها همزة. قال: " وأما (الألف) فإذا لم يكن قبلها ألف سكنت نحو: (حبلى)، وإن وقعت بعد ألف المد نحو (حمراء) حُرِّكت، فانقلبت همزة . وإنما حركت لئلا يجتمع ساكنان.

وحذِفَ إحداهما لا يجوز؛ لأنك إن حذفت الأولى بطل المدّ، وإنْ حُذفت الثانية بطلت علامة التأنيث، وإن حرّكت الأولى بطل المدّ أيضا، فتعين تحريك الثانية ".([2])

ويلحظ أنّ أبا البقاء سَبَرَ الاحتمالات وأبطلها، ثمّ أثبت الاحتمال الذي أراده عن طريق بطلان الاحتمالات الأخرى، وقد سُميّ ذلك الدليل بدليل السبر والتقسيم في كتابه (التبيين). ([3]) كما سماها دليل التقسيم في كتابه (اللباب). ([4])

- التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني، ت 471 هـ: ([5])

يعد الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الفارسي الأصل من أهم العلماء الذين محّصوا كتب السابقين، فألفوا كتبا كان لها الدور البارز في إزالة تلك العلل المتمحّلة التي أثقلت كاهل النحو العربي في عصره حتى قيل في عهده : " إن ما زاد من النحو على معرفة الرفع و النصب، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ، فهو فضل لا يجدي نفعا، ولا تحصل منه على فائدة ". ([6])

---

[1] – العكبري، التبيين، ص 131، وقال في اللباب، ج 2، 87، والثالث التقسيم وهو أن يقال لو كانت حرفا لما تم الكلام بها مع اسم واحد، مع أنها ليست حرف نداء، ولو كانت فعلا لما وليها الفعل من غير حاجز بينهما، وقد وليها كقولك: كيف صنعت؟ فتعين أن تكون اسما لأنه الأصل.

[2] – العكبري، اللباب، ج1، ص 510 – 511.

[3] – أنظر العكبري، التبيين، ص 131.

[4] – أنظر العكبري، اللباب، ج 2، ص 87 .

[5] – السيوطي، البغية، ج 2، ص 106.

[6] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 6.

لذلك فإننا نجد عبد القادر الجرجاني يقترح خطة لإعادة تنظيم النحو العربي، فيبدأ بتأليف كتاب (العوامل المائة النحوية في أصول العربية) ([1])، ويجعله في مستوى أول، ولعل من تطبيقاته أنه يُعنى فيه بتقرير المبادئ والأحكام العامة كرفع المبتدأ والفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه، وما إليه من غير بحث في مسائل التقدير والمحلّ. ([2])

ومن تطبيقات المستوى الثاني شرحه لكتاب أبي على الفارسي الإيضاح والذي أسماه (المقتصد في شرح الإيضاح)، ([3]) والذي وسع فيه المبادئ العامة، وذلك بمعرفة صور المبتدأ، وأنواع الخبر وأحكامهما، وإعراب مواضع الجمل والتوابع، وما إليها من غير بحث في العلل النحوية. ([4])

أما المستوى الثالث فإن من تطبيقاته كتاب" المغني في شرح الايضاح "، ([5])، وقد تجاوز فيه الكلام على الاحكام والمبادئ إلى الكلام على أغراض واضع اللغة، وعلى وجه الحكمة في الأوضاع، وتقرير المقاييس التي اطردت عليها، وذكر العلل التي اقتضت أن تجري على ما أجريت عليه. ([6])

ويبدو أن عبد القاهر كان من النحاة الذين لم يجدوا في كثرة التعليل وسيلة ناجحة في الدرس النحوي حيث بحث علاقة وجوه الصواب النحوي بعضها ببعض، فرأى أنها علاقة نيابة عن الأصل العام لمعنى سياقي مخصوص، ولهذا فالأصل العام عنده لا يعلل، وإن ذكر في تعليله شيء، فلإبانة وجه الحكمة عند العرب.

- نماذج من تعليلاته :

– **علة الاستغناء:** ففي باب تمييز الأعداد يعلّق الجرجاني على كلام أبي علي الفارسي حول القياس في ثلاثِ مائةٍ وأربع مائة. قال الإمام أبو بكر: " اعلم أن الشيخ أبا علي إنما جعل القياس في ثلاث مائة إلى تسع مائة أن يضاف إلى الجمع نحو

---

[1] – نشرته دار المعارف في القاهرة، سنة 1983، بتحقيق بدراوي زهران.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 6.

[3] – حققه الدكتور كاظم بحر مرجان.

[4] – أنظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 25 – 26.

[5] – هو عشرة أضعاف كتاب المقتصد لكنه مفقود. أنظر ابن الأنباري، النزهة، ص 265.

[6] – أنظر عبد القاهر الجرجاني، الدلائل، ص 24.

ثلاث مئات أو مئين، لأجل أنّ المائة تبيين لثلاث، كما كان الدراهم في قولك: ثلاثة ثوبٍ، كذلك كان القياس أن لا يقال: ثلاث مائةٍ، ويؤتي بالجمع إلا أنهم استغنوا بالواحد عن الجمع نحو ما تقدّم من قوله: كلوا في بعض بطنكم. وذلك هنا أولى؛ لأن الغرض الدلالة على الجنس والواحد يكفي هذه المؤونة ".([1])

- **علة الحكمة :** قال الامام عبد القاهر: " اعلم أن اثنا عشر أعرب من بين هذه العقود للدلالة على أن أصل الباب الإعراب، وليس يجب أن يعلل لاختصاص هذا بالإعراب من بين الجميع، كما لا يجب أَنْ يعلل لتصحيحهم القود والقصوى دون الباب والعليا، وذلك أن الغرض الدلالة على الأصل فيجب أن يعرب واحد من الباب ولو أعرب خمسة عشر أو تسعة عشر، لكان هذا السؤال قائما، فلا يجب التعليل في هذا من طريق النظر والقياس، وإن ذكرنا في نحو ذا شيئا فلإبانة فرط الحكمة ".([2])

يتبين لنا من كلامه أن علاقة وجوه الصوابي بعضها ببعض تنوب عن الأصل العام لمعنى سياقي مخصوص، ولأجل ذلك فالأصل العام عنده لا يعلّل وإن ذكر فيه تعليل فلتبيين الحكمة.

- **علة اختصار و تقريب:** ففي باب الجزاء تنوب أسماء الشرط عن" إن الشرطية " إلى العمل لعلة الاختصار والتقريب، قال الشيخ الإمام أبو بكر: " اعلم أن هذه الأسماء نابت مناب (إن) لضرب من الاختصار والتقريب، وذلك أنه كان يجب أن يقال: إن تضرب زيدا اضرب، وإن تضرب عمرا اضرب، وإن تضرب خالدا اضرب، إلى ما لا يُقْدَرُ على استيفائه، ويمتنع الغرض منه، فَأُتِيَ باسم عام يشتمل على الجميع، وترك استعمال إنْ معه فقيل: من تضرب أضرب، فدّل على كل إنسان وقام مقام (إن) كما دلّ كم على العدد والاستفهام ".([3])

فنحن نلاحظ بأنّ عبد القاهر الجرجاني قد حاول تطوير" علاقة الاستبدال التي تجيز تبادل أدوات الباب الواحد العمل إلى علاقة نيابة تُقَنِّن هذا التبادل بأصل، وتحكمه بمعنى مخصوص ".([4])

---

[1] - عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج2، ص 732.

[2] - المصدر نفسه، ص 737.

[3] - المصدر نفسه،ج 2، ص 1108.

[4] - حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص 71.

الباب الثاني

التعليـل النحـوي عنـد علمـاء اللغـة العـرب اللاحقين

الفصل الأول

التعليل النحوي بين الرفض والتأييد.

توطئة :

الشكوى من التعليل النحوي قديمة في التراث العربي خاصة، وأن تلك القواعد النحوية وما انجرّ عنها من عوامل وتقدير وتأويل وإضمار وحذف. ليس كل الأذهان تتقبلها، وتزداد هذه القواعد صعوبة عندما تكون موجهة للناشئة المبتدئين بتعلم اللغة العربية. لهذا قال الجاحظ المتوفى سنة 255هـ: " أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أرد عليه، من رواية المثل والشاهد والخبر الصادق والتعبير البارع، وإنما يرغب في بلوغ غاية النحو ومجاوزة الاقتصاد فيه من لا يحتاج إلى تعرف جسيمات الأمور والاستنباط لغوامض التدبير لمصالح العباد والبلاد... ومن ليس له حظ غيره ولا معاش سواه ، وعويص النحو لا يجري في المعاملات ولا يضطر إليه شيء" . ([1])

وكان قطرب، المتوفى سنة 206هـ، قبله قد ذهب إلى أن الإعراب ليس([2]) للدلالة على المعاني، وأن العرب استخدمته لوصل الكلام، فإذا ما توقف المتكلم عن الكلام استخدم في نهايته السكون، وإذا ما وصله استخدم الحركات، كما أن العرب استخدمت في كلامها غير حركة على سبيل الاتساع ليس إلا. ([3]) ولكن النحاة نقضوا عليه رأيه ذاهبين إلى أن في مقدور المتكلم – وفق هذا الرأي – أن يستخدم الحركة التي يرغب في نهاية أي اسم، وهذا يعني أن الفاعل – على سبيل المثال – يجوز أن يرد مرة مرفوعا، ومرة منصوبا، وثالثة مخفوضا، وفي هذا إفساد للكلام. ([4])

وفي القرن الرابع الهجري نادى أبو جعفر النحاس، المتوفى سنة 338 هـ، بطرح العلل النحوية والأبواب غير العملية، أو النادرة الاستعمال مثل باب الاشتغال، وباب التنازع، وأبواب التمارين والعمليات التدريبية، والمناقشات العقلية والفلسفية، وتجنب التأويل والتقدير، فهو يعتد محمدا في مثل (محمد قائم)، أو (قام محمد) فاعلا دون حاجة إلى التأويل أو التقدير.

ولعل هذا المظهر، وأعني به التأويل والتقدير، كان هدفا لسهام النقد التي

---

[1] – الجاحظ، رسائله، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1964. ج 3، ص 38.

[2] – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 70 – 71.

[3] – المصدر نفسه، ص 71.

[4] – أحمد مختار عمر، دعوات الإصلاح في النحو العربي قبل ابن مضاء، مجلة الأزهر، 1967، ص 517.

وجهها إليه الشاعر العربي المشهور أبو العلاء المعري حيث كان ذا باع طويل في النظر النحوي، فقد عُرِفَ عنه أنه كان يمقت تأويلات النحاة وتخريجاتهم المتكلفة. ونُسِبَ- إليه دعوته إلى عدم الالتفات إلى عللهم وسخريته منها إذ يقول مخاطبا صاحبه: " لا يسخط عليك الله ولا المكان إن كنت لا تدري لماذا ضممت تاء المتكلم وفتحت تاء المخاطب". ([1]) ، ونحن نتذكر جميعا البيت الشعري الساخر من تعليلات النحاة المنسوب لابن فراس، المتوفى سنة 395هـ. : ([2])

مرَّت بنا هيفاءُ مقدودةٌ تركيَّةٌ تُنـــمَى لتُرْكِيِّ

تَرنُو بطرفٍ فـاترٍ فاتنٍ أضعَفَ من حُجَّة نَحْوِيِّ.

فهو يضرب المثل بتعليلات النحاة في الضعف والفتور، وقد كان ابن سنان الخفاجي ، المتوفى سنة 466 هـ، أبرز من نظر إلى التعليل النحوي نظرة اشمئزاز، فدعا إلى إبطالها حيث قال: " فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلِطَ على ما يعلل النحويون به لم يلبث معه إلا الفذ الفرد، بل لا يلبث شيء البتة، ولذلك كان المصيب منهم، المحصل، من يقول : هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك ". ([3])

فالانتقادات التي وُجهت من قبل الباحثين المحدثين للتعليل النحوي إنما كانت صدى لصيحات نقدية مبكرة في الفكر اللغوي القديم، وهذا ما لمسناه من خلال النماذج المذكورة، و إضافة لذلك فسنورد أربعة من النحاة الأندلسيين تأصل عندهم رفض التعليل النحوي وتأثر بهم اللغويون المحدثون. هؤلاء هم على التوالي: ابن حزم، ابن مضاء، ابن الطراوة، أبو حيان.

المبحث الأول

[1] – محي الدين سالم، العلل النحوية عند الأندلسيين، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية واللغات الشرقية، 1988، ص 175.

[2] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، ص 125.

[3] – ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 33.

تأثر اللغويين بالمذهب الظاهري في التعليل النحوي.

1 - موقف ابن حزم إمام المذهب الظاهري من تعليلات النحاة :

في أواخر القرن الرابع الهجري، والنصف الأول من القرن الخامس هجري، لمع في سماء الأندلس العالم المعروف ابن حزم، مؤسس المذهب الظاهري في المغرب والأندلس، المتوفى سنة 465هـ، والذي نجد أن نظرته للتعليل النحوي بمنزلة نظرته للتعليل الفقهي، فكلاهما حرام وكذب وافتراء على الله تعالى وعلى الناس، ولذلك رفضهما ورماهما بالفساد، وحمل على أصحابهما كما حمل على الفقهاء، فقد ورد عنه أنه قال: " كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتّة، وإنّما الحقّ من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا مع أنه تحكم فاسد ومتناقض، فهو أيضا كذب، لأن قولهم: كان الأصل كذا، فاستثقل، فنقل إلى كذا.. شيء يعلم كلّ ذي حسّ أنّه لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدّة، ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك ".([1])

وواضح أن ابن حزم مُنْكِرٌ لجميع تعليلات النحاة كيفما كان مستواها، بسيطة تعليمية، أو مركبة فلسفية جدلية، ورأيه هذا يتفق مع مذهب ابن سينان الخفاجي السالف الذكر. وأنظر إلى سخريته من اللغّويين المعللين في قوله: " إننا نقول لمن علل لتسمية خيلا للخيلاء التي فيها. وتسميّة البازي بازيا لارتفاعه. والقارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها، والخابية خابية؛ لأنها تخبئ ما فيها، أنه يلزمك أن تسمي رأسك خابية لأن دماغك مخبؤ له فيه، وأن تسمي بطنك قارورة لأن مصيرك مستقر فيه، وأن تسمي المتكبرين من الناس خيلا للخيلاء التي فيهم" . ([2])

وقد دعا ابن حزم إلى أن من الضرورة أن يحمل الكلام على ظاهره ([3])، وهو سبب ذلك يرى " أن التعمق في بحث مسائل النحو إفساد له".([4]) إلا أنه يستثني من ذلك المختصين.

---

[1] – ابن حزم، نظريات في اللغة، ص 32، نقلا عن محي الدين سالم، العلل النحوية عند الأندلسيين، ص 176.

[2] – عبد الكريم بكري، ابن مضاء، وموقفه من أصول النحو العربي، د.م.ج، الجزائر، ص 71.

[3] – ابن حزم، نظريات في اللغة، ص23 – 31، نقلا عن محي الدين سالم، العلل النحوية عند الأندلسيين، ص176.

[4] – المصدر السابق، ص 48.

ومن الآراء التي أُثِيرَتْ عَنه أنه كان يدعو إلى نبذ العلل النحوية والمسائل الطوال كالتي أدخلها أبو العباس المبرِّد في النحو، وقصر التركيز على المستعمل من اللغة. ([1])

ويظهر بجلاء أنّ ابن حزم بما أُثِّرَ عنه من آراء مبتدعه في النحو واللغة قد عمّق الاتجاه إلى المخالفة عن نظرية النحو العربي التي أرسى دعائمها النحاة الأوائل، ومهّد الطريق أمام صيحات أخرى، سارت على نهجه، وصبّت علة قوالبه.

2 - موقف ابن الطراوة الظاهري من تعليلات النحاة :

يعد ابن الطراوة سليمان بن محمد الأندلسي المتوفى سنة 528هـ، من أبرز النحاة الذين انتقدوا جوانب من النحو وعلله حيث عرف بتفرده بآراء خالف فيها جمهور النحاة، ([2]) من ذلك أنه كان يرى أنّ المعنى هو الأصل عند العربي. وأن لا اتصال بين علامة الإعراب والمعنى. إذ قال: " إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وأنصب ما شئت".([3]) فالعماد عنده المسموع من كلام العرب. فإذا استطاع المرء أن يميز صحيح الكلام من خطئه، فقد انتحى سَمْتَ كلام العرب، ولم يحتج إلى معرفة مقاييس العربية، فاللغة عنده اتّباع وتقليد، وليست ابتداعا وتجديدا وفق مقاييس العربية، التي وضعها النحاة؛ ليبتدع المرء بالقياس عليها صيغاً وجملا لم يسمعها. وهو يشير إلى تحلله من بعض قيود نظرية العامل فمفهومه للنحو أنّه " تسديد الذّهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة ".([4])

ومن أشهر انتقاداته للنحاة دعوته إلى الابتعاد عن بحث المضارعة الواقعة بين الاسم والفعل المضارع على ما أوجب الإعراب في الفعل المضارع بدعوى أنّه غيرُ مُجْدٍ وباطل. حيث قال: " إما ما فاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء

---

[1] – ابن حزم، نظريات في اللغة، ص 48، نقلا عن محي الدين سالم، العلل النحوية عند الأندلسيين، ص 177.

[2] – انظر السيوطي، البغية، ج 1، ص 602.

[3] – ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1986. ج1، ص 262.

[4] – ابن الطراوة، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ص101.

الفاعلين، والأفعال، ووجوب العمل. والإعراب باطل" لا وجه له". ([1])

وأردف قائلا: " وذلك تسامح لا حقيقة له، ولا متعلق لصوب فيه، وإنما إعراب ما أعرب من الأفعال لما أُعرِبَ ما أُعْرِب من الأسماء". ([2])

فهو يميل إلى عدّ كلّ ظاهرة أصلا في بابها، فالإعراب أصل في الاسم المعرب، وأصل في الفعل المضارع المعرب، والجّر أصل في الاسم، والجزم أصل في الفعل المضارع " فكان ابن الطراوة ينكر قياس الشبه في الإعراب والعمل ".([3])

وممّا تميز به ابن الطراوة إنكاره علل الممنوع من الصرف، إذ قال: " زعموا أن وزن الفعل علّة، والتأنيث والصفة، وهذه (أرملة) مصروفة، وقد اجتمع فيها ثلاث علل مما يمنع من الصرف، وزعموا أَنَّ التعريف علة؛ لأنّ المعرفة بعد النكرة. قد صار ثانيا من هذه الجهة، ولم يحتجوا من التعريف إلا بالاسم العلم، وقد بيّنا وبينوا أنّ تعريفه قبل تنكيره فلا يصير ثانيا من هذه الجهة ".([4])

وقد دعا ابن طراوة إلى تخليص النحو مما علق به من آثار المنطق، ويتجلى ذلك في جوانب من نظرية العامل والقياس، وقد ثار بذلك على كثير من آراء النحويين الذين سبقوه. فهو كما يقول السيوطي: " كثير الخلاف لما عليه النحويون، وقد صنف كُتُبًا في الردّ على سيبويه، وعلى الفارسي، وعلى الزجاجي، ورد الناس عليه، ورموه عن قوس واحدة ".([5])

وابن الطراوة رغم ذلك كلّه لا نجده ينكر التعليل جملة وتفصيلا، فهو يستحسن التعليل الجيد المحكم الذي لا يعتريه النقض، فقد أورد في كتابه (رسالة الإفصاح) كلاما لأبي علي الفارسي فقال: " قال: فإذا بلغت المائة أضفت إلى المفرد فقلت: مئةُ درهمٍ، فاجتمع في المئة ما افترق في عشرة وتسعين، من حيث كان عشر عشراتٍ،

---

[1] – المصدر السابق، ص49.

[2] – المصدر السابق، ص27.

[3] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص 198.

[4] – ابن طراوة، رسالة الإفصاح ببعص ماجاء من الخطأ في الإيضاح ، ص97.

[5] – السيوطي، الأشباه والنظائر، تح. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1. 1985،ج5، ص 24.

وكان العقد الذّي بعد التسعين" . ([1])

ثم رُدَّ عليه بأنه تعليل حسن جدا، لكنه منقوضٌ" بآية كريمة من كتاب الله تعالى. قال ابن الطراوة : " وهذا تعليل حسن جدا، لولا ﴿ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً ﴾ " . ([2])([3]) حيث جاء تمييز (مائة) جمعا مجرورا لا مفردا مجروراً.

3 - أقسام العلل النحوية عند ابن مضاء :

قسم ابن مضاء العلل النحوية إلى نوعين هما: العلل الأول، والعلل الثواني والثوالث.

أما العلل الأول فهي عنده التي" بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر".([4])

وأما العلل الثواني والثوالث فهي " المستغنى عنها في ذلك (أي في النطق بكلام العرب) ، ولا تفيدنا إلا أنّ العرب أمة حكيمة " . ([5])

يتضح لنا من هذا التقسيم أن ابن مضاء قد اعتمد في تقسيمه هذه العلل النحوية على الوظيفة التي يؤديها كل نوع. وقد قسم بعد ذلك العلل الثواني والثوالث إلى ثلاثة أقسام، فقال: " وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده ".([6])

وإذا بحثنا عما يقابل هذه العلل عند النحاة أدركنا أن العلل الأول تقابلها " العلل التعليمية " فتعريفه لها يكاد يتفق مع تعريف الزجاجي([7])، وكذلك مع تعريف ابن السراج([8]) لها.

أما العلل الثواني والثوالث فهي تقابل العلل القياسية والجدلية النظرية الفلسفية،

---

[1] – ابن الطراوة، رسالة الإفصاح، ص 118.

[2] – ينظر أبو علي الفارسي، التكملة، ص 69.

[3] – سورة الكهف، الآية 25.

[4] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 131.

[5] – المصدر نفسه، ص 131.

[6] – المصدر نفسه، ص 131.

[7] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 118.

[8] – أنظر السيوطي، الاقتراح ، ص 118.

وقد رأيناها من ذي قبل عند الزجاجي، كما أنها تقابل علة العلة عند ابن السراج وابن جنّي، وقد رفضها، وهي تشبه العلة الغائية التي تحدث عنها أرسطو في مقولاته "،([1]) لذا فإن ابن مضاء رفض هذا النوع من العلل، ودعا إلى استبعاده من الدراسات اللغوية.

وكما نلاحظ فإن ابن مضاء على الرغم من تشدّده وحمله على النحاة السابقين، كما تبين لنا ذلك في موقفه من نظرية العامل – إلا أنه لم يبلغ مبلغ فقهاء الظاهرية في رفضهم للعلل النحوية ([2])، إذ لم يعمد إلى إلغائها جملة وتفصيلا، كما يزعم بعض الدارسين المحدثين، بل اقتصر على إلغاء العلل البعيدة الموغلة في التكلف والجدل، وأقر العلة الأولى لفائدتها التعليمية، وساق أمثلة كثيرة لهذا الغرض، فقال: " ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: قام زيد، لِمَ رُفِعَ ؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع فيقول: ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر". ([3])

إن ظاهر هذا النص يدل على أن ابن مضاء رافض للنوع الثاني من العلل النحوية، أي العلل الثواني والثوالث التي لا تفيدنا إلا أنّ العرب أمة حكيمة، أما العلل الأول فهو غير رافض لها؛ لحاجتنا إليها في العملية التعليمية، وإذا أردنا أنْ نحكم على موقفه من خلال ما سبق نجده رافضا لنوع مقابل نوع، أو قسم مقابل قسم، فنجده يوضح الفرق بين العلل، فيقول: " والفرق بين العلل الأول، والعلل الثواني والثوالث أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك ".([4])

فالقسم الأول من العلل الثواني، أو كما سماها ابن مضاء العلل المقطوع بها مكملة للعلة الأولى ويمكنه الاستغناء عنها. ويبدو أن هذه التسمية قد جاءت من معنى القطع، فالمقصود بذلك قطع أسئلة السائل بعدها ". فمثال المقطوع به قول القائل: كل

---

[1] – أنظر تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، 2009. ص 43.

[2] – أنظر سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن جزم، مطبعة جامعة دمشق، 1963. ص 46.

[3] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 130.

[4] – المصدر نفسه، ص 131.

ساكنين التقيا في الوصل وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك، وسواء كانا من كلمتين، أو كلمة واحدة، مثل قولنا : أكرِم القومَ ... فإن قيل : ولِمَ لَمْ يُتْرَكَا ساكنين؟ فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق. فهذه قاطعة وهي ثانية . ([1])

أما القسم الثاني من العلل الثواني فهو الذي فيه إقناع، فيرفضه ابن مضاء؛ لأنه يقوم على أساس من المشابهة والظن. يبدو من خلال استعماله كلمة (إقناع) أنه قصد الإقناع الذهني؛ وذلك لأنّ هذه العلل الثواني قد وردت لتعلل لمشابهة ذهنية ضعيفة بين حكمين، ففي هذه العلل إقناع بضرورة تلك المشابهة؛ فإذا بطلت تلك الضرورة التي استدعتها انهار الأساس الذهني الذي جاءت من أجله ووجب أن تسقط من النحو، ولذلك سمّي ابن مضاء هذا النوع من التعليل تسمية أخرى هي (التعليل غير البين) " إذ بُنيت على أساس ضرورة المشابهة، وهي ضرورة غير بينة ".([2])

وقد صاغ ابن مضاء مثالا عليها بإعراب الفعل المضارع لشبهه بالاسم. قال: " ومثال غير البيّن منها قولهم: إنّ الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع؛ لشبهه بالاسم، ويُكتفي في ذلك بأن يُقال كُلّ فعل في أوّله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير جماعة النساء، ولا النون الخفيفة ولا الشديدة فإنه معرب".([3])

فالعلة الأولى في هذا المثال هي ما يكتفي به من وصف حالة الفعل المعرب، وهي مقبولة عند ابن مضاء، أما العلة الثانية فهي مشابهة الفعل المضارع بالاسم، وهذا ما يرفضه ابن مضاء، ودعا إلى إسقاطه من النحو. يقول: " وأيضا فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا ".([4]) وبما أن الحكم بإعراب الفعل المضارع ليس مجهولا وجب عدم الأخذ بهذه المشابهة.

يلحظ مما سبق ذكره أن العلل التي بُنِيَت على أساس غَير بَيّنٍ وجب إسقاطها من النحو؛ فهي مجرد جدل لا قيمة له. ولقد وُفِّقَ النحاة في إطلاق اسم (العلل القياسية) على هذا النوع فهي من باب قياس الشبيه على شبيهه.

أما القسم الثالث من العلل الثواني فهو (العلل الفاسدة) ، وقد أوضح ابن مضاء

---

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 131 – 132.

[2] – محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 133.

[3] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 132 – 133.

[4] – المصدر نفسه، ص 134.

أنه لا قيمة لها، فهي لا تفيد نطقا ولا تقتنع عقلا، ولكنها مجرّد تمارين ذهنية، ونوع من أنواع الجدل الكلامي الذي يقصد منه إظهار البراعة الذهنية عند النحاة ". ([1]) قال ابن مضاء: " ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد المبرد: إن نون ضمير جماعة المؤنث إنّما حُرِّك لأنّ ما قبله ساكن. نحو: (ضربن ويضربن)، وقال فيما قبلها: إنه أسكن لئلا تجتمع أربع حركات؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد. فجعل سكون الحرف الذي قبل النون، من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلّة معلولة بما هي علّة له، وهذا بين الفساد". ([2])

وقد سمى النحاة من ذي قبل هذا النون (بالعلل الجدلية النظرية). ويتضح من كلام ابن مضاء أن هذا النوع مجرد جدل عقيم لا يقدم شيئا مفيدا للنحو، ولا هو مفيد للمتعلمين.

نستنتج مما سبق أن ابن مضاء القرطبي لم يُلْغِ من العلل النحوية إلا البعيدة المعقدة التي" لا تفيد نطقا ولا تقنع عقلا ".([3]) والتي تكلّ أذهان الدارسين، وتباعد بينهم وبين تعلم العربية، ومن الطبيعي أن يكون على رأس تلك العلل الملغاة علل الشبه أو القياس؛ لأن ابن مضاء كان من فقهاء الظاهرية، وهؤلاء لا يعتدون إلا بالنصوص، ولا يعترفون بجدوى قياس الفروع على الأصول. ولقد مرّ معنا حكمه بفساد قياس إعراب الفعل المضارع على إعراب الاسم لعلة شبهه به. وعلى كلّ، فإن إجازة ابن مضاء القول بالعلل الأول في النحو، ومخالفته بذلك إمام أهل الظاهر (ابن جزم) الذي دعا إلى رفض كل العلل بدعوى أنها فاسدة ". ([4])

كل هذا يجعلنا نرد حكم من ادعى أن ابن مضاء قد طبق المنهج الظاهري بحذافيره على النحو، فهذا اتهام باطل كما هو بيّن. ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إنّ موقف ابن مضاء من التعليل النحوي لا يختلف كثيرا عن موقف النحاة الكوفيين فقد تبنى مذهبهم ودافع عنه، وذلك فيما صغناه ذي قبل في باب التنازع، فقد وجدنا

---

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة ، ص 141.

[2] – المصدر نفسه، ص 147.

[3] – المصدر نفسه، ص 141.

[4] – سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم، ص 36.

بأن ابن مضاء قد وافق الكسائي إمام أهل الكوفة في تعليق الفاعل بالفعل الثاني من مثل قولنا: قام وقعد زيد. ورد مذهب البصريين على التعليق الأول. ([1])

ويبدو أن ابن مضاء قد سار على نهج إمام أهل الظاهر ابن حزم الذي ذهب المذهب نفسه، ففي قوله تعالى: ﴿ أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ﴾.([2]) يرى ابن حزم أن (الهاء) من (فإنّه) راجعة إلى أقرب مذكور، أي إلى الخنزير، ومن ثم حكم أن الخنزير كله رجس. ([3]) في حين علق غيره (الهاء) باللحم، وحكموا أن الرجس من الخنزير هو لحمه، وأما شعره وجلده فحلال الانتفاع بهما.

ويقر مهدي المخزومي أَنّ ما قام به ابن مضاء في دعوته لرفض العلل الثواني والثوالث والعامل، وغيرها ليس حدثا جديدا، ولا هو وليد المذهب الظاهري، بل هو وليد مذهب الكوفيين النحوي وتطبيقاته، فيقول: " فإذا كان ابن مضاء قد سلك هذا المسلك، فإنما سلكه لأن النحو الكوفي كان قد عرف في بيئات الدرس الأندلسية قبل أن يعرف الدرس البصري فيها، وإذا دعا ابن مضاء إلى إبطال القياس والعلل الثواني والثوالث، وإلغاء التقديرات، فذلك أن النهج الكوفي الذي عرفه قد لقي قبولا عنده، وصادف هوى في نفسه، واتفاقا مع مذهب الظاهريين الذي كان ابن مضاء يمثله أتم تمثيل" . ([4])

---

[1] – ابن مضاء، الرد على النحاة ، ص 95.

[2] – سورة الأنعام، الآية 145.

[3] – أنظر سعيد الأفغاني، نظرات في اللغة عند ابن حزم، ص 32.

[4] – مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، وزارة الاعلام ، العراق، 1975.

4 - موقف ابن مضاء القرطبي (الوسطي) :

لم يحظ نحويٌّ من نحاة الأندلس عبر العصور المختلفة بالذكر، أو الدراسة من طرف الباحثين بمثل ما حظي به أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي الجياني القرطبي، المتوفى سنة 592 هـ. ([1]) وقد كان السبب وراء ذلك الاهتمام بما حواه كتابه (الرد على النحاة)، مما وصف أنه ثورة عنيفة على أصول النحو العربي.

لم يكن ابن مضاء القرطبي نحويا متخصصا في علم النحو، بل كان فقيها محدثا حجة في أهل الظاهر. ولكن ابن مضّاء كغيره من علماء عصره لم يكتف بعلوم الفقه والحديث، فامتدت يده إلى علوم أخرى من بينها علوم العربية "، فأخذ عن أبي الرمّاك كتاب سيبويه تَفَهُما، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى، وكان له تقدمّ في علم العربية واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها ". ([2]) ألف ابن مضاء في النحو ثلاثة كتب ذكرها أصحاب التراجم هي: كتاب (الرد على النحاة)، وكتاب (المُشْرق في النحو)، وكتاب (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان).

لم يصل إلينا من هذه الكتب سوى الكتاب الأول، وهو الذي سنجعله مصدرنا الرئيس في التعرف على موقف ابن مضاء من التعليل النحوي.

وقد نال كتاب" الرد على النحاة " شهرة كبيرة عند الكثير من الباحثين المعاصرين، وجعلوه محط نظر ودراسة إعجاباً وثناءً ([3]) ، فشوقي ضيف الذي حقّق الكتاب عدّه ثورة موجّهة إلى مقولات النحاة؛ هذه المقولات التي أحالت النحو العربي إلى عُقَدٍ صعبة الحل عسيرة الفهم. ([4])

وراح يتحمس للآراء المبثوثة في الكتاب تحمسا منقطع النظير، فخرج بهذا

---

[1] – السيوطي، البغية، ج1، ص 323.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص323.

[3] – من هؤلاء الباحثين : بكري عبد الكريم في كتابه أصول النحو العربي في ضوء ابن مضاء، الجزائر، 1982، ومحمد عيد في كتابه أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، القاهرة، 1982. ومعاذ السرطاوي في كتابه (ابن مضاء وجهوده النحوية)، عمان، 1988.

[4] – ينظر ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، مقدمة المحقق، دار المعارف، مصر،1982، ط 2، ص47.

التحمس من دائرة الإعجاب إلى دائرة تبني نظرية ابن مضاء. ([1])

وقد تجلى ذلك في كتابه الذي ألفه في تيسير النحو العربي". ([2])

وإذا ما حدقنا النظر في كتاب (الرد على النحاة) لنتبين موقف ابن مضاء من التعليل النحوي، فنشير إلى موقفه من المسائل النحوية التي لها علاقة بالتعليل مثل العامل الذي يعد نوعا من التعليل، فنجد أن أول ما يلقانا من أبواب الكتاب باب في إلغاء نظرية العامل النحوي؛ وهو قسمان: عامل لفظي كالاسم والفعل والحرف، وعامل معنوي كالابتداء والتجرد.

وقد رفض ابن مضاء فكرة هذه العوامل سواء أكانت لفظية أو معنوية لاستغناء النحو عنها – حسب زعمه – وبيان فسادها. قال في ذلك: " فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قلوبنا: ضرب زيدٌ عمرا، أن الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو، إنما أحدثه (ضرب)، ألا ترى سيبويه – رحمه الله – قال في صدر كتابه: " وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة – الرفع والنصب والخفض والجزم – لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه ؟ فظاهر هذا القول أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد". ([3])

وقال أيضا في العوامل اللفظية: " أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطلٌ عقلا وشرعًا، لا يقول به أحد من العقلاء". ([4])

وقد رفض ابن مضاء أيضا أن يكون العامل هو المتكلم – وهو مذهب ابن جني– ورأى " أن العامل في مذهب أهل الحق إنما هو الله سبحانه وتعالى". ([5])

وقد خص ابن مضاء التنازع بباب صور فيه ما جرته نظرية العامل من رفض

---

[1] – ينظر شوقي ضيف، تحديد النحو، مقدمة الكتاب، دار المعارف، مصر، 1982.

[2] – كتاب تجديد النحو الذي ألفه سنة 1982، مطبعة دار المعارف، القاهرة.

[3] – ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 76 – 77.

[4] – المصدر نفسه، ص 77 – 78.

[5] – المصدر نفسه، ص 77 – 78.

النحاة لبعض أساليب العرب وإقحام أساليب مكانها لا تعرفها العربية، من ذلك أن جملة: " قام وقعد الزيدان، يقدرها البصريون كالآتي (قاما وقعد الزيدان) على تعليق الزيدين بالفعل الثاني، أما الكوفيون فيقدرونها كالآتي: " قام وقعدا الزيدان " على تعليق الزيدان بالفعل الأول...

ويرى ابن مضاء أن اختلاف النحاة حول هذه المسألة وما شاكلها وتأويلهم لذلك لا يجوز، لأنه لم يأت له نظير في كلام العرب". ([1])

أما الاشتغال فقد خصه بفصل بين اضطراب النحاة اضطرابا شديداً ، وعرض صوراً من تلك الاضطرابات الموزعة بين ما يترجح فيه الرفع أو النصب، وما يجوز فيه الأمران، وقد رفض تقديرات النحاة التي اقتحموها على هذا الفصل، ووضع قاعدة بسيطة تفسر صيغ الاشتغال، وهي: أن الأمر المتقدم إذا عاد على ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب، لأنه في مكان نصب كقولنا: (زيدا أضرب، وزيداً، أضرب غلامه)، وإلا رفع لأنه في مكان رفع كقولنا: (أزيد قام – وأزيد قام أخوه). ([2])

وقد علق علي أبو المكارم على اضطرابات النحاة في مثل هذه المسألة من باب الاشتغال " بأن التمسك بمبدأ العلية قد جر على النحو والنحاة فروضا وأوهاما وطنونا لا تخضع للعلم أو البحث الموضوعي المستقل، كما فتح باب المنطق والجدل والفلسفة على مصراعيه مما أوجد عللا متعددة للشيء الواحد وفق الرأي الشخصي لكل نحوي، بل لقرب بالغ النحاة في ذلك إلى درجة أنهم جعلوا العلة الواحدة سببا في إثبات الشيء، وضده، كما هو الحال في باب الاشتغال. ولم يتوقف النحاة عند هذا الحد، بل لقد اختلفوا في المتفق على نطقه وحكمه، أو المتفق على أحداهما، أو في مختلف في نطقه وحكمه معا ".([3])

وقد وقف ابن مضاء عند أمثلة القياس النحوي مدللا على فسادها وبطلانها، قائلا في ذلك: ".. والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحدٌ من النحويين ذلك جَهلَ ولم

---

[1] – المصدر السابق، ص 98.

[2] – أنظر ابن مضاء، الرد على النحاة، ص 103، وما بعدها.

[3] – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص 196 – 199.

يُقبل قوله.. ". ([1])

وقد ساق أمثلة للقياس النحوي الفاسدة منها: تشبيه الفعل بالاسم في العمل، وتشبيه (إن وأخواتها) بالأفعال المتعدية في العمل أيضا، وتشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال في كونها فروع للأسماء المتمكنة، كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء". ([2])

ومما ثار فيه على النحاة أيضا قضية نصب المضارع بعد فاء السببية، و واو المعية، بأنّ المصدرية المضمرة وجوبًا في مثل قولنا: (لا يشتم عمرو زيدا فيؤدبَه)، (ولا تأكل السمك وتشربَ اللبن). وقد اعتبر ابن مضاء ذلك الإضمار تعسفا من النحاة وتأويلا لا طائل تحته. ([3])

5 - أبو حيان وتعليلات ابن مالك :

إن أبرز من كانت سهام أبي حيان موجهة إليهم هو (ابن مالك)، فقد رد عليه في مسائل كثيرة مبطلا ما كان يذهب إليه من علل، من ذلك ما تعرض له عند حديثه عن (تاء) التأنيث، حيث يقول: " وعلل المصنّف – ابن مالك – في شرحه كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع ، فقال للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو" افعلي" ، وللاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو" هي تفعل" ، ولأنها ساكنة، فالمضارع يسكن في الجزم، فلو لحقته التقى فيه ساكنان، وهذه التعاليل هي تعاليل لحصر صفات وضعية فلا حاجة إليها ". ([4])

من ذلك أيضا أن ابن مالك كان يذهب أن حذف نون " يكون " المجزومة في قولهم: (لم يك) للتخفيف. وقد رد أبو حيان هذا التعليل وذهب إلى" أنّ العلة هي كثرة الاستعمال ". ([5])

---

[1] – أنظر ابن مضاء، الرد على النحاة ، ص 139 – 135.

[2] – المصدر نفسه، ص 135.

[3] – المصدر نفسه، 123.

[4] – أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل، في شرح التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1. 1997،ج1، ص38.

[5] – أنظر شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 324 – 325.

ووقف أبوحيان من تعليلات البصريين والكوفيين والنحاة المتأخرين موقف المعارض الناقم، وردَّ عليهم خلافاتهم وتعصّبهم لآرائهم وكثرة تعليلاتهم التي أدت إلى طول المسائل النحوية وعقّدتها، وهذه نماذج من ردوده عليهم:

أولى المسائل التي تلقانا في هذا الباب هي مسألة: هل الإعراب أصل في الأسماء، أم الأفعال؟ ([1])

وقف أبو حيان عند خلاف النحاة حول هذه المسألة فقال: " والإعراب عند البصريين أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وعند الكوفيين والنحاة المتأخرين أصل في الأسماء والأفعال وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم، وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة ". ([2])

وحكمه هذا يتكرر في مواضع كثيرة، من ذلك أنه حكم به على خلافهم في علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، وفي نونيهما، حيث قال: " وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف، وهذه النون ليس تحته طائل ولا يبني عليه حكم" . ([3])

وقد لجأ إليه أيضا عند رد خلاف النحاة حول (ال) التعريف، وقال : " أنه خلاف لا يجدي شيئا وينبغي ألا يتشاغل به ".([4]) وبه رد أيضا على علل البصريين والكوفيين وخلافهم في أصل المشتقات، وقال: " إنه لا يوجد فيها كبير منفعة ".([5])

ومن ذلك أيضا أن أبا حيان قد تعرض لتعليلات النحاة الكثيرة حول مسألة " اختصاص الاسم بالجر والفعل بالجزم". ([6]) ولم يقتنع بكلامهم حولها وتأويلاتهم لها، وقد راح يهاجمهم بقوله: " والصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا: إنّ التعرض لامتناع الجّر من الفعل، والجزم من الاسم ... وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات. وبذلك ممنوع، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لِمَ كان ذلك... وعلة امتناع الأول أنّ الإضافة في المعنى

---

[1] – أنظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 77 – 78.

[2] – أبو حيان النحوي، ارتشاف الضرب، من لسان العرب، تحقيق مصطفى النحاس، ط1، القاهرة، 1984، ص106.

[3] – أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، 1966، ص391.

[4] – المصدر نفسه، ص391.

[5] – أنظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 56 – 57.

[6] – المصدر نفسه، ص 56 – 57.

للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل، وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ". ([1])

وواضح أن أبا حيان قد أخذ بما ذهب إليه (ابن عصفور) و(الشلوبين) في هذه المسألة، ولا شك أن عبارة " أصحابنا " تعنيهما، وقد عرضنا إلى عللهما في هذه المسألة، وعللهما علل بسيطة أساسها الاستقراء اللغوي الصحيح .

وقد سخر أبو حيان من تعليلات النحاة في مسألة " حروف المضارعة "، موضحا أن ذلك من تعليلات الوضعيات، وبالتالي فهو مرفوض، ومردود على أصحابه، وهو يرى ألا يعلل لاختصاص المضارع. بهذه الحروف بشيء من العلل حملا على ما هو جار عند الأمم الأخرى في لغاتها، يقول في ذلك : " وكما جعلت العرب حروف المضارعة في هذا الفعل، جعلت الترك.. (راء) ساكنة تليها علامة المتكلم والمخاطب ولا علامة للغائب، فيقولون: " كلدي " بمعنى " جاء "، فإذا أردت معنى " يَجِيءُ" قلت : " كَلُر"، ومعنى" أجيءُ " قلت: " كَلُرْمَنْ "، ومعنى " نَجِيءُ " قلت : " كَلُرْبِزُ"، ومعنى " تجئ " قلت: " كَلُرْسَنْ ". وجعلت الفرس علامة كذلك " ميما " مكسورة ممالة، فيقولون: " خُورِدُ " بمعنى " أكلَ "، فإذا أردت " يأكل" قلت: " مِيخُورِدْ " ، ومعنى " آكُلُ " : " مِيخُورِمْ " ومعنى" تأكل " : "مِيخُور".

وجعلت البشمور علامة كذلك، فيقولون: " أفلبو" بمعنى" خرج " فإذا أردت معنى " يخرج " قلت: " أفخولبو" ، ومعنى"أَخرجُ ": " أخولبو"، ومعنى " نخرج ": " أنخولبو" بمعنى" تخرج " : " أكخولبو".

ووافقت الحبشة العرب في حروف المضارعة، فالياء للغائب مطلقا غير المؤنثة، فتقول: " محط " بمعنى " ضرب "، فإذا أردت معنى" يضربُ" قلت: " يمحط"، والتاء للمخاطب مطلقا و للغائبة، فتقول: " أنا تمحط " أي : أنت تضرب، " وهند تمحط "، والهمزة للمتكلم وحده، فتقول: أنا إمحط " أي: " أنت تضرب "، و(هند تمحط)، والهمزة للمتكلم وحده، فتقول: (أيا إمحط) أي (أنا اضرب)، والنون للمتكلم

[1] – خديجة الحُدَيْثي، أبو حيان النحوي، ص335 ، وأنظر السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص 21.

ومعه غيره، فتقول: " أَيا نِمحط " أي : " نحن نضرب ".

فأنت ترى توافق هذا اللسان الحبشي للسان العربي في حروف المضارعة، إلا أنهما في اللسان الحبشي مكسورة كما مثلنا. وإذا تقرر الخلاف في الألسن في حروف المضارعة وفي غيرها أيضا، فكيف يمكن أن تظهر علة في اختصاص كل لسان بهذا الحرف الذي وضع للمضارعة فيه، وهل ذلك إلا فضول من القول لا يحتاج إليه وتخرص على اللغات لا يُعَوَّلُ عليه ". ([1])

ويعد هذا التعليل والمقارنة بين اللسان العربي وغيره من الألسن الأخرى أبلغ ردّ من أبي حيان على فساد تعليلات النحاة. فهو حاول أن يخفف من تغلغل التعليل في النحو العربي في جوانب ليست لها فائدة عملية ولا تؤثر في معنى الكلام، فأخذ من المذهب الظاهري ما يتمشى مع منهجه ورغبته في تيسير النحو وتسهيله. ([2]) وجاء موقفه وسط بين موقف ابن مضاء القرطبي، وموقف جمهور النحاة ". ([3])

وقد اعترض أبو حيان على مبالغة بعض النحاة بمزج النحو بالمنطق، وذكر أن بعض شيوخه من أهل المغرب كان يقول : إياكم وتعاليل الرماني، والوراق، ونظرائهما، وكثيرا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة، والعلل القاصرة ، وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة، ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر، ولا إكداد بصيرة، ولا حث قريحة، ولذلك قال بعض الأدباء:

تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِرٍ فَاتِنٍ أَضْعَفُ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيِّ. ([4])

فأبو حيان يحذر من الوقوع فيما وقع فيه غيره من الجري وراء استنباط العلل البعيدة، والاحتجاج الضعيف الواهي، مما أدى إلى إثقال كاهل النحو العربي بالمنطق والفلسفة، وضرب لنا مثلا بتعاليل الرماني والوراق، فتحذير أبي حيان من تعاليلهما لا يعني رفض استعمال المنطق في النحو مطلقا بل يعني أن الرماني، وابن الوراق قد جاوزا الحد في استعمال المنطق من جهة نظره، لأنه حاذق بالتعليل النحوي يحسن

---

[1] – أبو حيان، منهج السالك، ص 230، نقلا عن خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 394 – 395.

[2] – أنظر مزيد إسماعيل نعيم، منهج أبي حيان النحوي الأندلسي، ص 140.

[3] – أنظر خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 389.

[4] – أبو حيان، منهج السالك، ص 229 – 230.

قدح العلة بالعلة، فقد ذكر عشرة آراء في علة إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ثم ناقشها رأيا رأياً، وأورد في " كان" وأخواتها تسعة عشر رأيا جعلت أحد الباحثين يقول عن كتابه (الارتشاف) إنه : " لم يخل من الإسراف في الاستدلال والتعليل".([1])

ويغلب على الظن أن أبا حيان رأى بأن الإسراف في البحث في العلل والعوامل و المعمولات وما يشبهها لا يجدي منفعة كبيرة في تعليم الناشئة أحكام لسان العرب، لأجل ذلك سعى في مؤلفاته إلى التيسير وعدم التطويل بذكر العلل والخلافات، ويصدق هذا على مؤلفيه شرح التسهيل الذي سماه (التذييل والتكميل)، ومختصر (ارتشاف الضرب)، الذي يقول فيه مازن المبارك: " وقد أخذ على نفسه فيه أن يبسطه ولا يثقل كاهله بالتعليل وأن يجمع فيه أحكام التسهيل عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل، وكثيرا ما مر فيه بمسائل نظرية طالما ثار حولها الجدال والخلاف فإذا هو يهملها لأنه لا نفع من ورائها ". ([2])

وحقيقة فإن أبا حيان قد استعمل في عرض موضوعات كتاب" ارتشاق الضرب" طريقة أدبية شائقة بابتعاده عن ذكر العلل والخلافات التي لا فائدة فيها ولا طائل تحتها، وتجنبه مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين في التحديد والتوضيح والتعليل " . ([3])

كما أن ابا حيان سعى جاهدا في تلخيصه لكتاب" الممتع في التصريف" لابن عصفور لأَنْ يختزل عباراته وإسقاط شواهده الكثيرة، وما فيه من احتجاج وجدل واستطراد، وقد قدّم وأخرّ في بعض عباراته تبعا لتنسيقه الخاص في عرض المادة ".([4])

وبهذا كله يكون أبو حيان قد مثل المذهب الظاهري في النحو العربي في مرحلة متأخرة من الدرس النحوي العربي. ولكن الحقيقة التي يجب أن لا تغفلها أن أبا حيان لم يكن متعصبا لمذهبه كما كان ابن مضاء، بل كان يطيل النظر في المسائل النحوية ومذاهب النحاة فيها ثم يصدر أحكامه بما يراه صوابا.

وقد وافقت تلك الأحكام في جزء كبير منها نظرة ابن حزم وأتباعه من جهة،

---

[1] – خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو، ص 206.

[2] – مازن المبارك، العلة النحوية، ص 139.

[3] – أنظر خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص 378.

[4] – أنظر ابن عصفور، الممتع في التصريف، مقدمة الكتاب.

ونظرة علماء اللغة المحدثين من جهة ثانية ".([1])

6 - موقف أبي حيان من التعليل النحوي يوافق ابن مضاء.

يعتبر أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي الأندلسي، المتوفى سنة 745هـ، ([2]) من أشد النحاة الذين دعوا إلى وجوب إطراح العلل النحوية، ولعل موقفه من التعليل النحوي هو امتداد لابن مضاء القرطبي وابن حزم من قبله، ولا نتعجب من ذلك لأنه " كان ظاهريا في الباطن" ([3]) ، وكان يقول : " محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من عَلِقَ بذهنه ". ([4])

وإذا كان ابن مضاء القرطبي قد حدد أنواع العلل التي نفر منها وطالب بإلغائها، وهي العلل الثوان والثوالث، وأجاز العلل الأول، فإن أبا حيان الأندلسي كانت إشارته إلى رفض التعليل النحوي إشارة عامة تدل على أنه يستحسن طرحها على اختلاف درجاتها، وذلك ما دعا إليه ابن حزم في الفقه، وكرره عند حديثه في النحو، ويجمع الدارسون على أن أبا حيان قد اقتفى أثر ابن حزم، على أن أبا حيان مدرك لدعوة ابن مضاء، ذاكرا لها، مما يدل على أنه متأثر به أيضا، فهو يقول عند حديثه عن علل النحو واصفا أياها بأنها سخيفة: " ولم أر أحدا من المتقدمين نبه على إطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء، صاحب كتاب " المشرق في النحو" فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ". ([5])

نستشف من وراء ذلك أن أبا حيان قد استمد موقفه من رفض التعليل النحوي من تأثره بنحاة الظاهرية السابقين، كما كان له رغبة في تيسير النحو في عصره؛ لأنه رأى أن النحويين مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرا ما نطالع أوراقا في تعليل الحكم

---

[1] – محي الدين سالم، العلل النحوية عند الأندلسيين، ص201.

[2] – أنظر ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار الجيل، بيروت، ج4، ص 185، 186.

[3] – ابن قاضي شهبة، طبقات النحاة واللغويين، تح. محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف، 1974، ج1، ص290.

[4] – ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج4، ص 186.

[5] – أبو حيان النحوي، منهج السالك، ص 230،231، نقلا عن خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص396.

الواحد، ومعارضات، ومناقشات وردّ بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحروف، خصوصا ما صنعه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب، فنسأم من ذلك وما يحصل في أيدينا شيء من العلم ". ([1])

وهو يستدل على فساد تعليلات النحاة كون اللغة – أية اللغة – من الوضعيات كالدين، لا يحتاج فيها إلى تعليل " فلا يقال: لِمَ جاء هذا التركيب في قولك: زيد قائم، هكذا ؟ كما لا يقال: لِمَ يقال للعين (الطرف) ولليل (اللّيل) ؟ ولا يقال: لِمَ كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء؟.. فهذا كلّه تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه، فضلا عن مستنبطه، فهل هذا كلّه إلا من الوضعيات، والوضعيات لا تعلل" . ([2])

وقد اعتمد أبو حيان في موقفه من التعليل على ما وجد عليه بعض اللّغات الأجنبية من خلوّها من التعاليل والأقيسة، فأراد أن يكون الدرس العربي كذلك، وقد قال: " على ما وجد عليه بعض اللغات الأجنبية من خلوها من التعاليل والأقيسة، فأراد أن تكون الدرس العربي كذلك، وقد قال: " ولقد أطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم، وصنفت فيها كتبا في لغتها ونحوها وتصريفها، واستفدت منها غرائب، وعلمت من استقرائها أن التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلا، وأن كل تركيب يحتاج فيه إلى نص من السماع، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان ".([3])

هذه أهم معتمدات أبي حيان في رفض التعليل النحوي، وهي كما يبدو أسس أرساها أبو حيان، وحارب من خلالها علل النحاة، لأنها في رأيه لا تمت إلى العربية في شيء. ولذلك يجب أن تسقط من النحو، لأن الوضعيات لا تعلل

المبحث الثاني

[1] – أبو حيان النحوي، منهج السالك، ص 230، نقلا عن حسن خميس الملخ، نظرية التعليل، ص 204.

[2] – أبو حيان النحوي، منهج السالك، ص 230، 231، نقلا عن خديجة الحديثي، أبوحيان النحوي، ص 396.

[3] – المصدر نفسه، ص 231.

أبرز المعارضين للتعليل النحوي في ضوء الموروث.

كانت صيحة ابن مضاء القرطبي، ومن سار في فلكه المنبه في الوقت المبكر لاعادة النظر في منهج النحو، وهو في كتابه المختصر النافع (الرد على النحاة) لا يدعو إلى هدم تعليلات النحو ونسف تراث الماضي، بل يطالب بتجريد النحو من الشوائب التي علقت به، وتخليصه من النزعة المنطقية والفلسفية التي كدرت صفوه.

ومع أن هذه الصيحة لم يكن لها أثر على معاصريه، ومن جاء بعدهم إلا النزر القليل، و ذلك مثلما – رأينا مع أبي حيان الأندلسي– فقد استمر الغلاة في النحو في الصنعة النحوية بعد ابن مضاء، وبقي النحاة يرتسّمون خُطَا من سبقهم حتى العصر الحديث، فوجدنا عددا من الأساتذة والباحثين يدعون إلى تسيير النحو وتصفيته مما علق به من شوائب المنطق والفلسفة، وهم يجدون في موقف ابن مضاء القرطبي، وثورته على العوامل والعلل النحوية، معينا على توجههم، ويبدو لمن يحدق النظر في وجهات نظر النحاة في هذا القرن أنه ينتظمها اتجاهان:

أولهما : اتجاه منكر رافض لتعليلات النحاة يذهب أصحابه إلى أن ما انتهجه القدامى في هذا المجال جعل من العلل غايات يخضع لها الكلام العربي، مع أن اللغة لا تخضع لمنطق معين في جميع أحوالها، وأنّ هذا المنهج أدى إلى تضييق المنافذ أمام الأحكام السليمة والنتائج السديدة.

ويأتي في مقدمة ما ينكره هؤلاء ما يسمى بالعلل القياسية والعلل الجدلية، أو العلل الثواني والثوالث، وهم يرون بأن في استخدام هذا النمط من العلل سفسطة كلامية لا طائل من ورائها.

وينوه هؤلاء في أثناء سعيهم إلى الإبانة عن المنهج القويم في النظر إلى العلل، إلى أنه ينبغي للباحث، إذا سُئِل عن علة معينة لنمط من الكلام، أن تكون إجابته: أن العرب نطقت به على هذه الشاكلة. ([1])

ويذهب بعض الباحثين، ومن أبرزهم سعيد الأفغاني إلى أن بذور هذا الاتجاه الرافض للعلل النحوية قد تسرّب إلينا من الأندلس، ويجعله من مقومات المذهب

[1] – عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة، دار المعارف، ط 2، 1971، ص 144.

الأندلسي النحوي. ([1])

وقد علّق أحد الباحثين على هذا الرأي بقوله: " ويرد على ذلك بأن من النحاة المشارقة من رفض المبالغة في استخدام العلل منذ عهد الخليل، وأنصح دليل على ذلك ما نوّه إليه ابن جنيٍّ على هذا الصعيد. ([2])

ولعل روّاد هذا الاتجاه يترسّمون خُطا رائد المدرسة الكوفية الكسائي عندما قال: " أي كذا خُلقت ".

أما **الاتجاه الثاني** فهو مؤيد قابل بشكل تام للتعليل النحوي، ويقتصر رفضه على الإسراف في العلل المنطقية والفلسفية التي أثقلت كاهل النحو العربي، وخاصة عند النحاة المتأخرين. فالتعليل من وجهة نظر هذا الفريق لا بد منه لتفسير الظواهر النحوية ومعرفة النواميس الفاعلة فيها.

ويذهب أحد الباحثين إلى" أنّ الفريق الذي يؤيّد استخدام العلل يؤمن بالمعيارية والتماس الأسباب والظاهرات النحوية، لأن ذلك نزعة فطرية في الإنسان.

أما الفريق المنكر للعلل فشأنهم شأن الوصفيين لا يؤمنون بتعليل الظواهر، ويكتفون بوصفها، لأن اللغة – على حدّ تصوّرهم – لا تخضع لمنطق العلل".([3])

ويذهب البحث إلى أنه لا ينبغي لنا كباحثين أن نحكم على أي من التصورين بالخطأ، لأنهما لا ينتميان إلى تصور واحد، كما أن كُلاًّ من الرأيين المؤيد والمنكر مفيد في باب استخدامه.

ومما هو جدير بالذكر أنّ المؤيدين والمنكرين للتعليل النحوي تنازعهم اتجاهان أحدهما إحيائي إصلاحي تيسيري في ضوء الموروث النحوي، والآخر تحديثي في ضوء مناهج اللسانيات الحديثة. وسنتطرق في هذا الفصل إلى الاتجاه الإصلاحي التيسيري في ضوء الموروث النحوي، ونكتشف رواده ومريديه بالدرس والتحليل.

---

[1] – سعيد الأفغاني، هل في النحو مذهب أندلسي؟ صحيفة الدراسات الإسلامية بمدريد،1959، 1960، المجلدان7 و8، ص 83.

[2] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، عمان، دار الإسراء، طبعة1، 2002، ص 133.

[3] – المرجع نفسه، ص 135.

لقد صاحب هذا الاتجاه التعليلي حركية الإصلاح والتيسير والأحياء في الثقافة العربية، فقد اهتم رواد هذا الاتجاه بضرورة تيسير النحو وتسهيله لتبرم النشء منه، وذلك بتخليصه من الشوائب الفلسفية التي علقت به، ومن أبرزها نظرية العوامل والتعليل النحوي، والشيء الذي يجمع هؤلاء الرواد هو أنهم انشدّوا إلى التراث اللغوي العربي الأصيل، وحاولوا التجديد في ضوئه، ولم ينبهروا بالمناهج اللغوية الحديثة، رغم تعرفهم عليها. حيث أنّ من القضايا الرئيسة التي تناولها التيسيريون في مجال النحو التعليمي كيفية الاستفادة من التراث النحوي العربي في تيسير النحو العربي، ولعل أولى خطوات هذا التيسير تتمثل في إحياء الكتب التراثية. يقول شوقي ضيف في مقدمته لكتاب الإيضاح في علل النحو: " ولعلي لا أبعد إذا قلت إن واجبا على من يحاولون تيسير نحونا أن يحيوا نصوصه القديمة حتى يضطلعوا بما يريدون من هذا التيسير عن علم و بصيرة " . ([1])

ويقدم مازن المبارك الخطوات اللازمة التي ينبغي اتباعها حتى يكون تيسيرنا للنحو مجديا، ونصل من خلاله إلى نتائج تكون في مستوى تطلعات ناشئتنا، ولا يحيدهم عن جادة الصواب. وممّا أكد عليه أنه " لا يجوز أن نبدأ بوضع نحو جديد قبل أن نعرف النحو القديم، والأسس التي قام عليها ، والعوامل التي تأثر بها ".([2])

ويردف قائلا: " إنّ كل دراسة للنحو من قمة الهرم دراسة ناقصة. إن كل دراسة تنظر إلى النحو وإلى أبوابه وتصنيفها دون أن تتجاوز ذلك إلى الأساس الذي قامت عليه تلك الأبواب، و إلى معرفة المحور، أو (المفتاح) الذي صنفت موضوعاته على أساسه، وإلى الوقوف على العوامل التي سايرت النحو في نشأته وعاصرته في عهوده الأولى دراسة غير مجدية ".([3])

ويخلص إلى" أننا اليوم في حاجة إلى تاريخ النحو العربي تاريخا لا يهتم بتتبع المسائل الفرعية، وإنما ينصرف إلى الكشف عن الخط العريض، أو المنحى الذي سار النحو فيه. ونحن في حاجة إلى تتبع الآثار الدخيلة التي خضع النحو لها أو تأثر بها. ولعل من أبرز الموضوعات التي تكشف عن تأثير النحو بغيره من العلوم موضوع

---

[1] – شوقي ضيف، مقدمة الإيضاح في علل لنحو للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ص: ب.ج.

[2] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، ص 4 – 5.

[3] – المرجع نفسه، ص 4 – 5.

" العلة النحوية ".([1])

لذلك...، فإن من أجل القضايا التي تناولها المحدثون بالدراسة والتمحيص قضية التعليل النحوي، محاولين الإبانة عن مراحل تطورها وأسباب اندفاع النحاة القدامى وراءها باصطناع أنواعها، واختراع أمثلتها، وتشعيب ميادينها، ولاسيما في القرنين الثالث والرابع الهجريين. كما استهجن كثير منهم اعتداد النحاة العرب بها، واتخاذها مجالا للدرس والمناظرة، وبخاصة تلك العلل الثواني والثوالث التي تمرد عليها ابن مضاء القرطبي، وكان يحدوهم أمل في تبسيطها حتى يستسيغها الدارسون، ويقبل عليها المتعلمون، وقد تردد صدى هذه الآراء في جوانب من أعمال كثيرة ظهرت على مسرح التأليف النحوي في هذا القرن، وخاصة المؤلفات والمقالات التي تناولت أصول النحو، ومنها كتاب (الأصول) لتمام حسان، و(أصول التفكير النحوي) لعلي أبو المكارم 1976م، و(تقويم الفكر النحوي) لأبي المكارم نفسه، سنة 1975م، وكتاب (أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث) لمحمد عيد. إلاّ أَنّ من أبرز ما كُتِبَ في هذا المجال كتاب (النحو العربي: العلة النحوية: نشأتها وتطوراتها) لمازن المبارك سنة 1965م.

وقد انقسم النحاة المحدثون في العصر الحديث في ضوء الموروث النحوي تجاه التعليل النحوي إلى اتجاهين: اتجاه منكر للتعليل النحوي، واتجاه مؤيد له، ولكل اتجاه حججه وأدلته التي يرى من خلالها نجاعة طريقته في الإصلاح والتسيير .

إن من أبرز الذين حملوا لواء الدعوة إلى معارضة التعليل النحوي في ضوء الموروث هو إبراهيم مصطفى، وذلك في كتابه (إحياء النحو) الذي أصدره سنة 1937م، وعندما حقق شوقي ضيف كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي، ونشره لأول مرة سنة 1947 تأثر بآرائه وطفق يدعو بالانصراف عن العوامل والعلل الفلسفية التي لا تستند إلى استعمال.

وعلى أساس ذلك ألف كتابه في تيسير النحو العربي الذي أسماه (تجديد النحو) سنة 1982، والذي حاول فيه أن يطبق آراءه التيسيرية التي دعا إليها ذي قبل، حينما حقق كتاب (الرد على النحاة).

---

[1] – المرجع السابق، ص 4 – 5 .

وممن عارض التعليل النحوي في ضوء الموروث مهدي المخزومي الذي حاول إبطال كل العلل النحوية التي لا تستند إلى استعمال، كما دعا إلى إلغاء فكرة العامل التي انبثقت من التعليل النحوي، وهو من أشد المتآثرين بفكر أستاذه إبراهيم مصطفى، وقد ألف كتابين في تيسير النحو هما (في النحو العربي نقد وتوجيه)، و(في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج الحديث) ، وقد نشره سنة 1966.

وكذلك من أبرز المعارضين للتعليل النحوي في ضوء الموروث عباس حسن الذي أقر بزيف جميع العلل النحوية، وأكبر الهجوم الذي شنه ابن مضاء القرطبي على التعليل النحوي، وقد ألف كتابين في تيسير النحو العربي، الأول منهما تنظيري أسماه (اللغة والنحويين القديم والحديث)، والثاني محاولة تطبيقه اشتهرت بين الدارسين والباحثين أسماه (النحو الوافي) نشره سنة 1966، ولأن هؤلاء النحاة وضعوا أسسا نظرية، وحاولوا تطبيقها في مؤلفاتهم، رأيت أن مواقفهم تصلح للعرض والمناقشة، وسنبدأ بموقف إبراهيم مصطفى من التعليل.

1 - موقف إبراهيم مصطفى من التعليل النحوي :

يعد إبراهيم مصطفى من أبرز اللغويين المحدثين الذين عارضوا التعليل النحوي في ضوء الموروث، وذلك في كتابه (إحياء النحو)، الذي أصدره في عام1937، والذي يعد أول كتاب في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية. ([1])

وقد حدد إبراهيم مصطفى غرضه من هذه المحاولة بقوله: " أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى خط من الفقه بأساليبها ".([2])

ولأجل ذلك رأى بأنه من الضروري بمكان أن نخلص النحو العربي من نظرية العوامل، تلك التي تولدت عند النحاة من البحث في العلل النحوية، ويزول معها كل جدل وفلسفة وخلاف.

---

[1] – عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مقدمة الكتاب(ج)، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980.

[2] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مقدمة الكتاب (س).

وإذا أردنا أن نسأل عن البديل الذي رآه إبراهيم مصطفى كفيلا بأن يحقق تيسير الأصول النحوية للمتعلمين، فإنه يرى بأن يكون البديل عن نظرية العامل، وهذه العلل الخرافية، ففي إعراب الأسماء – مثلا – " أن تقول إنّ الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب، وبهذا يمكننا أن نضم كُلا من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه واسم إن وخبرها في علم الإسناد، وتحت الإضافة ندرج المجرور والمضاف إليه، وتحت الفتحة ندرج كلّ اسم لم يكن له صلة بالإسناد ولا بالإضافة، وما بقي مما عدا المُعرب من الأسماء فهو مبني، وبهذا نختصر قواعد إعراب الأسماء ونسهلها للطلاب، ونتخلص من عوامل النحو وعلله الخرافية ". ([1])

ولابد من الإشارة إلى أنّ الأستاذ إبراهيم مصطفى أول من دعا في العصر الحديث إلى إلغاء فكرة العامل؛ لأنه عدها أساس المشكلات في النّحو ووجد في إلغائها مفتاح تيسيره " . ([2])

ويردف قائلا: " لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة! ومن استمسك بها فسوف يُحس ما فيها من تهافت وهلهلة، وستخذله نفسه حيث يبحث عن العامل في مثل التحذير والإغراء، أو الاختصاص، أو النداء، ثم يرى أنه يبحث عن غير شيء. تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خيرٌ كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، وإرشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها آمادا، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية، وذوق ما فيها من قوة على الأداء، ومزية في التصوير" . ([3])

يتبين لنا من هذا الكلام أن إبراهيم مصطفى" قد دعا إلى هدم نظرية العامل من أساسها و كذلك كل ما أقامه حولها النحاة من أصول فلسفية، وما رتبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة ". ([4])

فهو يقر بأن التعليل النحوي أصاب النحو العربي بالتعقيد والصعوبة، ولذلك فقد رفضه، كما رفض نظرية العامل، ولعلنا نتساءل عن علاقة نظرية العامل بالتعليل

---

[1] – المرجع السابق ، ص 132.

[2] – المرجع السابق، ص 194 – 195.

[3] – ينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 29 – 30.

[4] – إبراهيم بيومي مدكور، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، 1953، ج7، ص 344.

النحوي، فيجيب البحث بأن هذا الأخير قد عرف قبل نظرية العامل. يقول إبراهيم بيومي مدكور: " وما نظرية العامل النحوية إلا وليدة مبدأ العلية الفلسفي... والبحث عن العوامل بيان وتوضيح لعلل الإعراب، وقد عُرفت علل الإعراب، أو علل النحو، قبل أن تعرف نظرية العامل في ثوبها الكامل ".([1])

إذن فالبحث في العلل النحوية كان سابقا لنظرية العامل، ويؤكد على هذه الحقيقة وليد عاطف الأنصاري حين أشار إلى" أن نظرية العامل قد تولدت عند النحاة من البحث في العلل النحوية " . ([2])

ونحن نعلم بأن النحاة حينما هموا بوضع القواعد، وتشعب لديهم ذلك، افترضوا لكل حالة إعرابية وجود عامل أدى إليها، إما لفظيا أو معنويا، يقول فؤاد حنا ترزي: " وتشعب عن فلسفة العلة نظرية العامل فافترض النحاة أن لكل حالة إعرابية لابد من وجود عامل أدى إليها، وكان سببا فيها ".([3])

وقد ادعى إبراهيم مصطفى أن الحركات الإعرابية هي: " من عمل المتكلم، ليدل بها عن معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام ".([4]) فكان متأثرا بابن جني الذي يرى في كتابه (الخصائص) بأن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره ".([5]) كما أنه متأثر بما كان يراه ابن مضاء القرطبي من أن النحوي يمكن أن يستغني عن نظرية العامل فأبطلها " لأن العامل هو المتكلم".([6])

لقد سار إبراهيم مصطفى على نهج القدماء، ولم يأت بفتح جديد في كلامه عن الحركات الإعرابية. وبالنسبة لفكرته التي أراد أن يعرضها، ويجدد بها نحو اللغة العربية يقول: "... فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها. وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة كما في: كِتَابُ محمدٍ، وكِتَابٌ

---

[1] – وليد عاطف النصاري، نظرية العامل في النحو العربي، ص 44.

[2] – فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، 1969، ص 137.

[3] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 50.

[4] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 109 – 110.

[5] – ينظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، ص 76 – 78.

[6] – عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، دار القلم، الكويت، ط1، 1985، ص 103.

لَمُحَمدٍ. ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع.

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دلالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة. فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليست بقية من مقطع ولا أثرا لعامل من اللفظ. بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام " . ([1])

فملخص فكرة الأستاذ إبراهيم مصطفى هي أنه أراد أن يسهل على الطلاب قواعد النحو باختصارها، وذلك بالاقتصار على مبحث إعراب الأسماء، ومفادها أنّ الضمة عَلَمُ الإسناد، و الكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب، وبهذا يمكننا – حسب رأيه – أن ندرج المجرور والمضاف إليه، وتحت الفتحة ندرج كل اسم لم يكن له صلة بالإسناد ولا الإضافة، وما بقي مما عدا المعرب من الأسماء فهو مبني، وبهذا نختصر قواعد النحو للطلاب، ونتخلص من عوامل النحو وعلله . ([2])

ويذهب البحث إلى أن إبراهيم مصطفى، وإن كان يرفض العلل النحوية التي أوثرت عند قدماء بما فيها من عوامل، نجده لا يكف عن الخوض في التعليل الجدلي الذي لا يقبله العقل ولا الحس، وذلك لأنه أراد أن يبرر فكرته الجديدة التي لم تبلغ درجة النظرية المتكاملة لاقتصارها على مبحث ضيق في النظرية النحوية، وهو مبحث الأسماء بجعل الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة والفتحة الحركة المستحبة الخفيفة؛ ومن علله المتمحلة العقلية والحسية " إن الحروف في الأسماء الستة مجرد إشباع لحركات الإعراب، وأن سبب الإشباع هو لئلا تكون الأسماء الستة على حرف أو حرفين؛ لاسيما أن أكثرها يبدأ بحرف حلقي فلا يتضح صوته ".([3])

نلاحظ بأن تعليله هذا كان فيه أقرب إلى التمحّل منها إلى ما كان يرمي إليه من ذي قبل إلى تبسيط القواعد النحوية للناشئة، وذلك بسبب الجدل والفلسفة والخلاف

---

[1] – خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص 298.

[2] – المرجع نفسه، ص 298.

[3] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 109.

الذي طبع عوامل النحاة وتعليلاتهم، فلو أننا فرضنا جدلا بأن تعليل إبراهيم مصطفى الآنف الذكر حول الأسماء الستة مستساغا غير جدلي، فما عسانا نقول عن باقي الأحكام النحوية، مثل إلحاق الأسماء بياء المتكلم وياء المخاطبة التي تلحق الفعل، وكثير من الضمائر التي تتصل بالأسماء والأفعال.

وجد إبراهيم كثيرا من الآيات القرآنية الكريمة تستخدم بعد (إنّ) أو (أنّ) ضمير نصب متصلا ؛ خلافا لما ذهب إليه حين يقول: " إن الغالب في المسند إليه أن يكون مرفوعا، فعل ذلك بأن الحس العربي يميل إلى الضمير المنفصل أكثر من الضمير المتصل، فلما لم يكن ممكننا أن يؤثر بضمير متصل مرفوع بعد إنَّ، وأنَّ، لأن ضمائر الرفع المتصلة لا تتصل إلا بالأفعال أتوا بضمير نصب متصل بدلا عنه ". ([1])

كما يرى بأنه لم ينصب الاسم الظاهر بعد " لولا "، كما نصب بعد إنّ، وأَنَّ، لعدم كثرة استعماله. ([2])

ذكر إبراهيم أنيس بأَنَّ الدليل على أَنَّ الفتحة حركة مستحبة لا تؤدي معاني، هو أن العرب جوّزوا في الأسماء التي تنتهي بها الجملة، ويكون حرفها ما قبل الأخير ساكنا، أن يُعطى هذا الحرف حركة إعراب الحرف الأخير، إذا كان هذا الحرف الأخير مضموما أو مكسورا، أما إنْ كان الحرف الأخير مفتوحا فلا تنتقل حركته إلى ما قبله لأنه يحتاجها لأداء أي معنى. ([3])

يلحظ بأنه لا خلاف بين سائر النحاة وإبراهيم مصطفى في أنّ حركات الإعراب لها دلالة على المعاني، ولها أثر في تصوير المفهوم، يقول محمد أحمد عرفة: " وأنه لا واحد منهم يقول بخلاف ذلك، إنما الخلاف بينهما في موضع، وهو أَنَّ المُؤَلِّفَ يرى الفتحة ليست علامة لشيء، بل هي الحركة المستخفة التي يلجؤون إليها عندما لا يريدون الدلالة على معنى الإسناد، ولا على معنى الإضافة، أما النحاة فيرون أنها علم المفعولية وما ألحق بها ".([4])

---

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 68 – 69.

[2] – المصدر نفسه، ص 71.

[3] – المصدر نفسه، ص 88.

[4] – محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص 127.

ويمكننا أن نعرض دفاع الشيخ محمد أحمد عرفة عن العوامل التي انتقدها الأستاذ إبراهيم مصطفى، حيث كشف الشيخ عرفة عن سر اتخاذ النحاة عوامل لفظية ظاهرة بدل العوامل المعنوية الخفية، وهو أنّ النحاة قاسوا العلة النحوية بالعلة الفقهية فأعطوها شروطها. فالعلة الفقهية هي التي قررها الشارع ، ولذا هي علة منضبطة، أي أنها ثابتة غير نسبية، فلا يختلف عليها الناس ولا تتنازعها الأهواء.

ومثال العلة الفقهية علة السفر التي توجب قصر الصلاة؛ فإنها علة منضبطة، لأن كل مُسْلِم إذا بلغ مسافة السفر علم أنه وجب عليه قصر الصلاة، ولو أراد الشرع أن يختار علة غير منضبطة لوضع علة أخرى مثل علة المشقة، فكلما أحس الإنسان بالمشقة قصر صلاته. فعلة المشقة غير منضبطة لأنها علة يختلف في تقديرها الناس؛ فلا أحد يستطيع قياس درجة المشقة التي يمكن معها قصر الصلاة. وهكذا عِلَلُ النحاة وعَوَامِلُهُم لفظية منضبطة يمكن لطلاب العلم أن يدركوها فيتعرفوا على الحكم بواسطتها من غير جهد. ([1])

ويؤكد عرفة على أن قول إبراهيم مصطفى بأن الغائب في اسم إنّ الرفعُ، فهو قول لا يصدقه الاستقراء، صحيح أَن اسم (إنّ) أصْلُهُ الرفع، لكن لم يجئ على الأصل إلا قليلا، وأكثر الشواهد على نصبه. ([2])

أما ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من أنّ الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة للخفة، فالبحث يرى بأن هذا الاكتشاف لم يكن جديدا، إذ أن النحاة من قبله أكدوا هذه الحقيقة، ومنهم الرضِي بقوله : " المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة " . ([3])

وأما ما زعمه من أن الحركات الإعرابية تأتي لمعان كالإسناد والإضافة، وليس بتأثير العوامل ؛ فإنه مردود بأن النحاة أسبق إلى معرفة ذلك، وقد ذكروا أن سبب إعراب الأسماء هو ما يعتورها من معان مختلفة، وهل كان وضع النحو، كما حكت روايات نشأته، إلا بسبب لحن ابنة أبي الاسود الدؤلي بقولها : " ما أجمل السماء " ،

---

[1] – محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص 136 – 137.

[2] – المرجع نفسه، ص 129.

[3] – الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة بنغازي، ليبيا، 1978، ج1، ص 184.

فغيرت المعنى إلى الاستفهام ، وكانت تقصد التعجب : " ما أجمل السماءَ ".([1]) أليسوا قد ذكروا في سبب وضع النحو أن أبا الأسود الدؤلي سمع قارئا يقرأ ﴿ إن اللهَ بَرِئٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ بجر (رسوله)، فقال : معاذ الله أن يكون بريئا من رسوله..... (راجع)..... اقرأ " إن الله برئ من المشركين ورسولُه " بالرفع.

فالكلام واحد ولم يتغير فيه إلا حركة اللام ، فإذا حركت بالجر أدى إلى كفر، وإذا حركت بالرفع أدى إلى معنى مستقيم لا كفر فيه، فهل كانوا يرون ذلك، وهو يرى أن حركات الإعراب لا تدل على معنى، ولا أثر لها في تصوير المفهوم ؟ ([2])

وقد انتقد إبراهيم مصطفى النحاة بسبب خلافهم في العوامل، وتشعب آرائهم فيها بسبب فساد العلل التي نشأت منها، وفسادها هي في حدّ ذاتها، فيجيبه محمد عرفة على ذلك بأن الخلاف في العوامل طبعي ما دام كل نحوي ينظر إلى المعنى، وإلى المؤثر من جهة غير التي نظر بها غيره، ولذا نجد من النحاة من يعتبر الفاعل عاملا للمفعول به، على حين يرى غيره أن عامله هو الفعل، ويرى آخر أنهما معا عاملان في المفعول به. ([3])

وقد ذكر إبراهيم مصطفى أن النحاة لم يجيدوا نظرية العامل؛ فاضطروا إلى تقدير عوامل معنوية، كالابتداء، والفاعلية، والتجرد من العوامل، والخلاف، والتبعية، وتمام المعنى.

ويعلق عرفة على هذا بأن" النحاة كابن جنّي يعتبرون العوامل المعنوية هي الأغلب، وإنما قسّموها إلى عوامل لفظية وأخرى معنوية؛ ليروا أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كـ " مررت بزيدٍ "، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم. ([4])

وممن هاجم إبراهيم مصطفى من المحدثين محمد خير الحلواني حيث رأى بأن الضمة لا يمكن أن تكون علما للإسناد، فقد يكون المسند إليه مجرورا نحو" ما في

---

[1] – محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص 119.

[2] – المرجع نفسه، ص 119.

[3] – المرجع نفسه، ص104.

[4] – المرجع السابق، ص105.

يدي من حيلة "، فالإسناد لا يرتبط بالرفع دوماً؛ بل له صور تركيبية متعددة، قال محمد خير الحلواني: " لقد توهم ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، فذهب إلى أن الضمة علم الإسناد، وفي ذلك مبالغة تصل إلى حد الجهل بطبيعة نظام التركيب، والعلاقات اللفظية فيه، فقصارى ما يناط بالضمة أن تكون إشارة صوتية مميزة للمسند إليه، إذا تمت له صورة لفظية تركيبية خاصة، أما إن تغيرت الصورة التركيبية في الجملة رأيت المسند إليه غير مرفوع . تأمّل العبارتين الآتيتين:

أ – ما في يدي حيلةٌ.

ب – ما في يدي من حيلةٍ.

تجد(حيلة) في العبارتين مسنداً إليه، لأنها مبتدأ، ومع هذا تجدها مرفوعة في الأولى، مجرورة في الثانية، وإذا حاولت أن تلتمس للجرّ وجها معنويا كنت كمن يلتمس القمح في أمواج البحر، فإذا قلت: إن معنى الاستغراق هو سبب الجرّ، قلنا: إنّ الاستغراق لا يعبّر عنه بحركة إعرابية خاصة، لأنك تراه مرة في صورة الاسم المبني على الفتح، كقولهم: لا بأس عليك، ولا ضير في هذا، و... مرة في صورة الاسم المنصوب، كقولهم: لا عالم ذَرّةٍ هنا.

وإذا، فليس استغراق النفي في العبارة الثانية هو سبب الجرّ، وإنما سببه وقوع (من) قبله، أي سببه لفظي لا معنوي... وبهذا ترى المسند إليه مرفوعا مرة، ومجرورا مرّة أخرى، ورفعه وجره كلاهما منوطان بالشكل اللفظي للتركيب " . ([1])

ويذهب البحث إلى أَنّ الضمة ليست علم إسناد، كما توهم إبراهيم مصطفى وإنما هي مجرد صوتٍ مميز للمسند إليه سواء أكان مرفوعا، أو على صورة تركيبية أخرى يقتضيها سياق الكلام مثل قولنا: ما جاء أحدٌ، وما جاء مِنْ أحدٍ، وقد تكون الضمة مقدرة إذا طرأ على المسند إليه حرف جر زائد، أو شبيه بالزائد نحو قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ ".([2]) وقول امرئ القيس : ([1])

---

[1] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 139.

[2] – سورة فاطر، الآية 3.

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنواعِ الهمومِ لِيَبْتَلِي

فـ(خالقٍ) و(ليل) مسند إليه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد في الأولى والشبيه بالزائد في الثانية .

وحول توهّم الأستاذ إبراهيم مصطفى بأن" الفتحة ليست علما على شيء، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة ما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة ".([2])

يعلق محمد خير الحلواني بقوله : " وعلى هذا تكون الضمة والكسرة هما الإعراب، أما الفتحة فليست إعرابا، لأنها لا دلالة لها، فكل كلمة لا تقع في أحد طرفي الإسناد، ولا تكون موقع المضاف إليه أو المجرور بالحرف، تكون مفتوحة. ولكن الإسناد المرحوم اصطدم بعقبات تحول بين نظريته وكونها مطردة في جميع الظواهر الإعرابية، فاسم (إنّ) وأخواتها مسند إليه، وكان من اللازم أن يكون مرفوعا بحسب نظريته، ولكنه جاء منصوبا في نصوص اللغة، والمنادى المفرد العلم مضموم، وليس بمسند إليه وشمّر الأستاذ عن ساعد التأويل والتمحل، وراح يلتمس أوْهَى الأسباب لتعليل ما اصطدم به، فكان في عمله أكثر من القدماء إيغالا في التعسف والتأويل وسوء التقدير" . ([3])

يواصل محمد خير الحلواني تعليقه على أوهام إبراهيم مصطفى بقوله: " لقد زعم أن اسم (إن) حقه الرفع، وهو مرفوع في العربية القديمة، ولكنه نصب في مرحلة متأخرة لكثرة الاستعمال، و دليله على ذلك أنه قد يعطف عليه بالرفع، كما في الآية الكريمة: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ ﴾ . ([4])

وأنه قد يكون مرفوعاً صراحة، كما في الحديث النبوي: " أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون". وواضع فيما رأيت أن الرجل يلجأ إلى الظن – وأن الظن لا يغني من الحق شيئا – وأنه يفترض افتراضا هو إلى الوهم والخيال أقرب منه إلى الواقع

---

[1] – هذا البيت من معلقة أمرئ القيس التي مطلعها : **قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل** ...

[2] – إبرهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 50.

[3] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 216.

[4] – سورة المائدة، الآية 69.

والحقيقة، وأنه يعتمد نصا واحدا هنا ونصا آخر هناك، دون أن يستند إلى الموضوعية العلمية في البحث، وذلك بأن يبني أحكامه على الكثير لا على القليل، فإذا لجأ العلم إلى أسلوبه وصل إلى نتائج بعيدة عن الواقع، ولاحظ لها من الحقيقة ".([1])

والبحث يذهب إلى أن فكرة إبراهيم مصطفى التي لم تبلغ درجة النظرية المتكاملة لاقتصارها على مبحث ضيق في النظرية النحوية هو مبحث إعراب الأسماء، وأهم من هذا كله فإنها منقوضة بكثير من الظواهر اللغوية التي ناقشناها سابقا.

كما أن البحث يذهب مذهب محمد خير الحلواني في أن هذه الحركة التجديدية التي قام بها إبراهيم مصطفى قد انتهت بأشياء لا تهيئ صاحبها بمثل هذه الأعباء، وقد ذكر أن من بين هذه الأعباء السطحية في فهم كلام القدماء وأغراضهم والجهل بتاريخ علم النحو، ودقائقه وأساليب أربابه، والتحامل على النحاة القدماء مع التظاهر بأنه مجدد والجزئية والافتقار إلى الشمول. ([2])

ويرى البحث كذلك بأن محمد خير الحلواني قد جانبه الصواب حينما وصف فكرة إبراهيم مصطفى بأنها نظرية ([3]) في حين أنها لا ترقى إلى النظرية المتكاملة إذ أنها فكرة تقتصر على جانب واحد من النظرية النحوية إلا وهو مبحث إعراب الأسماء.

ونختم حديثنا عن إبراهيم مصطفى بما قاله خليل عمايرة : " وهو في آرائه لم يأت بجديد، فقد سبقه النحاة إلى اعتبار الإسناد والإضافة والمفعولية أعلاما للرفع والجر والنصب، ويشيه قول إبراهيم القائل (سَكِّنْ تَسلَمْ!) على أنّ رأيه ضعيف جدا فيما خرجّه من أمثلة شذت عن قواعده، ثم إن جمع أبواب المسند والمسند إليه يهتم به علم المعاني، وأما النحاة فيعتدون بالفارق بين الفاعل ونائبه وبين المبتدأ، وما يقوم مقامه. ([4])

---

[1] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 216 – 217.

[2] – انظر محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص 215.

[3] – المرجع نفسه، 215 – 17.

[4] – خليل عمايرة، في العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي،(د، ط)، عمان، دار

2 - موقف شوقي ضيف من التعليل النحوي :

رأى شوقي أن التعليل النحوي كان في أصله بسيطا يسيرا لا يتعدى التفسير المنطقي من واقع اللغة، لكن ما إن تطور النحو وتأثر بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام والفقه حتى انفتح باب العلل واسعا أمام النحاة، وأدى ذلك إلى كثير من التمحل والخروج في الغاية من النحو إلى ما يسمى بفلسفة العلل النحوية.

يقول شوقي ضيف: " وبذلك انفتح باب العلل واسعا أمام النحاة، و أخذ كل حاذق منهم يجلب إليه كل ما يستطيع من غرائب ونوادر، لم يقفوا بها عند أحكام الإعراب الظاهرة، بل أداروها في واقع الكلام الإعرابي ولا واقعة، وتجادلوا فيها طويلا، مفضين في كثير من جدلهم إلى فروض وهمية، حتى عقّدوا مصنفاتهم النحوية تعقيدا شديدا، وحتى غدا كثير من مباحثها شيئا عسيرا ". ([1])

وقد كان لآراء ابن مضاء القرطبي أثرها الكبير في دعوة شوقي ضيف إلى إلغاء العوامل وإبطال علل النحاة والتشكيك في قيمتها. ففيما يخص التشكيك في قيمة ما وصفه النحاة من علل وأقيسة نجده يعلق على شرح السيرافي في كتاب سيبويه بقوله: فليس هناك حرف يدخل على الفعل ولا حركة إلا ويعللون ذلك...

وإنهم ليبالغون في ذلك حتى لنرى السيرافي في شرحه على كتاب سيبويه يعقد صحفا طويلة لمناقشة نصب جمع المذكر السالم بالياء دون الألف، وقد ذكر لمنع الألف أربع علل. ([2])

كما ذكر للحاق الياء للمنصوب دون الألف أربع علل أخرى، وأيضا فإنه ذكر لاختيار الألف دون الواو في رفع المثنى ثلاث علل. ([3])

وعلى هذا النحو نراه يقف طويلا عند (حيث) وبنائها على الضم، ولماذا لم تبن على الفتح أو على الكسر، أو على السكون، ويدخل الإنسان في أثناء ذلك في فيضان

الفكر، ص73–77

[1] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مقدمة الكتاب، ص: ب – ج.

[2] – السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب، الهيئة العامة، القاهرة، 1986،ج1، ص 38.

[3] – المصدر السابق ، ص 148.

من الفروض والأوهام". ([1])

لأجل ذلك فإن شوقي ضيف يدعو إلى تصنيف النحو تصنيفا جديدا معتمدا على الانصراف عن نظرية العامل، والتخلص من صورها وفروضها، وما تحمله من أقيسة وعلل، فذلك في رأيه كفيل برد الأمور إلى صورتها الصحيحة. يقول في ذلك : " لنبطل هذا العامل في النحو الذي أتعب النحويين طويلا، وأيضا فلنبطل معه علل النحويين وأقيستهم التي أقاموها حول هذا العامل حتى نصفي النحو من كل الشوائب التي تجلب إلى أبوابه العسر والضيق ". ([2])

يلاحظ أن شوقي ضيف يجعل من دعوته إلى إلغاء العامل ورفض الأقيسة، وعلل النحاة مسلكا طبيعيا نحو تحقيق تيسير قواعد النحو تيسيرا محققاً يقول في ذلك: " وهو تيسير لا يقوم على إدعاء النظريات، وإنما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية وبحثها بطريقة منظمة، لا تحمل ظلما لأحد، وإنما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدها الناس، إلى النحو العربي في العصر الحديث" . ([3])

ومن يتأمل كتاب (تجديد النحو) لشوقي ضيف يلاحظ أن مؤلفه قد دعا إلى إعادة تنظيم قواعد النحو وتنسيقها. ويرى أحد الباحثين المحدثين أن هذا التنسيق يتم طورا على أساس مراعاة الحركة الإعرابية، وتارة تكون الوظيفية هي محور هذا التنسيق. ([4])

وقد أسس بنيان كتابه على إلغاء نظرية العامل، وما نتج عنها من إسراف في التعليل. و يجدر بالذكر أن شوقي ضيف قد انطلق من هذا المبدأ العام ليحقق مشروعه في ضوء مجموعة من الأسس أجملها فيما يلي:

- حذف الأبواب الفرعية من النحو، ورد الأبواب الأخرى إلى أبواب أنسب. ([5])
- إلغاء الإعرابين: التقديري والمحلي([1])، وهو يترسم في ذلك خطى ابن مضاء

---

[1] – ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، مقدمة الكتاب، ص 41.

[2] – عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص 144.

[3] – ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، مقدمة الكتاب، ص 45.

[4] – المصدر نفسه، ص 67.

[5] – شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 101.

القرطبي، وتقرير لجنة التيسير لعام 1938.

- أن يستهدف الإعراب صحة النطق، فإن لم يصحح نطقا فلا حاجة إليه؛ لأنه وسيلة وليس غاية في حد ذاته. ([2])

- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو لاستجلاء المقصود منها، و تخليصها من الاضطراب الذي يعتورها على نحو ما يلاحظ في أبواب المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال. ([3])

- حذف الزوائد العالقة بأبواب النحو التعليمي دون الحاجة. ([4])

- إضافة بعض الموضوعات الناقصة إلى النحو العربي التي من شأنها أن توضح للناشئين جوانب مهمة في نطق العربية وخصائصها اللغوية. ([5])

ولعله يقصد بهذه الموضوعات الناقصة ذلك الفصل الذي تحدث فيه عن مخارج الحروف والحركات وهمزتي القطع والوصل، و(ال) الشمسية والقمرية، منوّهاً إلى أن الكتب المدرسية لا تشير في العادة إلى ذلك. يقول موسى عطا محمد: " على أن الذي يجيل النظر في الكتاب والأسس التي أقيم بناؤه عليها يجمع أن هناك اضطرابا يخالط ما ورد فيه من أفكار من حيث المنهج والتبويب . ([6])

ولابد، ونحن نستجلي هذه الآراء أن أوضح أن شوقي ضيف حاول من خلال تأليفه كتاب (تجديد النحو) الاستفادة من آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة)، وذلك في رفضه لنظرية العامل وفلسفة العلل المنبثقة عنها، لكنه بالغ في ذلك فوقع في التناقض.

يقول موسى عطا محمد: " وحسبي هنا أن أورد مثالين على هذا التناقض، فقد صنف الاختصاص في باب التمييز ([7]) هروبا من العامل، ومعروف أن البون شاسع

---

[1] – المرجع نفسه، ص 23.

[2] – شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 26.

[3] – المرجع نفسه، ص 36.

[4] – المرجع نفسه، ص 41.

[5] – المرجع نفسه، ص 42 – 43.

[6] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 66.

[7] – شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 143.

بين هذين البابين، كما صنف الإغراء والتحذير في باب المفعول به ([1])، فوقع في ما فر منه، إذ لابد هنا من اللجوء إلى التقدير حتى يستقيم هذا الوجه، وبذلك يخالف عن قصده في إلغاء نظرية العامل. ([2])

وحين حاول حذف بعض الأبواب التي اعتقد أنها فرعية أقدم على حذف أمور يجمع جمهرة النحاة على أنها مهمة، كشروط أفعل التفضيل، والتعجب، وبذلك اتسم ما قام به على هذا الصعيد بالتعسف والتجاوز. ([3])

وحقيقة، فإن البحث يذهب إلى أن شوقي ضيف حينما أقدم على إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي([4])، وصنف أسلوبي الإغراء والتحذير في باب المفعول به ([5])، فإن هذا الأمر لا يستقيم له إذ لابد من أن نقدر فعلا محذوفا وجوبا يكون في أسلوب الإغراء بالفعل (اِلْزَمْ)، وفي أسلوب التحذير بالفعل (قِ، تَجَنَّبْ، احْذَرْ)، وهذا ما أراد شوقي أن يفر منه لكي يستقيم له إلغاء نظرية العوامل وما ينبثق عنها من علل وأقيسة.

وهذا هو الذي أدى بمحمد عيد أن يصف ما قام به بالتجاوز والتعسف، والجدير بالذكر، فإن شوقي ضيف قد صنف في كتابه (تجديد النحو) الموضوعات النحوية تصنيفا جديدا من ذلك أنه أراد أن يحتذي مذهب الكوفيين فاعتد خبر كان حالا ([6])، ولم يسلم تصنيفه هذا من انتقادات المحدثين، إذ يرى موسى عطا محمد بأن من يحدق النظر في خبر كان ومثاله (كان الجو حارا) ، والحال، ومثاله (نزل المطر منهمرا) يستشعر بالضرورة فرقا في التركيبين، ففي المثال الأول لا يكتمل المعنى إلا بالخبر، في حين أنه يكتمل في الثانية؛ لأن الحال فضله، كما هو متعارف".([7])

يشير البحث إلى أنّ شوقي ضيف أراد تيسير النحو على الناشئة، ولكنّه في

---

[1] – المرجع نفسه، ص 239.

[2] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ص 67.

[3] – محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية ، ص 13.

[4] – شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 23.

[5] – المرجع نفسه، ص 239.

[6] – شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 185.

[7] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي، ص 67.

هذا التصنيف استند إلى مذهب ضعيف منسوب للكوفيين، لم يأخذ به جمهور النحاة. وكنا قد أخذنا في أيام الطلب الأولى أنّ الخبر هو الجزء المتمم للفائدة، وعلى أساس ذلك فهو(عمدة) في الكلام لا يكتمل الكلام إلا به، أما الحال فهو وصف فضلة يمكن أن يكتمل الكلام بدونه، لأجل ذلك فإن احتذاء شوقي ضيف بمذهب الكوفيين في أنّ خبر كان يعد حالا، يرى البحث بأنه لا يزيد القواعد النحوية إلا اضطرابا في ما كان راسخا في أذهان المتعلمين.

كما أن شوقي ضيف صنّف أخبار أفعال المقاربة والرجاء في باب المفعولات، وفي رأينا هذا لا يؤدي إلى كبير منفعة حيث أن المعاني المستفادة منها لا تشعر بأنها متعدية، وهو في رأي كما يقول توجيه لهذه الأفعال مصطنع. ([1])

إذ أننا تعلمنا من ذي قبل أنّ أفعال المقاربة والرجاء أفعال ناسخة للجملة الاسمية تعمل عمل (كان)، وذلك بشروط مذكورة في بابها في كل المؤلفات النحوية ولم يستند أيّ نحوي وعد أخبارها من باب المفعولات، ولذلك فإن البحث يذهب مذهب موسى عطا محمد في أننا لا نشعر بأن هذه الأفعال متعدية حتى نقرر بأن أخبارها مفعولات، كما يعد هذا المذهب توجيها لهذه الأفعال لم يسلم من أثر الصنعة. ([2])

ومن مآخذ خطة شوقي ضيف في التيسير ما كان في إطار المنهج، و" يتجلى ذلك في الاضطراب الذي نلمحه بين الحين والآخر في هذه الخطة، فطورا بجنح صاحبها إلى إقامة بعض مفرداتها على أساس الحركة الإعرابية، فيقترح جمع الفعل المضارع المنصوب بحروف النصب، والفعل المضارع المتصل بنون التوكيد تحتم مسمى واحد. وتارة يستخدم وظيفة الكلمة في الجملة أساساً للتصنيف، ومن ذلك إطلاقه اسم المبتدأ على الاسم الذي يلي (إنّ) و(لا النافية للجنس)، و(ما ولا) المشبهات بليس، على الرغم من تمايزها في الإعراب". ([3])

ونشير إلى أنه لا يمكن الجمع بين المبني والمعرب تحت مسمى واحد، فالفعل المضارع المنصوب يدخل منهجيا في باب الأفعال المضارعة المنصوبة، أما ما تطرأ

---

[1] – المرجع نفسه، ص 68.

[2] – ينظر موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي، ص 68.

[3] – عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص 141 – 145.

عليه إحدى نون التوكيد الخفيفة، أو الثقيلة فإنه يكون في باب الأفعال المضارعة المبنية، لأن الأصل في الأفعال البناء.

أما بالنسبة للمبتدأ، فإنه يكون في باب المرفوعات، وقد سُمِيَ مبتدأ لأنه يقع في صدر الكلام مرفوعا بالابتداء. أما إذا دخل عليه ناسخ من هذه النواسخ (إنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس، وما ولا المشبهات بليس)، فإنه يُنسخ ويصبح اسما لها، ولذلك فإنه منهجيا يدخل في باب النواسخ: لأجل ذلك فإن البحث يرى بأنّ شوقي ضيف جانبه الصواب في محاولته المنهجية؛ لأن هناك تمايزا كبيرا بين إعرابه المبتدأ، وإعراب منسوخا تحت تأثير هذه النواسخ، وبين إعراب الفعل المضارع، وهو متأثر بالنواصب، وبين بقائه على حالة واحدة من تغير في حال دخول إحدى نوني التوكيد.

ويواصل شوقي حديثه عن محاولته المنهجية: " وإن إلغاء هذه النظرية يفيدنا في تنظيم أبواب النحو تنظيما جديدا يقوم على مبدأ (التجانس أو المجانسة) ؛ بحيث تجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة، فباب مثل (المضارع) تجمع فيه الأحوال المتشابهة له من مثل بنائه على الفتح و تسكينه، وهذا يقودنا لأن نعتبر المضارع المتصل بنون التوكيد منصوبا لا مبنيا على الفتح، حتى نجانس بين حالة نصبه وحالة بنائه، أو نعتبره في الحالتين مبنيا حتى يتم التنسيق. ومثل ذلك المضارع المتصل بنون الإناث ينبغي أن نضمه إلى المضارع المجزوم، ونسميه في الحالتين مضارعا ساكنا أو مسكنا، ولا داعي لأن نسمي سكونه مرة جزما ومرة بناء، ومعنى ذلك أنه ينبغي أن نسمي الحالة باسم واحد، وأن لا نوزعها على أبواب، ولنصنع ذلك حتى لو لوحظ بعض الاختلاف أحيانا، فإن الفعل المتصل بنون التوكيد يستمر منصوبا مع الجازم، ولكن هذا لا يغير من القاعدة العامة في نصب المضارع ، فهو ينصب بعد (أَنْ وأخواتها) ، وإذا اتصل بنون التوكيد حتى ولو سبقته أدوات الشرط ". ([1])

وإضافة لما ناقشه البحث سابقا، فإن تصنيف الفعل المضارع المعرب الذي طرأت عليه أحد النواصب والفعل المضارع المبني على الفتح بإحدى نوني التوكيد تحت مسمى واحد يحدث خللا في القاعدة أو اضطرابا، ولهذا فتوزيع النحاة للفعل على

[1] – شوقي ضيف، تجديد النحو، ص 49 – 50.

أبواب ما بين مبني ثابت ومعرب متغير وفقا لقواعد محددة أَمْرٌ يراه البحث جيدا يدل على دقتهم في المنهج وحسن تصنيفهم لأصول النظرية النحوية.

وفي إشارة إلى مبدأ التجانس أو المجانسة الذي حرص عليه (شوقي) في حديثه السالف فإن البحث يحمد له هذه اللفتة إذ جمع الأحوال المختلفة للباب الواحد في مكان واحد يعد مظهرا من مظاهر تيسير الدرس النحوي.

ومن الأبواب التي لفتت انتباهه والبحث يوافقه فيه باب التمييز. إذ لاحظ شوقي " أنّ النحاة يدرسونه في أبواب متعددة متباعدة كباب العدد وباب اسم التفضيل، وباب التعجب، وباب المدح والذم، وباب كم وكذا، وباب الفعل اللازم والصفة المشتبهة، فهذه الأبواب ينبغي أن تدرس في باب واحد يجمعها مع صور المكاييل والموازين بالإضافة إلى صورة الاختصاص في مثل: (نحن العرب أكرم الناس)؛ حتى يفهم الباب ولا يمزق هذا التمزيق في كتب النحو. وعلى هذا النمط نستطيع أن نصنف النحو تصنيفا جديدا قائما على الدقة في التبويب من جهة، ثم على جمع صور الباب فيه وصيغه و أحواله من جهة أخرى ". ([1])

ومن المآخذ التي يسجلها البحث حول محاولته التيسيرية عدم تحريه للموضوعية في إطلاق الأحكام. فهو على سبيل المثال يعيب على النحاة أنهم خلطوا حين قالوا: فاعل مرفوع بالضمة بين الإعراب والبناء. ([2])

ونحن من أيام الطلب الأولى نستشعر أن هناك فرقا بين الضمة، والضم، فالضمة هي العلامة المعروفة التي توضع على كلمة معربة بعينها في حالة الرفع، لكنّ الضمَّ متعلق بالبناء، ويعني عدم تغير الضمة في كل الحالات التي وردت عن العرب بالضمة لا غير، مثل (حيثُ)، أو النكرة المقصودة في النداء في قولنا: (يا رَجُلُ).

ومن ثم نصل إلى أنه لا مجال للعيب فيما ذهب إليه النحاة في هذه المسألة. بالإضافة إلى أننا نلاحظ " أَنَّ الخطة لم تتجاوز النظر إلى مجال التطبيق، فلم ينجم عنها كتاب تعليمي ينتظم تدريبات تحقق المقاصد المرجوة من كل موضوع ، كما أنه

---

[1] – المرجع نفسه، ص 54 – 55.

[2] – المرجع نفسه، ص 256 – 264.

قصد إلى تجديد النحو، ولكنه استند إلى النظرية النحوية التقليدية، وعدل في بعض مفهوماتها فجاءت تعديلاته غير دقيقة، تفتقر إلى سند علمي" . ([1])

وشوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو) الذي ألفه سنة 1982 حاول أن يطبق النهج الذي دعا إليه من ذي قبل حينما حقق كتاب " الرد على النحاة " لابن مضاء القرطبي سنة،1947 حيث حلل فيه آراء ابن مضاء القرطبي تحليلا وافيا مع التأييد الكامل والاستجابة لآرائه الجديدة التي تتمثل أساسا في إلغاء بعض الأسس التي قام عليها البناء النحوي بصورته المرفوضة من قبل ابن مضاء، وهي: إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس والتمارين غير العملية، ولكنه في التحليلات الداخلية للموضوعات جانبه الكثير من الصواب إذ لم يستطع تطبيق منهجه في كثير مما دعا إليه.

ومن ذلك تأثير نظرية العامل على الرغم من النقد الشديد الذي وجهه لها ودعا إلى إلغائها وإلغاء العلل الفلسفية. كما لم يستطع تطبيق مبدأ التجانس بين أبواب النحو حتى على الفعل المضارع الذي ساقه مثلا عليه في حديثه عن المنهج، بل إنه تراجع في مدخل كتابه " تجديد النحو" عن بعض آرائه التي طرحها في كتابه " الرد على النحاة ".

وبعد فإننا نرى بأن هذه المحاولة التجديدية التي دعا من خلالها شوقي ضيف إلى (نحو جديد) خال من التعليل ونظرية العوامل ترجع إلى عدم الاستيعاب الدقيق لقضية التعليل في النحو العربي، وعدم الإلمام بجميع الأصول والاعتبارات التي قام عليها صرح التعليل النحوي.

3 - موقف مهدي المخزومي من التعليل النحوي:

ألف مهدي المخزومي عملين رائدين كان لهما الأثر البالغ في تيسير النحو العربي، ولعله كان متأثرا بآراء أستاذه إبراهيم مصطفى، وبتوجيهات المحدثين ممن سبقوه من أمثال عبد الستار الجواري. هاذان العملان هما كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه)، وفيه وضع الأصول النظرية لخطته في التيسير، وكتاب (في النحو العربي

[1] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي، ص 68.

قواعد وتطبيق على المنهج الحديث)، وفيه وضع أفكاره في تيسير النحو العربي موضع التطبيق، وقد أراد مهدي المخزومي تحديد هدفه، فقال: " هذا كتاب في النحو أقدّمه بين يدي الدارسين مبرأ مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا من منهجه، فقد ألغيت منه فكرة العامل إلغاءً تاما، وألغي معها ما استتعبت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله فصولا لم تكن لتكون، لولا شغف النحاة بالجدل العقلي، وتمسكهم بفكرة العمل... متخذا من آراء الدارسين الأولين أساسا لدراسة النحو من أول". ([1])

ومن المبادئ التي وجهت فكره النحوي أنه كان يؤمن بأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، وأنه متطور بحكم تطور اللغة المستمر، كما أن مشكلات النحو يمكن علاجها على أساس لغوي خالص، لا أثر فيه للعلل الفلسفية ". ([2])

وكان مهدي المخزومي قد وصف النحو العربي في القرن الرابع الهجري، بأنه في متاهة من التعليلات والتفسيرات التي لا تمت إلى اللغة بصلة ". ([3])

يلاحظ بأن مهدي المخزومي في كتبه الثلاثة يؤكد على وجوب إبطال العلل النحوية الفلسفية التي لا تستند إلى استعمال، ويبدو أنه متأثر في ذلك بنحو الكوفيين، وبآراء ابن مضاء القرطبي حيث أقر من ذي قبل في كتابه مدرسة الكوفة ومنهجها في النحو واللغة وجوب التخلي التام عن التعليل النحوي.

يقول مهدي المخزومي: " وليست الظواهر اللغوية مما يفسر بعمل عقلي، كما كان شأن البصريين في تعليلاتهم وتفسيراتهم، فإن الدرس الحديث يقتضي الدارس واجبات أيسرها وأقربها: التخلي التام عن التعليل النحوي، في أي لون من ألوانه النظرية، سواء في ذلك التعليل المنطقي مما في كتب النحاة، أو التعليل المعنوي، أو الأدبي، أو الاعتباري، أو مما يتعلق بشي منه عند بعض المحدثين اليوم، يحسبون أنهم إذ يستبدلون تعليلا بتعليل، ونظرا بنظر، يردون إلى القصص أو نحوها شيئا من

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 15 – 16.

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 19 – 20.

[3] – مهدي مخزومي، أعلام في النحو العربي، دار الجاحظ، بغداد، 1980، ص 85.

الحياة . ([1])

نلاحظ بأن مهدي المخزومي رفض علل البصريين الذين، كما يرى، قد أوغلوا في المنطق، ولأنه وجد أن عددا من عوامل الكوفيين معنوية لا لفظية أقر بالعوامل المعنوية فقط، لأنها هي العوامل اللغوية المستمدة من طبيعة اللغة، على حد قوله، ولا حتى ذلك نجده ثني على علل الخليل والكوفيين بدعوى أنها سماعية وقريبة إلى طبيعة اللغة. ([2])

وهذا تناقض صارخ، فكيف أنه يرفض نظرية العامل جملة وتفصيلا، ويرفض كل العلل النحوية، ثم يقبل علل الكوفيين بدعوى أنها علل معنوية مستمدة من طبيعة اللغة، لذلك فإن البحث يرى بأن هذا الاضطراب الذي وسم فكر المخزومي أثّر على جمهور المتطلعين من دارسي العربية الذين كانوا ينتظرون الكثير من هؤلاء الباحثين الذين حملوا لواء التيسير، ولكننا لم نجد أثرا لمحاولاتهم على أرض الواقع التعليمي، وذلك نتيجة تضارب آرائهم وأفكارهم.

ولنا أن نتساءل عن الأسس التي استند إليها المخزومي في تيسيره للنحو، وهي وفقا لما ورد في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) تتجانس في مبدأين:

أولها : تخليص النحو العربي مما علق به من التأويلات والعلل الفلسفية والمنطقية. ([3]) ويبدو أنه متأثر في ذلك باللسانيات الوصفية التي أوجدت عنده، وعند غيره من اللغويين المحدثين، روحاً من البحث يقتضي عزل النحو عن المنطق، وكل ما ليس من إطار اللغة. ([4])

وثانيها : تحديد موضوع الدرس النحوي الذي يتعين البدء فيه، وقد هيأت له دقة نظره أن يختار الجملة لتكون نقطة البداية، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك فاعتدها موضوع الدرس النحوي ([5])، وهو ما يتفق مع روح الدرس اللساني في الحديث. ولأنه أراد أن يسير على خُطى أستاذه إبراهيم مصطفى، ومن سار في فلكه، كشوقي ضيف،

---

[1] – مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 380 – 384.

[2] – المرجع نفسه، ص 263.

[3] – مهدي مخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 15 – 16.

[4] – محمد صلاح الدين الشريف، أثر الألسنة في تجديد النظر اللغوي، ص 115.

[5] – مهدي مخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 16.

فإنه حاول التخلص من الإعراب التقديري، حيث قسم الجملة تقسيما جديدا، فذهب إلى أن الجملة الفعلية هي ما دل فيها المسند على التجدّد، أو التي يتصف فيها المسند إليه اتصافا متجددا، مثل قولنا: قام خالد أو خالد يقوم. وهو يرى أن مثل جملة (البدر طلع)، جملة فعلية تقدم فيها المسند إليه لإظهار الاهتمام به. ([1])

نلاحظ هنا أنه أراد التخلص من التقدير والتأويلات والتعليلات الفلسفية، كما أنه ذهب مذهب الكوفيين الذين يجوزون تقدم الفاعل عن فعله.

يقول مهدي المخزومي: " إن القول بأن جملة (البدر طلع) فعلية يبعدنا عن هذه التأويلات والتقديرات التي لا طائل من تحتها، لأن اعتبارها فعلية يجعل (البدر) فاعلا تقدم أو تأخر، وليس بممتنع أن يتقدم الفاعل، كما تصور النحاة المناطقة، وخاصة إذا عرفنا أن الكوفيين كانوا يذهبون إلى جواز تقدم الفاعل، وإنهم إنما ذهبوا إلى هذا، لأنهم عثروا من الشواهد على ما يؤيد مذهبهم... فاعتبار (البدر) فاعلا، وهو مقدم، يغنينا عن تقدير ضمير، ويغنينا عن كل تقدير وتأويل إذا اقترنت الجملة بأداة الشرط، لأن الجملة ما تزال فعلية، وإن تقدم المسند إليه فيها، وإنما سياق ملائم للشرط، وبهذا نتجنب الوقوع في تأويلات وتقديرات لا فائدة منها " . ([2])

أما بالنسبة للإعراب فإن مهدي المخزومي أراد أن يعود بالإعراب إلى أوضاعه الطبيعية غير المبالغ فيها، وأن يجرده من نظرية العامل مما يستلزم اعتبار علاماته دلالات على معاني، وليس آثارا للعوامل.

يقول مهدي المخزومي: " وللإعراب علامات تدل عليه، وهي الحركات، والحركات في اللغة ثلاث: الضمة، والكسرة، والفتحة. وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتدادا خاصا، فجعلت الضمة علما للإسناد، والكسرة علما للإضافة، أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة، ويندرج فيه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية ". ([3])

إن مهدي المخزومي أراد أن يؤكد ما نادى به صاحب (إحياء النحو) إبراهيم

---

[1] – المرجع نفسه، ص 42.

[2] – المرجع نفسه، ص 44.

[3] – المرجع السابق، ص 67.

مصطفى قبلاً، لكنه اعتبر الفتحة علامة لكونها ليست بمسند إليه، ولا بمضاف إليه، ولكن الكلمة المفتوحة جزء مهم في الجملة يؤدي وظيفة لغوية مهمة أيضا.

كما كان يدرك أن هناك مشكلات تعترض هذا الحصر الصارم لمعاني الحركات فاستثنى منه الفعل.

يقول المخزومي: " وأكبر الظن أن رفع الفعل المضارع ليس لكينونته في موضع الاسم، كما زعم سيبويه فيما مر من كلامه، ولا لتجرده من الناصب والجازم، كما زعم الفراء، وإن نصبه ليس بتأثير أن، أو لن، أو إذن، أو كي، أوغيرها، لأنها أدوات اختصت به فعملت فيه، كما زعم النحاة. وأن جزمه ليس بتأثير لَمْ، أو لما، أو غيرها، لاختصاصها به كما زعموا أيضا... وإنما كان ذلك كله من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه... فتغير آخر الفعل المضارع لم يكن بسبب طروء معاني إعرابية، ولا بسبب من وجود عوامل ناصبة، أو عوامل جازمة ليصحّ أن يقال: إنه معرب، كما دأب النحاة عليه، وكما خدعتهم فكرة العمل، فتوهموا أن الحركات آخره آثار لعوامل لفظية أو معنوية. ([1])

قد رأينا المخزومي منذ قليل ينكر التعليلات النحوية جملة وتفصيلا، ألم يقع حين مناقشته إعراب المضارع في تعليلات مجّة متكلفة تجنّى من خلالها على آراء سيبويه والفراء؟ ألم تكن تعليلاتهم مقنعة؟... إذن فلماذا تضيف إليه هذه التعليلات بدعوى التيسير، وهي لا تزيدنا إلا تبرما دون أن نجني فائدة جديدة، لاسيما أن تراثنا اللغوي منذ ثلاثة عشر قرناً مبني على نظرية النحو القديم.

فهو يذكرنا بأستاذه إبراهيم مصطفى حين رأى مهدي أنه ينبغي الاقتصار على القول بأن الإعراب هو بيان وظيفة الكلمة أو الجملة، وله علامات هي الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة لما سواهما، ولا داعي في إطالة الكلام في الإعراب، وتفصيل العلامات النائبة عن هذه الحركات؛ لأنها مجرد حروف كانت في الأصل حركات لكنها أشبعت، فالفارق بينهما في الكم لا في الكيف.

ولكن مهدي المخزومي يستثني ما لم يستثنيه إبراهيم مصطفى حيث عقب

---

[1] – مهدي مخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 133 – 134.

بقولـه: " ولا يعنـي هذا أن كل مضـموم لـه صـلة إسـنادية، بـل قد نجد اسما مضـموما لا علاقة لـه بالإسناد نحو: يا محمدُ، وليس كل مكسور لـه صـلة بالإضـافة، بـل قد نجد نحو: (قطامِ) ". ([1])

وقد نـاقش أحد الدارسين المحدثين آراء مهدي المخزومـي بقولـه: " إن رفض العوامل مطلقا لا يتأتى، لأنها قرائن لا غنى عنها في التحليل اللغوي، بدليل أن الذين رفضـوا كـل العوامـل أتـوا بهـا علـى صـورة مسـميات جديـدة فقـط. وكـان ينبغـي مـن المحدثين أن يأخذوا من العوامل ما يجدونـه عبارة عن قرينـة تتصـف بشروط القرائن، وعلى الأساس يمكن قبول أكثر عوامل النحاة، مع إضافة القرائن الأخرى التي تنقص النحو لئلا نضطر إلى تغيير كثير من المصطلحات القديمة دون فائدة جديدة تذكر". ([2])

ولعلـه أراد بـالقرائن تلـك التـي اقترحهـا تمـام حسـان بـديلا عـن العوامـل القديمـة. فبعدما وضـح كيف أن النحـاة القدامى اشـتغلوا بقرينـة الإعراب عما عداها من سـائر القرائن الأخرى جـاء ببـديل، وهو مـا سماه القرائن المقاليـة والمقاميـة؛ لأن هذه القرائن تحدد معاني الأبواب، والعلاقات بينها بصورة، أَوْ في التحليل اللغوي. فقد رسم أنواع القرائن المادية والعقلية والتعليقية ،([3]) وبيّن أنها البديل عن عوامل النحاة. ([4])

وذكر أن ابن مضـاء حين نفى العوامل جعل اللغة من اختيار المتكلم، ونفى عنهـا الصـفة الاجتماعيـة، وانتقد إبـراهيم مصـطفى ومـن سـار علـى نهجـه مثل مهدي المخزومي الذي جعل لكل إعراب قرينة واحدة يلي الإسناد والإضافة . ([5])

وكان مهدي المخزومي بعد أن انتقد تعليلات النحاة انتقاداً لاذعا أدى بـه الأمر أن يصفها بأن فيها تفاهة ([6])، قسم الكلمة العربية إلى أربعة أقسام هي: الفعل، الاسم، الأداء، الكناية، وهو يقصد بالكناية الأسماء المبنية كالضمائر، وأسماء الإشارة، والاسم

---

1 – المرجع السابق ، ص 66 – 69.

2 – خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 167.

3 – ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 90.

4 – ينظر المرجع نفسه، ص 231 – 232.

5 – ينظر المرجع السابق ، ص 185.

6 – ينظر مهدي المخزومي، أعلام في النحو، ص 111.

الموصول، والمستفهم به، و كلمات الشرط. ([1])

وقسم الجملة إلى ثلاثة أقسام، هي: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، والجملة الظرفية،([2]) وذلك نحو قولنا: أمامك عقبات، وفي الدار رجلٌ، وقد ذهب مهدي المخزومي إلى أن قرائن الحال، قد تغنى عن تقدير المحذوف، كقولك محذرا : السيارة السيارة !، وكل ما يفهم فحذفه يعد جائزا اكتفاءً بدلالة القرائن. ([3])

الملاحظ هنا أن مهدي المخزومي لم يضف شيئا عمّا أرساه النحاة القدامى في تقسيمهم للجملة حيث ذكر ابن هشام في الباب الثاني من كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) " انقسام الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية. فالاسمية هي: التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيقُ، وقائم الزيدان .. عند من جوّزه وهو الأخفش والكوفيون. والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيدً، وضُرِبَ اللّصُ، وكان زيدً قائما، وظننته قائماً، ويقوم زيدً، و قمْ. والظرفية هي: المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: عندك زيد؟ ، وأفي الدار زيدٌ؟، إذا قدرت زيداً فاعلا بالظرف والجار والمجرور،لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما؛ ومثل الزمخشري، لذلك بقي الدار من قولك (زيد في الدار)، وهو مبنى على أن الاستقرار المقدر فعلٌ لا اسم، وعلى أنه حُذِفَ وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه ".([4])

وقد رأى أحد الدارسين المحدثين أن مهدي المخزومي جعل الأسماء المبنية كنايات، لئلا يعترف للاسم بحكمين: الإعراب والبناء، فنظر إلى شكل الاسم المبني من حيث عدم تغير آخره غالبا، وأهمل وظيفته، فالضمير(هو) في جملة (هو يدرس) قام بوظيفة الاسم في جملة (زيدٌ يدرس)، أي أنهما متبادلان وظيفيا، وهذا يجعلهما في فئة واحدة. ورَفْضُ المخزومي للعامل جعله يلغي أثر المحذوف في الإعراب، ويحصر النحو في أول مستوياته، وهو مستوى تقرير الأحكام، إذ كان يكتفي تسمية الكلمة فاعلا، أو مفعولا، أو خبرا، أو ما شابه، ثم يذكر الحكم الإعرابي، و يمنح النحوي حقه

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص 47 – 51.

[2] – المرجع نفسه، ص 86.

[3] – المرجع نفسه، ص 150.

[4] – ابن هشام الأنصاري، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 46.

في تفسير الأحكام التي يقررها. ولعله أراد قصر النحو على غايته الأولى فقط ، وهي التعليم. مع أن التعليل من الوسائل الناجحة في التعليم، فقواعد المخزومي قد تنتج " بناء " قادرا على بناء الجمل، لكنها لا تستطيع أن تنتج (مهندسا) قادرا على بناء الجمل وتفسيرها ". ([1])

وحقيقة، فإننا نشاطر الباحث الرأي، فالتعليل نجده من الوسائل الناجحة في التعليم لذلك لا نستطيع أن نحذفه من أصول النحو العربي، لأنه نشأ بنشأته وتطور واكتمل بنيانه مع اشتمال أصوله النظرية، فإذا نحن منعنا متعلم النحو من تفسير الأحكام النحوية بواسطة التقدير والتأويل، واكتفينا بتقرير الأحكام، فإننا سنقضي على الصفة الإبداعية للمتعلم، تلك الصفة التي حرصت عليها أجل المدارس اللسانية الحديثة، وهي اللسانيات التوليدية التحويلية، وجعلها من أبرز سمات اللغة الإنسانية.

ولعل مهدي المخزومي حينما حصر النحو في أول مستوياته، وهو مستوى تقرير الأحكام واتكأ في التقعيد على ظاهر اللغة، ولذلك لم يكن دقيقا في طرحه إذ أنه كان مجبرا على تعليل الكثير من الأحكام، رغم أنه حرص كل الحرص على رفض كل العلل التي لا تفيد المتعلم شيئا.

وكمثال على ذلك نجده يعلل جر الأسماء الممنوعة من الصرف بالفتحة بدل الكسرة بقوله: " لئلا يشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم إذ حذفت ياؤه تخفيفاً ".([2])

وقد علق حسن خميس الملخ على هذا التعليل بقوله: " فكيف تأتي للعربي أن يتوقع هذا الاشتباه فيتجنبه ابتداءً!؟ واين الاشتباه في الإضافة إلى ياء المتكلم في نحو: مَسَاكنَ، في جملة " نعيش في مساكن حديثة " . ([3])

ويحرص المخزومي على وجوب التخلص من سيطرة المنهج الفلسفي على الدرس النحوي، ولذلك طالب بإلغاء باب التنازع والاشتغال، والقول بالإلغاء والتعليق، ثم دعا إلى إلغاء القياس الذي يقوم على العلل الفلسفية، ويبتعد عن الواقع، فالقياس

---

[1] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 219.

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص 77.

[3] – حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، ص 219.

الـذي ينبغـي اتباعـه فـي دراسـة النحـو، هـو القـائم علـى أسـاس المشـابهة ومحاكـاة المسموع، والمعروف من كلام العرب ". ([1])

إذا سـلمنا بتعليـل مهـدي المخزومـي الآنـف الـذكر، وذلـك رغبـة فـي الجنـوح للتخفيف والابتعاد عن الثقل الذي يطبع جر الأسماء الممنوعة من الصرف، وعزفنا عن التعليلات الفلسفية، فما عسانا نقول عن تأكيده في أكثر من موضع من كتابه، وتحدثه عن الأصل والفرع، وذلك كقوله: " الأصل في الاستفهام أن يكون بالهمزة وهل... أما غيرهما فمحمول عليها". ([2]) فتعليله هذا أدخله في القياس الحملي، وفي التعليلات الفلسفية التي أراد أن يعزف عنها ويبطلها من النحو.

على أن حديثه هذا يقتضي تعليلا وجه فرعية مباشر الأدوات، وذكر أصلها وتحديد سبب تحولها عن أصلها إلى الاستفهام، وعلى أساس ذلك. فمحاولة المخزومي تفتقر إلى الإقناع ، فإجابته: هكذا قالت العرب.. ليست تعليلا بل تجنب للتعليل. ([3])

وقد استفاد مهدي المخزومي كثيرا من اللسانيات الحديثة، لأجل ذلك نجده يقوم على ضوء مناهج البحث اللساني الحديث بتقسيم الدراسات اللغوية إلى ثلاثة مستويات هي المستوى الصوتي والصرفي، والنحوي، مبيّنا أن النحاة الأوائل لم يكن لهم من المناهج ما يعينهم على فصل هذه الدراسات، فلما انفتح لهم منهج علم الكلام لم يجدوا بُداً من أن يدرسوا النحو فيه، وساعد على ذلك أن كان من النحاة الأولين من له اتصال بالمنهج الكلامي، فكانت النتيجة أنهم اشتغلوا بكل ماله تعلق بالعامل الذي يشبه العلة الكلامية المؤثرة، وقصروا أكثر جهدهم على الإعراب ([4])... فإذا قال النحوي مثلا : إن الفاعل مرفوع... فليس له أن يفلسف ذلك، أو يبينه حكم من أحكام العقل، ذلك لأن طبع اللغة يبطل ما ظن النحاة الأولون، رحمهم الله ، من صواب منهجهم واستمساكهم بالاستنتاج العقلي، والتعليل والتقدير والتأويل، ويُلْغِي كل ما ألزموا

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتوجيه، ص 22.

[2] – المرجع نفسه، ص 125.

[3] – حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل ... ، ص 220.

[4] – مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 25.

به أنفسهم من مقياس ينبني على إدراك العلّة. ([1])

ثم يثني المخزومي على علماء النحو المتأخرين الذين استفادوا من علماء المعاني، فكانوا حسب رأيه، يعتبرون النحاة الحقيقيين، لأنهم قد دفعوا بالدرس النحوي إلى الأمام، وقدموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بأن يُستفاد منها ". ([2])

4 - موقف عباس حسن من التعليل النحوي :

إن لعباس حسن جهودا مخلصة في النحو العربي حيث سعى جاهدا، مثل جل المحدثين، لتيسير قواعد اللغة العربية، ويتمثل ذلك بين احترامه للقديم والنزوع إلى الجديد، ويذكرنا ذلك بجهود النحاة القدامى الذين شيّدوا صرح النحو العربي عاليا، وتركوا بصماتهم فيه عالية خفاقة، وللأستاذ عباس حسن نتاج وافر من كتب وبحوث أهمها كتابان، يمثل الكتاب الأول الجانب النظري لمحاولته في التسيير، ومعالجة مشكلات النحو التي يعاني منها، وهو (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، ويمثل الكتاب الثاني الجانب التطبيقي، وهو(النحو الوافي) الذي يعد من أهم المراجع النحوية الحديثة المعتمدة لدى الطلبة والمتخصصين.

ويعد نهضة كبيرة في التأليف النحوي الحديث، حيث قال عنه صاحبه: " فلا تعقيد ولا غموض ولا حشو، ولا فضول، ولا توقف لمناقشة لفظ، أو إرسال اعتراض، أو الإجابة عنه، ولا حرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم، إلا حين تسايرنا في البيان الأوفى والجلاء الأكمل". ([3])

وإذا أردنا أن نركز على موقف عباس حسن من العلة، فإننا نراه يشيد بموقف ابن مضاء القرطبي بقوله: " ولله ابن مضاء الأندلسي الذي ثار على النحاة، وهو منهم، وشنّ على عللهم، الثواني والثوالث وما بعدها، حربا شعواء لا هوادة فيها، ولا ملاينة ". ([4])

ليصل به الحد إلى إبطال كل العلل، ولذلك ثار على العلل النحوية التي وردت في كتب النحاة، وفي مجال مناقشاتهم وأحاديثهم، ففي رأيه " أن النظرة الصائبة لتحكم من

---

[1] – المرجع نفسه، ص 20.

[2] – المرجع نفسه، ص 28 – 29.

[3] – عباس حسن، النحو في الوافي، ج1، ص 6.

[4] – عباس حسن، اللغة بين القديم والحديث، ص 193.

غير تردد بأن جميع هذه العلل والتعليلات زائفة، لا تمت إلى العقل والواقع بصلة ما ".([1])
وذلك بسبب أخذ النحاة بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقي الشائع أيام تدوين النحو.

هذا الأخذ الذي لم يفد أكثر من تقديم العلل المصنوعة والتأويلات المتكلفة، فالأستاذ عباس حسن لم يقبل من علل النحاة إلا ما أسماه بعلل (التنظير)، وهي العلل التي لها نظائر في الكلام العربي الفصيح، فإذا نطقت بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، أو صغت الأسلوب صياغة خاصة، وجريت في تأليفه على نظام معين، فلا تعليل لذلك إلا محاكاة العرب، والنسج على منوالهم، ولا شيء غير هذا، وإذا شئت عن سبب رفع كلمة أو جرها أو نصبها أجبت؛ لأنها نظيرة زميلتها في كلام العرب. ([2]) وإن شئت فقل لمن سألك: لِمَ رفعت الفاعل والمبتدأ... ونصبت المفاعيل، واتبعت التوابع لاصحابها المتبوُعة، وجريت في المستثنى على كذا، وفي اسم (لا) والنواسخ وغيرها على كذا..؟ لَمْ أَفْعل ذلك لشيء إلا لأنها نظيرة أخرى في كلام العرب، جرت على هذا النمط الذي أسايره. ولا علة إلا التنظير. ([3])

ولأجل ذلك ثار عباس حسن ثورة عنيفة على تعليلات النحاة؛ لأنهم كما يرى أخضعوا كلام العرب لهذه العلل النحوية. إذ يقول: " العلل عندهم غايات يخضع لها النص القديم، كأنها الأصل وهو الفرع؛ إذا انحرف عنها تناولته عصاها، فالنصوص خاضعة للعلل، وليست هي خاضعة للنصوص". ([4])

نستنتج بأن تبرمه ونقده لعلل النحاة لم يكن مقتصرا على العلل التي تبين حكمة العرب فيما نطقت به فحسب، والتي سماها علل التنظير، بل تجاوز ذلك إلى العلل التي لها أثر في ضبط الكلام، ولننظر إليه كيف يؤكد ذلك بقوله: " مشكلة التعليل كبقية المشكلات التي سبقتها؛ لو اقتصرت على الجدل اللفظي، والتسابق إلى إظهار البراعة المنطقية من غير أن يكون لها أثر عملي في ضبط الكلم، وتركيب الجمل، والتحكم في صياغة الأساليب، وصحة مفرداتها لهان الخطب نوعا ما، وانحصر الضرر في تصديع الرأس بالثرثرة، واختصار الجهد فيما لا يستحق احتمالا، ولكن

---

[1] – المرجع نفسه، ص 148.

[2] – المرجع نفسه، ص 146.

[3] – المرجع نفسه، ص 147.

[4] – المرجع نفسه، ص 145.

الأمر أخطر أثرا، وأفدح ضررا، لما فيه من سيطرة عاتية طاغية تتناول المفردات والمركبات. بل إنها لتمتد إلى طرائق التفكير نفسها، وتتحكم في المعاني تحكمها في الألفاظ، وتفرض على المتكلم والكاتب قيودا ثقيلة مرهفة، لا مسوغ لها من عقل سليم، ولا نقل مسموع عن العرب أهل هذه اللغة ". ([1])

ويصرح بتبرّمه من علل النحاة حيث يشير إلى أن المقبول من عللهم يعد نادراً " فمشكلة التعليل هذه خطيرة، فقد ولدت، ونمت، وامتدت أصولا وفروعا على الوجه الذي نرى في مطولات النحو؛ تتسرّب إلى كل مسألة، وتتسلل لكل قاعدة، وتملأ الصفحات الكثيرة بكل مجاف للعقل، بعيد من الحقّ، إلا في أقلّ المسائل وأندر القواعد". ([2])

ولقد امتدت آراء الأستاذ عباس حسن في التعليل النحوي إلى كتابه (النحو الوافي)، الذي تردد في كثير من صفحاته انتقاد العلل النحوية، وإذا ما تفحصنا مقدمة الكتاب نجده قد نص على موقفه من علل النحو عند حديثه عن منهج الكتاب، حيث ذكر أن من منهجه الفرار من العلل الزائفة. وتعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة، فلهما من سوء الأثر، وقبيح المغبة ما لا يحصى، وحسبنا من التعليل أن يقال: المطابقة للكلام العربي الناصح " . ([3])

وهناك من الباحثين المحدثين من رأى بأن رأي عباس حسن في التعليل النحوي " يسير وفق منهج الاتجاه الوصفي التقديري، الذي لا يقبل فيه من العلل إلا ما كان علة وصفية فحسب كقولك: هكذا قالت العرب ". ([4])

ولنتطرق الآن إلى نماذج من تعليلاته، والتي تنم عن مدى تبرمه من تعليلات النحاة. ويطلب نبذها وإهمالها، وذلك مثل قوله في معرض حديثه عن علل البناء والإعراب: " تلمس النحاة أسبابا للبناء والإعراب، أكثرها غير مقبول. وسنشير إليه داعين إلى نبذه، والانصراف عنه ". ([5])

---

[1] – عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، ص 145.

[2] – المرجع نفسه، ص 145.

[3] – المرجع نفسه، ص 156.

[4] – عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 8 – 9.

[5] – عبد الله بن أحمد بن عبد الله الحسن، تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي، ص 130.

إلى أن وصل به الأمر إلى قوله: " ما هذا الكلام الجدلّي؟ وما جدواه لدارسي النحو؟ أَعَرِفَهُ العرب الخلّص أصحاب اللغة، أو خطر ببالهم؟ علينا أن نترك هذا كله في غير تردد، وأن نقنع بأن العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا في محاكاة العرب فيما أعربوه في غير جدل زائف ولا منطق متعسف". ([1])

وقد دعا إلى إهمال تعليل الاسم الممنوع من الصرف بقوله : " يقولون في تعليل منع الاسم من الصرف كلاماً لا تطمئن إليه النفس، ولا يرتاح إليه العقل، نلخصه للمتخصّصين؛ لإبانة ضعفه وتهافته، مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله إهمالا تاماً ". ([2])

والتعليل الحقيقي عند عباس حسن هو ما سُمِعَ عن العرب، لذلك نجده يرفض تعليلات النحاة الذين لم يتوافقوا مع ما قالته العرب. ومن الأمثلة على ذلك قوله في تعليل وجوب رفع المعطوف على اسم (لا) إذا كان المعطوف معرفة: " لأن اسم (لا) بنوعيها لا يكون معرفة، وعند عطفه على اسم الأولى يكون بمنزلة الاسم مع عدم صلاحيته لذلك؛ بسبب تعريفه. هكذا يعلّلون. والعلّة الصحيحة هي نطق العرب واستعمالهم ". ([3])

ومنه أيضا أنّه بعد أن ذكر أنّ علة جواز عدم قلب الواو همزة عند تثنية (صفاء) " إذ أنها لم تقع طرفا حقيقيا، فبعدها علامتا التثنية، فتبقى على اعتبارها ليست متطرفة بسبب علامتي التثنية، وتقلب همزة على اعتبار علامتي التثنية طارئتين لا يلتفت إليهما. هكذا يقولون. والتعليل الصحيح هو: استعمال العرب ليس غير".([4])

وكذلك قوله بعد أنّ ذكر أن علّة دخول نون الوقاية عند النحاة هي أنها تقي آخر الفعل من الكسر، وآخر غيره من التغيير، وأنها تمنع من اللبس، إذ قال: " وأصح تعليل يسبق ما ذكرناه: أنه استعمال التعبير". ([5])ويمكن أن نعلق على موقفه بأنه ليس تعليلا بل تجنب للتعليل ". ([6])

---

[1] – عباس حسن، النحو الوافي،ج1، ص 9.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص 91.

[3] – المرجع نفسه، ج 4، ص204.

[4] – المرجع نفسه ، ص 702.

[5] – عباس حسن، النحو الوافي، ج 4، ص 617.

[6] – عباس حسن، اللغة والنحو في القديم والحديث، ص 195.

وعلى الرغم من أن عباس حسن أكد بأن العلل التي يجب حذفها من الكلام العربي هي العلل الثواني، وما بعدها إلا أنه في كلامه السابق يدل على أنه لا يقتصر على هذه العلل، بل يتجاوزها إلى كثير من العلل الأول التي تؤثر في ضبط الكلام، ولننتظر إلى تصريحه كيف يدعو إلى عدم الاهتمام بالعلل الأول في بعض المسائل، مثل قوله بعد أن ذكر حكم الاسم المعطوف بعد خبر (إنّ): " لا داعي للاهتمام بتعليله، وبمعرفة الآراء المختلفة في سبب النصب والرفع والرفع؛ إذ المقصود الأول من النحو ضبط الألفاظ ضبطا صحيحا يوافق المعنى. وهذا الغرض يتحقق هنا بمعرفة الحكم السالف، والاكتفاء به؛ لأنه مستنبط من الكلام العربي الأصيل. وحسب المتعلمين هذا ". ([1])

ويذهب البحث مذهب عبد الله بن محمد بن عبد الله الحسيني إلى أن عباس حسن قد تجاوز ما ذهب إليه ابن مضاء في رفض التعليل. فابن مضاء يرى " أنّ من العلل الثواني وما بعدها التي يجب إسقاطها ما هو مقطوع بصحته، ومنها ما فيه اقناع ". ([2]) في حين نجد عبارات عباس حسن من التعميم ما يشير إلى أنه ينتقد التعليل جملة، بما في ذلك العلل التي لها أثر في ضبط الكلام، ونجده كما هو ظاهر في ما سبق. يرى أن كل هذه العلل زائفة ماعدا علة السماع، وأنه يجب الاكتفاء في تعليل رفع كلمة ما بالاشارة إلى أنها نظير زميلتها في كلام العرب ". ([3])

ولم تسلم آراء عباس حسن التي بثّها في كتابيه (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، و(النحو الوافي) من انتقادات المحدثين، من ذلك أن محمد عبد الخالق عظيمة انتقد موقفه من تعليل القدامى حيث قال مشيرا إلى العلل النحوية التي يقصد بها التماس حكمة العرب لما نطقت به: " هي لا تستحق هذه الثورة العنيفة التي قام الأستاذ عباس حسن، فجعل من العلل موضوعات إنشائية أفاض فيها وأطال بما لا صلة له بكلام النحويين" . ([4])

---

[1] – عباس حسن، النحو الوافي، ج1، ص 665.

[2] – انظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 128 – 129.

[3] – عبد الله بن حمد بن عبد الله حسين، تيسير النحو عند عباس حسن في كتاب النحو الوافي،ج 1، ص 135.

[4] – عبد الخالق عضيمة، النحو بين التجديد والتقليد، جامعة الإمام محمد بن سعود، ص 29.

كما أشار محمد السيف إلى أن عباس حسن يعد – فيما أعلم – من أشدّ المتبرمين من العلل، وأكثرهم دعوة إلى إطراحها ".([1]) رغم ذلك، فإن كانت ثورته عنيفة على تعليلات النحاة القدامى، فإنه لم يستطع في تطبيقه أن يخرج عن آرائهم وتعليلاتهم، فكتابه" النحو الوافي" لا فرق بينه وبين أي موسوعة نحوية ألفت قبله، فقد سار فيه على نهج النحاة القدامى.

ويقول أحد الباحثين المعاصرين: " وعلى الرغم من رفضه ذلك إلا أننا نجده يعرض باب الممنوع من الصرف، كما عرضه القدامى بعللهم وتعليلاتهم، ولم يستطع أن يتخلص منها هو نفسه، ولم يستطع تطبيق ما ذكره. وهذا ليس غريبا فقد رأيت أن جميع أصحاب التسيير لم يستطيعوا أن يقدموا نحوا جديدا يخالف القدامى، لا يقوم على نظرية العامل، ولا يحتوي على كثير مما أخذوه على النحو العربي. ويبدو أن سبب ذلك رسوخ النحو في العقل العربي". ([2])

المبحث الثالث

أبرز المؤيدين للتعليل النحوي في ضوء الموروث.

من أبرز المؤيدين لفكرة التعليل في النحو العربي محمد عرفة من خلال كتابه

---

[1] – أنظر عبد الله بن حمد بن عبد الله حسين، تيسير النحو عند عباس حسن في كتاب النحو الوافي، ج 1، ص 137.

[2] – حسن منديل العكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة، ص 153.

الموسوم (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)، والذي نشره بعد سنة 1937، وهو كتاب ناقض فيه الكاتب آراء إبراهيم مصطفى التي بثها في كتابه (الإحياء)، وأنكر عليه تطاوله على علماء النحو الآوائل بقوله: "... وأنكرت منه أنه عمم في الطعن ولم يُخصص، حتى أدخل سيبويه وكتابه، وهذا يصرف المتعلمين عن هذه المناهل العذبة، ويصدهم عن هذا الخير الذي ينحي عقولهم، ويصقل ألسنتهم، ويُفضي بهم إلى سر العربية ". ([1])

ومن المؤيدين للتعليل النحوي في ضوء الموروث أحمد عبد الستار الجواري الذي تتلمذ على يد إبراهيم مصطفى، ولكنه لم يكن موافقا له في كل ما ذهب إليه، وقد ألف كتابا في تيسير النحو أسماه (نحو التيسير دراسة ونقد منهجي)، نشره سنة 1948. يقول في تأييده للتعليل: " وليس ثمَّ من ينكر أن المتعمق في الدراسة ينصرف ذهنه كثيرا إلى تعليل الظواهر التي يجدها بين يديه، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها، والعوامل التي عملت على وجودها، وذلك ضرب من التفكير لا سبيل إلى صده ".([2])

ومن أشدّ المدافعين عن النحو وعلله علي النجدي ناصف، وذلك في كتابه (سيبويه إمام النحاة)، الذي نشره سنة 1953، وقد تساءل فيه منكرا تحامل المتحاملين فيه، وكيف؟ .. ومن طبع الإنسان البحثُ عن الأسرار، والسؤال عن المجهولات.

وممن أيد التعليل النحوي، وأفرد له مؤلفاً خاصا مازن المبارك الذي سمى كتابه (النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطوراتها) ، نشره سنة 1965، وأقر فيه بتأييد التعليل النحوي حيث نجده لا يفارق رأي الزجاجي، إذ يعتبر العلل التعليمية هي المقبولة، وأن العلل القياسية والجدلية فيها تكلف لذلك ينبغي – حسب رأيه – أن نصفي العلة النحوية مما أصابها في عصور متأخرة من آثار الفلسفة والمنطق، ولعل مواقف هؤلاء الباحثين تعتبر نموذجا بارزا لذلك ارتأيت أن أناقشها وأستعرضها، لأنها تدل بحق على سبر أغوار النحو العربي وفهمه.

1 - موقف علي النجدي ناصف من التعليل النحوي.

---

[1] – أمين الخولي، مناهج التجديد، في النحو والبلاغة والتعبير والأدب، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 1995، ص 74، 85.

[2] – عبد الرحمن حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، ص 221.

يعد علي النجدي من أشد المدافعين عن النحو العربي وعلله. وقد حمل لواء دفاعه هذا في كتابه الذي سماه بـ (سيبويه إمام النحاة) ، الذي نشره سنة 1953، وقد أشاد في مقدمته للكتاب بسيبويه إمام العربية، فقال:" ولقد صنع سيبويه للنحو ما لم يصنع أحد، حتى ليعد بحق أستاذه الأشهر، وإمامه المقدم، ويعد كتابه فيه معيار العربية، وكنزا من كنوزها الزاخرة، بما اشترع لها، وجمع من ذخائرها. وقد عرف القدماء فضله، وأنزلوه في أئمة اللغة منزلته، وأتوا الكتاب حقه من الدرس، والبحث والنقد والتأليف.

ويذهب الأندلسيون في هذا المضمار بالشأو البعيد، والبلاء الحميد. وقد مضت مصر معهم شأواً، وأبلت بلاء، ولكنه دون ما تبلغ الهمّة ويستشرف الرجاء" . ([1])

ولعلنا نقرأ بين سطور هذه المقدمة أنه يشير أن النحاة المتأخرين من الأندلسيين خاصة قد محصوا دراستهم للكتاب واستقصوا معانيه فجاؤوا بما لم يتسن للنحاة الذين تبرم بهم جمهور الناس، وضاقوا بنحوهم.

ولعله يشير إلى هذه الحقيقة بعد ذلك بقوله: " آمن الناس إذا بالنحو، وقدروا صنيع النحاة للغة والدين، ولكن الجمهرة كانت تضيق بهم، وتستثقل صحبتهم؛ لملابسات خلقتها ظروف الحال من حولهم، ودواع تركتها طبيعة الصناعة في نفوسهم، حتى كانت الكثرة منهم، كما يكون المضطر مما يكره، ويطلبه غير مقبل عليه ولا راغب فيه، ويود في قرارة نفسه لو أعفى من طلبه أو كانت له مندوحة عنه " . ([2])

يمكننا أن نستشف من كلامه أنه يُلَمّحُ إلى تبرم جمهرة كثيرة من الناس من النحاة ونحوهم، ولعل ذلك يرجع إلى أن النحو – كما يقول المؤلف – يقتضي من صاحبه إحاطة وعمقا، و يكلفه عناءً وصبراً في مطاولة النص، والاحتيال له، حتى يستبين وجهه، وتتضح غوامضه، فيروح يبحث عن معانيه ما ظهر منها وما بطن، ويقتضي إشاراته ما قرب منها وما بعد؛ حتى يستقيم له القول فيه، نقداً وتخريجاً أو احتجاجاً. فشاع في النحاة من ذلك دقة وشدة، تشبهان أن تكونا صرامة وجفوة. وكثير منهم تستنجد به حبكة الصناعة وأحكام أصولها، أو نزعة العصبية وحب الغلب،

---

[1] – على النجدي، سيبويه إمام النحاة، ص 6.

[2] – المرجع نفسه، ص 19.

فيلتزمون في الأمر ما لا يلزم، من تكلف العلة، وطرد القياس، والغلو في التأويل لابتغاء الدليل، فتمثلوا أهل تكلف وجمود، لا يرون بأسا أن يصرفوا النص عن وجهه، ويحملوه أكثر من طاقته، غير مقيمين للذوق وزناً، ولا حاسبين للطبع حساباً، فانفتحت عليهم أبواب التندر والتقول من أهل الطبع وأهل الصنعة، بل من مأمنهم الذي لا يحذرون " . ([1])

يلحظ أنه يبين أن سبب تبرم الناس من النحو والنحاة هو كثرة تمحلهم في عللهم الفلسفية و الأقيسة المطردة والغلو في التقدير والتأويل. كما أنه أشار ضمنيا إلى تلك الثورة التي حمل لواءها أحد نحاة الأندلس، وهو ابن مضاء القرطبي الذي ألف كتاب (الرد على النحاة)، وأراد من خلاله أن يهدم نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث، والتمارين غير العملية، وقد أشار إلى ذلك حينما تحدث عن حركة التجديد الحديثة التي كان سباقا إليها " كتابان : أحياء النحو إبراهيم مصطفى، و الرد على النحاة لابن مضاء، أخرجه الأستاذ شوقي ضيف. فكلاهما بمثابة محاولة جامعية لتجديد النحو" . ([2])

ويأخذ علي النجدي ناصف على إبراهيم مصطفى أنه لم يشر إلى أنه تأثر بابن مضاء القرطبي في آرائه بقوله: " ولم يشر مؤلف إحياء النحو إلى أنه رجع فيه إلى الرد على النحاة، وإن كان لينحو منحاه، ويشهد به في بعض المباحث ".([3])

وفي معرض ذلك يرد علي النجدي على الذين حملوا لواء التجديد، وأرادوا أن يهدموا نظرية العامل، ويطرحوا العلل النحوية حيث نجده يدافع عن التعليل النحوي بقوله: " فما ضيقنا بالنحو، وإنما هو قانون اللغة التي قُدر علينا أن نتكلم بها، وما جريرة النحاة فيه، وما إساءتهم إلينا به، وهم إنما أخذوه من العربية، كما ألفوا أصحابها يتكلمون؟ أنضيق بفلسفته؟ وكيف؟... وكل شيء من الثقافة اللغوية والدينية قد دخلته الفلسفة وأثرت فيه، وصبغته بصبغتها، وما كان ممكنا أن يسلم منها النحو وحده، وإلا كان عجباً من العجب أو تلفيقاً من التلفيق، يراد به إخفاء طابع الثقافة، و سمة

---

[1] – على النجدي، سيبويه إمام النحاة ، ص 35.

[2] – المرجع نفسه، ص 40.

[3] – المرجع نفسه، ص 40.

العصور في النحو خاصة ".([1])

فعلي النجدي متأسف أشد التأسف من الذين أرادوا أن يهدموا أصلا من أصول العربية بدواعي واهية ألا وهي التضايق من العلل النحوية وفلسفتها، ونسى أولئك بأن ذلك يعد دليل فطنة وبراعة من النحاة. حيث يتحدث حسن عون عن تطور التعليل النحوي بقوله: " والحق أن فكرة التعليل كانت في بداية أمرها فطرية ساذجة، ثم ما لبثت بعد اتصال العرب بالثقافات الأجنبية الوافدة أن تطورت لتصبح فكرة معقدة قائمة على المنطق والحدس، والتخمين، والرياضة العقلية، وبذا تحول النحو من الفطرة إلى الفطنة "، إذا فيعد هذا التأثر سمة إيجابية في مسار التعليل النحوي، ومن ثمة فهو مسلوخ عن العربية، لذلك فالبحث يذهب مذهب علي النجدي بحيث لا يجب الضيق والضجر من النحو وأهله، ولكن ينبغي إكباره وإعلاء شأنه لأنه قانون العربية وحامي عرينها.

ويؤكد الأستاذ على النجدي دفاعه عن التعليل النحوي بقوله: " أم نضيق بعلله، وحجج المختلفين فيه؟ وكيف؟ ومن طبع الإنسان البحث عن الإسرار، والسؤال عن المجهولات، والأفكار في الحجاج، فالنحاة بما أتوا من هذا إنما يستجيبون للطبع المستتير في استنباط المسائل، وعرضها على الناس، فترضى العقول، وتطمئن القلوب، وتأخذ ما تأخذ عن بينة، وتدع ما تدع عن بينة ". ([2])

فهو يرد على الذين دعوا إلى نبذ العلل النحوية وإسقاطها من النحو وأصوله. فهو يرى بأن الخلاف النحوي الذي احتدم بين النحاة يعتبر حميدا ما دام الطبع الإنساني مجبولاً على حب استكشاف حقيقة الأشياء، وتحري واستقصاء السؤال للوصول إلى نتائج مقنعة ترضي بها العقول، وتهدأ بها النفوس، ولم يكن للنحو العربي أن يشرق ويذيع صيته لولا هاته العلل المشرقة والعوامل الرائدة، ولما كانت شهادة القاصي والدّاني فيه؛ بأنه يلغ مصاف الريادة، وذلك بشهادة أحد المستشرقين يقول يوهان فك : " ولقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلال، وتضحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى وتصويرها في جميع

[1] – على النجدي، سيبويه إمام النحاة، ص 44.

[2] – المرجع نفسه، ص 45.

مظاهرها من ناحية الأصوات والصيغ، وتركيب الجمل ومعاني المفردات، على صورة محيطة شاملة، حتى بلغت كتب القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال، لا يسمح بزيادة لمستزيد ".([1])

وقال ديبور: " إن علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي، لما فيه من دقة الملاحظة، و نشاط في جمع ما تفرق. وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره، ويحق للعرب أن يفخروا به ".([2])

أبعد هذه الشهادات المنصفة يمكن لنا أن نتبرم بالتعليل النحوي الذي فتح مجال البحث واسعاً في أصول الظاهرة اللغوية لكل طامح في الارتقاء بفكره، وحينما نتمعن كلام علي النجدي فإننا نراه يقف وقفة عند العصور المتأخرة، والتي أضحى فيها النحاة متأثرين بعلوم دخيلة عن العربية، ومن هاته العلوم علم المنطق وعلم الكلام.

يقول على النجدي: " والآن، ما لي لا أنكر من النحو شيئا، كاف عنه راضٍ، وإليه مطمئنين؟ .. والواقع أني عند رأي الذي قلت آنفاً في شوائب النحو، لا أنكرها ولا أضيف بها واقعا من الأمر، وإنما أنكر الإسراف فيها والافتتان بها، كما تتمثل في أسفار القرون الأخيرة، قرون التزيد والتكرار، فانبهمت المسائل، واضطرب النظام، وغمت المعالم، والأصول ". ([3])

يبدو أن الأستاذ على النجدي في موقفه من التعليلي النحوي كان على دراية واسعة بالنحو وأصوله، وآراء النحاة فيه.

إذا، لم يكن مفرطاً في دفاعه عن فلسفة النحو وعلله إذ أنه طالب بإرجاع النظر في علل النحو أو على حد قوله تلك الشوائب، وذلك الإسراف في العلل النحوية والافتتان بها فكان مما اقترحه من خطوات لإصلاح النحو وتيسيره، وقد قال في ذلك: " ونرجع النظر في علله ينعي النحو لا يبقى منها إلا ما يتصل بالمعنى، ويتفق مع

---

[1] – المرجع السابق، ص 36.

[2] – المرجع نفسه، ص 40.

[3] – على النجدي، سيبويه إمام النحاة، ص 46.

طبيعة البيان الرفيع والذوق الصحيح ". ([1]) لأن علل النحو ليست على درجة واحدة من الصحة والقوة، ولذلك فالنحو صالح مشوب يغشاه غبار الزمن، ويختلط فيه الجوهر بالصدف، والنافق بالزيف، حاجته أولاً وآخران ينفض عليه الغبار، وتنفي عنه الشوائب ". ([2])

وقد اقترح علي النجدي إطاراً عاماً يضبط به عملية إرجاع النظر في بعض العلل النحوية، وهذا بواسطة الحفاظ على اللغة العربية في مادتها، وأصولها من غير تبديل، ولا تغيير في طرائق إعرابها الموروثة، إن أردنا أن تبقى اللغة العربية لغة دين ودنيا " . ([3])

وكما نلاحظ فإن علي النجدي يوضح لنا بأن العلل النحوية ليست في درجة واحدة من القبول والرضى، فرغم دفاعه عنها إلا أنه يدعو إلى وجوب تمحيصها، وتدقيق النظر فيها لإزالة الشوائب والغبار عن غثها لنرجع للعلل النحوية نضارتها وديباجتها التي كانت عليها من ذي قبل قبل أن تتكدر بمساوئ المنطق والجدل.

2 - موقف محمد عرفة من التعليل النحوي.

قبل محمد عرفة بالعلل والعوامل النحوية ؛ لأنها علامات توجب على المتكلم العمل. يقول في ذلك: لما عاودنا البحث من جديد بدا لنا أن هذه الأشياء التي يسميها النحاة عوامل، ولم نرتض أن تكون هي العوامل، وإنما رأينا أن العاملين هم المتكلمون، نقول بدا لنا أنها ليست أجنبية من هذا العمل، بل هي قريبة الأواصر إليه، ولها دخل فيه وتحديد هذا الدخل ربما أفادنا في تفهم ما يقوله النحاة من أنها عوامل إننا إذا استقصينا البحث، وجدنا العرب تواضعوا على أن يميزوا بين المعاني التي تتعاور على الأسماء بالحركات، فالرفع على الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، فالباس الجر دليل إضافته فالمتكلم يأتي بالرفع لفاعليه الاسم والنصب لمفعوليته، والجر لإضافته، فالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، علل؛ لأن رفع المتكلم الكلمة، أو

---

[1] – المرجع السابق، ص 46.

[2] – المرجع نفسه، ص 47.

[3] – المرجع نفسه، ص 47.

نصبها، أو جرها، تأتي لمعاني هذه المعاني هي الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ليست تحدث في الكلمة إعتباطاً، ولا بالتحكم، بل هي حادثة من وقوعها في الجملة، ومن مركزها فيها ".([1])

والملاحظ أن ما قرره محمد عرفة ليس جديداً بل قال به النحاة الذين سبقوه ولاسيما ابن جني الذي يرى بأن العامل في الرفع والنصب والجر إنما هو المتكلم.

ونجده متاثر بتعليلات القدماء وخاصة منهم الرضي وأبو البركات بن الأنباري في كتابه أسرار العربية الذي قال فيه: " إن قال قائل: لم أعملت هذه الحروف ؟ قيل: لأنها أشبهت الفعل، ووجه الشبه بينها من خمسة أوجه: الوجه الأول أنها مبنية على الفتح كما أنّ الماضي مبني على الفتح والوجه الثاني أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف، والوجه الثالث أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء، والوجه الرابع أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل إنّني وكأنّني ولكنّني، والوجه الخامس أن فيها معاني الأفعال، فمعنى إنّ وأنّ: حَقَّقْتَ ، ومعنى كأن: شَبَّهْتَ، ومعنى لكن: استدركت، ومعنى ليت: تمنيت، ومعنى لعل : ترحيت ".([2])

ويتخذ عرفة قاعدة لهذا التعليل النحوي الذي ناقشه فيقول: "... وإذا أشبه الشيءُ الشيءَ مال الحس اللغوي إلى إعطاء الشبيه حكم شبيهه ".([3])

ثم يقول: " وعلى هذا ينبغي أن يُفهم كثير مما جاء عن العرب من الجرّ بالمجاورة، و الإعراب على التوهم، وما ماثل ذلك، فإنّ قولهم هذا جُحْر ضَبّ خرِبٍ، لما جرى حسهم اللغوي على أن يجعلوا الصفة بجانب الموصوف ويجرونها كأجرائه، مال حسهم اللغوي إلى جرّ خَرِبٍ، وإن لم يكن صفة لضبّ بل هو صفة لجحر المرفوع ".([4])

بل إنّنا نجده يعلّل كما علّل القدماء، حيث ذكر أنه توصل إلى علة عامة لنصب، أي مسند أو مسند إليه يمكن قبولها، وهي علة مشابهة إن وأخواتها الفعل، فقولنا: (ليت

---

[1] – محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص 80 – 81.

[2] – ابن الانباري، أسرار العربية ، ص 92 – 93.

[3] – المصدر نفسه، ص 92 – 93.

[4] – محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص 131.

الشباب يعود يوماً) يشبه قولنا: (أتمنى الشباب)، فخبر إن كالمفعول به في المعنى. ([1])

ويرى عرفة أن هذا التعليل توصل إليه من خلال استفادته من العلوم الحديثة، ولكنه أعجب حين رأى أن الرضي الاستراباذي قد سبقه إلى هذا التعليل، إلا أنّ تعليل الرضي كان أقرب إلى المنطق منه إلى الحس العربي، وهو يقول في ذلك: " هذا التعليل كنت معجبا به، وأرى أنني لم أهتد إليه إلا من أجل تقدم العلوم النفسية، والبحث في تطور اللغات، ومنشئها، ولكن ما أشد ما كانت دهشتي عندما رأيت الرضي في شرحه على الكافية، قد لمّح إليه، وعوّل في التعليل عليه، ولأكون عادلا في حكمي يجب أن أنبه هنا إلى أن ما قرره الرضي دخل فيه شيء من الصنعة النحوية، التي تبعده عن التعليل الفطري الموافق لحالة السذاجة والبداوة، ولعل مرجع هذا إلى أحد أمرين، إما أنه نقل عن قوم متقدمين من النحاة، والشيء كلما تكرّر نَقْلُهُ، بَعُدَ عن وضعه الأصلي، وإمّا لأن الرضي كان كابن جني يعتقد أن واضعي اللغة العربية كانوا على درجة عالية من العلم والذكاء فهم يريدون كل العلل التي رأوها هم، وكانوا عارفين بما كشفه النحويون بعد البحث الطويل". ([2])

ويعتبر محمد عرفة أن ما قاله في هذا التعليل أفضل من تعليلات النحاة الجدلية، ويضع لنا قاعدة عامة لقبول أي تعليل معتبرا أن تعليله منطبق على سذاجة العرب الفطرية، وعدم اعتمادهم على قوانين مكتوبة، بل على حسّهم اللغوي، وفطرتهم الكلامية التي تتبع النهج الواسع الذي اعتادته، والمهيع الغالب الذي سلكته، وهو موافق للنهج الطبيعي في تدرج اللغة، وكلما كان التعليل محرزا لهذين كان أقرب إلى القبول وأبعد عن التكلف". ([3])

وقد دافع محمد عرفة عن النحاة بأنهم لم يعترفوا بقصور عللهم المانعة من الصرف كما أدعى إبراهيم مصطفى بل إنهم ذكروا أن الصرف عن مطرد بقاعدة وليس كالإعراب الأشد التزاما، فبعدما أورد قول الرضي: " إن حكم الإعراب لا يختلف عن علته، ولا يوجد العامل ويبقى العمل إلا لسبب. أما حكم الصرف فإنه يتخلف عن العلة: ثم قال: ومنع الصرف سبب ضعيف، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل ".([4])

---

[1] – المرجع نفسه، ص 132 – 133.

[2] – المرجع نفسه، ص 131.

[3] – المرجع نفسه، ص 131.

[4] – المرجع السابق، ص 133 – 134.

يقول عرفة مُعقّبا: " وليس في هذا اعتراف من النحاة بضعف استنباطهم للعلل، وإنما هو تقرير لحكم، وهو أن الإعراب جاء لمعان فحوفظ عليه، ولم يتخلف حكمه، أما الصرف وعدمه فلنوع من الحقة أو الثقل لا يتغير به معنى، فلذلك لم يطردوه، ولم يحافظوا عليه كل المحافظة، بل تركوه لنوع من التناسب أو غير ذلك من العلل". ([1])

وإنني أرى بأنّ هذا الدفاع المستميت من محمد عرفة على النحو والنحاة وعللهم لم يكن من فراغ، وإنما كان من أثر تحامل الكثير من الباحثين المحدثين دعاة التيسير على نحو اللغة العربية وأهلها لذلك فحمل لواء قلمه منقباً مقتشاً في التراث اللغوي العربي لكي يوضح ما كان مستغلقا، ويشير إلى أن علل القدماء شديدة الوثاقة تنبئ عن حسهم وفطرتهم الطبيعية رغم أن وسائل البحث العلمي لم تكن متاحة لهم كما أضحت متاحة لغيرهم من المحدثين.

3 - موقف مازن المبارك من التعليل النحوي .

يعتبر مازن المبارك من أوائل النحاة المحدثين الذين ألفوا في العلة النحوية كتابا اسماه (النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطوراتها) الذي نشر سنة 1965 حيث يرى فيه" بأن العلة النحوية ليست أمرا لازما لنا دوماً بل علينا أن نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة، وأن نترك الإلحاح في السؤال عنها إذ ليس الإطراد من شأنها ما دامت في محيط اللغة؛ لأنها تكون في هذا المحيط على غير ما تكون عليه في ميدان العقل ومنطقه، ويرى أن العلة في اللغة تبع للغة نفسها، واللغة ملك للمجتمع، والمجتمع في تطور دائم. وليست العلة اللغوية بنت للمنطق الثابت الذي لا يعرف إلا الإطراء في الحكم ولا يترك للشذوذ سبيلا إليه " . ([2])

وكان مازن المبارك قد أخذ على النحاة توجيه عنابثهم إلى فلسفة الإعراب، وإغراقهم في الأمور النظرية التي لا غناء فيها إلى درجة أن العائد إلى كتبهم يدرك مدى إفساد بعضهم للنحو بما حشوه في ثناياه و بين بحوثه من علل وأقيسة وألغاز وتعريفات ويدرك أنّ العلة النحوية أخذت بأيدي النحاة إلى خِضَم فلسفة نظرية سمجة تختفي وراء العلل الثواني والثوالث ووراء أحكام العلل... بل على جرهم إلى خلق

---

[1] – المرجع نفسه، ص 133.

[2] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطوراتها، ص 163 – 164.

ألغاز وافتراضات وألاعيب ذهنية كان لها أسوأ الأثر وأبشع العواقب في البحث النحوي، لذلك ينبغي تجنب الفلسفة والغوص على الأمور النظرية في البحث اللغوي. ([1])

وقد وضع مازن المبارك خطة لتيسير النحو العربي ذكر فيها بأنه لا يجوز أن نبدأ بوضع نحو جديد قبل أن تعرف النحو القديم والأسس التي قام عليها والعوامل التي تأثر بها.

وذكر بأن كل دراسة للنحو تبدأ من قمة الهرم دراسة ناقصة. وأن كل دراسة تنظر إلى النحو وإلى أبوابه وتصنيفها دون أن تتجاوز ذلك إلى: الأساس الذي قامت عليه تلك الأبواب، وإلى معرفة المحور أو المفتاح الذي صنفت موضوعاته على أساسه، وإلى الوقوف على العوامل التي سايرت النحو في نشأته وعاصرته في عهوده الأولى دراسة غير مجدية. ([2])

ويلحظ أنه من خلال خطته هاته في تيسير النحو غير راض عن دعوات التجديد التي حمل لواءها الكثير من المحدثين وأرادوا من خلالها هدم الأصول النحوية وخاصة صاحب (إحياء النحو) إبراهيم مصطفى الذي أنكر نظرية العوامل النحوية وما انبثق عنها من علل و أقيسة و تقدير وتأويل. فمازن المبارك يرى بأننا في حاجة ماسة إلى تتبع دقيق للآثار الدخيلة التي خضع النحو لها أو تأثر بها، ويرى أن من أبرز الموضوعات التي تكشف عن تأثر النحو بغيره من العلوم هو موضوع (العلة النحوية). ([3])

وكان مازن المبارك قد سعى جاهدا لتتبع تاريخ التعليل النحوي وقد ألف كتباً متميزة كانت من المراجع المهمة التي أفادت الباحثين في تاريخ الأصول النحوية، ومن أبرز هذه الكتب على الإطلاق كتابه الذي أسماه (النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطوراتها) والذي طبعه لأول مرة سنة 1965، ولعله لم يؤلف كتابه هذا إلا بعد أن أطلع على محاولات التسيير والتجديد الحديثة التي يبدو أنه كان متذمرا منها أشد التذمر يظهر ذلك من خلال مقدمة للكتاب حيث يقول: " وأما (مَرَضُ) التيسير اليوم

---

[1] – المرجع نفسه، ص 162 – 163.

[2] – المرجع نفسه، ص 4 – 5.

[3] – المرجع نفسه، ص 5.

فقد استشرى وتجاوز كل حدّ، وأصبحنا نرى العلماء يتناولون ويَعْقِدُون المؤتمرات لتسهيل الإملاء أو تطوير النحو أو تيسير العربية... تماما كما يتنادى زملاؤهم ويتكاتفون لتطوير وسائل النقل وأدوات الرقاه أو أسلحة الدمار.. هؤلاء يتنافسون في الوصول إلى القمر والمريخ ومسابقة الصوت وأولئك يجتهدون لحشو حقائق العلم أو قواعد العربية في (حبوب) يبتلعها المتعلم الغض بيسر، ورفق ليكون بعدها ناطقا لِسْنًا أو أديبا مبينا! ". ([1])

فهو يصف محاولات التيسير الحديثة بالمرض الذي استشرى ووجب علينا أن نجد له العلاج، والدواء، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا بالرجوع إلى التراث العربي. أَيْ إلى قراءة جديدة فيها من التمعن والغوص في المعاني ما يغنينا عن هاته التّرهات التي تدعو النشء إلى أن يركن إلى الراحة وعدم إعمال الفكر؛ ليلحق بركب الأمم المتقدمة حيث يرى مازن المبارك: " أنه مازال الناس يفضلون السهل ويتتبعون اليسير حتى أصبح ذلك عندهم عادة لا يقدرون على مخالفتها، و تعودت نفوسهم وعقولهم وأجسادهم حب التيسير حتى أصبح ذلك مرضا تجاوز عندهم حب التيسير في الأمور المعاشية ووسائل الحياة المادية إلى ما لا يجوز التهاون فيه من أمور العقل و مسائل العلم ". ([2])

إلى أن يصل إلى خُطة مفادها وجوب" أن نتعرف إلى الكشف عن الخط العريض أو المنحى الذي سار النحو فيه ".([3])

ولأجل ذلك فقد ألف كتابين الأول منهما تحقيق وإحياء أثر في التعليل وهو كتاب (الإيضاح في علل النحو للزجاجي) وذلك سنة 1959، وثانيهما دراسة عن (الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي) وذلك سنة 1960. ومن ذلك يتبين لنا بأنه متأثر بفكر القدماء إذ أن مازن المبارك لا يفارق رأي الزجاجي إذ يعتبر بأن العلل التعليمية هي العلل المقبولة، وأن العلل القياسية والجدلية فيها تكلف. ([4])

---

[1] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، ص 3 – 4.

[2] – المرجع نفسه ، ص3.

[3] – المرجع نفسه ، ص3

[4] – مازن المبارك، الزجاجي حياته وآثاره ومنهجه النحوي، ص6.

يقول مازن المبارك: " ويجدر بنا أن نشير إلى أن الزجاجي كان حاذقا بصيرا بطرائق العلوم، لم يُدخل عليه فيها ، وكثيرا ما دفع عن النحو أذى أساليب دخيلة عليه فجنبه السير المتعثر في سبيل ليست له وإنما هي للمنطق أو الفلسفة ، على أن هذا لم يمنع أبا لقاسم من أن يحاج كل قوم بلسانهم، ويسلك في خطابهم أسلوبهم في الجدل منبها على أن هذا ليس من النحو ولكنه سبيل المضطر".([1])

وإنما ذكرنا هذه الألفاظ في تحديد الفلسفة ها هنا وليس من أوضاع النحو، لأن هذه المسألة نجيب عنها من يتعاطى المنطق وينظر فيه. فلم نجد بداً من مخاطبتهم من حيث يعقلون وتفهيمهم من حيث يفهمون ".([2])

وهو يشيد بالزجاجي وبطريقته في التعليل النحوي يقول مازن المبارك: " والزجاجي ينتقي من أدلة النحو أصلحها وأصوبها إذ لم يكن محباً للإكثار في غير طائل فكان يّطلع ويوازن ويتصفى ثم لا يذكر إلا ما يراه العلة الشافية والجواب الأسدّ " . ([3])

فهذا دليل على تأييده للتعليل النحوي. وليس صحيحاً ما ذهب إليه أحد الدارسين المعاصرين من " أن مازن المبارك حذا حذو " المحدثين" في إنكار التعليل اللغوي، واهتم به اهتماما خاصا... وقد رفض التعليل النحوي حيث اعتبره أحد الأضرار الثقيلة التي تسربت للنحو مع القياس وفكرة العامل ". ([4])

فمازن المبارك أرادنا أن نصفي العلة النحوية مما أصابها في عصور متأخرة من آثار الفلسفة والمنطق فأصبحت ممجوجة كدرة غير مستساغة وينبغي النظر إليها أي إلى التعليل النحوي " بما يحقق الغاية من تعليم النحو وضبط اللغة، وترك الإلحاح في السؤال عنها ". ([5]) فهو مؤيدٌ للعلل النحوية النقية الصافية من منابعها الأصيلة لكنه يرفض العلل الجدلية الممجوجة المتمحلة البعيدة الغور.

---

[1] – المرجع نفسه، ص 13 – 14.

[2] – مازن المبارك، الزجاجي حياته وآثاره ومنهجه النحوي، ص 6.

[3] – المرجع نفسه، ص 15.

[4] – جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص 9.

[5] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية، ص 162 – 163.

4 - موقف أحمد عبد الستار الجواري من التعليل النحوي :

كان أحمد عبد الستار الجواري من المؤيدين إلى العلل النحوية، ولكنه دعا إلى دراستها وتمحيصها حتى نفرق بين زائفها ومقبولها. ورغم أنه كان متأثراً بدعوة أستاذه إبراهيم مصطفى إلا أنه لم يكن موافقا له في كل ما ذهب إليه وقد ألف كتاباً في تيسير النحو العربي اسماه (نحو التيسير دراسة و نقد منهجي)، وقد بنى محاولته على أسس تتمثل في أن التيسير ليس تبسيطاً أو اختصاراً. بل يجب أن يقوم على خطة نابعة من دراسة مستوعبة لظروف نشأة النحو العربي و تطوره . ([1]) وهو يذهب إلى التقليل من قواعد الإعراب ودمجها بقواعد نظم الكلام بتوجيه من المعنى. ([2])

كما دعا الجواري إلى التخفيف من تحكم نظرية العامل التي تسببت في توجيه القواعد النحوية وهو يرى أنها سيطرت على النحاة ، وأنها تسببت في تعقيد أبواب النحو العربي، وأن الحل الأمثل لهذا أن تنبذ النظرة السطحية التي تحاول أن تجد لكل معمول عامل، وإنما الأولى بنا أن نهتم بالمعاني التي تكون عليها الألفاظ، وليس ثم من ينكر أن المتعمق في الدراسة ينصرف ذهنه كثيرا إلى تعليل الظواهر التي يجدها بين يديه، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها، والعوامل التي عملت على وجودها، وذلك ضرب من التفكير لا سبيل إلى صده، فإنه ليس من مصلحة البحث العلمي صده والوقوف في وجهه... والبحث في علل الإعراب ليس عقيما ولا معدوما الفائدة، ولكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة النحوية. ([3])

يتبين لنا أن الجواري لم يسع إلى هدم نظرية العوامل التي انبثقت من التعليل النحوي، وإنما دعا إلى جعل قواعد نظم الكلام خاضعة للمعنى قصدا إلى التخفيف من مظاهر الإعراب والتقليل من الفروع ودمجها في أبواب أوسع ، وعليه فقد جعل المرفوعات في باب المسند إليه والمسند. ([4])

ودعا إلى تنقية النحو من الأحكام الفلسفية أو تلك التي يتحكم فيها المنطق وهذا من تأثير الوثيق بصاحب الأحياء إبراهيم مصطفى هذا الأخير علمنا سابقا بأنه

---

[1] – عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، بغداد، م م ع ع 1984، ص 15 – 23.

[2] – المرجع نفسه، ص 138.

[3] – المرجع نفسه، ص 48 – 50.

[4] – المرجع السابق، ص 138.

تأثر بدعوة ابن مضاء القرطبي.

وعلى الرغم من أن الجواري دعا إلى تنقية النحو من العلل الفلسفية ومن آثار المنطق([1]) إلا أنه لم يكن من الرافضين مطلقا للتعليل النحوي لأنه يراه من الأسس التي قام عليها صرح النحو العربي وأصوله يقول الجواري: " وهكذا أصول العربية في أن كلا منها يبدو في ظاهر الأمر عقبة كؤوداً لابد من نسفها أو التنصل منها حتى يمهد السبيل ويستقيم الطريق إلى إصلاح اللغة وتيسير نحوها، ولكنه في واقع الحال وحقيقة الأمر أساس وأي أساس. إذا اقتلع كان اقتلاعه تخريبا للطريق، بل عقبة جديدة لا تذلل وثغرة لا تسد.

وإنما تقضي الحكمة بتمهيد العقبة و تذليلها بالتهذيب والتشذيب والصقل حتى يزول عنها ما تجمع عليها من آثار العهود القديمة . وحتى تستصلح لسلوكها في هذا العصر الذي نعيش فيه". ([2]) إذا فهو يدعو إلى تهذيب هذه العلل والتخلص من زائفها الذي علق بها بسبب تأثرها بالفلسفة والمنطق لكي تكون ناصعة مواكبة لظروف العصر الحديث.

يقول الجواري: " وليس بين الباحثين والمدرسين من ينكر أن الدارس أو الباحث إذا وعى ما يدرس وما يبحث كثيرا ما ينصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها والعوامل التي عملت على وجودها، وذلك ضرب من إثارة التفكير لا سبيل إلى حده أو الوقوف في وجهه، بل ليس من مصلحة البحث العلمي ولا من التوفيق في العلم أن يُهمل ويُترك، وإنما تقضي أصول البحث والتدريس بتفكير الدارس وصيرورتها جزءا من واقع فكره وعقله، على أن البراعة في توجيه هذا الفضول واستثماره هي التي تجعل منه وسيلة لتحقيق تلك الغاية على أفضل صورة وأتم وجه.

فالبحث في عوامل الإعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملا عقيما على الإطلاق، ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته، ولكنه يكون كذلك إذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية و أهمل أصولها و اشتغل بالتعليل المنطقي المجرد الذي لا يرتبط

---

[1] – المرجع نفسه، ص 60 – 26.

[2] – المرجع نفسه، ص 23.

بواقع اللغة ولا يستند إلى طبيعة تركيبها والتعبير عنها ".([1]) إذا فهو يقرر أن استخدام العلل النحوية إذا جرت في ظل قدر من البراعة في توجيه هذه العلل كان عاملا مهما في ربط مادة البحث العلمي والدرس بتفكير الدارس، ومن ثم تصحيح هذه التعليلات جزءا من الواقع الذي يرتبط بالفكر والعقل.

فهي دعوة من الجواري إلى إعادة النظر في أمر هذه العلل والبحث الدقيق في مقتضاها حتى نصنفها تصنيفا وفق مقتضيات أصول العربية فتقبل منها ما هو مستساغ سلس ونرفض الزائف منها والمُعْتَوَر.

ورغم أنه انتقد التقدير والتأويل الذي أصله النحاة القدامى و الذي قامت معاييره على الفلسفة والمنطق إلا أنه لم يسلم منه حينما جاء بجملة من التخريجات التي خالف فيها إبراهيم مصطفى في بعض التفصيلات من ذلك أن الجواري يؤمن بأن الفتحة، وهي العلامة الأصلية للنصب تنطوي على غير معنى، إلا أن هذا لا يمنع من التسليم بأنها أخف الحركات وأيسرها في النطق([2])، كما أنه خالف صاحب (الإحياء) فيما كان يراه من أن خبر كان حال حيث رأينا بأن إبراهيم مصطفى سار على مذهب الكوفيين في حين يرى الجواري بأن الخبر هنا مسند أدخل عليه قيد هو (كان) فنزل به عن مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب. ([3])

ومما خالف فيه صاحب الإحياء، أن إبراهيم مصطفى يرى أن اسم (إنّ) منصوب على التوهم في حين يرى الجواري أنه مسند إليه دخل عليه قيد هو (إنّ) فأصبح منصوبا. ([4])

ولعل الجواري كان أصوب من أستاذه حين ذهب إلى أن الكسرة علم الخفض وليس علم الإضافة فهو يرى أن استخدام الخفض أحجى في هذا الباب، لأنه أشمل وأوسع مدلولا. ([5])

ومن تعليلات إبراهيم مصطفى التي لم تلق قبولا عند الجواري القول بأن التنوين

---

[1] – المرجع السابق، ص 45.

[2] – المرجع نفسه، ص 86 – 87.

[3] – المرجع نفسه، ص 80.

[4] – المرجع نفسه، ص 80.

[5] – المرجع السابق، ص 97.

علم التنكير، وهو يرد على ذلك بافتقار هذه المقولة إلى الاطراد، فهناك كثير من الأسماء منونة، ولكنها ليست نكرات مثل محمدٌ وخالدٌ وعلي وزيدٌ وعمرو، كما أخذ عليه محاولته رد كل علل المنع من الصرف إلى العلمية وشبه الفعل؛ لأن ذلك متعذر مهما قلّبت الأمر على وجوهه. ([1])

كما خالف الجواري أستاذه إبراهيم مصطفى في مجال علامات الإعراب فقد ذهب صاحب الإحياء ومن بعده لجنة وزارة المعارف المصرية عام 1938 إلى أن علامات الإعراب قسمان، ولكن كلّ قسم أصل في بابه غير أن الجواري ذهب مذهب النحاة القدامى إلى أنها قسمان: أصلية وفرعية. ([2])

فالجواري رغم أنه احتذى صنيع صاحب (الإحياء) إبراهيم مصطفى، إلا أنه خالفه في الكثير من التفصيلات فأنصف بذلك النحو العربي القديم. وأعلى من شأن النحاة القدامى، وبذلك فهو لم يرفض التعليل النحوي جملة وتفصيلا وإنما قدم لنا أنظارا استطاع أن يرقى بها إلى مستوى من العمل التطبيقي حتى وإن كان جزئيا إلا أنه كما قال أحد الباحثين: " ولكن المحاولة تحمل في طياتها بذورا منهجية علمية تمثلت في دعوته إلى إقامة التيسير على دراسة شاملة للنحو العربي من حيث المنهج والنشأة ومراحل التطور، ليسهل من خلال ذلك إحكام العمل في وضع خطة للتيسير. لا أن يقوم على الاختصار والحذف كما أنه وضع بدراسة الجملة على أساس المعنى، نواه صالحة لدراسة التراكيب العربية. ([3])

---

[1] – المرجع نفسه، ص 117 – 119.

[2] – المرجع نفسه ، ص 82.

[3] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 56.

الفصل الثاني

موقف المحدثين من التعليل النحوي ...
في ضوء مناهج الدرس اللساني الحديث .

توطئة :

يمكن أن نسلك الباحثين المحدثين المتأثرين بمناهج الدرس اللساني الحديث في اتجاهات ثلاثة:

- **الاتجاه الأول :** ينطلق فيه رواده من اللسانيات الوصفية في دراسة النحو دراسة شكلية تستبعد منه التعليل القائم على التأويل، والتقدير، والعامل، والقياس العقلي، فالتعليل المقبول عند الوصفيين تلخصها مقولة: " هكذا نطقت العرب." ويمكننا تسمية هذا الاتجاه بـ " الاتجاه الوصفي" .

- **الاتجاه الثاني :** ينطلق فيه أصحابه من اللسانيات التوليدية التحويلية واللسانيات الوظيفية في دراسة النحو دراسة تفسيرية نحوية، ومعجمية، وصرفية، وصوتية للكلمة أو الجملة، إذ التعليل في النحو العربي يقابله التفسير في اللسانيات التوليدية التحويلية فنظام اللغة عند تشومسكي ينبغي أن يشمل على كفاءتين: الكفاءة الوصفية والكفاءة التفسيرية، ولعل فكرة التعليل تدخل ضمن الكفاءة التفسيرية، ويمكننا تسمية هذا الاتجاه بـ (الاتجاه التفسيري)، ونقسمه إلى:

أ – اتجاه تفسيري توليدي.

ب – اتجاه تفسيري وظيفي.

- **الاتجاه الثالث :** يستعين فيه مريدوه من كل المناهج اللسانية الحديثة في دراسة النحو العربي دراسة تكشف عن وجوه الاتفاق ، بين النحاة العرب القدامى، وعلماء اللسانيات المحدثين في المنهج والتفكير والتطبيق سعيا وراء تأصيل هذا التراث وفق النظريات اللسانية الحديثة ويمكن تسمية هذا الاتجاه بـ "الاتجاه التأصيلي".

ويمكننا الإشارة إلى أن الاتجاهين التفسيري والتأصيلي يقبلان التعليل النحوي على العموم، أما الاتجاه الوصفي التقريري فإنه يرفض التعليل غير الوصفي ونقصد بذلك التعليل العقلي المنبني على نظرية العامل، وما ينبثق عنها من تأويل وتقدير وحذف.

وقبل أن نستعرض آراء الوصفيين العرب الذين تأثروا باللسانيات الوصفية الأوروبية يحسن بنا أن نتعرف عن المنهج اللساني الوصفي الذي ظهر في الغرب.

المبحث الأول

المنهج الوصفي و التعليل النحوي.

- تعريف المنهج الوصفي :

المنهج : النهج أو المنهج أو المنهاج لغة: الطريق الواضح، وقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾.([1]) والنهج الطريق الواضح، ونهج الأمر وانهجَ : وضح([2]) جاء في(لسان العرب): نَهَجَ: طريق نَهْجٌ: بين واضحُ، والجمع نهجات وسبيل منهج كنهج، ومنهج الطريق: وَضْحُه، والمنهاج كالمنهج... الطريق الواضعُ ".([3])

يتضح مما سبق أن المدلول اللغوي لهذه المادة: وضوح الأمر أما المعنى الاصطلاحي للمنهج فقد جاء فيه بأنه: " فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقية ".([4])

وذكر آخر بأنه قد يعني: الخطة التي يرسمها الباحث لنفسه في ترتيب أفكاره، وتوجيه موضوعات بحثه توجيها صائباً، وهو ينتقل من نقطلة إلى أخرى، ومن قضية إلى تالية من أجل الوصول إلى استنباط الأحكام العامة والنتائج الكلية، والخروج بالمبادئ والنظريات التي تمثل العلوم والمعارف" ([5])، فهو إذن النسق والنظام الذي يتبعه الباحث ، تتوضح فيه الأفكار التي تجري فيه وصولا إلى الحقيقة التي ينشدها وتعتمد البحوث الرصينة على المنهج الذي يحدد مسيرها، وينظم أفكارها ويسبغ عليها صبغة الوضوح والعِلْميّة. ([6])

وإذا كان لكل علم منهج يستعين به في عرض قضاياه ويتخذه وسيلة في

---

[1] – سورة المائدة، الآية 48.

[2] – نوازد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار دجلة، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص 33.

[3] – ابن منظور، لسان العرب: مادة (نهج).

[4] – نوازد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص33.

[5] – المرجع نفسه، ص 33.

[6] – المرجع نفسه، ص 34.

الارتقاء بأفكاره، فإن لعلم اللسانيات منهجه أيضا، ويعد المنهج الوصفي والمنهج التوليدي التحويلي في دراسة اللغة من أكثر المناهج اللسانية شيوعاً.

- التعريف باللسانيات الوصفية :

بدأت الارهاصات الأولى لظهور اللسانيات الوصفية في دراسة اللغة في القرن العشرين على يد اللساني السويسري فريد ينان دي سويسر(ferdinand de saussure ، 1857 – 1913) ، والذي عرفت أفكاره انتشاراً واسعاً في أوروبا بعدما طبع كتابه (دروس في علم اللسان العام Cours de linguistique générale) وقد تركزت غاية الوصفيين على نقد وتجاوز نقائص اللسانيات التاريخية، وتحويل مسار الدراسات اللغوية نحو دراسة اللغة على أساس (شكلي أو صوري) ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنفها على أسس معينة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في (الجملة) وصفا موضوعيا ".([1])

وبذلك تكون الدراسة الوصفية أساس كل بحث لدراسة اللغة بشكل علمي بحسب الوصفيين.

كان منطلق الوصفيين في الغرب نابعاً من قناعة أساس؛ مفادها أن دراسة اللغة على أساس (المنهج الوصفي) يفرض بالضرورة تجاوز مبادئ (النحو التقليدي) وإزالة بعض التقاليد التي رسخها في الدراسات اللغوية القديمة بسبب منطلقاته المنطقية والفلسفية كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان. ومن أهم جوانب النقص التي رآها الوصفيون الغربيون في النحو التقليدي نذكر: ([2])

1 – إن الفرق الجوهري بين النحو التقليدي والنحو الوصفي التركيبي هو الفرق بين منهج العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية، ولعل أهم خصائص النحو القديم أنه يحدد قواعد اللغة بناء على فهم (المعنى) أولاً، ومعنى ذلك أن (القواعد) تتحدد وفقا للدارس نفسه، أي أن النحو يتقدم على أساس (ذاتي Subjective)، أما النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبي للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى، وليس على

---

[1] – أمين الخولي، مناهج التجديد، ص 74، 85.

[2] – عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 45، 47.

أساس ارتباطها بالدارس نفسه، ومن ثم فإنه يتقدم على منهج موضوعي (Objective)، ويترتب على ذلك أن النحو الوصفي ركز اهتمامه على درس (الأشكال اللغوية) باعتبارها (أنماطا) يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات.

2 – أن النحو التقليدي يهتم أساسا بمعرفة (العلة) والسؤال الذي يشغل أصحابه دائما هو: لِمَ كان هذا هكذا ولَمْ يكن غير ذلك؟ ...

والاهتمام (بالتعليل) كان نتيجة لصدور هذا النحو عن الفكر الأرسطي، أما النحو الوصفي فهمّه الوحيد هو أَنْ يقرر الحقائق اللغوية حسبما تدل عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية. والحق أنّ هذا الفرق جعل النحو التقليدي (مفهوما) على وجه العموم بسبب تاريخه الثقافي الذي يربطه بالنظرية الأرسطية، وباتجاهات الدراسات الدلالية في العصور الوسطى.

3 – أن النحو التقليدي لَمْ يميّز بين اللغة المكتوبة واللغة المنطوقة على حين أن لكل منهما نظاما خاصا قد يختلف اختلافا كبيرا عن صاحبه، بل إن هذا النحو ركز اهتمامه على اللغة المكتوبة، بل على أنواع معينة منها، وقد ترتب على ذلك أولا: أنه قدم قواعد اللغة على أساس (معياري) وعلى أساس جمالي (تقييمي) فهذا استعمال (عال) وبذلك (متوسط)، وثالث (قبيح) وهكذا، وترتب عليه ثانيا أنه قدم تفسيرات غير صحيحة لنصوص مختارة اختيارا دقيقا، أو لنصوص موضوعة لتلائم قواعده ومن ثم حكم على غير ذلك من الاستعمال بأنه (شاذ)، أو (استثنائي)، أو (غير نحوي).

4 – الاهتمام بالجملة الخبرية في البحث اللغوي، والانطلاق منها باعتبارها أساسا في تحديد أقسام الكلمة ممّا تسبّب في تهميش أنماط أخرى، وتَمّ اعتبارها أشكالا (منحرفة)، وهذا أمر غير مقبول؛ لأن التناول الصحيح يقتضي تدقيق النظر في كل (النطوق اللغوية) دون تمييز.

5 – أن النحو التقليدي قد خلط مستويات التحليل اللساني خلطاً شديدا، بحيث لا يتحدّد أسس التحليل الصوتي والصرفي والنحوي في نَسَقِ مَنْهَجٍ وَاضِحٍ، وإنما هي تتداخل تداخُلاً يؤدّي إلى تناقض الأحكام في كثير من الحالات.

ويفسّر الوصفيون جوانب النقص تلك" بتأثر النحو بالمنطق الأرسطي، واهتمامه

بالتعليل والتقدير والتأويل... وهي جوانب بعيدة كليا عن الدراسة اللغوية ". ([1])

يقول عبده الراجحي: " هذه هي جوانب النقص في النحو التقليدي كما يعددها الوصفيون، ومع ذلك فلا يزال هذا النحو سائدا في مراحل التعليم المختلفة في الغرب. والوصفيون يعترفون بأن النحو القديم قد أثبت أن فيه جوانب قوة واضحة ، منها أنه استطاع أن يستمر هذه القرون الطويلة، وأن الناس يفهمونه حين يتعلمون اللغات الأوروبية على أساسه، وأنه باعتباره إنسانيا – في أصله – يقدم إجابات عن الأسئلة التي تواجهه. والنحو الوصفي– على أية حال– لم يقدم حتى الآن نحواً شاملا يضارع شيئا مما قدمه التقليديون".([2])

إلا أن ما يستدرعي الانتباه أن ما كثر الحديث عنه في هذا الإطار هو تردد النحويين أُطُر المعيار وأفاق الوصف ولعل من أهم ما ذكر على هذا الصعيد ما أشار إليه محمد علي الجابري من " أن الوصفية تبعث من سياق عام في الفكر الأوروبي تمثل في النزعة الوضعية الدوركايمية وهي نزعة تدعو إلى إطّراح العلل و البحث عن أسبابها، وتنادي بالإكتفاء بمراقبة الظواهر".([3])

وهو أمر يقع على طرفي نقيض مع توجهات الدرس النحوي العربي القديم بعد القرن الثالث الهجري حين أغرق النحاة في التوسّل إلى العلل في مجال التقعيد النحوي. وأما المعيارية " فهي في الاصطلاح الغربي، إتخاذ أنماط اللاتينية نموذجا يطبق على كل اللغات الحية في الغرب فإذا توافر في اللاتينية لواحق إعرابية، فهو أمر يقتضي بالضرورة، وجود هذه اللواحق في اللغات الأخرى". ([4]) ومن هذا المصطلح وفد المعيار إلى النحو العربي، وأخذ يعني" فرض قواعد ومبادئ معينة يجب اتباعها وعدم الانحراف عنها. ([5])

ومن هذين المنطلقين في نطاق النظر النحوي العلمي انبثقت عدة تصورات

---

[1] – حافظ إسماعيلي عيلوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، 2009، ص226

[2] – عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 45 – 47

[3] – محمد علي الجابري، البحث اللساني والسيميائي، منشورات كلية الآداب، الرباط، ج م خ(6)،1981، ص 185

[4] – عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، مجلة المحلة، س 10، ع 114، 1966، ص 116.

[5] – السعران، علم اللغة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1962، ص 82.

جديرة بالملاحظة والتسجيل، إذ ذهب أحد المحدثين إلى أن النحو في جوهره معياري لأنه" وازع يردع طبيعة الحدث اللغوي في فطرته الخَلْقِية إلى ما يجب أن يكون عليه" . ([1])

ويرجع المسدّي هذه الطبيعة المعيارية للنحو إلى " كونه – في أصل القصد من وضعه – امتثالا دينيا لا توجها إلى عَقْلَنة الحدث اللغوي" . ([2])

ويذهب أحمد قدور إلى " أن اللغويين القدماء قد أخذوا – عند التقعيد النحوي – بالمعيارية أي أنهم اتخذوا نموذجا لغويا قياسيا محدودا بالزمان والمكان، وأن الدارسين المحدثين اختلفوا في تقويم هذا المنهج ما بين منكر له بدعوى اتصافه بمعيارية صارمة، ومتفهم للظروف التي صدر عنها اللغويون والنحاة القدامى، ويرى هذا الفريق أن منهج هؤلاء الأوائل كان – على الجملة – وصفيا وإن تحكم فيه المعيار في حقب لاحقة. ([3])

ويرى جانب من المحدثين" أن سيطرة المعيارية على النحو، بعد عصر الاستشهاد، راجعة إلى الطابع التعليمي الذي كان يقصد إلى جعل الأمة الإسلامية متجانسة لغويا، ومن المتعارف أن هذا الطابع يقوم على العلل".([4]) وهي من أبرز سمات المعيارية، ويحاول النحاة في هذا القرن أن يبرزوا الجوانب المعيارية في النحو العربي فيذهبون إلى" أن أكثر ما تتجلى فيه هذه الظاهرة هو القياس والتعليل".([5])

ويصنف عبد الرحمن أيوب المعيار في ضربين : ([6])

معيارية سلمية، وهي التي تتخذ أساسا للدراسة الوصفية ومعيارية غير سلمية، وهي التي تقوم على أساس المثال لا الواقع ، وهو ينطلق من هذا إلى القول بوجود عالم وصفي واقعي، يصف الواقع، وعالم معياري مثالي يحتذى نموذجا يَصُبُّ على قوالبه ما شاء من وقائع.

ولا تعني غلبة المعيار على النحو العربي أن هذا النحو كان غفلا من جوانب وصفية، فقد لفت تمام حسان الأنظار إلى" أن بواكير نشأة النحو العربي المتمثلة في

---

[1] – المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1986، ص 40.

[2] – المرجع نفسه، ص 41.

[3] – أحمد قدور، من آثر اللسانيات في الدرس اللغوي العربي ومناهجه، المجلة العربية للعلوم إنسانية، مجلة الكويت،ع 27، سنة 1987، ص 162.

[4] – المرجع نفسه، ص 40.

[5] – تمام حسان، اللغة والحداثة، مجلة فصول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، مجلد4،ع3، ص132.

[6] – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1980، ص 44 – 54.

جمع اللغة ورواياتها، وملاحظة هذه المادة اللغوية المجموعة ودرسها، ومن ثم خروج بنتائج تحمل ملامح الوصف السليم، يمكن أن تدرج في نطاق الأعمال الوصفية ".([1])

ويذهب كمال بشر إلى " أن النحو العربي قد عالج قضايا غاية في الأهمية بمنهج أشبه ما يكون بالوصفية إلا أن ذلك كان مسوقا بصورة عفوية "،([2]) وشاطرها الرأي عبده الراجحي في" أن الواقعية و الوضوح في جمع اللغة المتمثلين في تحديد البيئة الزمانية والمكانية وطريقة تصنيف المادة اللغوية هما من روح المنهج الوصفي" . ([3])

كما اعتد أستاذنا جعفر دك الباب "ما وُضِعَ من قواعد شاملة للنشاط اللغوي في المرحلة الأولى من قبيل المنهج الوصفي الوظيفي".([4])

ويصدر أحد الباحثين المعاصرين عن موقف قريب من هذا التصور حيث يذهب إلى" أن أعمال النحاة العرب في المراحل الأولى حملت الطابع الوصفي، ويضرب مثلا على ذلك بجمع اللغة وعمل أبي الأسود الدؤلي في ضبط النص القرآني. ([5])

كما يقرر مترسما خطا عبده الراجحي" أن مدرسة الكوفة عرفت بالوصفية وأن النحاة الأوائل تناولوا الظواهر اللغوية من منظور شكلي، وهو أحد المعايير التي يقوم عليها النحو الوصفي".([6])

وإذن فقد فرق المحدثون بين منهجين: أحدهما تغلب المعيار على النص ويجعله قاعدة جبهة جديدة بالالتزام، وثانيها يجعل من المادة اللغوية المأخوذة من الواقع اللغوي مادة الملاحظة والاستقراء والوصف من أجل الوصول إلى وظائف الخصائص المشتركة التي يتم التوصل إليها. ([7])

هذه المقولات حول المعيارية والوصفية تركت بصمات واضحة في درس النحو

---

[1] – المرجع السابق، ص 22.

[2] – كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، 1973، ص 51.

[3] – عبده الراجحي، النحو العربي، والدرس الحديث، ص 54.

[4] – جعفر دك الباب، مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية، مجلة الموقف الآدبي، دار الكتاب، عدد135، دمشق، 1982، ص 44.

[5] – محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، مصر، 1985، ص 161 – 162.

[6] – المرجع نفسه، ص 163.

[7] – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 22.

العربي الحديث، وثارت حولها احتدامات من الجدل مع أنّ كلا منهما يعتد ذا فلسفة مختلفة. ولعل ما ذهب إليه عبد السلام المسدي على هذا الصعيد يمثل قولا حاسما في الوصول إلى تسوية حول هذه القضية، فقد قال: " والحقيقة التي خفيت عن فقهاء اللغة وكثير من اللسانيين أنفسهم هي أن الوصفية والمعيارية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق المبدئي، ولا إلى نفس الحيز التصوري، فليستا من طبيعة واحدة حتى تتسنى مقارنة إحداهما بالأخرى، وليس لزاما أن تقدم بينهما علاقة ما: من تواز، أو تصادم، أو تطابق".([1])

وعلى أيه حال، فقد أخذ جانب من النحاة العرب في هذا القرن بالمنهج الوصفي في جانب أو جوانب من أبحاثهم منذ ظهوره في العالم العربي في نهاية الأربعينيات وحتى هذه الايام، واتخذ التأثر به صورا مختلفة يقتضي البحث أن ينوه إليها في إلماعات موجزة. وأول ما يطالعنا من مظاهر الأخذ بالوصفية في العالم العربي تلك الصيحات التي نادت بالتخلص من آثار المنطق والفلسفة في النحو العربي، ويقف شاهدا على ذلك تلك التوجهات التي تطالب بإلغاء العلل ومظاهر التقدير والتأويل والعوامل النحوية. ([2])

ولكي يضفي هؤلاء جانبا من الشرعية على توجهاتهم صنفوا ما نادى به ابن جني وابن مضاء ضمن نطاق المنهج الوصفي،([3]) مع أن ما نادى به هؤلاء لم يكن يقصد به إلغاء العلل أو العامل بل التخفف من العلل ولاسيما العلل الثواني والثوالث، كما أن جانب من هؤلاء الوصفيين قد ألح على القول بأن مقولة الكساني (أي هكذا خلقت) من جذور الوصفية الممتدة في أغوار الدرس النحوي القديم. ([4]) على علمهم الأكيد أن الكساني وغيره من الكوفيين قد التمسوا عللا لمسائل لا حصر لها. وما إن عرف الاتجاه الوصفي طريقه إلى الثقافة العربية حتى انبهر العديد من اللغويين العرب بالانجازات التي حققتها الوصفية في الغرب. فكان ذلك حافزا على تطبيق هذا المنهج

---

[1] – كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص 49.

[2] – أنيس فريحة، في اللغة وبعض مشكلاتها، دار النهار، بيروت، ط1،1980، ص 84.

[3] – المرجع نفسه، ص 163.

[4] – عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 181.

على اللغة العربية.

ويمكن أن نميز في هذا التطبيق بين مرحلتين:

- **مرحلة أولى** تركز فيها الاهتمام على التعريف بالمبادئ والأفكار اللسانية الجديدة على نحو ما نجده عند محمود السعران وإبراهيم أنيس وتمام حسان وكمال بشر...

- **مرحلة ثانية** تميزت بمحاولة بعض الوصفيين الدفاع عن الفكر اللساني الحديث، والكشف عن إيجابياته نظريا و منهجيا، والمقارنة بينه وبين الفكر اللغوي العربي القديم. وسيرا على نهج الوصفيين الغربيين في نقدهم للنحو التقليدي، وجد الوصفيون العرب ما صح من نقد الأوروبيين لتراثهم النحوي ينسحب أيضا على التراث النحوي العربي، كما صح عند الكثيرين منهم أن هذا التراث تضمن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير النحوي الأوروبي القديم. ولم يتخذ هذا المنطلق في عمل الوصفيين العرب شكل الافتراض، بل كان حاضرا لديهم حضور البديهة، فكان منطلق كل دراساتهم([1]) على أنّ ما يهمنا في نقدهم أن النحو العربي قد تاثر بالمنطق الارسطي منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثر صار طاغيا في القرون المتأخرة، وقد أدى ذلك غلى أن يكون النحو العربي (صورياً) وليس (واقعياً) ومن ثم اهتم بالتعليل والتقدير والتاويل، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغوي (كما هو) لذلك ينفر الوصفيون العرب من التعليل القائم على التقدير والتأويل والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين، لأن العلة المقبولة عندهم تلحقها مقولة: (هكذا نطقت العرب).

ومن أهم اللغويين المحدثين الذين تبنوا المنهج الوصفي ودافعوا عنه وكان لهم موقف سلبي من تعليلات النحاة القدامى.

- التعليل النحوي عند الوصفيين العرب المحدثين :

دعا الوصفيون العرب المحدثون إلى وجوب إطراح التعليل المنطقي القائم على التقدير والتأويل والقياس العقلي لأنّ في منظورهم أن النحو العربي القديم قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثر كان طاغيا في القرون المتأخرة، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربي (صوريا)، وليس (واقعيا)، ومن ثم اهتم

[1] – كمال بشر، دراسات في علم اللغة، 1983، ص 49.

بالتعليل والتقدير والتأويل، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغوي (ما هو)، لأجل ذلك نفر الوصفيون من هذا النوع من التعليل المنطقي، ولم يقبلوا إلا التعليل الشكلي الذي تلحقه عبارة : (هكذا نطقت العرب).

فالبحث الصحيح عندهم تصوير للظاهرة ورسم لها، ولذلك فإن السلوك اللغوي عندهم: " هو ما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في المشاهدات والعمليات الوصفية وأما ما توارى من الظواهر، ومالا يمكن أن يلاحظ في ضمن هذا السلوك، فيجب ألا يعتد به لغيابه عن الحواس. وهذا من أثر المذهب التجريبي المتطرف".([1]) لأجل ذلك يقول أنيس فريحة: " كل راي في تعليل الظواهر اللغوية، لا يخرج عن كونه رأيا، أو حدساً أو تخمينا. وعندما ندخل نطاق الحدس والتخمين نخرج من نطاق العلم الذي هو موضوعي".([2])

كما أنه ذهب إلى أن علة العامل، وقسة الإعراب إلى علامات أصلية، وعلامات فرعية، والإعراب التقديري والمحلي، والتقدير عامة، من أثر المنطق والفلسفة في النحو العربي، فرفضها، ودعا إلى نحو وصفي تقديري ميسر".([3])

ومن أبرز ممثلي المنهج الوصفي محمد عيد الذي يقول: " والتعليل المنطقي لا يصلح وسيلة علمية في اللغة بخاصة والظواهر الاجتماعية بعامة ".([4])

أما إميل بديع يعقوب فإنه اعتبر العلة أحد آثار الدراسات الفلسفية في النحو فرفضها، وعد المنهج التعليلي مسؤولا عن تعقيد النحو وتصعيبه ".([5])

وفي دراستنا هاته سنقتصر على دراسة أربعة باحثين وصفيين قد وجدنا بأنا آراءهم ومواقفهم يمكن أن تغني عن سائر الباحثين في اللسانيات الوصفية العربية الحديثة، وذلك لأنهم أثروا بمواقفهم تأثيرا واضحا في مسار الدرس اللساني العربي الحديث :

1 - موقف إبراهيم أنيس من التعليل النحوي :

---

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، موقم للنشر، الجزائر، 2007، ص17 – 18.

[2] – أنيس فريحة، تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، دار الكتاب الحديث، بيروت، 1959، ص 4.

[3] – أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص 132 – 159.

[4] – محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 165.

[5] – إميل بديع يعقوب، الممنوع من الصرف، دار الجيل، بيروت، ط1. 1992، ص47، 270، 271.

تناول إبراهيم أنيس في مؤلفاته التي نشرها بعد عودته من انجلترا مستويات الدراسة اللغوية حيث كان تأثره واضحاً بالمنهج اللساني الوصفي والذي حاول تطبيقه في دراسته للفكر اللغوي العربي، وسنكتفي هنا لبيان جهوده في تقديم المنهج البنيوي الوصفي، في كتابه (من أسرار اللغة)، الذي طبعه سنة 1947، حيث رأى بأن أفكار ابن مضاء القرطبي في إلغاء العلل الثواني والثوالث أفكار ناضجة تستحق النظر والتقدير.

يقول إبراهيم أنيس: "... على أن النحاة رغم سلطانهم في كل العصور؛ قد صادفوا أحيانا من يهاجمهم ويسفه من آرائهم، ويشك في قواعدهم... غير أني لا أعرف أحدا منهم قد كرس مؤلفا مستقلا لمثل هذه المهاجمة قبل ابن مضاء القرطبي؛ الذي كتب كتاباً توفر فيه على دحض علل النحاة، ودعا في كتابه إلى إلغاء نظرية العامل التي هي أساس كل إعراب... كما دعا ابن مضاء في كتابه إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس المصنوع، وإلغاء التمارين غير العملية، إلى غير ذلك من آراء وأفكار ناضجة تستحق النظر والتقدير من كل باحث منصف".([1])

يبدو أن إبراهيم أنيس يتوافق مع ابن مضاء الأندلسي في أنه لا يقبل من العلل إلا ما أطلق عليه مصطلح (العلل الأول) حيث نقد النحاة في تمحلهم في التعليل مميزا بين العلل بقوله: " والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني، أن العلل الأول تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة ".([2])

هذا التصور للتعليل النحوي يرى الوصفيون بأنه يلتقي مع تعريفهم للغة بأنها ظاهرة اجتماعية يصفها الباحث ويسعى من خلالها إلى معرفة العلاقات بين الظواهر وصفاتها، أو بين الظواهر وظروفها، وهذا لا يتحقق إلا بوصف علمي محايد لهذه الظروف والصفات، وهم يرون أن هذا المفهوم للتعليل يلتقي مع المنهج العلمي وهو يتمثل في ملاحظة الظواهر اللغوية، ثم إقامة فروض نظرية تصف هذه الظواهر

---

[1] – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط7. 1994، ص 210.

[2] – ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة تحقيق، شوقي ضيف، ص 184.

وبذلك فهم يدرسون اللغة في ذاتها و من أجل ذاتها ".([1])

وإبراهيم أنيس نراه لأجل ذلك يستنكر علل النحاة المصنوعة المتكلفة والتي انبثقت عن قياس الشبه، يقول: "... وإنما نشير إشارة عابرة إلى ذلك القياس المصنوع الذي كثيرا ما يتحدثون عنه من مثل قولهم: أعْرِبَ المضارع قياساً على الاسم... إلخ؛ أو قولهم نصبت (لا) النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسا على (إنّ) لمشابهتها إياها في التوكيد، إلى غير ذلك من أمور ليست إلا صناعة نحوية، ولا تمت إلى القياس اللغوي الحقيقي بصلة ما؛ لأنها من علل النحاة المخترعة؛ التي أدَّعو ظلما وتجنيا أن العرب راعوها في التفرقة بين الأساليب، وعمدوا إليها عمدا كأنما كان كل العرب الأقدمين علماء في النحو يدركون علله وحيله؛ كما أدركها أصحاب النحو من المتأخرين" . ([2])

وقد وجد المؤلف الحل في القياس اللغوي أو الطبيعي، ومن صوره وضع أفعال للمصادر التي ليست لها أفعال أو العكس، وتعريب الدخيل ليكون على نمط العرب، تعميم معنى المفردات، فهذا القياس معياره تنمية اللغة لمسايرة التطور الاجتماعي للغة ".([3])

ويذكر أنيس أن القياس في تاريخ النحو العربي قد تطور إلى ثلاث دلالات:

- في القرنين الأول والثاني كان القياس يعني وضع القواعد، أوالأحكام العامة للنصوص التي انحدرت إلى النحاة من قبل العرب.

- وفي القرنين الثالث والرابع وجد النحاة أنفسهم أمام حياة اجتماعية جديدة، فاضطروا إلى إستنباط أشياء جديدة لم تُسمع عن العرب قياسا على ما تكلمت به العرب، وقد ظل النقاش سائدا بين العلماء بصدد هذا القياس الذي ابتكره أبو عليٍّ الفارسي في معظم عصور اللغة لا ينتصر له إلا القلة من العلماء، ومع معارضة معظم المتأخرين من العلماء لفكرة القياس بالمعنى الجديد، ظلوا يتمسكون بقياس المتقدّمين، أي بالأحكام العامة التي وضعوها، ولكن هؤلاء المتأخرين جاءت أحكامهم

---

[1] - حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل، طبعة1، 2006، الأردن، ص184.

[2] - إبراهيم أنيس، من اسرار اللغة، ص 14 – 15.

[3] - المرجع نفسه، ص 15.

المتأخرة في صور تعليلات وتأويلات وتفسيرات شحنت بكل ما هو متكلف متعسف من الآراء التي ترهق الدارس، ولا قيمة لها في غالب الأحوال".

– وفي عهد المتأخرين من النحاة جعلوا للقياس دلالة جديدة هي مجرد المشابهة، واستغلوا هذا في تعليلاتهم، وأسرفوا في القياس حتى قال بعضهم: أن النحو كلّه قياس! ([1])

نستشف مما ذهب إليه أنيس أن النحاة المتقدمين كانت تغلب على أقيستهم سمة الوصفية، وهي مرحلة تقوم على استقراء اللغة، وملاحظة الظواهر فيها، ومن ثم تشكيل أو صوغ قاعدة قياسية، وبذلك تكون القاعدة القياسية نتيجة طبيعية للاستقراء، يقول فندريس: " يطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبا، تبعا لأي نموذج معروف. ([2])

ويقول: " الانسان يتبع القياس دائما في كلامه، وما جداول التصريف والإعراب، التي تذكر في كتب النحو، إلا نماذج يُطلب إلى التلميذ محاكاتها ".([3])

وقد جُسِّدت هذه السمة الوصفية في أقوال المتقدمين من النحاة من نحو: " فَاسْتَعْمِلْ من هذا الباب ما استعملت العرب وأَجِزْ ما أجازوا ".([4])

ومن ذلك ما قاله الأخفش: " ولو تكلمت به العرب لأجزناه ".([5])

وقال ابن جني: " إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه آخر، على قياس غيره ، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"([6]) ، فـ(أنيس) يأخذ على المتأخرين طغيان المعيارية في أحكامهم والتي تجلت في صور تعليلات متكلفة متعسفة أرهقت الدارسين وأدت بهم إلى أن ينفرا من النحو.

وقد رأى أنيس أن البديل يكمن في القياس الطبيعي الوصفي، لأن القياس في المنهج الوصفي تعبير عن السلوك اللغوي كما بدأ في المادة المستقرأة، ولا ينسحب

---

[1] – المرجع السابق، ص 27 – 28.

[2] – فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو– مصرية، القاهرة، 1950، ص 205.

[3] – المرجع نفسه، ص 205.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 414.

[5] – ابن سراج، الأصول، ج1، ص 236.

[6] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 125.

على السلوك اللغوي في المستقبل، ومن ثم فالقاعدة القياسية عند الوصفيين ليست قاعدة تحكيمية معيارية، وهذا ما يأخذه الوصفيون على المناهج التقليدية في دراسة اللغة " . ([1])

ولكن انتقادات أنيس لأقيسة النحاة وتعليلاتهم المتمحلة والمتكلفة لم تسلم من الردود عليها من طرف بعض الباحثين فهذا خالد بن المهنا الكندي يرى بأنه على الرغم من أن المؤلّف يرفض العلل الثواني والثوالث، إلا أن كتابه (من أسرار اللغة) يبدأ فصله الأول بعنوان (طرائق نُمّو اللغة) التي هي القياس، والاشتقاق، والقلب، والابدال، والنحت، والارتجال، والاقتراض.

وهذه الوسائل لنمو اللغة ليست في الحقيقة إلا علا ثواني حقيقية للتعبير اللغوي الذي يطرأ على اللغة، ونجد هذه العلل الثواني أيضا قي الفصل العاشر من كتابه (الأصوات اللغوية) الذي نشره سنة 1961، تحت عنوان (تطور الأصوات اللغوية) نتيجة العلل التالية: اختلاف النطق، البيئة الجغرافية، الحالة النفسية، نظرية السهولة، نظرية الشيوع، مجاورة الأصوات، انتقال النبر".([2])

أما؛ بالنسبة لرأي أنيس حول ضرورة إلغاء قياس الشبه لأنه صناعة نحوية أدت إلى الإسراف في التعليل والقياس فيرى خالد بن المهنا الكندي" أنه لا ينبغي أن نعمم الرفض على كل صور القياس الشبه، فإن بعض أقيسة الشبه استعملها العرب الفصحاء و ليست أقيسة نحوية مصنوعة من قبل النحاة ". ([3])

ومعلوم أن قياس الشبه فيه نوع من التعليل. هدفه تبرير شذوذ الفرع ببيان سبب إلحاقه بالأصل، لكنّه يختلف عن قياس العلة في أنه لا يهمه أن تكون العلة الموجبة لحكم الأصل هي نفس العلة الموجبة لحكم الفرع، بل يعلل هذا القياس الشبهي وجود الحكم في الفرع بأنّ الفرع يشبه الأصل في بعض النواحي وقد عرفه ابن الأنباري بقوله: " اعلم أن قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي

---

[1] – حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل، ط1، 2006، الأردن، ص183.

[2] – خالد بن سليمان بن مهنا الكنيدي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي، ص 75.

[3] – المرجع نفسه، ص 289.

علق عليها الحكم في الأصل ".([1])

ولعل أول من ابتدع هذا النوع من القياس التعليلي الخليل بن أحمد إمام النحاة، فقد جاء في الإيضاح: " قال الخليل وجميع البصريين: المستحق للاعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف، هذا هو الأصل. ثم عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فَبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، و تلك العلة مشابهة الحرف، وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأعربت، وتلك العلة مضارعة الأسماء، وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخربها عن أصولها ".([2])

وكما نلاحظ فإن تعليلات هذين العالمين لم تتجاوز ما يتفق مع الفطرة وطبيعة اللغة، بمعنى أنها كانت مستمدة من روح اللغة وربما المسؤولية تقع على النحاة المتأخرين الذين بحق انحرفوا بها عن مسارها الطبيعي، وأخضعوها لقوانين المنطق، ولأجل ذلك فإنّ إبراهيم أنيس حينما قدم هذه المؤاخذات على النحاة في مجال التعليل المنبثق عن قياس الشبه والذي أصر على أنه عبارة قياس مصنوع، تبين لنا بأنه في الحقيقة ركز في نقده، على جوانب محددة من التراث النحوي، إذ رمى هذا التراث بأحكام عامة، وقد تأكدنا من ذلك فيما عرضناه من نماذج لقياس الشبه عند النحاة الأوائل فوجدناها عللا فطرية طبيعية مستمدة من روح اللغة.

2 - موقف عبد الرحمن أيوب من التعليل النحوي :

أصدر عبد الرحمن أيوب كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) سنة 1957 وعنوان هذا الكتاب يدل على محتواه، فهو نقد للتراث النحوي العربي. حيث دعا إلى اعتماد " المنهج الوصفي مقابل التعليل الفلسفي والمنطقي" . ([3])

فعبد الرحمن أيوب يأخذ بمبادئ المدرسة التحليلية الشكلية (School of formal analysis) التي أرسى دعائمها في أمريكا (ليونار بلومفيلد)، فأيوب يقبل من العلل النحوية التي تربط ظاهرة لغوية بظاهرة أخرى في الوجود والعدم، ويرفض منها ما أقيم

---

[1] – ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 105.

[2] – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 77.

[3] – أنظر حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995. ص 172.

على أساس منطقي، ويكتفي بتقرير الواقع لا غير".([1])

وكان أيوب قد ذهب إلى أن التفكير اللغوي عند العرب تأثر في مراحله الأولى عند الخليل وسيبويه بالتفكير اللغوي الهندي، لأنه اعتمد الأشكال التركيبية للعبارة في التحليل اللغوي([2])، ثم تأثر التفكير اللغوي عند العرب بعد ذلك بالفلسفة اليونانية ، فاعتمدت الدراسات اللغوية التعريفات المنطقية . ([3])

وقد رفض أيوب نظرية العلل على الوضع المنطقي الذي يصرّ النّحاة على اتبّاعه. ([4]) ولم يرتض علل البناء والإعراب عند القدماء استنادا إلى حجتين:

- تقوم الحجة الأولى على أخذ القدماء نظريتهم من نظرية أفلاطون في الموجودات وهو التصوّر الذي حكم نقده لأقسام الكلم فإنه أشار إشارة واضحة إلى الأساس الذي يجب أن يقوم عليه التقسيم، وهو ما سماه النحاة العلامات، فهي في نظره الكفيلة بإقامة حدود مانعة جامعة، يقول أيوب: " لما كانت العلامات هي التي تميّز بين الأنواع وتحصرها فإنها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة مانعة ".([5])

فنلاحظ أن الأساس الشكلي أساس كل تقييم صحيح في نظره، وتقوم نظرية الإعراب والبناء عند القدماء بحسب تأويل عبد الرحمن أيوب على تقرير نوع الكلمة قوّة وضعفا بالإعراب، وانتقاص الضعيفة بالبناء، وإذا حدث أن أشبهت كلمة قوية أخرى ضعيفة، أثر ذلك في ميزتها الإعرابية فأضعفها على بناء أو إلى منع من الصرف على الأقل.

وتكون علة الإعراب على هذا الفرع القوة الذاتية (كما في رسم)، أو المكتسبة (كما في الفعل المضارع)، وعلة البناء الضعف الذاتي ".([6])

وقد استدل أيوب على تفاهة نظرية الإعراب والبناء وعدم مطابقتها للواقع

---

[1] - أيوب، دراسات نقدية، في النحو العربي، ص 29 – 30.

[2] - المرجع نفسه، ص 134.

[3] - المرجع نفسه، ص 134.

[4] - المرجع نفسه، ص 29.

[5] - المرجع نفسه، ص 21.

[6] - عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية، ص 30.

اللغوي بالمضارع المرفوع والمجزوم عند دخول نون التوكيد عليهما. فقد اعتبرهما النحاة معربين إعرابين مختلفين رغم تماثلهما في اللفظ، وعدم تغير أواخرهما رغم تغيّر التراكيب، وتقوم حجته الثانية على تعليل الإعراب بحاجة الكلمة إلى الحالات الإعرابية لتحديد معناها، والبناء بعدم حاجتها إليها، وهو ما قاد القدماء إلى القول إنّ الاسم يحتاج إلى العلامات الإعرابية لتحديد معناه والمقصود بمعناه، التمييز بين الفاعلية والمفعولية.

أما بالنسبة إلى الفعل فقد مثّل الباحث بالشواهد بدلالة الإعراب على المعاني، ليخلص بعد ذلك إلى القول: " وإذا صح أن الحاجة لعلامة الإعراب تكون سببا في الإعراب فإن عدم الحاجة إليها تكون سببا في البناء، والحرف، والفعل الماضي، وفعل الأمر لا يحتاجون إلى علامات الإعراب لأن معانيها تتميز دون الحاجة إليها ".([1])

ولم يقبل أيوب أيضا بقول القدماء إن علامات الإعراب أعلام على المعاني، واعتبر تبريرهم لاعراب الكلمات فاسدا؛ لأنه يستند إلى علل منطقية فاسدة، ودعا إلى تجنّب التعليلات التي تخالف الواقع اللغوي والبحث عن تفسيرات ملائمة لظاهرة الإعراب والبناء. وممّا اقترحه في هذا السياق ضرورة التمييز بين أربعة مفاهيم جمعها في ثنائيتين هما: الإعراب والموقع الإعرابي، ويقصد بالإعراب تغيّر أواخر الكلمات بتغيّر التراكيب، ويناقضه البناء وهو عدم تغيّر أواخر الكلمات بتغيّر التراكيب، والإعراب أو البناء صفة ذاتية للفظ بصرف النظر عن وظيفته في الجملة ".([2])

لذلك جاء نقد أيوب للإعراب والبناء حاصل نقده للعلل المنطقية التي بنى عليها النحاة القدامى تفسيرهم، فَرَفْضُ أيوب لعلل الإعراب والبناء التي قال بها النحاة لأنها علل منطقية تقوم على التمييز بين الكلمات من حيث القوة والضعف، فالكلمة القوية تتميز بالإعراب، والكلمة الضعيفة تتميّز بالبناء، ومعنى هذا أن تكون اللغة قد وضعت وضعا صناعيا، لا طبيعيا، فخصص واضعها صيغا ثابتة للاسماء، وأخرى للأفعال وثالثة للحروف، مع أنّ الثابتة أن اللغة لم توضع وإنما نشأت، وإن تطور استعمال الصيغ قد يجعل بعض الصيغ التي كانت تستعمل في وقت ما استعمال

[1] – المرجع السابق، ص 31.

[2] – المرجع نسه، ص 44.

الأسماء ، تستعمل في وقت آخر استعمال الأفعال أو الحروف، كما أن الكلمة التي نطلق عليها مصطلح (اسم) ليست أقوى من الكلمة التي نطلق عليها مصطلح (فعل) أو (حرف) فالجميع يتكون من مجموعة من الأصوات لا مجال لافتراض القوة والضعف فيها" . ([1])

هذه العيوب في التفكير النحوي التقليدي أدت بأيوب أن يدعوا إلى إحلال منهج مدرسة التحليل الشكلي الوصفية محل التحليل الجزئي والمنطقي للغة. ([2])

يقول: " وثم عيب أخر في التفكير النحوي التقليدي ، ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من إعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة. فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها، وهذا نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث ".([3])

ثم يحدد أصول التفكير العلمي الحديث في دراسة اللغة فيجده متوافرا في المنهج الوصفي الحديث لقوله: " لقد اتسم التفكير اللغوي الحديث في دراسة اللغة بموضوعية البحث، واقتنع اللغويون بأن يكونوا وصافين للظواهر اللغوية، لا مفلسفين لها ".([4])

ومما هو جدير بالذكر فإن اللسانيين الوصفيين يفرقون بين ما يعرف بـ (النحو التعليمي)، و(النحو العلمي) تفريقا تحتمه طبيعة إختلاف منهجيهما، فالأول (التعليمي) يضع القاعدة ويفرض مراعاتها عند التطبيق، والآخر (العلمي) يستقرئ الشواهد ويستنتج منها القاعدة، فالأول قياسي، والثاني استقرائي، والأول معياري، والثاني وصفي، والأول قاعدة تراعي، والثاني بحث يسجل وصف اللغة أثناء عملها في مرحلة من مراحل وجودها ".([5])

لذلك يدعو أيوب إلى اطراح المنهج المعياري الطاغي على الفكر اللغوي القديم

---

[1] – أيوب، دراسات نقدية، ص 22 – 31.

[2] – المرجع نفسه، ص " د ".

[3] – المرجع نفسه، ص " هـ".

[4] – المرجع نفسه، ص " د ".

[5] – عبد الرحمن حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 2013، ص 213.

وذلك بسبب تأثره بالمنطق والفلسفة اليونانية. وإحلال مكانه المنهج الوصفي. ([1])

وهاجم تقديرات النحاة وتأويلاتهم بقوله: " والتقدير ولا شك أمر غير واقعي، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة كما في (أريد أن أقوم) فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة و نحن حين نرخص نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه " . ([2])

ويعلق على علل النحاة في ظاهرتي الإلغاء والتعليق بقوله : " هذا هراء فلسفي، لا أكثر ولا أقل، إن صح أن يوصف الهراء بأنه فلسفة ... هذا التهافت المنطقي... التشدق بما يشبه فلسفة ولا أكثر".([3])

ولم تسلم آراءه من انتقادات الباحثين المعاصرين فهذا حسن خميس سعيد الملخ يذكر بأنه يرجح في الظن أن مسألة التأثر بالمنطق، أوالفلسفة ليست انتقاصا من النحو العربي، لأن تبادل التأثر بين الأمم أمر طبيعي، والتقدير والعمل والاستتار علل لها ما يسوغها في النحو، فصحيح أن قولنا (زيد حضر) لا يظهر فيه أي ضمير يشير إلى الفاعل لكن هذا الضمير مستتر بدليل أننا لو أسندنا الحضور إلى والد زيد لقلنا (زيد حضر والده) وحذفت زيد الثانية لدلالة الكلمة الأولى عليها ".([4])

وحول اعتراض أيوب على نظرية العامل يتعجب نهاد الموسى من أن يكون الاعتراض على نظرية العامل آتيا من جهة الشكلانيين فإن مبدأها وجوهرها منسجم مع منحاهم في ضبط الشكل اللغوي بعلائق بنيوية خالصة ".([5])

فالعمل في العربية علة تفسر العلاقة الشكلية المطردة بين العامل و المعمول كالعلاقة بين الفاعل والفعل في الجملة الفعلية والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية والجار والمجرور في شبه الجملة. وهكذا في سائر العوامل والمعمولات. وهذا يتسق مع

---

[1] – أنظر حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 172.

[2] – عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية، ج1، ص 25.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص 225 ، 226.

[4] – خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص 230.

[5] – نهاد الموسى، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، تونس، العدد السادس، الجامعة التونسية، 1985، ص 146.

مبادئ المدرسة الشكلية الأمريكية التي دعا إليها أيوب.

3 - موقف تمام حسان من التعليل النحوي :

اعتمد تمام حسان في نقده للمفاهيم الإجرائية للنحو العربي و منها نظرية الإعراب والعوامل والعلل النحوية على النظرية السياقية للمعنى عند (فيرث) الإنجليزي وذلك في كتابه الذي أصدره سنة 1958، وهو كتاب (اللغة بين المعيارية والوصفية) الذي يعد من الكتب النظرية التي قدمت المنهج الوصفي إلى الفكر اللغوي العربي الحديث، بصورة أكثر دقة وأكثر شمولا، ولعل هذا ما جعله يرفض فكرة العامل المنبثق عن التعليل النحوي رفضا قاطعا، يقول تمام: " الحقيقة أن لا عامل، إنّ وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكلّ طريقة تركيّبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة.

فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأنّ العرب ربط بين فكرتي الفاعلية و الرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جدًا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول به مرفوعا، لو أنّ المصادفة العرفية لم تَجْرِ على نحو الذي جرت عليه".([1]) إذًا فالحركات الإعرابية في منظوره مصدرها العرف لا غير وليس لها أيّ مبرّر منطقي.

وقد فَصَّلَ تمام حسان في فكرة التعليل النحوي، فتناولها بالنظر إلى كونها حقيقية معيارية لوقوعها جوابا للسؤال لماذا؟ ووصفها بالضعف والانتحال، لما فيها من عنصر الصنعة، وحمّلها مسؤولية خلق نظرية العامل.

وقد ذكر تمام حسان " أن العلة في منطق أرسطو أربع: مادية، وفاعلية، وصورية، وغائية، فأما العلتان الأوليتان فلا يدخلان في موضوع العلم؛ لعدم الحاجة لهما، وأما الأخريان فهما مناط العلم ، فالعلة الصورية تقع جوابا للسؤال كيف؟ ولهذا فإنها تدخل ضمن المنهج الوصفي البنيوي؛ حيث تصف الكيفيات التي يتم بها السلوك اللغوي، فهي بهذا معترف بها علميا، ومن هذا القبيل جواب من سأل: لِمَ رُفِعَ الفاعل ؟

[1] – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص51.

فنجيب : كذا نطقت به العرب.

والعلة الغائية تقع جوابا للسؤال لماذا ؟...، ولذا فإنها ألصق بالمنهج المعياري؛ حيث تقوم على أمور غيبية، وعلى الحدس والتخمين، فهي بهذا لا تتناسب والبحث العلمي، ومن ثمّ فلا يعترف بها، ومن أمثلة ذلك علل النحاة في رفع المنصوبات، وبناء المبنيات، وإعراب المعربات، أو بصورة أوضح ما ذكروه من علل أولى (تعليمية)، وثوان (قياسية)، وثوالث (جدلية). ويذكر تمام حسان أنّ موقف الباحث من هذه العلل، وموقف اللغويين الوصفيين بعامة ، الاعتراف بالعلة الصورية في البحث اللغوي، ورفض العلة الغائية، أما المعلم فإنه يستخدم – ضرورة – العلة الغائية طريقا لانجاح عملية التعليم".([1])

ويرى تمام حسان أنّ قبول نقاد النحو، كما يسميهم للعلل الأولى، يضعهم في طائفة الباحثين، وأمّا رفضهم لما عدّاها من علل، فهم على صواب في ذلك. ([2])

نلاحظ أن آراء تمام حسان النقدية للتراث النحوي القديم تتفق والمنهج الوصفي التقديري الذي يصف السلوك اللغوي دون أن يلتمس له تعليلا أو تفسيرا على أن البحث يرى أنّ الاكتفاء بالقول في تعليل ظواهر اللغة: هكذا اسمعنا عن العرب أو أن العرب نطقت به كذا، أو إنه العُرف اللّغوي، يُعدّ موقفا سلبيا تجاه اللغة وظواهرها يقول حلمي خليل: " لأن التعليل أو التفسير من المهام الأصلية لعالم اللغة، بل أصبح جزءا من مهمة النظرية اللغوية المعاصرة ".([3])

وحقيقة، فعندما وصلت أثار النظرية اللسانيات التوليدية التحويلية إلى بعض المحدثين حصل ما يشبه الانقلاب، فتمام حسان الذي كان يقول سنة 1957: " نرجو أن نكون قد بينا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل".([4]) عاد عن شيء من رأيه سنة 1978، وقال: " يبدو أن النموذج التحويلي يمكن أن

---

[1] – تمام حسان، الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1988. ص 189.

[2] – المرجع نفسه، ص 190.

[3] – حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 186.

[4] – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 54.

يطبق عن اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنيا من خلاله ".([1]) وذهب في سنة 1984 إلى أبعد من ذلك، فقال: " من مظاهر الطاقة التفسيرية في النحو العربي ظاهرة التعليل لأحكام النحو وأقيسته ".([2])

إذن فالأنسب فيما يراه البحث أن نلجأ إلى الوصف والتفسير بشرط أن يكون هذا التفسير ضمن إطار اللغة، وليس خارجا أو بعيدا عنها يقول حلمي خليل: " والواقع أن التعليل النحوي عند علماء العربية وخاصة عند المتقدمين منهم يختلف عن القياس والتعليل وعند المناطقة عند أرسطو خاصة لأن التعليل عند النحاة يقوم على إطراد الاستعمال اللغوي وكثرته. ولذلك كانوا يقيسون على الأشيع والأكثر إطرادًا وهذا ليس من العلل الغائية وإنما هو لون من التفسير المباشر للتراكيب اللغوية بالاحتكام إلى الاطراد والمعنى أيضا ".([3])

وقد علمنا من ذي قبل أن التعليل النحوي قد تطور في الفكر اللغوي عند النحاة المتأخرين من حيث ارتباطه بعلم أصول الفقه وعلم الكلام حتى صار غاية من غايات الدرس النحوي ورياضة عقلية لم تقصر لذاتها، ولذلك لم يطالب النحاة المتأخرون وخاصة ابن مضاء القرطبي بإلغاء التعليل النحوي في جملته، وإنما طالب بإلغاء العلل الثواني والثوالث وما بعدها ويضيف البحث إلى ذلك أنه من المعروف أن (تشومسكي) يرى من خلال نظريته التوليدية التحويلية أن نموذج نظام اللغة ينبغي أن يشتمل على كفاءتين: الكفاءة الوصفية، أي دقة الوصف، والكفاءة التفسيرية، أي القدرة على الايضاح، ولعل فكرة التعلل تدخل ضمن الكفاءة التفسيرية، وبذا تجد لها مكانا في المنهج التوليدي، بعد أن أباها المنهج الوصفي. ورغم أن تمام حسان أقر بفساد التعليل النحوي الذي هو أصل العامل. ([4])

ورفض العلل بأنواعها الثلاثة التعليمية والقياسية ولم يرتض إلا العلة التي تفيد في النحو وهي العلة الصورية التي يرى أنها علة السماع أي قول النحاة: هكذا سمعنا

---

[1] – تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، ندوة أشغال اللسانيات الجامعة التونسية، تونس،1980. ص184.

[2] – تمام حسان، اللغة العربية والحداثة، مجلة فصول، المجلد الرابع، العدد3، القاهرة، 1984. ص137.

[3] – حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 106.

[4] – ينظر تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 54.

عن العرب ".([1]) وهي في نظره تبحث عن الكيفيات؛ فهي تهم العلوم الطبيعية التي تشرح علاقات العناصر والظواهر، وكيفية تركيبها وتحليلها ووظائفها، وقد اهتمت اللسانيات أخيرا بمناهج العلوم الطبيعية، فمظهر المنهج الوصفي الذي يهتم بالعلة الصورية لا العلة الغائية التي يهتم بها المنهج المعياري، رغم ذلك كلّه إلا أنه لم ينج من تعليل بعض الظواهر اللغوية.

- نماذج من تعليلاته :

رغم أن تمام حسان من دعاة الوصفية الذين يطرحون العلل النحوية من الدرس اللغوي إلا أننا وجدنا بحوثه لم تسلم من طائفة من التعليلات، وذلك حين كان يدلل على أن البنية الصرفية للصفات والمصادر لا تدل على الزمن، كما هي الحال في الأفعال؛ وإنما تحتاج المصادر والصفات إلى قرائن حالية ومقالية لاضافة معنى الزمن الذي هو معنى وظيفي من معانيها علل لظاهرة تعدد المعنى الوظيفي بقوله: " ويأتي التعدد هنا من أن الصفات والمصادر تكون أحيانا من قبيل المسند إليه، ثم هي أحيانا من قبيل المتعدي، وأحيانا من قبيل المفعول به الذي يتعدى المتعدي إليه، وتكون أحيانا حالا، وأحيانا أخرى نعتا، وهي مع كل هذا التقلب في المعنى باقية في مبناها؛ فتظلّ الصفات صفات والمصادر مصادر؛ لا يختلف النظر إليها ".([2])

وحين تعرض تمام حسان لقضية الظواهر السياقية – وهي الظواهر التي يُؤتى بها لحلّ مشاكل تطبيق النظام اللغّوي فلا تظهر إلا في الكلام – ذكر علل هذه الظواهر السياقية وأسبابها قائلا: "... إن محاولة جهر الدال الساكنة المتلوة بالتاء تتسبّب في ثقل العملية العضوية، أو في اللّبس، وكلاهما مشكلة من مشكلات التطبيق، ولكن ثقل العملية العضوية ليست سببا في حدوث الظواهر السياقية جميعا... وإنّما تبنى كذلك على مراعاة أمن اللبس... وعلى الاعتبارات الذوقية في صياغة السياق العربي" . ([3])

ولقائل أن يقول: " فَلِمَ بقيت هذه الحركة في قوافي الشعر، ولم يلجأ الشعراء

---

[1] – ينظر تمام حسان، الأصول، ص 29.

[2] – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 2009. ص 255.

[3] – تمام حسان، الأصول، ص 263.

إلى ظاهرة الوقف يستعملونها في نهاية كل بيت... والجواب على ذلك من وجهين: الأول أن الشعر موسيقي والموسيقى تكون بالحركة والمدّ، ولا يغلب فيها ألا تبقى على كميتّها القصيرة " . ([1])

وقال تمام معلّلا عدم السماح بالابتداء بالسكون في الكلام : " يسمح نظام اللغة إذن بالبدء بالساكن، ولكن السياق الاستعالي، أي الكلامي يكره توالي الصمت والسكون : الصمت الذي سبق الكلام مباشرة ؛ والسكون الذي اتصف به الحرف الساكن الذي بدأت به الكلمة ... ".([2])

لا شك أن محاولة تمام حسان تعد محاولة رائدة في سعيه لتطبيق مناهج الدرس اللساني الحديث على أصول النحو العربي، وأخص بالذكر المنهج الوصفي التقريري، وهي محاولة ينظر إليها على أنها ذات صلة بالمحاولات الإصلاحية للنحو العربي، حيث أنها تحمل في مضمونها طابع التيسير، فهي من جهة تلغي التفسيرات المنطقية والتعليلات الفلسفية للظواهر النحوية، كما تنفي من جهة أخرى القول بالحذف والإضمار، والأصل والفرع، والحكم بالشذوذ والقلة، والضعف والقوّة، وتعدّد الأوجه الإعرابية. ([3])

ولعل نجاح تمام حسان في هذا الجانب النظري من محاولته الجادة يفوق نجاحه في التطبيق " إذ لم تسفر هذه الدعوة طوال عشر سنوات، أو تزيد عن نموذج كامل لتحليل اللغة العربية ودراستها بناء على البنيوية الوصفية التي اعتنقها ودعا إليها. وإنما كانت معظم أعماله تنصب على تطبيقات جزئية من اللغة العربية، وعلى مستوى من مستوياتها، يكتفي أحيانا بالمثال أو الظاهرة المنفصلة دون النظر الشامل لمستويات التحليل اللغوي للعربية داخل إطار نموذج جديد ".([4])

هذا الاجتزاء والانتقائية تقف عليه في استقراء الوصفيين الناقص للتراث النحوي العربي، " فقد اكتفوا فقط بما يسوغ آراءهم وأهملوا الآراء الأخرى التي لا تختلف في

---

[1] – المرجع السابق، ص 270.

[2] – المرجع نفسه، ص 277.

[3] – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 231 – 232.

[4] – حلمي خليل، العربية وعلم اللغة، البنيوي، ص 217.

شيء كما انتقدوا به النحو العربي، وهذا يعني أن آراءهم لم تكن في حقيقة أمرها إلا إحياء لبعض جوانب التراث النحوي العربي أكثر مما هي نقد له ".([1])

4 - موقف إبراهيم السامرائي من التعليل النحوي :

آمن السامرائي بدراسة الظاهرة النحوية دراسة وفق المنهج الوصفي، ولأجل ذلك أنكر التعليل النحوي، وذلك بحجة أنه ليس من طبيعة الدرس النحوي، إذ قال: " إن العربية في عصرنا هذا ما زالت في مادتها النحوية مادة قديمة قائمة على التعليل، والتأويل والافتراض هي مثقلة بالآثار المنطقية التي أحالت النحو إلى مسائل منطقية قبل أن تكون مواد لغوية ينطلق المعربون فيتكلمون ويكتبون ".([2])

وقال أيضا: " ومن آثار هذا الدخيل الغريب في المادة النحوية، مسألة العلة والعامل... وبسبب من هذا (التغريب) في أسلوب الدرس صار النحو العربي مهمته البحث في العلل والعوامل ".([3]) فهو يرفض كل أشكال التعليل فيما أطلق عليه النحاة العلل الأوائل والعلل الثواني والعلل الثوالث، قال: " ومهنوا في غيّهم فزعموا أن رفع الفاعل ونصب المفعول الأول (العلة الأولى) وسألوا أنفسهم : لِمَ رُفِعَ الفاعل، ونُصِبَ المفعول، فزعموا أن ذلك(علّة ثانية)، وزادوا في السؤال، وقالوا: هلا كان العكس، أي نصب الفاعل ورفع المفعول؟ وزعموا أن هذا (علة ثالثة)... وليس الخوض في هذا إلا ضرب من العبث أغرق فيه النحاة فأفسدوا سعيهم؛ لأن النحو علم لغوي يؤخذ من العربية في سماحتها وسعتها، فليس من داع لهذا التكلف والتمحّل، وذلك كلّه بعيد عن طبيعة ما ينطق به المعربون على سجاياهم" . ([4])

وهو يدعو إلى العناية بالحقائق والظواهر النحوية، كما هي في الاستعمال اللغوي؛ ولذلك يرى أنه: " ليس من مهمة النحوي أن يوجّه الأحوال ويعلّل هذه الوجوه بل تقتصر مهمته على الوصف ". ([5])

---

[1] – حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ص 253.

[2] – إبراهيم السامرائي، العربية تواجه العصر، ص 24.

[3] – المرجع نفسه، ص 35 – 36.

[4] – إبراهيم السامرائي، رحلة في المعجم التاريخي، ص 297 – 298.

[5] – إبراهيم السامرائي، النحو العربي، نقد وبناء، ص 113.

إذن، فالعبرة عنده هي أن يطبّق النحوي المنهج الوصفي، ويترك هذه العلل التي أثقلت كاهل النحو العربي، ومن مصاديق هذه المسألة عنده – مثلا – رفضه للتعليلات التي ذكرها النحاة، وهم يذكرون الوجوه الإعرابية لاسم (لا) النافية للجنس والاسم المعطوف عليه إذ تكرّرت (لا) في نحو (لا حول ولا قوة إلا بالله). إذ نراهم يجوزون خمسة أوجه هي: ([1])

– بناء الاسمين على الفتح، على أن (لا) عاملة عمل (إن) نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله).

– بناء الأول على الفتح ونصب الثاني منوّنا. بالعطف على محل اسم (لا)، وتكون (لا) الثانية زائدة.

– بناء الأول على الفتح ورفع الثاني عطفا على موضع (لا) مع اسمها و(لا) العاملة عمل (ليس)، أو يكون مرفوعا بالابتداء، نحو: (لا حَوْلَ ...).

– رفع الأول والثاني، على أنها عاملة عمل (ليس) ، أو تكون الأولى عاملة عمل (ليس) أو تكون الأولى عاملة عامل (ليس) ، و(لا) الثانية للتأكيد والاسم المعطوف على اسم (ليس) فلا يكون لـ (لا) عمل، نحو: (لا حول ولا قوة ...).

– رفع الأول وبناء الثاني على الفتح، نحو: (لا حَوْلَ...) . ولننظر ماذا يقول السامرائي في انتقاده لهذه التعليلات: " إن هذه الأوجه... موجودة في المأثور من كلام العرب، وقد استقراها النحاة وأتوا بالشواهد على ذلك، غير أنهم لم يقتصروا على الاستقراء، ولكنهم راحوا يعللون كل وجه من الأوجه تعليلا فيه الكثير من التكلّف والتعسّف وإلا كيف تكون (لا) الأولى تعمل عمل (إنّ) والثانية تعمل عمل (ليس)؟ أوكيف تكون (لا) الثانية زائدة وهي متطلبة ولا يمكن أن تكون أداة ملغاة ". ([2])

والبحث يذهب إلى أن رفض التعليل جملة وتفصيلا لا يمكن أن يستقيم، حيث يرى عبد الستار الجواري" بأن الدارس كثيرا ما يصرف ذهنه إلى تعليل الظواهر التي يجدها قائمة بين يديه، ويتساءل عن الأسباب التي سببتها، والعوامل التي عملت على وجودها ". ([3])

---

[1] – المرجع السابق، ص 97 – 98.

[2] – المرجع نفسه، ص 98 – 99.

[3] – عبد الستار الجواري، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، بغداد، 1984، ص 45.

ويتضح لنا من ذلك أن آراء إبراهيم السامرائي تتفق والمنهج الوصفي التقريري الذي يصف السلوك اللغوي دون أن يلتمس له تعليلا أو تفسيرا، وهذا الأمر يعد موقفا سلبيا تجاه اللغة و ظواهرها، وذلك" لأن التعليل – كما يرى حلمي خليل – من المهام الأصلية لعالم اللغة، بل أصبح جزءا من مهمة النظرية اللغوية المعاصرة ". ([1])

إذاً، فالأجدر أن نلجأ إلى الوصف والطاقة التفسيرية الكامنة في اللغة، ويشترط أن يكون هذا التفسير ضمن إطار اللغة، وليس خارجا عنها.

- نماذج من تعليلات السامرائي :

والبحث يذهب إلى أن آراء السامرائي برفض التعليل لم يسلم له، إذ قام هو نفسه بتعليل بعض المسائل النحوية، فمن ذلك قوله في حذف التنوين من المنادى المفرد، وحذفه أيضا من اسم "لا" النافية للجنس، قال: " وأرى تعليل هذا أن الاسم باعتماده على جزء سابق، وهو (يا) النداء يكون وحده صوتية ذات طول معين محدود، واقتضت هذه الزيادة السابقة حذف التنوين اللاحق التماسا للمحافظة على هذه الوحدة الصوتية الموسيقية بحيث إنّ الاسم من هذا التنوين قبل زيادة (يا)، وعلى هذا الوجه نستطيع أن نعلّل نصب (لا) النافية لما بعدها كنصب إن لِمَا بعدها مع ترك التنوين، فنقول مثلا: (لا ريب)، والريب قبل دخول الأداة كلمة تصلح للتنوين، ولكنّه يُفارقها بعد دخول الأداة عليه حفاظا على هذه الوحدة الصوتية ".([2])

أما بالنسبة لموقف إبراهيم السامرائي من العوامل التي هي نوع من أنواع التعليل فقد جاء صريحا حيث دعا إلى إلغاء العامل النحوي ومتوافقا مع موقفه في تيسير النحو، وعبر عن ذلك بقوله: " وعلى هذا فلا بد لنا، ونحن نتشبث بفكرة تيسير النحو لطلاب العربية أن نأخذ بفكرة إلغاء العامل من حيث كونها أساسا قام عليه منهج النحويين الأقدمين، وما زلنا متمسكين به حتى في كتب ناشئتنا الحديثة، فما زال التلميذ الصغير يقول في الفعل المضارع: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، والتجرد في هذا الموضوع عامل معنوي؛ لأنه يعني تجردا من العوامل اللفظية ".([3])

---

[1] – حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 126.

[2] – إبراهيم السامرائي، النحو العربي، نقد وبناء، ص 250.

[3] – المرجع نفسه، ص 218.

ويتضح رفض العامل عنده كذلك في مسألة الاغراء والتحذير. إذ قال: " إن نصب هذه الأسماء الكثيرة لا يثير في أنفسنا حاجة للبحث عن عامل، فليس ذلك منهجنا؛ فإننا نكتفي بالاشارة إلى ورود الأسماء المنصوبة، ولا يقول بالعامل الناصب لها، وذلك أن المنهج الذي نأخذ أنفسنا به هو وصف الكلام الذي يستعمله المعربون" . ([1])

فإبراهيم السامرائي ينادي بتطبيق المنهج الوصفي، ولأجل ذلك يطالب بإلغاء العلل ومظاهر التقدير والتأويل والعوامل النحوية، ومما يأخذه عليه البحث أنه وقع في أحيان كثيرة في التناقض إذ نجده ينادي طورا بإلغاء التقدير، وتارة لا يجد مناصاً من اللجوء إليه، وذلك في مثل قولنا : أعطيت زيدا درهما ".([2])

وعلى ذلك يمكن القول بأن إبراهيم السامرائي كغيره من الباحثين الذين نادوا بالمنهج الوصفي قد ظلوا سائرين في إسار القديم، وقد نوه أحد الباحثين المعاصرين إلى" أن بعض توجهات الوصفيين العرب تفتقر إلى المرونة، ذلك أن الوصف لا يمثل المنهج الأمثل لدراسة اللغة، تلك الدراسة التي يجب أن يكون من بين أدواتها استخدام العلل والتقدير واللجوء إلى العامل، على أن يتم ذلك في حدود يحُفّ جوانبها القصد والبساطة . ([3])

---

[1] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1983. ص 129.

[2] – المرجع نفسه، ص87.

[3] – انظر داود عبده ، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت. ص 9.

المبحث الثاني

المنهج التفسيري و التعليل النحوي.

توطئة :

نقصد بالمنهج التفسيري ما أنتج في اللسانيات الحديثة انطلاقا من ظهور النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي إلى أحد النماذج اللغوية المتفرعة عنها. واقتراح هذه التسمية مبني على ما يفصل بين المناهج اللغوية ذات النزوع التفسيري، واللسانيات الوصفية التي كانت تعتمد في تقرير نتائجها على مجرد الملاحظة والوصف. والهدف من دراسة التفسير في هذه الاتجاهات هو أن البحث يريد عقد حوار بينه وبين التعليل في النحو العربي؛ " لأن التفسير يعد نظاما من التعليلات على شكل مجموعة من النظريات، والمبادئ تفسر انتظام الظاهرة اللغوية، أيا كانت اللغة التي تمثلها ".([1])

وهذا الحوار الذي سوف يعقد مع الاتجاهات التفسيرية نحاول من خلاله عرض لتجربة غير العرب من الغربيين في دراسة لغاتهم وتفسيرها وفائدته تكمن في إعادة النظر في بعض جوانب الفكر النحوي العربي بهدف تطويرها وإيجاد السبل الكفيلة بتوضيحها، أو توسعتها، أو إصلاح ما قد يعتريها من خلل أو ضعف.

وبالنظر إلى موضوع الدرس اللساني الحديث يمكن أن نميز داخل المنهج التفسيري بين اتجاهين:

- الاتجاه التفسيري التوليدي :

إن التحول النظري للسانيات في أمريكا خاصة قد أحدث ثورة داخل الدراسة التركيبية البنيوية الوصفية، فكانت الإرهاصات الأولى لإعادة صياغتها وإخراجها في شكلها الجديد بدأت تتجلى في مرحلتها الجنينية مع فكرة التحويل التي تبناها اللساني الأمريكي (زيليغ هاريس) مبكرا، وهو قطب من أقطاب المدرسة التوزيعية، وإن كانت

[1] – ينظر حسن سعيد خميس الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 231.

هذه المحاولات تبدو ناقصة بإغفالها الجانب الدلالي، إلا أنها كانت تكفي مرحلياً للإيحاء بتجارب مفيدة أدت إلى الترميم الذاتي لتلك النظرية، وتحسينها وإلى ولادة نظرية جديدة أكثر اكتمالاً.

وقد كان هذا الأمر مع (نوام تشومسكي) إذ كان للنظرية اللسانية التي جاء بها أثر بالغ في إنماء الدراسة التركيبية، وتوطيد منهجية خاصة لدراسة الجملة وتحليلها، واستكشاف بنيتها في ضوء المعطيات النظرية للسانيات التوليدية والتحويلية التي أُفردت لدراسة الجملة تكثيفا نظريا حتى أوشكت أن تكون هي إياها. فما انفكت تلك النظرية تتبلور وتتضح معالمها الكبرى على أثر تراكم النتائج المحصّل عليها في مجال تطبيقها ".([1])

فبحكم تأثر تشومسكي بمبادئ اللسانيات التوزيعية بوصفه تلميذا لهاريس كانت كتابته الأولى لاتتعدى حدودها، لكن ما إن أخرج كتابه الأول (البنى التركيبية) سنة 1957 (Structures Syntaxiques) حتى أنشأت المفاهيم التوزيعية تتراجع عن مركز الصدارة لتحل محلها المفاهيم الجديدة.

ثم كان كتابه: (أوجه النظرية التركيبي Aspects de la théorie syntaxique) ، الذي أصدره عام 1965 بلورة شبه مكتملة للنظرية التوليدية والتحويلية التي طرحتها في مجال تطبيقها. وبهذا يكون (تشو مسكي) قد حاول التعامل مع اللغة بهدف بناء نظرية لسانية بديلة، قادرة على أن تفي بمتطلبات الدال والمدلول هذا الأخير الذي أقصي من التحليل في رحاب اللسانيات التوزيعية. وذلك لأن المنهج الذي كان سائدا لدى الوصفيين(المدرسة التوزيعية) كان منهجاً تصنيفيا شكليا يتوخى الوصف السطحي للأشكال اللغوية كما هي منطوقة الأشكال بالفعل دون أدنى جهد لتفسير القدرة الضمنية التي تظهر هذه الأشكال" . ([2])

ولهذا كانت ثورة تشومسكي في إطار البحث اللساني مفارقة منهجية في الواقع، مفارقة بين النزعة العقلانية والنزعة التجريبية، ثم كرست النتائج المحصل عليها في مجال البحث اللساني لدحض الفكر السلوكي، والنزعة التجريبية حول طبيعة الذهن

---

[1] – أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1993، ص 118.

[2] – المرجع نفسه، ص 118.

الإنساني" . ([1])

لقد تم رفض ما ذهب إليه الوصفيون من قبل تشومسكي بناء على تصور جديد ينظر إلى المعرفة العلمية، لا على أنها تجميع لأكبر عدد ممكن من الظواهر والمعطيات المكتوبة، أو المسموعة، وترتيبها وتصنيفها، ولا على أنها وسائل الاكتشاف لدى العالم التي بإمكانه استخدامها لاستخراج الحقائق اللغوية، بل إن المعرفة لا يمكن أن تتصور إلا بوصفها تتابعا للفرضيات النظرية التي تلغي الواحد منها الأخرى على أساس أنها أعم وأقوى، كما أنّ الفكرة التي سادت من قبل، والتي مفادها أن هناك وسائل آلية معدة لاكتشاف الحقائق اللغوية أصبحت هي الأخرى معرضة للنقد، ولا يمكن قبولها في إطار هذا التصور، ذلك أنّ أيّ علم لا يملك وسيلة آلية لاكتشاف الحقيقة، حيث إنّ مهمة العلماء تنحصر في القيام بصوغ فرضيات عامة، ثم تمحيصها على مستوى الواقع. وهذا نفسه ما ينبغي أن يحدث في اللغة، فَعَالِمُ اللغة عليه أن يقوم بوضع فرضيات عامة أولا، ثم تمحيصها على مستوى الواقع اللغوي ثانيا، وهو بهذا العمل يمتلك وسيلة معدة لتقويم الفرضيات المتباينة، ولا يملك أية وسيلة لاكتشاف النظريات الحقيقية من خلال تناوله للواقع تناولا آليا. ([2])

هناك إذن تصوران للعلم،" تصور تنحصر مهمة العمل العلمي فيه على ملاحظة أكبر عدد ممكن من الظواهر والمعطيات، وتجميعها وتصنيفها بطريقة تقود إلى تنظيم ما تجمع من تلك المعطيات والظواهر، كما هو شأن اللغويين الوصفيين التصنيفيين الذين كان جل همهم القيام بملاحظة عدد من المعطيات المنطوقة، أو المكتوبة عن طريق تجميعها، وتصنيفها حسب عناصرها، أوالمقولات التي تندرج في إطارها.

هذا التصور للعلم يمكن أن نطلق عليه اسم التصور التصنيفي(taxinomic)، أما التصور الثاني فهو الذي يمكن ملاحظته من خلال ما يقدمه النشاط العلمي لبعض العلوم التي وصلت درجة النضج كالفيزياء والكيمياء، حيث تعمد فيه هذه العلوم

---

[1] – جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، ع 8، يناير ومارس سنة 1979، ص 124.

[2] - Searl, john, la revolution de chomsky en linguistica, traduction carlos manzano, editorial anagrama, barcelona 1974, p.18. نقلا عن عبد الكريم البسيري : العلة النحوية عند ابن جنّي من خلال الخصائص، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس.

إلى وضع نظريات عامة، ونماذج افتراضية تقود إلى تفسير الظواهر المعروفة والتنبؤ بأخرى.

والجدير بالذكر أن هذه العلوم، وإن كانت وسائلها تمكنها من استعمال أجهزة لتحسين وسائل الملاحظة كالمختبرات وغيرها، فهي لا تقتصر على جمع الظواهر وتصنيفها بل تتعداهما إلى وضع نماذج استنباطية كما سبق" . ([1])

وقد رفض تشومسكي الوصف القائم على الملاحظة الشكلية للحدث اللغوي " لأن التحليل اللغوي لا ينبغي أن يكون وصفا لما كان قد قاله المتكلمون، وإنما شرح وتعليل للعمليات الذهنية التي من خلالها يمكن للإنسان أن يتكلم بجمل جديدة ".([2])

ولذلك استطاعت النظرية اللسانية التوليدية والتحويلية أن تعرج بالبحث اللساني مع منهج يتوخى معطيات علم النفس السلوكي إلى منهج عقلي همه إزاحة النقاب عن القدرة الكامنة وراء الفعل اللساني، والسعي من أجل تعليله وتفسيره بدلا من وصفه وصفا شكليا. ومن ثم نجد أن فكرة التعليل تدخل ضمن الكفاءة التفسيرية التي هي من تجليات اللسانيات التوليدية والتحويلية، وبذا نجد لها مكاناً في المنهج التوليدي، بعد أن أبانها المنهج الوصفي. ([3])

- الفروض و تفسير الظواهر :

يمكن القول أن الاتجاه التوليدي والتحويلي يعتمد في تفسير الظواهر اللغوية على وضع مجموعة من الفرضيات، وتقديم أكبر عدد ممكن من الأدلة للتأكد من صحتها، أو عدم صحتها.

ومعلوم أن الغرض هو تفسير مؤقت للظاهرة موضوع البحث، وخضوعه للتجربة والاختبار قد يؤدي إمّا إلى الإتيان بنتائج مخالفة له، فيتعين العدول عنه إلى غيره، وإما أن تؤيده جميع الظواهر التي يمكن بحثها، فيصبح قانونا مهيأ لتفسير

---

[1] – Nicolas Ruwet, Introduction à la grammaire générative,librairie Plon, Paris.1967.p.11 -12.

[2] – مازن الوعر، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية، مجلة اللسانيات، عدد 6 (1982)، ص 25.

[3] – عبد الرحمن حسن العارف، اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة، ص 222.

الظواهر والتنبؤ بأخرى، لكن ثمة ملاحظة هامة، وهي أنه في حالة فشل نتائج التجربة، أو الملاحظات الأولى في دعم الفرض، فمن الممكن أحيانا بدلا من طرحه كلية التوفيق بينه وبين الحقائق المعارضة له بواسطة فرض ثانوي ايضاحي. ([1])

فتشومسكي يرى أن اكتشاف معطيات لا تتطابق النظرية الموجودة لا قيمة لها ما لم تساعد على بناء نظرية جديدة أعمّ من النظرية الحالية، وقادرة على تفسير المعطيات الجديدة، ومن هنا يمكن النظر إلى تقدم المعرفة العلمية بوصفها تتابعا للفرضيات النظرية التي تلغي الواحدة منها الأخرى على أساس أنها أشمل وأقوى. ([2])

كما أن الحصول على فرضية دقيقة لكنها غير كافية من حيث النتائج المحصل عليها قد يخدم النظرية اللسانية من حيث أن ذلك غالبا ما يمكّننا من تعميق فهمنا للمعطيات اللغوية والكشف عن مواطن النقص في تلك الفرضيات. ([3])

انطلاقا مما ترتب على ما سبق، يمكن القول كذلك: إن النظرية اللسانية عند التوليديين لا تكتفي بمجرد الملاحظة والوصف، لكنها تطمح إلى أرقى من ذلك، أي إلى مجاوزة المستويين السابقين إلى مستوى أعلى، وهو مستوى التفسير يسعى النحو عند تشومسكي إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات:

- كفاية الملاحظة : ويصل النحو إليها إذا استطاع أن يعكس بصورة صحيحة المادة اللغوية التي تقوم قواعده عليها. وهذه الكفاية هي أدنى هذه المستويات. ([4])

- كفاية الوصف : ويصل النحو إليها إذا وصف كما يجب الحدس اللغوي للمتكلّم المستمع المثالي، ولكي يصل إلى هذا المستوى، فإنه يقوم بعملية ربط بين عدة ظواهر، أو عدة معطيات لغوية، كأن يربط مثلا بين البنيات المختلفة في الظواهر التي لها بنية عميقة واحدة، كما هو الأمر في البناء للمعلوم والمجهول، حيث إن النحو التوليدي – التحويل يربط بين البنيتين باعطائهما بنية واحدة نتجت فيها الثانية

---

[1] – حسن عبد الحميد، ومحمد مهران، في فلسفة العلوم و مناهج البحث، الطبعة الأولى، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1979، ص 225 – 226.

[2] – Ruwet nicolas, introduction à la grammaire générative, p. 14.

[3] – chomsky، estructuras sintaction ،segunda edición,1975 ,p. 24.

[4] – تشومسكي، المعرفة اللغوية، ترجمة محمد فتيح، دار الفكر العربي، سنة 1993، ص 68.

عن الأولى بواسطة عملية تحويلية. ([1])

- الكفاية التفسيرية : وتصل إليها النظرية إذا قدمت أُسسا ومعايير لاختيار النحو الملائم وصفياً، وطرح غير الملائم أو الأقل ملاءمة، وبمعنى آخر حين تكون النظرية قادرة على امتلاك مقاييس لتقويم الأنحاء المختلفة، كما أن النظرية تكون تفسيرية إذا استطاعت أن تفسر لماذا يكتسب الطفل نحوا يتلاءم مع لغته دون أن يكتسب نحوا آخرا. ([2])

إذن، " فالتفسير هُنا يتعلق بإطار منهجي محدد، ويجب أن يرتبط ببناء نظرية لاكتساب اللغة. ومعنى هذا أن النحو الذي يستطيع أن يصل إلى الكفاية التفسيرية يجب أن يقدم ليس وصفاً للغة فحسب، أو العلاقات التي تربط بين جملها، ولكن ينبغي عليه أن يقدم نظرية عامة ترتبط بتصور طبيعة اللغة، وترتبط بتصور الطرق، أو الفرضيات التي عن طريقها تتم عملية اكتساب، أو تعلم الطفل للغة، ومن هنا يمكن القول كذلك بأن الكفايتين الأوليين ترتبطان بالنظرية الخاصة في حين ترتبط الكفاية التفسيرية بالنظرية العامة التي يمكن تصورها على أنها الفرضية المتعلقة باكتساب اللغة " . ([3])

- بين التعليل في النحو العربي والتفسير في اللسانيات التوليدية التحويلية:

- أوجه الاتفاق بينهما : نعلم أنه لم يكثر حديث عن قضية من قضايا النحو العربي كما كثر الحديث عن قضية العامل، والتي هي في الأساس منبثقة عن التعليل، وقد لاحظنا فيما سبق أن الوصفيين رفضوا فكرة العامل من أساسها لما تصدر عنه من تصور عقلي،" مع ما جاء في المنهج الوصفي باعتباره (تركيباً) من حديث عن (الوظائف) النظمية التي تنشأ عند انتظام الكلمات في تركيب لغوي معين".([4])

يقول عبده الراجحي: " والذي يعنينا هنا أن نلفت إلى أن النحويين يقررون أن

---

[1] – المرجع السابق، ص 51.

[2] – المرجع نفسه، ص 77.

[3] – عبد الكريم البسيري، العلة النحوية عند ابن جني من خلال الخصائص، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سنة 1987، ص 325.

[4] – عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص147.

النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة بالبنية السطحية، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية، أو الناحية الإدراكية في اللغة (conceptual structures) ، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة و الحق أن قضية العامل – في أساسها – صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي".([1])

ويتجسد إيمان تشومسكي بالعامل، إذ أنّ نظرية الربط العاملي (GB) من أهم مرتكزات التفسير في نظرية النحو الكلي (Universal grammar)، وهي تنطلق من منطلقين: ([2])

الأول : ضرورة وجود أثر (Trace) للعامل في الجملة.

والثاني : " ضرورة فصل المعاني الملبسة بتحديد مجال تحكم كل عامل".([3]) وقد حدد (راد فور)، وهو أحد شراح التحويلية العامل بأنه أصغر وحدة مؤثرة في الكلمة.

ويؤمن تشومسكي بأن النظريات التي تُفَسِّر بها اللغة عامة ليست خاصة بباب واحد من أبواب النحو، أو الصرف كما يؤمن نحاة العربية عموما بأن العلل قد تفسر أكثر من باب نحوي كعلل العمل.

ويرى تمام حسان أن النحو العربي ليس خلواً من الطاقة التفسيرية، ولكنه يسمى مظاهرها بأسماء مختلفة يمر بها المرء دون أن يرى شبها بينها، وبين مثيلاتها في نتائج البحث الحديث، ولكنه حين يدقق النظر لابد أن يرى الشبه بين الشيخ العربي بالعمامة، وبينه على رأسه القبعة ".([4])

نلاحظ هنا أن تمام حسان بعد أن كان يقول" بفساد التعليل الذي هو أصل

---

[1] – المرجع السابق، ص 147 – 148.

[2] – حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب، ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة، الثقافة الدينية، القاهرة، 1994.

[3] – حسن سعيد الملخ ، نظرية التعليل في النحو، ص 238.

[4] – تمام حسان، اللغة العربية والحداثة، فصول، القاهرة، 1984، مجلد الرابع، العدد3، ص 135.

العامل".([1]) عاد ليتبنى المنهج التفسيري الذي هو من تجليات اللسانيات التوليدية والتحويلية، وقد مثل أحد المعاصرين لإيمان تشومسكي بالعامل بمثال تقريبي يجسد ما هو متعارف عليه في النحو التوليدي التحويلي بالمحاور التي تشبه إلى حد قريب العوامل ومجالات التحكم التي تشبه المعمولات، و نظرية الثيتا (Theta Theory) التي تشبه الروابط فجملة الاستفهام (مَنْ أُقْنِع زيدٌ بزيارته) نسق لغوي مفهوم عند المتلقي، وإن كان مركبا من ثلاث جمل متداخلة، تفسير ذلك أن هذه الجملة تحتوي ثلاثة محاور مترابطة:

- **المحور الأول** محور الاستفهام، ومركزه أداة الاستفهام (مَنْ)، ومجالها الذي تتحكم به بقية الجملة، فهي كبرى..

- **والمحور الثاني** مركزه الفعل (أقنع)، ومجاله كلمة (زيد) بالإضافة إلى حرف الجر الياء، فهو جملة يمكن أن تسمى وسطى..

- **والمجال الثالث** محوره الفعل (يزور) الذي اتخذ صورة المصدر طبقا لنظرية الحالة حيث جاز أن يتمثل المصدر الصريح بمصدر مؤول، ومجاله الضمير المتصل به، ويمكن أن يسمى جملة صغرى. ([2])

وقد عمل كل محور من المحاور الثلاثة في مجاله، لأن أداة الاستفهام تستدعي مستفهما عنه، والفعل (أقنع) بنيته المعجمية الأصلية مبنية للمعلوم، فيستحق فاعلا ومفعولا يؤثر فيهما، لهذا عندما تحول إلى صيغة المبني للمجهول أسقط المفعول به مكان الفاعل، وأصبح نائبا عنه بعد أن أجيز بالرفع، فارتبطت كلمة (زيد) بالفعل (أقنع)، والمصدر الصريح (زيارة) أصله جملة فعلية مركزها الفعل (يزور) الذي تتطلب بنيته المعجمية فاعلا ومفعولاً. حيث يجب تقدير الفعل لعدم ظهوره في الجملة السطحية، أما المفعول فقد اتخذ صورة الضمير الواقع في محل جرّ بالإضافة، وإضافة المصدر إلى مفعوله، فعمل المحاور الثلاثة تطبيق لنظرية، الربط العاملي. (GB) (government binding theory) التي هي من أهم مبادئ النحو الكلي في اللسانيات التوليدية التحويلية.

---

[1] – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 54.

[2] – حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو، ص 237.

وهذه النظرية تفسر علاقة العنصر(أ) بالعنصر (ب) إذا كان العنصر (أ) يتحكم بالعنصر (ب) بأي شكل من أشكال الربط ، وتفسر نظرية الثيتا ترابط المحاور الثلاثة؛ إذ يتعلق حرف الجرّ بالباء بالمحور (أقنع)، ويعود الضمير المستتر في المحور (يزور) على نائب الفاعل (زيد)، ويعود الضمير المتصل بالمحور يزور على المحور الأول أداة الاستفهام، فالمحاور عندما تتعدد لا تكون صحيحة إلا أذا كانت مترابطة.

ويشير تشومسكي إلى أن نظرية العمل (binding theory) تمنع تقدم المحور الثالث على المحور الثاني، أو الأول كما يمتنع تقدم المحور الثاني على المحور الأول، لأن المحور الأول هو المحور الأساسي، وموسوم في هذه الجملة بأنه من ألفاظ الصدارة، وهذا التأويل يُعد تأويلا شاملا صحيحا؛ لأنه أدى إلى تطابق التفسير الكلي مع الإدراك العلمي لمفهوم هذه الجملة عند المتلقي. ([1])

فالمحاور تشبه العوامل في النحو العربي، ومجالات التحكم تشبه المعمولات، ونظرية الثيتا تشبه الروابط، ويؤكد على" أن التشابه بين النحو والمنهج التحويلي لا يعني تأثر التحويليين بالنحو العربي، فوسائل البحث مختلفة بينهما ".([2])

والبحث يذهب إلى أنه لا ندري لماذا يؤكد صاحب المقولة على أن التحويليين لم يتأثروا بالنحو العربي رغم أن الكثير من الباحثين أشاروا إلى تأثر تشومسكي بأنظار من النحو العربي حيث أكد هو نفسه ذلك في لقاء أجراه معه أحد المعاصرين. ([3])

ومما تجدر الإشارة إليه فإن قضية العامل التي هي نوع من التعليل في النحو العربي هي من القضايا التي يؤكد الدارسون على أنها تشبه إلى حد بعيد نظرية الربط العاملي عند التحويليين، فهم يقررون أن النحو ينبغي أن يربط (البنية العميقة) بـ(البنية السطحية)، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية، أو الناحية الإدراكية في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة.

---

[1] – تشومسكي، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، ترجمة محمد فتيح ، دار الفكر العربي، 1993م، ص 199 – 201.

[2] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 238.

[3] – مازن الوعر، لقاء مع تشومسكي، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، ع6 ، 1980، ص 72.

ويرى عبده الراجحي أن قضية العامل – في أساسها – صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي ".([1])

- أوجه الاختلاف بين التعليل و التفسير :

ينبغي التأكيد على أن التعليل في النحو العربي مبني على استقراء كلام العرب حيث " أنّ قد جاء متصلا بأحكام النحو ممتزجا به حتى يمكن القول بشيء من التجوز إنّ الحكم النحوي ولد معللا ".([2]) فالعلاقة بين التعليل والنحو العربي هي علاقة اتصال وتكامل.

أما التفسير في المنهج التحويلي، فهو" مجموعة نظريات حديثة تفسر أحكاما نحوية مقررة سابقة عليها زمنا، ولهذا فهي ليست جزءا من نحو أي لغة في العالم، ولم يؤدّ الأخذ بها إلى تقديم نحو تنتظمه نظرياتها، أي أنها نظريات منفصلة عن نحو اللغة لا يؤدي عدم الأخذ بها إلى انهيار نحو أي لغة على حين يؤدي حذف التعليل من النحو العربي إلى ضرورة وضع نحو جديد له أحكامه، وقواعده، وأسسه ونظرياته، فحذف أصل العمل يستدعي وضع نحو جديد يعلل حذف المبتدأ، أو الخبر، أو الفاعل، أو نائبه في حالة عدم ظهور وغير ذلك مما يقدر، ويحذف، ويؤوّل".([3])

وكما جاء على لسان تشومسكي فإن" التفسير في المنهج التحويلي غايته اكتشاف مبادئ موحدة تفسر الصواب في أي لغة من اللغات البشرية الطبيعية للاجابة عن السؤال الأساسي الكبير ما الذي يمكن لدراسة اللغة أن تهتم به في فهمنا للطبيعة البشرية ؟ ".([4])

ويؤكد أحد المحدثين على أن مأزق التفسير الكلي أنه مشدود إلى الغيب والماورائي، أي إلى المبادئ والقواعد والعلل التي تختزن عالم اللغة، أو تقوم مقامه".([5])

---

[1] – عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص 148.

[2] – حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 239.

[3] – المرجع نفسه، ص 239.

[4] – تشومسكي، اللغة والعقل، ترجمة بيداء علي العكاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1996.ص 12.

[5] – علي حرب، السؤال واللغوي، مجلة الفكر العربي المعاصر،ع(102– 103)، بيروت، 1998. ص 72.

إذ أنه لا يوجد مستوى يربط بين أحكام النحو، ونظريات التفسير على حين تربط علل الأحكام مثل قياس النظير، وأمن اللبس، وغيرهما بين أحكام النحو العربي ونظرياته، ([1]) فتشومسكي يدعو إلى تأسيس المُعْرَبَات على متطلبات الدلالة المعجمية (Universal grammar)، وهي تجريد للاستعمال الحقيقي للغة ". ([2]) أعلى متطلبات القاعدة النحوية. ([3])

ولذلك نجد بأن العلاقة بين العامل والمعمول في التفسير الكلي تنطلق من المعجم إذ يحدّد المعجم حاجة كل مدخل من المعمولات، فيكون أثر العامل معجميا لا إعرابيا، ونجد أن هذا الأمر يصطدم مع الطبيعة الأدبية الأسلوبية للغة التي تقوم على المجاز، والتشبيه، والكناية فتتحول دلالة الكلمة من دلالة معجمية إلى دلالة إيجائية تراعي الأبعاد الاجتماعية والنفسية في الأداء اللغوي، وهذا الاستعمال الأدبي الأسلوبي الإيحائي للغة يعده تشومسكي (زينة)، ويسخر من البلاغيين الذين يهتمون ببحثه. ([4])

في حين نجد بأن العلاقة بين العامل والمعمول في النحو العربي هي عبارة عن أثر إعرابي يعود إلى نوع العامل ذلك؛ " لأن المعنى المعجمي المستقل ليس شرطا في عامله، ولهذا تعمل الحروف المختصة مع أنها غير مستقلة بالمعنى، وينبني على هذا أن غاية العامل في النحو العربي ضبط العلاقات الإعرابية ليحترز عن الخطأ في التركيب من حيث الكيفية ". ([5])

إذن، فالقاعدة في النحو تشترط تحقق شروط الإسناد في الجملة مع تعليق الحاجة إلى الفضلة وفق مقتضيات الكلام في حين غاية العامل في التفسير الكلي هو تحديد البنية الأصلية إذ أنها تعتبر بديلا عن مصطلح البنية العميقة، لأن تشومسكي نفسه توقف عن استعماله ". ([6])

---

[1] – حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو، ص 239.

[2] – تشومسكي، المعرفة اللغوية ...، ص 282.

[3] – baal baki, ramzi munir, dictionary of linguistic term, p. 281

نقلا عن حسن سعيد الملخ : نظرية التعليل، ص 240.

[4] – تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 282.

[5] – السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط وتحقيق محمود محمد شكر، مطبعة المدن، القاهرة، ط2، 1980، ص 371.

[6] – خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 240.

وهذا التحديد للبنية الأصلية لتفسيرها ما طرأ على الأداء الفعلي من تغيّر أو تقديم أو تأخير أو نحو ذلك. فالتعليل يفسر الصواب النحوي، ولا يفسر الصواب الدلالي؛ لأن بحث العلاقات الدلالية موضوع البلاغة لا النحو، وبهذا يستوعب التعليل في النحو العربي الطبيعة الأدبية الأسلوبية للغة. ([1])

ونجد بأن الفعل والاسم في التفسير الكلي عند تشومسكي متساويان، ويمكننا أن نمثل لذلك بالجملتين:

- كتابةُ العربِ تاريخَ نحوهم واجبٌ عليهم.
- يكتبُ العربُ تاريخَ نحوِهم، فهو واجب عليهم.

فنظريات التفسير الكلي عند تشومسكي لا تقدم تعليلا لحالة المعمول الإعرابية، كالرفع أو النصب، أو الجرّ، أو الجزم، ولا تعليلا لهيئة العامل المعجم.

وحينما نحدّق النظر في المادة المعجمية (كَ، تَ، بَ) نَجُد بأنّها تحتاج إلى فاعل، و مفعول به تؤثر فيهما، وهذه القاعدة النحوية تنطبق على الجملة الثانية، أما الأولى فإنها جملة اسمية يحتاج فيها المبتدأ إلى خبر مرفوع يتمم معنى الكلام، وهذا ليس بسبب المتطلبات المعجمية للمادة (كَ، تَ، بَ)، بل بسبب متطلبات القاعدة النحوية ".([2])

والحالة الإعرابية للمبتدأ (كتابة) لا يفسرها تشومسكي؛ لأن أي تقدير لهذه الجملة وفق التفسير الكلي لا يستطيع أن يُظهر العامل المعنوي الذي رفع المبتدأ؛ " لأن التفسير الكلي مبنى على اللغات الترتيبية التي لا توجد بها آثار إعرابية مطردة كاللغة الانجليزية ".([3])

وأبرز فرق بين التعليل والتفسير" أن التفسير الكلي التشومسكي رياضي جامد صارم لا يمكنه تقديم تفسير للعادات اللغوية نحو الحذف الجائز لأمن اللبس، أو التخفيف، أو غيرها ويكتفي فقط برد بنية الكلام السطحية إلى بنيتها الأصلية عبر

---

[1] – المرجع السابق، ص 240.

[2] – خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 241.

[3] – المرجع نفسه، ص 241.

مجموعة من التحولات، أما التعليل في النحو ففيه علل تفسير الحذف الجائز، وتراعي الإعراب والعادات الاجتماعية . ([1])

ومما هو جدير بالذكر فإنّ نظرية التفسير الكلي التشومسكي لا نستطيع تطبيقها بحذافيرها على النحو العربي، بل نكتفي بالاطلاع على ما يمكن أن نطور به مناهج تدريسنا للنحو العربي، ومحاولة إعادة النظر لهذه الدعوات التيسيرية التي انبنى تيسيرها على مناهج الدرس اللساني الحديث، لأنها لا يمكن أن تكون بدائل لتراثنا الخالد، ولاسيما أنّ أصحاب هذه الدعوات لم يبنوا مثالاً جديداً للعربية، وغاية عملهم نقد الدراسات التقليدية أكثر من كونه تطبيقا عمليا.

[1] – المرجع السابق، ص 242.

المبحث الثالث

التوليديون والتعليل النحوي.

توطئة :

تبين لنا بأن منهج النحو التوليدي التفسيري قام على رفض دعوى الاكتفاء بالملاحظة والوصف، ولجأ إلى طرق استنباطية وأساليب استنتاجية تربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين ومفاهيم تستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية، ومعنى ذلك أن الجانب التفسيري فيما يعد من الجوانب الفاصلة بين نظرتها ونظرة اللسانيات الوصفية التصنيفية، والذي يمكن استنتاجه من هذا هو أن المنشغلين في إطار هذين الاتجاهين من اللغويين العرب من الطبيعي أن يكون موقفهم متسماً بقبول مبدأ التعليل في حد ذاته، وعدم اقتناعهم بما ردده الوصفيون العرب قبلهم في خصوص تصورهم العام للغة، وفي خصوص اكتفائهم بالملاحظة الخارجية ورفضهم لعلل.

ومن ممثلي الاتجاه التفسيري محمد علي الخولي، في كتابه (قواعد تحويلية للغة العربية) ، والذي حاول فيه استخراج قوانين تحويلية تستطيع أن نفسر العديد من جمل اللغة العربية. ([1])

وقد حاول مازن الوعر تصميم نظرية لسانية عربية حديثة قادرة على تفسير الكثير من قضايا اللغة العربية، وذلك في كتابه (نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية) . ([2])

ومحاولة عبد القادر الفاسي الفهري الجادة في كتابه (اللسانيات واللغة العربية)، والذي حاول فيه أن يقترح تعليلا جديدا لقضية الاشتغال في اللغة العربية. ([3])

وإضافة إلى هذا فإن أعمالا أخرى أبانت عن القيم الإجابية التي يحملها مبدأ التعليل النحوي، وذلك حين عرضت للنحو العربي وأصوله في ضوء اللسانيات الحديثة، نذكر منها دراسة أحمد الإدريسي (أصول النحو العربي من خلال كتاب

---

[1] – أنظر محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص 15 – 16.

[2] – أنظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية، ص 277 – 288.

[3] – أنظر عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 110.

الاقتراح للسيوطي) ، ودراسة داود عبده (أبحاث في اللغة العربية).

أما أحمد الإدريسي فقد كشف عن" أن النحو العربي كان ينطوي على قيم علمية إيجابية، لم يتح لكثير من اللغويين العرب المعاصرين الذين نقدوه في ضوء المنهج الوصفي التصنيفي أن يتبيّنوها لوقوعهم تحت تأثير هذا المنهج ".([1])

وقد توصل في شأن العلة النحوية إلى " أن إحدى القيم العلمية الإيجابية الملاحظة في التعليل النحوي عند العرب، تبدو في مجاوزة النحاة العرب العلة الصورية التي تقف عند حدود الوصف ظاهر النصوص وكيفياتها إلى محاولة الكشف عن الحدس اللغوي للمتكلم العربي استناداً إلى نصه على العلة أو إيمائه إليها، وهو نفس ما ذهب إليه التوليديون التحويليون الذين قرروا ضرورة الاستناد إلى حدس المتكلم المستمع وتجاربه اللغوية، وتخميناته من أجل الكشف عن سليقته اللغوية، ورأوا أن الاكتفاء بالإجابة عن كيف يتكلم الإنسان؟ لا يجعل النحو يرقى إلى مستوى الكفاية الوصفية ". ([2])

وأما داود عبده فقد أنكر على الوصفيين وقوفهم عند حد وصف الظاهرة دون مجاوزة ذلك إلى ما هو أبعد، وعنده " أن ليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحظ عند وصف الظاهرة كما هي، دون أن يجد لها تفسيرًا ".([3])

وسنتعرّض بالدّرس والمناقشة لموقف ثلاثة من الباحثين الذين تبنوا المنهج التوليدي التحويلي، وحاولوا تطبيقه على اللغة العربية، لأننا نحسبهم من أبرز أعلام هذا الاتجاه، وستقتصر الدراسة على موقفهم من التعليل على اعتباره أن عندهم جزءا من التفْسير الذي هو من تجليات المنهج التوليدي التحويلي، وهؤلاء الباحثون هم على التوالي: محمد علي الخولي، مازن الوعر، عبد القادر الفاسي الفهري.

1 - موقف محمد علي الخولي من التعليل النحوي :

---

[1] – أحمد الإدريسي، أصول النحو العربي من خلال كتاب الاقتراح للسيوطي في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 494.

[2] – المصدر نفسه، ص 495.

[3] – داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، وما بعدها، مكتبة لبنان، بيروت، 1973، ص9.

يعد محمد علي الخولي من أبرز اللغويين الذين مثّلوا الاتجاه التفسيري، وذلك في كتابه (قواعد تحويلية للغة العربية)، وقد حاول فيه استخراج قوانين تحويلية تستطيع أن تفسر العديد من جمل اللغة العربية من غير أن يقترحها بديلا عن القواعد التقليدية.

يقول محمد على الخولي: " ولسنا نعني بإدخال القواعد التحويلية للغة العربية إلى قاعات الدرس إحلال القواعد التحويلية محل القواعد التقليدية. وكل ما نعنيه هو أن تواكب كل منها الأخرى، فليست القواعد التحويلية بديلا عن القواعد التقليدية، وإنما هي مكملة لها ". ([1])

وقد تبين للباحث من خلال سبر أغوار النظرية التوليدية التحويلية سنة1981م، أن الفرضية التي أنشأتها اللساني الأمريكي تشارلز فيلمور (Charles Fillmore) لشرح العلاقات بين تراكيب اللغة الانجليزية، تتوافر فيها مزايا البساطة والعالمية، ولذا فإنه اعتبر هذه الفرضية " أكثر الفرضيات ملاءمة للغة العربية، إن لم يكن أكثرها فعلا ". ([2])

ومهما يكن من أمر فإن محمد علي الخولي، تبنى هذه الفرضية، أي فرضية (فلمور)، وعدل فيها بما يتفق وطبيعةَ اللغة العربية، وحاول أن يصف بها جانبا من تراكيب النحو العربي.

وتتألف فرضية (فيلمور)، كما عرضها الخولي من خمس قواعد:

1 – الجملة ---> (مشروطية) ([3]) + مساعد (فعل مساعد) + جوهر. ([4])

2 – المشروطية ---> روابط خارجية، وهي الكلمات التي تربط بين الجملة والجملة السابقة مثل: بهذا، ظروف الزمان، أدوات الاستفهام، أدوات النفي.

3 – الجوهر----> فعل + (محور) ([5]) + مفعول به غير مباشر([1]) + مكان ([2]) +

---

[1] – محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، ط1، 1981، ص 218.

[2] – المرجع نفسه، ص 62.

[3] – هي ظروف الزمان والروابط الخارجية وأدوات الاستفهام والنفي.

[4] – جوهر الجملة هو ذلك الجزء الأساسي منها الذي يحمل معناها الرئيسي.

[5] – هي الكلمة محور التركيز في الجملة.

أداة ([3]) + فاعل. ([4])

ولو نمعن النظر في عناصر الجوهر للاحظنا أنها عالمية، مما يدل على أن هذا القانون يتسم بالواقعية، أي إنه عملي.

4 – المحور -----> العبارة الاسمية.

وينص هذا القانون على أن بالإمكان تعريض أي من المفعول والمكان والأداة والفاعل بعبارة اسمية.

5 – العبارة الاسمية ---> حرف جر + معرف + جملة.

وحري بالذكر أنّ أهم ما يميز محاولة الخولي هو التعديل الذي أدخله على فرضية (فيلمور)، وعلى وجه التحديد على القانون الخامس الذي يقضي بتغيير موقع (جملة) ليصبح بعد (اسم)، ليصير متوافقا مع معطيات اللغة العربية .

فاعتماداً على فرضية فيلمور، والتعليل المقترح، قام الخولي بدراسة عينة من الجمل العربية حصرها في اثنين وخمسين جملة، ونورد في ما يلي تحليله للجملة التالية: ما أجمل البيت، فقد فسر الخولي هذه الجملة على النحو الآتي:

ما + أجمل + البيت :

فاعل + مساعد ، فعلية + محور.

ثم حدد للمفردات، اسما كانت أو فعلا أو حرفا أو أداة، سمات معينة ([5])، فصاغ ستة وثلاثين قانوناً تحويليا ([6])، منها:

- **القانون التحويلي الخامس:** قانون تقديم الفاعل أو المحور؛ وهو قانون إجباري.

والوصف التركيبي لهذا القانون هو: مساعد + فعلية + محور.

---

[1] – هو المفعول الأول في اللغة العربية.

[2] – هو مكان وقوع الفعل ويطابق طرف المكان في العربية.

[3] – هي ما يستعان به لتنفيذ الفعل الفاعل، نحو: كتبت بالقلم.

[4] – ويقصد به الفاعل الحقيقي، فالفاعل في: فتح المفتاح الباب، هو الشخص المنفذ.

[5] – محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص 83 – 110.

[6] – المرجع نفسه، ص 76 – 111.

وبعد التقديم يصبح القانون : يكون + فاعل محور + فعلية .

مثال : يكون + ضحوك + الولد ------> يكون + الولد + ضحوك . ([1])

وكما نلاحظ فإن هذا المنتوج مؤقت، وعليه فإنه من الممكن إضافة تحويلات أخرى حتى تتخذ العبارة شكلا نهائيا، كأن تحذف الفعل (يكون) لتصبح العبارة : الولد ضحوك، ولاسيما أن (يكون) لا تظهر في البنى السطحية مثل: كأن وسيكون.

ولكن البحث لا يتفق مع محمد علي الخولي إذ أن (الولد) لا يمكن أن يكون فاعلا فهذا يتنافى وما أرساه النحاة الذين اضطلعوا بقواعد العربية، فكان تعتبر ناقصة غير تامة فهي" لا تحمل سمة الدلالة على الحدث ".([2])

لقد استطاع الخولي من خلال تعليلاته أن يكيف الكثير من قواعد نظرية (فيلمور) مع معطيات اللغة العربية، ومع ذلك" فإن ما قدمه يبقى من الصعب تعميمه على كل معطيات لغة الضاد ". ([3])

ويصفه أحد الباحثين بأنه ممن غالى، وتطرّف، فتجاوز التراث النحوي الكبير إلى نحو غربي خالص، محاولا تطبيقه على اللغة العربية " كما رأى بأن هذا التيار الذي يمثله الخولي لا يصلح تعميمه بين الدارسين العرب، وفي المدارس والجامعات إذ يشير إلى أن كتابة قواعد تحويلية للغة العربية لا تيسير فيه بل تعسير".([4])

2 - موقف عبد القادر الفاسي الفهري من التعليل النحوي :

حاول عبد القادر الفاسي الفهري في مؤلفاته (اللسانيات واللغة العربية)، و(المعجمة والتوسيط)، و(الربط الاحمالي) اعتبار التعليل النحوي جزءا من التفسير الذي يسعى إليه في النظرية التوليدية التحويلية التي قامت الباحثة الأمريكية (برزنان) بتطويره سنة 1978 ([5])، فطبقه الفهري على نحو العربية في أعماله المختلفة.

---

[1] – محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص 120 – 121.

[2] – محمد عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص 246.

[3] – حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 274.

[4] – حسن منديل حسن العكيلي، محاولات التيسير النحوي الحديثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2012، ص 26.

[5] – عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال الدار البيضاء، طبعة1، 1985، ج1، ص 81.

وقد انتقد الفهري دراسات المحدثين، فاستنكر أن تستعصي اللغة العربية على الوصف باستخدام النماذج الغربية، فالنظرية اللسانية عنده هي عبارة عن بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكوّن مجموعة متّسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير، ويمكن تمثّلها مجموعة من المفاهيم الأساسية، ومجموعة من المسلّمات تُستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية ".([1])

ومعنى ذلك أن النظرية اللسانية في نظر الفاسي الفهري " تتجاوز الوصف، إلى التفسير، والتفسير مفهوم شامل يفسر النظام اللغوي من حيث المفاهيم النحوية من الحالة الإعرابية، والتطابق، والتقدير، والحذف، والزمن. ومن حيث اللوازم المعجمية، كالمعنى، والتعدية، واللّزوم، وصيغة الفعل ".([2])

ونموذج التفسير الذي يسعى إليه الفهري مطوّر عن أعمال الباحثة الأمريكية بريزنان التي أدخلت تعديلات على مفهوم تشومسكي له في كتابه (جوانب من نظرية النحو)، الصادر سنة 1965. ([3])

وهو يُرجع الأخفاق المسجّل لدى الوصفيين من العرب إلى أنّهم درسوا النحو العربي دون الاستناد إلى نظرية متكاملة، ومنهج متكامل في البحث، كما أنّهم وصفوا النحو العربي وصفا نقديّا من الخارج دون أن يضعوا بديلا مناسبا لما نقدوه من ظواهر كالتمسّك بالعامل والعلّة والتقدير. ([4])

- فإذا كان هذا هو موقف الفهري من دراسات المحدثين، فما البديل الذي يطرحه؟

يذهب الفهري – سعيا إلى تجاوز هذا الإشكال – إلى أن تكون اللّسانيات العربية لسانيات ظواهر يخضع كل استدلال فيها إلى التجربة، ويقوم هذا البرنامج على بناء نظريات، أو أنحاء ذات كفاية تفسيرية تستطيع إعطاء مضمون للغة العربية على أنها لغة طبيعية، وأن تؤدي هذه الأنحاء إلى بناء أجزاء كبيرة، وتكون المفاضلة بين

---

[1] – المرجع نفسه، ج 1، ص 13.

[2] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص 252.

[3] – أنظر تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، ص 52 – 58.

[4] – ندوة البحث اللساني والسيميائي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط،1981، ص32 –178.

تلك الأنحاء على أساس الكفاية والوضوح و البعد عن التخمين.

يقول الفهري: " إن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف، وفيما وراء الكيف ".([1])

وكان من بين القضايا التي أراد الفهري أن يطبق عليها نظريته هو تفسيره لقضية الرتبة في الجملة العربية، إذ إن الرتبة في البُنَى العميقة لجمل قد تختلف عنها في البنى السطحية، بفعل قواعد تحويلية معروفة تختلف مؤشراتها من لغة إلى أخرى.

وقد انطلق الفهري من افتراض أن الجملة العربية الفصيحة هي من نوع فعل (ف)، وفاعل (فا) ، ومفعول (مف)، وألمح إلى أن ما يكون من اختلاف في نمطية هذا التركيب الأصل إنما يكون في اللغة المحكية، أو بناء على تحويل قواعدي، لذا نستطيع أن نتعرف موقع الفاعلية – عند علة أمن اللبس – من الرتبة الأصلية لبنية الجملة، فإذا قلنا : ضرب عيسى موسى، فإن عيسى فاعل بالضرورة، وإذا قلنا: ضرب موسى عيسى، كان موسى فاعلا، وذلك بالانطلاق من النمطية المذكورة . ([2])

ومن المؤشرات الأخرى التي أوردها ليستدلّ بها على صحة هذه النمطية (ف، فا، مف) ظاهرة الضمير العائد، فقد ذهب النحاة إلى أن مُفّسر هذا الضمير يجب ألا يتأخر عن ضميره، بل يتقدمه لفظا، أو رتبة، أو بكليهما، نحو قوله تعالى: " وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه "، فجاز ذلك لتأخر الضمير عن مُفَسِّره في اللفظ، وفي الجملة: دخل مكتبَه زيدٌ، جاز ذلك، لأن الضمير متأخر عن مفسره في الرتبة، كما يجوز في نحو: كتب الطالب درسه، لأن الضمير متأخر في اللفظ والرتبة. ([3])

ويضيف الفهري دليلا آخر فحواه أنّ الاسم في العربية هو عَادَةً، رأس المركب الاسمي، وأن الصفة رأس المركب الوصفي، كما أن الحرف رأس المركب الحرفي، وهو يرى أن بالإمكان تطبيق هذا المبدأ على الجملة، مفترضا أن يكون الفعل رأسا

---

[1] – عبد القادر الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص 58.

[2] – المرجع نفسه، ص 106.

[3] – المرجع نفسه، ص107.

لها، وذلك يعني أن تكون له الأولوية في ترتيب الجملة، وبذلك يدعَمِّ التصور القائم على أن ترتيب الجملة العربية هو (ف، فا، مف)، ثم يستنتج مبدأ عامًا أن " الرأس في الصدر". ([1])

ولأن الفهري استشعر خطأ في فهم التراث النحوي، ووصفه لدى المحدثين " تمثل في عدم درسهم هذا التراث في إطار نظري متكامل، وأنهم استخدموا معطيات الأقدمين، فجرّهم ذلك إلى استخدام مناهجهم، وقد أدى ذلك إلى توليد شعور قوي في نفسه بضرورة وصف اللغة العربية بالمناهج الغربية الحديثة، تلك المناهج التي قررّ أنّها تمتلك الكفاية التفسيرية للقيام بهذا العمل ".([2])

ويرى الفهري أن توظيف التراث النحوي غير ضروري في إعادة وصف اللغة العربية " فلا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي، وتصنيفاته، ومفاهيمه لمعالجة مادة معيّنة ". ([3])

وقد قام الفهري بدراسة ظاهرة نحوية في اللغة العربية، وهي ظاهرة التقديم والتأخير، وطبق عليها نظرية تعد من تجليات المنهج التفسيري، وهي نظرية الربط الإحالي (binding theory)، ففسّر تقديم المفعول به لفظ الجلالة على الفعل والفاعل في جملة (اللهَ أَدْعُو) بأن الأصل أن يأتي المفعول به بعد الفعل والفاعل بدليل وجود أثر له (trace) في الجملة العميقة.

ومن الموضوعات التي عالجها الفهري في سعيه لتأصيل نظرية في رتبة الجملة العربية ما أطلق عليه، التبئير (focalisation)، أو الموضعة (topicalization)، وهو يصفه بأنه " عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (major category) كالمركبات الاسمية، أو الحرفية، أو الوصفية من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج) ، أي مكان البؤرة ".([4])

وهو يذكر" أن من خصائص التبئير أنه يجمع بين موقعين أحدهما داخل الإسقاط (projection)، والآخر يقع خارج الإسقاط إلى يمين الجملة، كما أن العنصر

---

[1] – الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية،ج1، ص 108 – 109.

[2] – عطا موسى محمد، مناهج الدرس النحوي، ص 275.

[3] – عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية،ج1، ص 52 – 53.

[4] – المرجع نفسه، ص 114.

المبأَّر لا يترك أثرا ضميريا في موقعه السابق (داخل الجملة)، ويحتفظ بإعرابه الذي كان أسند إليه في ذلك الموقع " . ([1])

ومعنى ذلك أن المفعول به حينما انتقل إلى يمين الفعل، وتقدم عليه كون بؤرة جديد لمعنى الكلام.

وهذا ما يسميه الفهري (التبئير) ، و" شرط التبئير أن تبقى البؤرة مراقبة من المراقب الرئيسي في الجملة، وهو الفعل في هذه الجملة ".([2])

فهو يقترح تعليلا جديداً لموضوع (الاشتغال) ، مثل له بالجملة (اللهَ أَدْعُو)، كما يلي:

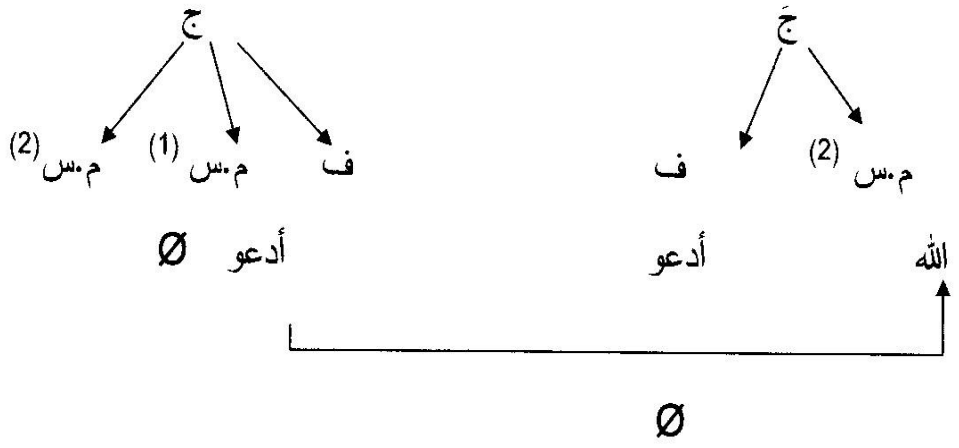

ونتيجة لتطبيق نظرية الربط العاملي (Government – binding theory) التي تفسّر العلاقة بين عناصر الجملة تفرز وجود فاعل محذوف هو المقولة الفارغة، والتي مثّل لها بالرمز (Ø) . ([3])

ويذهب البحث إلى أنّ قول الفهري بأنّ توظيف التراث النحوي غير ضروري لوصف اللغة العربية، قول لا يسنده منطق قوي، فقد أثبتت التجارب في ميدان البحث

---

[1] – المرجع السابق، ج1، ص 123.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص 50.

[3] – أمين الخولي، مناهج التجديد، ص 74، 85.

أن الباحث، مهما فقه من النحو الغربي، لا يمكن أن يضع نظرية في النحو العربي الحديث إذا لم يكن لديه تطلع من النحو العربي القديم بنفس القدر أو أكثر". ([1])

وما حاجتنا لنحو جديد مستمد من اللسانيات الغربية إذا كان في تراثنا ما يغنينا عن ذلك، فهذه المحاولات ما زادتنا إلا تعسيرا في تعسير، وقد أكد عبد الرحمن الحاج صالح أنّ من الأهمية إعادة بناء النظرية النحوية من خلال معطيات النحاة للاستفادة بها وتحديد ما هيتها وأهميتها. ([2])

3 - موقف مازن الوعر من التعليل النحوي :

كان لمازن الوعر إسهام بارز في درس النحو العربي على أساس منهج اللسانيات التحويلية التوليدية. وقد ألف مازن الوعر كتاب (نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية)، طبع بدمشق سنة 1987، كما ألف كتاب (دراسات لسانية تطبيقية)، طبع أيضا بدمشق سنة 1989، وقد حدد مصادر دراسته على النحو التالي:

1 – اللسانيات التوليدية والتحويلية التي أقام بنيانها تشوميسكي (1957 – 1981).

2 – اللسانيات الدلالية التوليدية التي وضعها ولتركوك (1970 – 1978).

3 – النحو العربي التقليدي.

ويصف مازن الوعر النقص الذي اكتنف جل أعمال النحاة العرب المحدثين، بأنّ هؤلاء قد قاموا بوصف التراكيب من جهة نظر نحوية فقط مغفلين وجوهها الدلالية، كما أن هؤلاء حاولوا وصف التراكيب العربية الأكثر تلاؤما مع المناهج التي يأخذون بها، فجاء الوصف سطحيا محدودا.

ويرى علاوة على ذلك، أن بالإمكان إيجاد وصف شامل للتراكيب العربية بدمج النموذج التصنيفي الذي وضعه ولتركوك (W. Cook)، سنة 1979، مع القواعد التوليدية التحويلية لتشومسكي، وتطبيق ذلك في ضوء القواعد النحوية العربية. وتهدف نظرية كوك (Cook) إلى تقديم جملة من المعايير الدلالية لوصف المضمون الدلالي للتراكيب.

---

[1] – محمد عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص 276.

[2] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص 66.

وهي عبارة عن نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تُمنح من خلال اعتبار الفعل محورا للعمليات الدلالية، وتمكن من معرفة أنواع الفعل من خلال الصفات المميّزة له.

وفي هذا الإطار يُقسّم مازن الوعر التراكيب في العربية إلى قسمين هما: التركيب الاسمي والتركيب الفعلي، وهو تمييز قائم على وجوه براغماتية – وظيفة دقيقة لتحديد المعنى([1])، وأن مفهوم المسند (م)، والمسند إليه (م إ)، والفضلة (ف) تمثّل حجر الأساس في النظرة اللسانية العربية للتراكيب ، والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات تدعى الإسناد (إ س). ([2])

إن انتظام هذه الأركان ينتج حاصلا لغويا هو الكلام (ك) :

- التركيب الفعلي (م ... م إ ... ف).
- التركيب الاسمي (م إ ... م ... ف).

وتسند الحقيقة النظرية اللسانية العربية إلى مفهوم العامل والمعمول، فتحليل النحاة للتراكيب كان من وجهة نظر علائقية، وذلك لطبيعة العامل والمعمول. ([3])

وتظهر إفادة مازن الوعر من نظريتي تشومسكي وكوك في عرضه للافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقة، أو المقدرة للتركيب العربي" . ([4])

وفي هذا الإطار يقدم مازن الوعر ركنا آخر يمكن أن يحوّل التركيب الأساسي في العربية إلى تراكيب مشتقة جديدة، ويُسمّى هذا الركن الأداة (أ د)، ويمكن أن يكون: أداة استفهام، أو أداة نفي، أو أداة شرط ... أو نحو ذلك، ولذا تكون القاعدة التالية هي التي تولدّ التراكيب الأساسية في اللغة العربية:

- **ك ← أد – إس.**

---

[1] – مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 32.

[2] – المرجع نفسه، ص 38 –45.

[3] – مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 43.

[4] – المرجع نفسه، ص 93.

ويتمثل الإسناد (إ س) في التركيبين: الفعلي والاسمي، ويضيف إليهما ما يسميه التركيب الكوني، في نحو: زيد شاعر، زيد في المكتبة، زيد هنا. ويتألف هذا الصنف من التراكيب :

- **[إ س ..... م إ ..... م (x)]** .

فالمقولة (x) قد تكون اسما، أو صفة، أو جارا، أو مجرورا، أو ظرفا، وشرط هذا التركيب أن يحذف الفعل (يكون) منه وجوبا، إلا إذ كان في الزمن الماضي (كان)، أو في الزمن المستقبل (سيكون)، والتقدير في الأمثلة السابقة هو :

- زيد يكون (هو) شاعر.
- زيد يكون (هو) في المكتبة.
- زيد يكون (هو) هنا.

ويعلن الوعر أنه سيصف البنية العميقة (المقدّرة) للتركيب العربي مستخدما الأدوار الدلالية التي اقترحها (كوك) في منهجه الدلالي التصنيفي، وهي: فاعل (فا)، مجرّب (مج)، مستفيد (مس)، مكان (مك)، موضوع (مو).

بالإضافة إلى استخدامه الحركات الإعرابية: رفع، نصب، جرّ، فبتطبيق المنهج المذكور على التركيبين :

1 – ضرب الموسيان العيسيين.

2 – أضارب موسى عيسى؟

تكون البنية العميقة والسطحية لهذين التركيبين، كما هي عليه في الشكلين الآتيين:

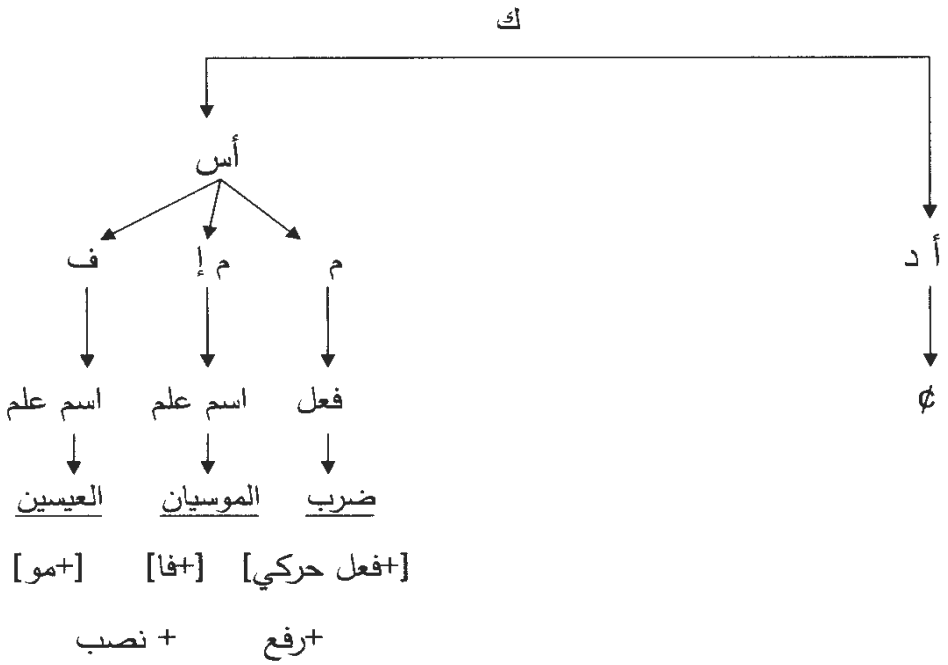

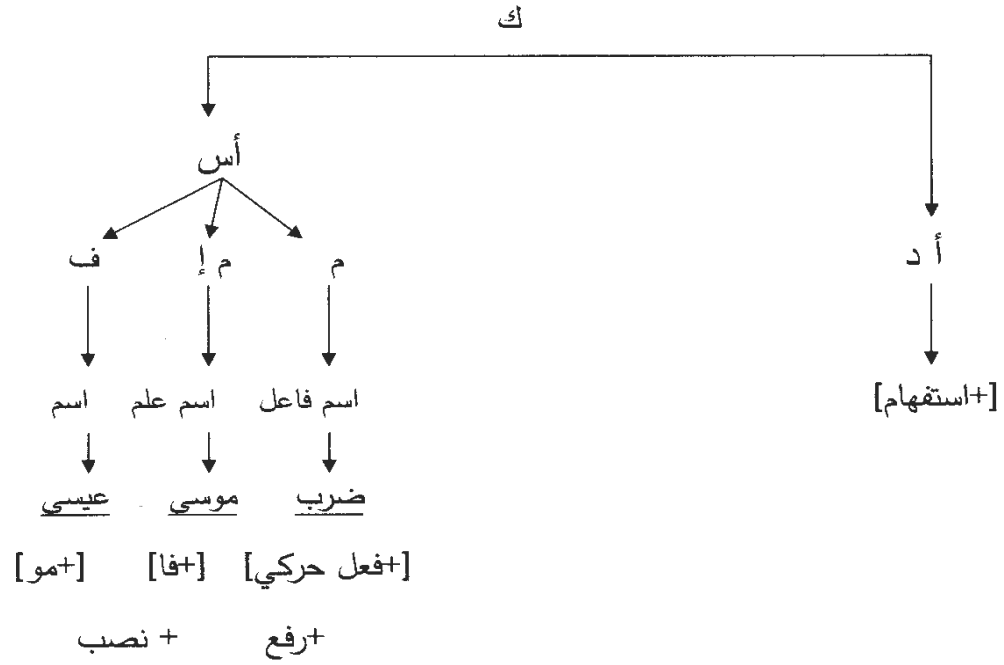

الملاحظ أن (الوعر) ينطلق من معطيات النحو العربي القديم لتقسيم تركيب الجملة إلى تركيب اسمي، وتركيب فعلي، وتركيب شرطي، وتركيب ظرفي، وقد مثل لذلك بما يلي: ([1])

[1] – مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص 27.

1 – التركيب الاسمي : (مبتدأ + خبر) ومثاله : زيد شاعر (م إ + م).

ومن المركبات الاسمية عند الوعر: سمع بالمعيدي خير من أن تراه؛ لأنه يبدأ بالمسند إليه (تسمع بالمعيدي).

يرى أحد المعاصرين أن هذا التوجه من مازن الوعر توجه سديد، إذ إن البنية العميقة لهذا المثل هي: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وهذه العبارة يمكن تأويلها لتصبح: سماعك بالمعيدي خير من أن تراه ؛ أي إنّ :

" **سماعك بالمعيدي خير من أن تراه** " = **م إ + م.**

وواضح من هذا التأويل أن الباحث يتكئ على تأويل النحاة القدامى للمثل".

2 – التركيب الفعلي : (فعل + فاعل) ، وقد مثل له بما يلي : ([1])

جاء + زيد (م + ما إ) .

ضارب هو عَمْرًا

م + م إ

يرى موسى عطا أن الأصح أن يكون التحليل على النحو التالي:

ضاربٌ هو عمرًا

م + م إ + توسعة

ذلك أَنَّ الكوفيين يعتدون اسم الفاعل فعلا دائما يعمل عملَ الفعل، وعليه فإن (ضَارِبًا) هي المسند، وفيها ضمير هو المسند إليه. أَمَّا (عمرو) فعنصر توسعة ".([2])

3 – التركيب الظرفي : مبتدأ وخبر شبه جملة.

زيد في الدار، والبنية العميقة : زيد + يكون هو + في الدار. ([3])

م إ + م

---

[1] – مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة، ص 29.

[2] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص 279.

[3] – مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة، ص 30.

ومما هو جدير بالذكر فإنَّ أحمد المتوكل يطلق على هذا النمط من البنى، البنيات الرابطية؛ " لأنها تتضمن في بنيتها العميقة الرابط (كان)، أو ما هو من نوعه " . ([1])

وينظر الوعر إلى هذه التراكيب على أنّها تراكيب اسمية. ([2])

4 – التركيب الشرطي :

ويشير الوعر إلى أنّ النحاة القدامى ينظرون إلى التراكيب التي تتصدرها (إذا)، و(إن) مثل: إذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الكَرِيْمَ مَلَكْتَهُ ..

ج 1 ج 2

وهذه التراكيب يمكن أن يقدر بعدها أفعال، على أنّها تراكيب فعلية . ([3])

ويستخلص، أن العربية تتألف من تركيبين أساسيين، هما: التركيب الاسمي، وفيه يتقدم المسند إليه (م إ) على المسند (م)، والتركيب الفعلي، وفيه يتقدم المسند على المسند إليه، وهو يرى أن هذا التفريق بين النمطين ينطلق من معايير براغماتية (تداولية) وظيفية دقيقة لتحديد المعنى. ([4])

وقد رصد مازن الوعر التركيبات الفعلية المرجع نفسه فوجد أنها تتألف من مسند (م) + مسند إليه (م إ) + ف (فضلة) .

أما التركيب الاسمي فيتألف من نوعين اثنين من التراكيب المصوغة في المستوى المركبي التوليدي :

م إ (اسم مبتدأ) + م خبر (فعل) + ف (x) . ([5])

ويرى مازن الوعر أن هذين التركيبين قابلان لأن يخضعا لتحولات لغوية تختلف عن تلك التي تتعرض لها التركيبات الفعلية.

---

[1] – أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية للوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء،1987، ص193.

[2] – مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة، ص 31.

[3] – المرجع نفسه ، ص32.

[4] – المرجع نفسه ، ص32.

[5] – يدل الرمز (×)، كما ورد في كتب مازن الوعر على الصفة والجار والمجرور والظرف.

ويعرض الوعر لتركيب آخر هو التركيب الكوني مثل: (زيد طالب)، و(زيد في الجامعة)، و(زيد هنا)، ويرى أن هذا التركيب يتكوّن من اسم مسند إليه (م إ) + م (X)، وأن الشرط الوحيد اصوغ هذا التركيب أن يحذف فعله الكوني من البنية السطحية في الزمن الحاضر، وأن يُستبقى حين يكون ماضيا أو مستقبلا ([1])، كما في الشكل التالي: زيد شاعر:

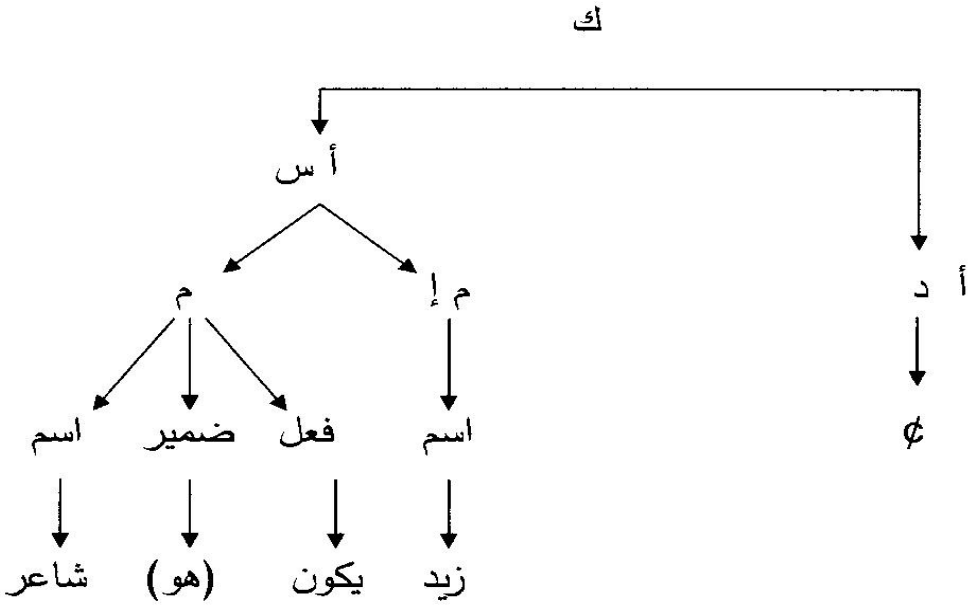

ويرى موسى عطا محمد أن " من يدقق النظر في التحليل اللغوي الوارد في الشكل السابق يلاحظ أن الفعل الكون يقع قبل الضمير العائد إلى المسند إليه، وهو ما تكشفه البنية العميقة للعبارة. وهذا يعني أن الوعر يجعل الفعل الرابط يعقب المركب الاسمي المبتدأ ". ([2])

وإلى جانب هذه القضايا تطرق مازن الوعر إلى التراكيب الاستفهامية بقسميها:

أ – التصديقي : الذي يحصل بواسطة (الهمزة)، و(هل).

ب – والتصوري : الذي يكون بأدوات الاستفهام الأخرى، فالدور الذي تقوم أدوات الاستفهام يتمثل في تغيير التركيب الأساسي إلى تركيب مشتق، كما يظهر الشكل التالي:

---

[1] – مازن الوعر، نحو نظرية لسانية حديثة، ص 141.

[2] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص 281.

ك

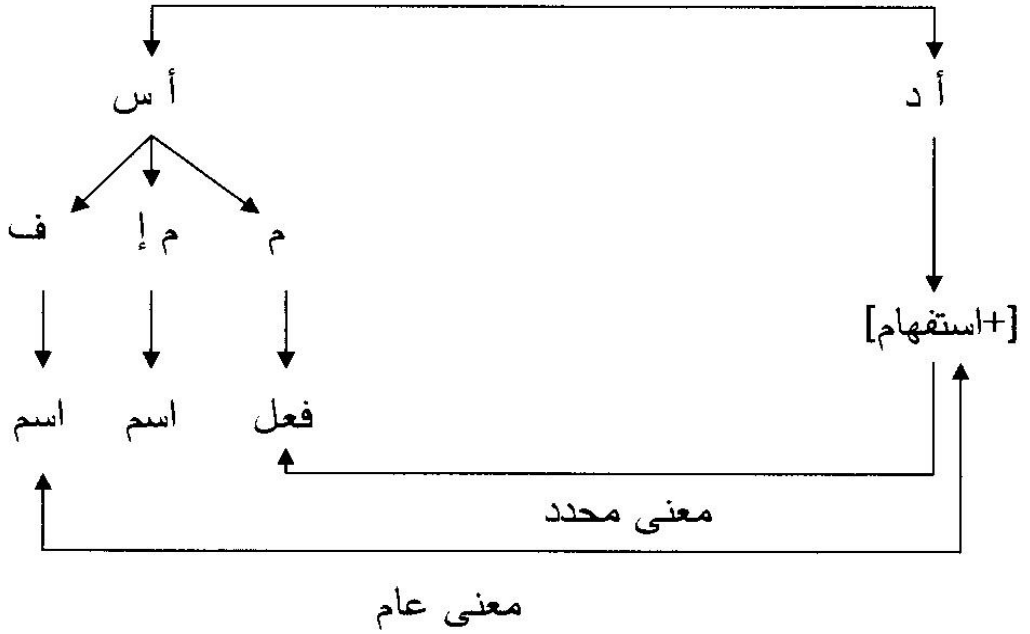

يوضح هذا الشكل من خلال البنية العميقة، الدور الدلالي الذي يقوم به أداة الاستفهام، حيث يظهر أن أدوات الاستفهام تؤدي دورين دلاليين:

أ – تحول المعنى العام في التركيب الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق.

ب – تحدد الدور الدلالي للركن اللغوي المستفهم عنه، سواء أكان فعلا أم اسما. ومن كلّ ذلك يخلص الوعر إلى أن " أدوات الاستفهام في اللغة العربية تعتبر أدوات تحويل، ولها وظيفة دلالية بحتة ". ([1])

ويتحدث مازن الوعر بعد ذلك عن الاستفهام التصديقي، فيذكر أن العربية تستعمل أداتين تحويليتين للتعبير عنه، هما: (الهمزة) أو (هل)، ويذكر الصفات النحوية التي تشترك فيها هاتان الأداتان والصفات التي تختلفان فيها. أما فيما يخص الاستفهام التصوري، الذي يحصل بأدوات أخرى، مثل: متى، أين، كيف، ماذا...، فيقترح لهما وضعين:

[1] – مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 164.

1 – وضع : م إ (مركب إسنادي)، ويتحقق في التركيب الاسمي، نحو: من جاء ؟، والتركيب الكوني مثل: من في الدار؟ فالركن الاستفهامي يقع تحت المستوى (م إ)، ولا تكون حاجة إلى حركة تحويلية لصياغة التركيب الاستفهامي.

2 – وضع : ف، ويقع في مواضع مختلفة تحت المستوى (إ س)، ثم ينتقل إلى المستوى [+ استفهام] ، ومثاله: من ضرب زيد؟ ([1])

وهذه هي مجمل اقتراحات مازن الوعر في إطار نموذج النظرية الدلالية التصنيفية، كما هي قائمة في أعمال اللساني (والتركوك)، وهي أنظار كما نلاحظ " تكاد تكون مطابقة لأنظار النحاة، وذلك يتفق مع توجهه باستثمار معطيات النحو العربي في بناء النظرية النحوية العربية الحديثة. إلا أن ما يجب ذكره أن محاولة الوعر لم تكن شاملة في مجال التطبيق، إذ لم يتناول في تطبيقه سوى الاستفهام، وبذلك وقع فيما عابه على غيره...

ثم إن تناول الوعر يكاد ينحصر في عنصر واحد من عناصر التحويل، وهو التقديم والتأخير، في حين أن هناك غير عنصر من هذه العناصر، مثل الحذف والزيادة والحركة الإعرابية والتنظيم، كما أغفل تحليل بعض الأساليب الانفعالية كالتحذير والإغراء والتعجّب، إلا أنّ هذه المآخذ لا تقلّل من جهوده المثمرة في مجال تحديث الدرس النحوي، تلك الجهود التي تعد مؤلفاته ومقالاته عنوانا بارزا لها ".([2])

فالتفسير الكلي التشومسكي، رغم أنه يتوافق مع التعليل في النحو العربي في بعض المواضع، إلا أننا لا نستطيع تطبيقه بشكل شمولي على نحو اللغة العربية، لأجل ذلك نجد مجال التطبيق ينحصر عند مازن الوعر في الاستفهام، وعنصر واحد من عناصر التحويل، وهو التقديم والتأخير، وهذا ما أضفى تلك الضبابية على محاولات المحدثين بحيث أنها لم تستطع تقديم البديل الذي يمكن اتخاذه عن التراث النحوي الذي أرساه القدامى، والذي أراه بأن العمل اللساني الجماعي هو الكفيل بتفادي هذه الهنات التي وقعت فيها الأعمال الفرديّة، لو تم الامتثال لنظام العمل الجماعي،

---

[1] – المرجع السابق، 181 – 184.

[2] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي، ص 287 – 288.

لكان في الإمكان الاستعانة بآراء النحاة وتحليلاهم، ولو تحقق هذا المطلب لاهتدى التوليديون العرب إلى رتبة أصلية أخرى، قال بها ابن جني هي رتبة (مف، ف، فا) قبل أن يقول تشومسكي بالتنميط المتعدد، إذًا، فلا داعي أن نقول على تراثنا النحوي ونصفه بالقصور عن أن يصف اللغة العربية، وليكن هناك عمل جماعي متسق بين التوليديين العرب للوصول إلى أعمال سمتها البارزة التكامل في البحوث والتطبيقات.

وبعد، فإن محاولات عبد القادر الفاسي الفهري لم تسلم من انتقادات المعاصرين، إذ يرى محمد عطا " بأن القول بأن معطيات القدماء لا تنفع إلا للاستئناس بها، قول لا يسنده منطق قوي، فقد أثبتت التجارب في ميدان البحث أن الباحث، مهما فقه من النحو الغربي لا يمكن أن يضع نظرية في النحو العربي الحديث إذا لم يكن لديه تضلع من النحو العربي القديم بنفس القدر أو أكثر، وهو ما ألمح إليه سعيد بحيري وعبد الرحمن الحاج صالح، حين ذكرا أن من الأهمية إعادة بناء النظرية النحوية من خلال معطيات النحاة للاستفادة بها، وتحديد ماهيتها وأهميتها، ثم إن مقولات النحويين القدامى في صدارة المبتدأ أدق من مفاهيم التبئير والتفكيك، والدليل في الاختلاف بين الفهري والمتوكل في مواقع هذه العناصر أهي خارج الجملة أم داخل الجملة؟

ومن الأمور التي كان ينبغي للفهري مراعاتها تمام المراعاة هو تسهيل اللغة التي يكتب بها، وتقريب المصطلحات التي يستخدمها إلى الإفهام، وملاحظة هذا الأمر لدى الفهري لا تحتاج إلى كبير عناء".([1])

ويتساءل أحد الباحثين المعاصرين عن مدى جدية هذه التفسيرات الجدلية التي لطالما اشتكى منها المحدثون وسعوا إلى إطراحها من النحو العربي بقوله: " وتعليلات النحاة جزء من النحو العربي، فهل يمكن أن تؤدي تفسيرات الفهري إلى نحو جديد بديل عن النحو العربي؟ ... فقد استبدل الفهري أسماء التعليلات القديمة بأسماء جديدة، لكنه لم يخرج عن الإطار العام للتعليل بالعمل، وما ينتج عنه من حذف، أو تقدير، أو تأويل باستثناء إدراك محمود لأهمية المعجم في تحديث النحو، فالمعجم العربي إلى الآن يُعنى بإعطاء اللّفظ معناه اللغوي، ولا يكاد يُعنى بإعطائه معناه

[1] – محمد عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص 288.

الصرفي والصوتي والنحوي " . ([1])

ويرى البحث بأنّ النتائج التي توصل إليها الفهري، وجلّ التوليديين العرب، لا يربط بينها رابط فقد وجدنا بأنّ الفهري يصر على أنّ الرتبة الأصلية هي (ف، فا، مف)، ومنهم من وجد أن تلك الرتبة هي (فا، ف، مف). والواقع أن الاختلافات بين التوليديين العرب كان في الإمكان أن توظف بشكل إيجابي.

- الاتجاه التفسيري الوظيفي :

يُعد الاتجاه الوظيفي ثالث اتجاهات البحث اللّساني المعاصر. تعود أصول هذا الاتجاه إلى جملة من الأعمال اللسانية الحديثة كمدرسة براغ، وأعمال اللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة، والمدرسة النسقية في لندن.

وقد شكلت اللسانيات الوظيفية أحد أشكال التصورات المتلاحقة التي عرفتها المدرسة البنيوية ممثلة بالأب الروحي (سوسير) الذي ركّز على وظيفة اللغة باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وهو الجانب الذي أولاه أتباعه أهمية خاصة من خلال دراستهم للّغة والبحث عن الوظائف التي تؤيدها عناصرها وأدواتها التعبيرية.

بَيْد" أن أبرز الدراسات والتطورات التي عرفها هذا الاتجاه شكلتها (حلقة براغ) بفضل أعمال تروبتسكوي Troubetzkoy، ومارتينيه A. Martinet، وجاكبسون Jakobson ... وغيرهم، فكانت مفاهيم وبحوث هذه المدرسة منطلقا لبحوث ودراسات أخرى استثمرت مفاهيم هذا الاتجاه ".([2])

فنجد " أنه منذ منتصف الستينات حاول بعض اللسانيين استثمار المفاهيم اللسانية الواردة في أعمال " حلقة براغ "، ومن هؤلاء نذكر (دانش)، و(سفوبودا)، و(فيرباس)، و(سكال)... يؤكد هؤلاء اللسانيون الوظيفيون على مفهوم مركزي يتمثل فيما أسموه " ديناميكية التواصل". إنّ التواصل في لحظة معينة ليس شيئا ثابتا، كما يوحي بذلك نموذج (جاكبسون) حول وظائف اللغة ".([3])

---

[1] – حسن سعيد الملخ، نظرية التعليل، ص 255.

[2] – حافظ إسماعيل علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 343.

[3] – مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسائل وأطروحات، 1998، ص 253.

التواصل حركية وديناميكية مستمرة تحمل بنية اللغة آثارها الواضحة. إن الجملة ليست كلمات فحسب، بل هي فعل لغوي وموقف إزاء واقع معين؛ إنها تنقل تجارب المتكلمين، وتتموضع هذه التجارب في عملية التواصل بالقياس إلى التجارب الأخرى المعروفة لدى السامع، أو التي يمكن إدراكها في إطار العلاقة التي تربط بين المتكلم والسامع.

إنّ التحليل الملائم للجملة هو التحليل القادر على تبيان مقدار هذه الديناميكية التي تسهم مع كل جملة في عملية التواصل.

وإذا كانت النظريات (الصورية) المتمثلة في نموذج النحو التوليدي التحويلي تعد اللغة بنية مجرّدة يمكن دراستها بمعزل عن وظيفتها التواصلية، فإن النظريات (الوظيفية) تنطلق من فهم مغاير حيث تعد اللغة أداة من أدوات التفاعل الاجتماعي بين البشر، وتستخدم لهدف أساسي هو إحداث تواصل بين المتكلم والمخاطب.

وهذا الفهم لوظيفة اللغة من شأنه أن يؤدي إلى القيام بمحاولة بناء جهاز لغوي أكثر ضبطا واتساعا حيث يشمل الخصائص البنيوية للانجازات الكلامية المقدمة من خلال المقامات التخاطبية المختلفة.

ولأنّ النظريات الوظيفية متعددة، فإننا سنقتصر في بحثنا هذا على الحديث عن نموذج النحو الوظيفي للهولندي (سيمون) دك، لأنه النموذج الذي عكس بكل وضوح نقاط اختلاف مع كثير من النماذج كالنحو التوليدي التحويلي، والنحو العلائقي ونحو الأحوال، ولأنه كذلك أحد النماذج التي أثارت اهتمام الدارسين العرب بفضل جهود أحمد المتوكل الذي سنعتمد كتاباته نموذجا في هذا الاتجاه.

- المبادئ المنهجية للنحو الوظيفي :

إن النحو الوظيفي يقوم كغيره من الاتجاهات الوظيفية الأخرى على أسس ومبادئ عامة تتلخص في الربط بين بنية اللغة ووظيفتها من ناحية، وعلى جعل البنيات الصورية للجمل اللغوية تفرد تمثيلا للوظائف التداولية من ناحية ثانية ".

وبذلك يتميز النحو الوظيفي عن غيره من النماذج الوظيفية بكونه نموذجا يتضمن مستوى قائم الذات مهمته الأساس التمثيل للخصائص التداولية التي تسهم في

جعل عملية التواصل أمرا ممكنا. ([1])

يقوم النحو الوظيفي على المبادئ المنهجية العامة التالية : ([2])

1 – وظيفة اللغة الأساسية هي وظيفة التواصل.

2 – موضوع الدرس اللساني هو القدرة التواصلية للمتكلم المخاطب.

3 – في خصوص نظام اللغة وأولوية الاستخدام، فالجهاز اللغوي تتم دراسته منذ البداية في إطار الاستعمال اللغوي.

4 – إن وصف التعابير اللغوية ينبغي أن تتم عبر التزود بمعلومات مستفادة من وظيفتها، وظرفها المقدمة فيه.

5 – التداول هو الإطار العام الذي، من خلاله، ينبغي دراسة الدلالة والتركيب، فالدلالة تتعلق بالتداول، كما أن التركيب يخضع للدلالة.

6 – يسعى الوصف اللغوي في إطار النحو الوظيفي إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات هي: الكفاية التداولية، والكفاية النفسية، والكفاية النمطية.

يحدد سيمون ديك الكفاية التداولية بقوله:" ما دام النحو الوظيفي جزءا من نظرية تداولية موسعة يشكل التفاعل الكلامي موضوع مجالها، يتعين علينا بداهة أن نفصل النحو الوظيفي الذي يلائم ما نعرفه حول التفاعل الكلامي عن نحو ليس كذلك. نريد بصفة خاصة نحوا وظيفيا يكشف خصائص العبارات اللغوية الواردة بشأن الكيفية التي تستعمل بها، والطريقة التي تربط بينها، وبين قواعد الوصف المتحكمة في التفاعل الكلامي". ([3])

ويكون النحو كافيا نفسيا " إذا لم يكن منافيا للمبادئ والفرضيات النفسية الواردة بشأن عملية إنتاج وفهم العبارات اللغوية ". ([4])

---

[1] – مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 258.

[2] – أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985، ص 11–12.

[3] – مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص 258 – 259.

[4] – المرجع نفسه، ص 259.

أما الكفاية النمطية " فهي تستطيع في نفس الوقت أن تضع أنحاء لغات تختلف نمطيا، وأن تصف ما يؤلف وما يخالف بين هذه اللغات المختلفة ".([1])

ومعنى ذلك أنّ النحو الوظيفي يتعدى الوصف بكفاياته الثلاثة إلى تفسير الوظائق اللغوية، وذلك من خلال ملاحظة النصوص الشفوية، أو المكتوبة، للوصول إلى النحو الكلي بكل جوانبه التداولية والتركيبية والدلالية.

- مهام اللساني في النحو الوظيفي :

تكمن مهام اللساني، في هذا التصور، بناء نسقين من القواعد كلاهما يكتسي طبيعة اجتماعية: ([2])

أ – نسق القواعد التداولية التي تحكم التفاعل الكلامي باعتباره نشاط تعاونيا مبنيا.

ب – نسق القواعد الدلالية والتركيبية والصوتية التي تحكم العبارات اللغوية المستعملة بصفتها أدوات لذلك النشاط.

وهو مطالب أيضا " بأن لا يقف عند وضع القواعد فقط، بل عليه أن يفسرها من خلال وظيفتها، وذلك بالنظر إلى الطرق التي تستعمل بها العبارات اللغوية، وأهداف تلك الاستعمالات، أما المعطيات التي يعمل عليها اللساني فهي الملفوظات الملاحظة في النصوص الشفوية، أو المكتوبة، إذ تزوده بأفضل صورة للكيفية التي يستعمل بها الناس فعليا لغاتهم في ظروف الحياة اليومية ".([3])

تعطي اللسانيات الوظيفية الجانب التداولي الأولوية، على الرغم من إقرارها بأهمية الجانبين التركيبي والدلالي؛ إذ تعتبرهما آليات لخدمة الجانب الأول، ولتحقيق التواصل.

ومن المهام التي يناط باللساني القيام بها أيضا، إن هو أراد استكمال البحث في القدرة التواصلية، ضرورةُ الكشف عن" نسق النحو الكلي الذي يضمن نمطين من الكليات: كليات صورية، وكليات وظيفية، كما عليه أن يربط بينهما مفسرا هذه الكليات من خلال:

---

[1] – المرجع السابق، ص 259.

[2] – حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 346.

[3] – البوشيخي عز الدين، النحو الوظيفي وأشكال الكفاية، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1990م، ص 33.

أ – أهداف التواصل.

ب – والتكوين النفسي والبيولوجي لمستعملي اللغات الطبيعية.

ج – والمقامات التي يتم فيها استعمال اللغة ". ([1])

وبتسطير هذه الأهداف يكون الوظيفيون قد رسموا معالم جديدة للنظرية اللسانية التي تنحو منحى تفسيريا.

وإذا ما أردنا أن نبحث عن مظاهر اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية، فإننا نجد ملامح التأثر بالاتجاه الوظيفي واضحة عند لسانيين عرب في إطار ما يعرف بلسانيات التراث، وتجلى ذلك في البحث عن أوجه للتماثل بين المنهج الوظيفي، وبعض الأصول اللغوية العربية، كما نشط الاهتمام بوظيفية براغ ترجمة وتعريفا في مؤلفات عبد الرحمن الحاج صالح، وخاصة منها كتابه مجلة اللسانيات، وكتابه "بحوث ودراسات في علم اللسان الحديث"، ومؤلفات نهاد الموسى، وخاصة كتابه (نظرية النحو العربي في ضوء وجهة النظر اللغوي الحديث) الذي حاول أن يقارن فيه بين مبادئ النحو الوظيفي في تحليل الجملة وآراء الجرجاني النحوية والبلاغية. ([2])

وأولى كثير من اللسانيين العرب المعاصرين عناية خاصة لوظيفية مارتيني، إما مترجمين لبعض أعماله ومعرفين بها، وإما محاولين تطبيق مفاهيمها، ودارسين بعض المظاهر التركيبية في الجملة العربية من وجهة وظيفية بنيوية، كما نجد ذلك عند بعض اللسانيين التونسيين مثل عبد السلام المسدي، والطرابلسي في كتابهما (الشرط في القرآن الكريم)، ومحمد الشاوش في كتابه (ملاحظات بشأن تركيب الجملة العربية).

ومنهم الباحث في اللسانيات الجزائري أحمد حساني في كتابه (مباحث في اللسانيات العامة) الذي حاول فيه تطبيق مبادئ الوظيفية عند مارتيني في تركيب الجملة العربية.

---

[1] – المرجع السابق، ص 37.

[2] – نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، مكتبة وسام، الأردن، ط2 ، سنة1987.

كما أنّ جعفر دك الباب قد حاول تطبيق النحو الوصفي الوظيفي على الجملة العربية، وتجلى ذلك في بحوثه ومقالاته التي كان ينشرها، ولكن أبرز كتابة في الاتجاه الوظيفي بمعناه اللساني المعاصر، أي النحو الوظيفي التداولي، تجسدت عن طريق اللساني المغربي أحمد المتوكل، لذلك، فإننا سنحاول أن نتبين إثراءه النظري والمنهجي للدرس اللساني العربي الحديث من خلال اتخاذ الوظيفية عامة، والنحو الوظيفي بصفة خاصة، إطارا نظريا ومنهجيا لوصف بنيات اللغة العربية وتفسيرها، بطريقة شمولية متكاملة.

ولكن قبل ذلك نحاول أن نستعرض تجربة أستاذي جعفر دب الباب، لأننا رأيناها محاولة جادة تستحق النظر والمناقشة، وتعتبر بداية انتقال من المنهج الوصفي إلى المنهج الوظيفي.

4 - موقف جعفر دك الباب من التعليل النحوي :

يعد جعفر دك الباب من اللغويين المحدثين الذين درسوا النحو العربي بعناية، والجملة العربية بشكل خاص على أساس النحو الوظيفي، وقد تأثر تأثرا كبيرا بفكر عبد القادر الجرجاني حيث دعا إلى وجوب تقريب التراث اللغوي العربي من المناهج اللسانية الحديثة لإظهار إسهام العرب في بناء الحضارة الإنسانية. ([1]) وذلك في كتابه (الموجز في شرح دلائل الإعجاز، نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث)، إضافة إلى نشره لعدة مقالات وضح من خلالها " أن بِنية الجملة تتألف من جزأين أساسيين، هي المسند والمسند إليه، وتتكون الجملة من :

اسم + اسم ، أو فعل + اسم.

وعلى هذا قال النحاة القدامى بوجود نمطين للجملة، على أساس الكلمة المتصدرة، وهما:

الجملة الفعلية والجملة الاسمية. ([2])

ثم ذهب يفسر لنا النمط الأول، وهو النمط الذي يبتدئ بفعل (مسند)، يليه

[1] – جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة الجليل، دمشق، ط1، 1980، ص 10.

[2] – جعفر دك الباب، مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، العدد (135–136)، ص 59.

فاعل (مسند إليه)، حيث يذهب إلى أن الفعل والفاعل هنا، يكونان وحدة تتسم بالتلازم، كما أنه يرى أن النحاة أطلقوا على الاسم مصطلح (فاعل)، لأنه لا يصلح في هذه الحال أن يكون (موضوعا) للكلام، أي منطلق للحديث، وأن الجملة من هذا النمط تحمل خبرا ابتدائيا، مما يستلزم أن يعقب الفعل اسم ظاهر يعمل فيه الفعل الرفع، وبذلك لا يؤثر هذا الاسم في الفعل السابق عليه من حيث المطابقة، وهو يطلق على حالة رفع الفاعل هنا (الرفع غير المطلق). ([1])

نستشف من كلام (دك الباب) أنّه يؤمن بنظرية العامل في التراث العربي، وإلا ما معنى إشارته إلى أنّ الفعل يعمل الرفع في الفاعل، وكما نعلم فإنّ العامل في النحو العربي هو نوع من التعليل.

ويتناول جعفر دك الباب تفسير النمط الثاني الذي يتقدم فيه الاسم على الفعل من نحو: (زيدٌ قام)، فيذهب إلى أنّ الفاعل هنا احتل وظيفة (مبتدأ)، لأنّه يصلح أن يكون منطلقا (موضوعا) للكلام عنه، وأنّ وقع المبتدأ غير مقيد بوجود الفعل بعده، ولذلك أطلق عليها اسم (حالة الرفع المطلق)، كما أنّ الاسم هنا مستقل صرفيا ووظيفيا عن الفعل بعده. ([2])

ولعل جعفر دك لباب قد كان متأثرا بالإمام الجرجاني الذي أشار إلى هذا المعنى بقوله: " لا يؤثّر بالاسم من العوامل إلا لحديث قد يؤدي إسناده إليه ".([3])

ومما هو جدير بالذكر أنّه لا يوجد اختلاف بين من تبنوا المناهج اللسانية الحديثة وما أرساه القدامى إلا في استعمال هذه المصطلحات التي من شأنها أن تزيد الطينة بلّة في مجال صعوبة النحو، وليس تيسيره كما يدّعون. فالقول بمصطلح (الرفع غير المطلق) يقابله المصطلح التراثي (العوامل المعنوية)، إذا، فما حاجتنا لأن نغير المصطلحات التي تعودنا عليها، وأصبحت مألوفة عندنا؛ إذ هي متعلقة بالتراث.

وهذا هو الأمر الذي أدى إلى تشتّت النظر بين القديم والحديث، فلا هو تمكن

---

[1] – المرجع السابق، ص 59–60.

[2] – جعفر دك الباب، مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية، ص 60.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق رشيد رضا، ص 101–102.

من أصول تراثه اللغوي القديم، ولا هو واكب هذا التطور الهائل في المناهج اللسانية الحديثة التي تبناها دعاة التيسير

ولعل في إشارته إلى التركيبين الإسناديين الاندماجيين، وغير الاندماجي هو أن جعفر دك الباب قسم الجملة إلى ثمانية أنماط على النحو التالي : ([1])

1- م (مد)، حيث م (مسند)، و(مل) مسند اليه، ويتألف هذا النمط من كلمة واحدة، أي الكلمة الجملة نحو: كتب = كتب (هو).

2. مد، حل ويتألف من كلمتين متصلتين صرفيا، أولهما فعل والثانية ضمير متصل فاعل، وذلك نحو: كتب، ويلاحظ أنّ التركيب هنا تركيب إسنادي اندماجي.

3. م + مل، كلمتان منفصلتان صرفيا تشكلان تركيبا إسناديا غير اندماجي نحو: كتب الطالب، كتب طالب.

4. مل 1+ م (مل2)، نحو: الطالب كتب = الطالب كتب هو، وهو كما يلاحظ، تركيب إسنادي خبره ضمير يعود إلى المسند إليه.

5. مل 1، وذلك من نحو: الطلاب كتبوا، أنا كتبت، وهو تركيب إسنادي يشكل الخبر فيه تركيبا إسناديا اندماجيا.

6. مل1 + (م+ مل2)، وذلك نحو: الطالب كتب زميله، وهو كما يلاحظ، تركيب إسنادي، وخبره تركيب إسنادي غير اندماجي.

7. مل + م : وذلك نحو قوله: أبوه مريض (والمبتدأ هنا اندماجي غير إسنادي) ، ونحو : أبوه زيد مريض (والمبتدأ تركيب غير إسنادي غيري اندماجي).

8. مل1 + (مل2+م) : وذلك نحو قولنا: زيد أبوه مريض، وهو يتألف من مبتدأ يشكل تركيبا اندماجيا غير إسنادي، وخبر مؤلف من تركيب اندماجي غير إسنادي. وكان جعفر دك الباب قد نادى بتبسيط نحو اللغة العربية بالتأكيد على الوظيفة الأساسية للغة، تلك الوظيفة التي تتمثل في كونها وسيلة للاتصال بين الناس. ([2])

---

[1] – جعفر دك الباب، مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية، ص 61–63.

[2] – جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة الجليل، ط1، دمشق 1980، ص8.

انطلق دك الباب من نظرية عبد القاهر الجرجاني في دعوته إلى توحيد (علم قواعد اللغة العربية) على أساس بنيوي وظيفي، ويقتضي ذلك حسب رأيه دراسة الجملة، آخذة في الحسبان بنيها النحوية (الساكنة)، وبنيتها الإخبارية (الديناميكية)، وهو يرى بأنّ الجرجاني أشار إلى أنّ القصد من الكلام هو إعلام السامع شيئا جديدا لا يعلمه. وتشير المدرسة البنيوية الوظيفية إلى أن الجملة الخبرية كوسيلة للاتصال يجب أن تعلم السامع ما يعتبر بالنسبة له جديدا في الموقف أو المقام الراهن. ([1])

ولأنّه متأثر بفكر الجرجاني دعا جعفر دك الباب إلى توحيد علمي النحو والمعاني، وعدم الفصل بين درس الأصوات اللغوية وقواعد الصرف، كما يستلزم في الوقت نفسه عدم الفصل بين قواعد النحو وعلم المعاني.

وذلك يعني أن يدرس النحو من خلال درس اللّغة على أنّها نظام من المستويات مختلفة متآزرة تحقّق وظيفة اللغة الأساسية المتصلة بالتواصل. ([2])

وقد لمّح جعفر دك الباب بالفعل إلى أنّ تأليف الكتب على هذا المنهج، سواء أكان ذلك على صعيد الجامعات، أم المدارس سيساهم في ربط اللغة الفصحى بالحياة من جديد والخروج من مضيق الازدواجية اللغوية التي يعيشها أبناؤنا هذه الأيام. ([3])

ومهما يكن من أمر فإنّنا تأكدنا بأنّ جعفر دك الباب حاول محاولة جادة في التقريب والمماثلة بين القديم والحديث ليعتبر ذلك فرصة لإظهار إسهام العرب في بناء الحضارة الإنسانية، وفهم تراثنا العربي وشرحه في ضوء منجزات العلم الحديث هو السبيل لانتزاع اعتراف العالم بمدى المساهمة الإيجابية للأمة العربية في الحضارة الإنسانية. ([4])

فقد آمن دك الباب بالعامل الذي هو نوع من التعليل، وكان عنده جزء من التفسير الوظيفي الذي سعى إليه من أجل تحليل الكثير من قضايا النحو العربي.

---

[1] – جعفر دك الباب، مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، العدد، (135–136)، ص 59.

[2] – جعفر دك الباب، ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها، ص30.

[3] – المرجع نفسه، ص 30

[4] – جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الاعجا، نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث، ص7.

5 - موقف أحمد المتوكل من التعليل النحوي:

قام أحمد المتوكل بتأليف كتب عديدة تشيد بالمنهج الوظيفي وتتخذه مثالا صالحا لوصف وتفسير كثير من قضايا اللغة العربية. ومن أبرز هذه المؤلفات:

- الوظائف التداولية سنة 1985.
- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، سنة 1986.
- من البنية الحملية إلى البنية المكونية، سنة 1987.
- من قضايا الربط في اللغة العربية، سنة 1988.
- قضايا معجمية سنة، 1988.
- اللسانيات الوظيفية، سنة 1989.
- من قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، سنة 1995.

يسعى أحمد المتوكل بمؤلفاته، هاته التي ألفها في الاتجاه الوظيفي، إلى إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم وصهره في الفكر اللغوي الحديث على نحو يمكن من وصف اللغات الطبيعية وتفسيرها، ومن بينها اللغة العربية، وانطلاقا من هذا التوجه فقد اتكأ على تحليلات ومفاهيم من التراث اللغوي القديم: نحوه وبلاغته، موضحا أن هناك نظرية تداولية تنتظم العلوم اللغوية المختلفة: النحو، واللغة، والبلاغة، وفقه اللغة، وأن هذه النظرية قابلة للقرض والاقتراض، كما أن ذلك يحقق له إعتاء؟ النحو الوظيفي الذي يقترحه، وتقويم مجموعة من المصطلحات الوظيفية التي استخدمها النحو العربي والبلاغة العربية كوظيفة المبتدأ، أو البدل، والتابع ، وظواهر التخصيص والعناية والحصر. ([1])

- نموذج النحو الوظيفي لدى المتوكل :

يهدف المتوكل إلى وصف اللغة العربية وتفسيرها، معجما وتركيبا وصرفا

[1] – أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء 1986، ص 27 – 28.

ودلالة وتداولا في إطار النحو الوظيفي، ويتم اشتقاق الجملة وفق النموذج، بواسطة بنيات ثلاث هي: البنية الحملية، والبنية الوظيفية، والبنية المكونية.

وتتكون البنية الحملية من الأساس الذي يتألف من المعجم وقواعد تكوين المحمولات؛ و يتكون المعجم من أطر حملية (أصول) كالفعل، وأطر (حدود) هي سائر الكلمات في الجملة، وباستخدام قواعد تكوين المحمولات يتم تكوين أطر حملية نووية: أي أطر لا تشمل إلا على (الحدود – الموضوعات)، وباستخدام قواعد توسيع الأطر الحملية ينتج ما يطلق عليه (الحدود – اللواحق)، بعد ذلك يجرى تطبيق قواعد إدماج الحدود ليتم بذلك تكوين البنية الحملية. ([1])

ويمكن تصنيف المحمولات وتفسيرها في الجملة على النحو التالي:

(شرب)، على سبيل المثال، هو (فعل) (حي) (منفذ) (سائل) (متقبِّل) (زمان)؛ وهذا يعطي إطارا محموليا. وقد يجري توسيعه فيصبح على النحو التالي :

شرب زيد شايا اليوم (في المقهى).

ومن ثم يرافق المحمول (شرب) المحور(الفاعل، المفعول) ولِكُلٍّ وظيفة دلالية. ([2])

ويدل الإطار المحمولي، وفق هذا التصور، على واقعة يقوم كل عنصر في بنيتها بدور معين، وقد تكون الوقائع :

- أعمالا ، نحو : شرب زيد لبناً.
- أو أحداثا، نحو : فتحت الريح النافذة.
- أو أوضاعا، نحو : زيد جالس فوق الأريكة.
- أو حالات، نحو : زيدٌ فرحٌ.

أما ما يرافق المحمول من محلات لحدوده فتفرضها قيود الانتقاء التي يوفرها هذا المنحى و تفرضها طبيعة المحمول. ([3])

---

[1] – المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م، ص 14 – 15.

[2] – المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، لدار البيضاء، 1986م، ص 13.

[3] – المرجع السابق، ص 11 – 12.

على أن ما ينبغي التركيز عليه أن البنية الحملية تعد مدخلا للبنية الوظيفية، ويوضح المتوكل أن أول ما يتم إسناده هو الوظائف التركيبية، التي تنحصر، حسب تصوره، في وظيفتي الفاعل والمفعول، ثم يبّين أن السبب في أسبقية إسناد الوظائف التركيبية يكمن في أن مكونات هذه الوظائف قد تحمل وظائف تداولية، كما هو شأن الفاعل الذي يحمل وظيفة المحور. ([1])

ويأتي في الدرجة الثانية إسناد الوظائف التداولية، ومنها ثلاث وظائف خارجية هي :

1 – المبتدأ :

وهو من منظور وظيفي، وظيفته خارجية، أي أنه لا يَدخل ضمن نطاق الحمل، فحين نقول: زيدٌ، أبو مريض، فإنّ (زيدًا) لا يدخل ضمن نطاق الحمل. ([2])

يرى أحد المعاصرين بأن ما يؤخذ على هذا التوجه أن العبارات في النحو العربي لا تقتصر على هذا النمط، فهناك مثل: الولد مجتهد. فهل يعني ذلك أن الولد يقع خارج الحمل؟ وحتى لو قيل: إنّ في (مجتهد) ضميرا مُقدّرًا (هو)، فإن ذلك لا يقف شاهدا على أن (مجتهد هو) يشكل حملا يقع الولد خارج نطاقه، وإلا فإن هذه ستكون غير واقعية " . ([3])

2 – الذيل :

هو المكون الذي يوضح، أو يعدل، أو يصحح، معلومة واردة في الحمل، وعلى ذلك فإنّ الذيل قد يكون:

* ذيل توضيح، نحو أخوه مسافر، زيد، ونجحا الطلبان.
* أو ذيل تعديل، نحو : ساعني زيد سلوكه، وقرأت الكتاب نصفه.
* أو ذيل تصحيح، نحو: قابلت اليوم زيدا، بل خالدا، وزارني خالد بل عمرو.

---

[1] – المتوكل، الوظائف التداولية، ص 15 – 16.

[2] – المرجع نفسه، ص 113.

[3] – محمد عطا موسى، النحو العربي في القرن العشرين، ص 332.

يلاحظ أن هذه الوظيفة الخارجية، وهي (الذيل) تشبه إلى حدّ ما البدل والمبتدأ المؤخر أو ما يسمى الإضراب في النحو العربي التقليدي، فإذا كان الذيل يحمل وظيفة تداولية كالمبتدأ المؤخر، فإنه يأخذ الحالة الإعرابية (الرفع)، وإن كان يحمل وظيفة دلالية، أو تركيبية، فإنه يأخذ حالته الإعرابية حسب موقعه في الكلام تماما مثل التوابع في النحو التقليدي.

3- المنادي :

وهو كما يعرفه المتوكل، وظيفة تسند إلى المكون الدال على المنادى في مقام معين. نحو قولنا: يا زيد، أخوك مقبل، فهو يعتد جملة المنادى (يا زيد) وظيفة خارجية، أي واقعة خارج إطار الحمل (أخوك مقبل)، وأن هذه الوظيفة، كما الوظائف التداولية الأخرى، مرتبطة بالمقام. ([1])

ونشير هنا إلى أن النداء ينتظم ثلاث وظائف هي: (المنادي)، و(المندوب)، و(المستغاث). وأن النحو يرقى إلى الكفاية النمطية التي أشار إليها المتوكل، كلما قلت أنماط الوظائف الفرعية التي تشكّل في محصلتها وظيفة رئيسية كالنداء. ([2])

أما حالة المنادى الإعرابية، النصب، فيفسرها المتوكل بأنه أخذها من كونه يحمل وظيفة تداولية، ولا يحمل وظيفة تركيبية، أو دلالية، وهما وظيفتان لا يحملهما إلا المكّون الذي يكون موضوعا من موضوعات محمول الجملة. ([3])

إن المنادى منصوب إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف، أو نكرة غير مقصودة، ومبنيٌّ على ما يرفع به إذا كان نكرة مقصودة أو معرفة، وهو منصوب تقديرا، ويُفسرُ نصبه بكونه مفعولا به لفعل محذوف تقديره : أدعو أو أنادي.

نجد أن المتوكل يوافق النحاة العرب القدماء في اعتبارهم الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المنادي هي النصب، سواء تحقق النصب سطحا، أو لم يتحقق، لكنه يخالفهم من جهة اعتبارهم المكون المنادى يأخذ الحالة الإعرابية، النصب، لا بمقتضي

---

[1] – المتوكل، الوظائف التداولية، ص 161.

[2] – المرجع نفسه، ص 163.

[3] – المرجع نفسه، ص 164.

تقدير فعل ناصب، بل بمقتضى وظيفته التداولية نفسها طِبْقًا للمبدأ العام المعتمد في إسناد الحالات الإعرابية، كما تنص على ذلك مبادئ النحو الوظيفي. ([1])

أما الوظائف الخارجية فيحصرها المتوكل في وظيفتين إحداهما: البؤرة : وسند وظيفتها إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية، أو الأكثر بروزا في الجملة. ([2])

وهو يميّز بين نوعين من البؤر:

- **بؤرة المقابلة**:

وهي الوظيفة التي تستند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يتردد المتكلم في ورودها. وقد تستند إلى الحمل برمته، أو إلى أحد مكوناته.

ويتم ذلك بوساطة الهمزة. ومن أمثلة على ذلك: أَحَضَرَ الضيوف؟ أم لا (الإسناد إلى الجملة)، أغدا ألقاك؟ (أم بعد غد) (الاسناد إلى أحد مكونات الجملة). ([3]) وتحسن الإشارة هنا إلا أن النحاة العرب أشاروا إلى ذلك حين ميّزوا بين استعمال الهمزة لطلب التصوّر واستخدامها لطلب التصديق. ([4])

- **بؤرة الجديد :**

وتعرف بؤرة الجديد بأنها البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (المعلومة التي لا تكون قاسما إخباريا مشتركا بين المتكلم والمخاطب)، وتستند هذه الوظيفة إلى أحد مكونات الجملة، مثل قولنا: عاد زيد من السفر البارحة (لا اليوم). وحدثني عمرو البارحة عن مقالته (لا كتابه).

وقد تتحقق هذه الوظيفة بإسنادها إلى أحد أسماء الاستفهام كقولنا: من زارك البارحة ؟ ماذا شرب زيد؟ متى عدت من السفر؟

وقد تسند هذه الوظيفة إلى الجملة برمتها نحو قولنا: هل حضر الضيوف؟ ومن المتعارف أن (هل) تدخل على (بؤرة الجديد) المسندة إلى الجملة وحسب. ([5])

---

[1] – المرجع السابق، ص 163.

[2] – المرجع نفسه، ص 28.

[3] – المرجع نفسه، ص 33.

[4] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص 333.

[5] – أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص 24 – 28.

- **المحور :**

وهو وظيفة داخلية أسند إلى المحدث عنه داخل الحمل، من ذلك قولنا: متى رجع زيد ؟ ومن قابل زيدا ؟... فزيد، في الجملتين يحتل وظيفة محور، لكن البؤرة هنا تكمن في المكون الذي يمثل محظ استفهام المتكلم، ويشير إليها في السؤالين السابقين المكونان متى، ومن.

وجدير بالذكر أن وظيفة المحور([1]) قد تسند إلى أيّ من عناصر الجملة يكون موضع الحديث على ألا يحمل أية وظيفة تداولية أخرى. ([2])

ومن الأمثلة على ذلك: رجع البارحة زيد، اللَّحْمُ، الرطل بعشرين درهما، في الدار رجل، الضيوف حضروا (الواو)، زيدا قابلته . ([3])

أما الوظائف الدلالية فقد حصرها في الوظائف الآتية: المُنْفِذّ، والمتقبل، والمستقبل، والأداة، والزمان، والمكان.

ومن الفوائد التي يستخلصها المتوكل في هذا المجال ما يلي: أن الحالات الإعرابية في اللغة العربية الفصحى ثلاث: حالتان إعرابيتان وظيفيتان، وهما الرفع والنصب، وحالة بنيوية هي الجّر. ([4])

كما أن هذه الحالات البنيوية يفسرها بأنَّها تحجب الحالة الإعرابية الوظيفية سواء أكانت وظيفية تركيبية أم دلالية أم تداولية. ([5])

وهذا يعني أن المكون المسبوق بحرف جرّ الحامل وظيفة من الوظائف السابقة يكون مجرورًا بغض النظر عن وظيفته. وهذا يفسّر معنى الحجب الوارد هنا.

ويذهب المتوكل إلى أن الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية تحجب

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 69.

[2] – المرجع نفسه ، ص 74.

[3] – المرجع نفسه ، ص 69.

[4] – أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء،1987، ص33.

[5] – المرجع نفسه، ص 35.

الحالة الإعرابية التي تخول المكون بمقتضى الوظيفة الدلالية،([1]) فإن قلنا : صيم شهر رمضان، فشهر يحمل وظيفة دلالية هي الظرف إلى جانب كونه نائب فاعل، ولكنه يعرب نائب فاعل وحسب بمقتضى وظيفته التركيبية.

يقسم المتوكل الحالات الإعرابية إلى ضربين:

- **أولهما : الحالات الإعرابية اللازمة:** أي الحالات التي لا تتغير بتغير سياقاتها الوظيفية، ولا بتغير سياقاتها البنيوية. ولذلك يمثل لها كما هي داخل المعجم،([2]) ويقصد المتوكل بها حالة البناء.
- **وثانيهما : الحالات الإعرابية غير اللازمة:** بها المكونات المعربة. ([3])

يلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير بين النحو الوظيفي والنحو العربي، فهناك حالة بناء، وحالة إعراب.

ويذكر المتوكل أن الحالات الإعرابية التي تم الحديث عنها هي حالات مجردة، وأن العلامات التي تدل عليها تظهر على السطح حينا، لكنها قد لا تظهر حينا آخر. ([4]) ومعنى ذلك أنّ المتوكل حاول أن يقرّب النحو الوظيفي مما هو سائد في النحو العربي التقليدي.

وينطلق المتوكل من ذلك فيقسم الإعراب، من حيث ظهوره إلى ضربين:

- **أولهما : الإعراب المجرد:** ويقصد بذلك الحالات المجردة من رفع ونصب وجرّ.
- **ثانيهما: الإعراب المتحقق (السطحي):** وهو يشير به إلى العلامة الإعرابية. ([5])

- تفسير المتوكل لظاهرة التقديم و التأخير في التراث اللغوي :

وصف عبد القاهر الجرجاني لظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية الذي ينطلق المتوكل منها يقول: " وأعلم أنّ من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء

---

[1] – المرجع السابق، ص 34.

[2] – المتوكل، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص 33.

[3] – المرجع نفسه، ص 33.

[4] – المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 19.

[5] – المتوكل، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص 33.

وتأخيره على قسمين، فيجعل مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يُعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعه على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعه. ذلك لأنّ من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدلّ تارة ولا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول، مثلا، على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك القضية في كلّ شيء وكل حال، ومن سبيل من يجعل التقديم سواء، أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال، فأما أن يجعله بينَ بينْ فيزعم أنه للفائدة في بعضها، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض فمّما ينبغي أن يرغب عن القول به " . ([1])

الملاحظ أن الإمام عبد القاهر الجرجاني يركز بشكل خاص على مبدأ العناية والاهتمام، وهو يفسر ما ذهب إليه بهذا الخصوص بقوله: قال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول: " كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بشأنه أعنى، وإنّ كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم ". ([2])

ولم يذكر في ذلك مثالا. وقال النحويون: " إنّ معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في الفعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث في الأرض ويفسد فيكثر منه الأذى، أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه. فإذا قتل، وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنه يقدم ذكر الخارجي. فيقول: " قتل الخارجي زيد ". ولا يقول: " قتل زيد الخارجي"، لأنه يعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي... ". ([3])

وتعقيبا على رأي الجرجاني يستخلص المتوكل أن للتقديم أيا كان دلالة، وأنّه ليس هناك تقديم (مفيد " ذو دلالة ") ، و(تقديم غير مفيد)، وهذا يعني بلغة المتوكل أمرين : ([4])

---

[1] – الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 83.

[2] – المصدر نفسه، ص 80.

[3] – المصدر نفسه، ص 80.

[4] – أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 72.

- ترتيب المكونات داخل الجملة محكوم دلاليا (اقرأ: إخباريا).

- ليست هناك قواعد تقديم (نحوية)، وقواعد تقديم (أسلوبية) إذا استثنينا عمليات التقديم التي يقتضيها (الإيقاع) في النصوص الشعرية مثلا.

ويعتبر المتوكل المبدأ الذي ينطلق منه الجرجاني في وصفه، لظاهرة التقديم، سليما في عمومه إلاّ أنّه، مع ذلك، يبقى في حاجة إلى إيضاحين:

1 – بناء على التمييز الذي سبق أن أشرنا إليه بين البنية الدلالية والبنية الإخبارية للجملة، نقول: إنّ التقديم لا يؤثر في البنية الدلالية (بالمعنى الضيق الذي أعطيناه لهذا المفهوم)، وإنما يؤثر في (البنية الإخبارية) للجملة.

فنحن نتبنى مبدأ الجرجاني شريطة أن نفهم العبارتين (مفيد) و(يدل) على أنهما حاملتان لمفهومين (بلاغيين) مرتبطان بعلاقة (المقال) و(المقام)، وأنهما تعنيان بلغتنا " مؤثر في البنية الإخبارية للجملة.

2 – يعلل الجرجاني التقديم انطلاقا من المفهوم العام (العناية والاهتمام)، وهذا المفهوم غير كاف في وصف هذه الظاهرة، إذ يؤدي إلى عدم التمييز– كما نبه لذلك الفاسي الفهري – بين التقديم داخل المجال الذي يلي الفعل والتقديم في المجال الذي يسبق الفعل وإلى الخلط بالتالي، بين جمل ذات خصائص متباينة. ([1])

ويمثل لهذا لخلط بالجملتين الآتيتين:

- قابل هنداً خالدٌ.

- هنداً قابل خالدٌ.

وفي تحليله للتفسير الذي يُبرّر الجرجاني تقديم المفعول على الفاعل حين يراد الاهتمام والعناية به يلاحظ المتوكل أن المفهوم الذي يمكن أن يقابل مفهوم (الاهتمام) هو مفهوم (البؤرة)، غير أنه عدل على هذا التأويل الآتي، يقول: " يفهم من النص أن (المهتم به): هو ما يتقاسم المتكلم والمخاطب معرفته، ويشكل محط اهتمامهما. هاتان الخاصيتان من مقومات التعريف الذي يعطي في الدرس الحديث للوظيفة التداولية

[1] – المرجع نفسه، ص 73.

المحور" . ([1])

ويستخلص مما سبق أن الموقع الذي يتوسط موقعي الفعل والفاعل، ويرمز بالموقع " س" في البنية الرُتبية " ف، س، فا " موقع غير محايد تداوليا، وأنّ المكون الذي يحتله المكون المفعول أو غيره يحمل وظيفة تداولية، وأن هذه الوظيفة هي الوظيفة " المحور" ؛ وهذا ما ساق له المتوكل أدلة للاحتجاج، قادته إلى استنتاج أن الموقع " س"، في البنية الرتبية " ف، س، فا "، لا يحتله المكون المُبَأَّر سواء كان بؤرة جديد أم كانت بؤرة مقابلة. ([2])

لقد انطلق المتوكل من رأي الجرجاني، وبيّن جوانب الاتفاق والاختلاف معه، ثم استدل بالملاحظات التي ساقها على أنّ المكوّن الذي يتوسط في اللغة العربية الفصحى، بين الفعل والفاعل، مكوّن يحمل، بالإضافة إلى وظيفته الدلالية "، أو وظيفته الدلالية التركيبية " الوظيفة التداولية " المحور".

وعلاوة على هذا الاستدلال يورد عاملا آخر يوجب توسيط مكوِّن ما بين الفعل وفاعله، وهو عامل التعقيد المقولي (categorical complexity)، الذي يلعب دورا في ترتيب المكوِّنات داخل جمل اللغات الطبيعية، فالمكونات الأبسط مقوليا الضمائر، والمركبات الاسمية، تنزع إلى أن تُقَدِّم على المكونات الأعقد مقوليا " المركبات الاسمية المعقدة، (الجُمل)، ويتجلى هذا المبدأ في سُلميَّة من النوع الآتي: ضمير لاصق> ضمير منفصل> مركب اسمي> مركب حرفي> مركب اسمي معقّد> جملة) . ([3])

يلحظ أن المتوكل استطاع بتفسيره هذا لرأي أحد العلماء الذين حاولوا بنظريتهم أن يجمعوا بين علم النحو وعلم المعاني في النظرية تسمى نظرية النظم أن يجمع بين التراث النحوي وما ورد عند اللسانيين المحدثين في الاتجاه التفسيري الوظيفي.

فقد أظهرت لنا الأمثلة السابقة " أن المتوكل، في حديثه عن ظاهرة التقديم والتأخير، فقد انطلق من رأي الجرجاني، ثم استدل على صحة بعض ما ذهب إليه هذا النحوي، وبعض ما أخفق فيه، ثم عرض للجوانب التي يمكن أن نتدارك بها تصورات القدماء

---

[1] – المرجع السابق، ص 73.

[2] – أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 73 – 74.

[3] – المرجع نفسه، ص 77.

مستلهما، في ذلك، معطيات النحو الوظيفي، كما هو الشأن بالنسبة لمقولة " التعقيد المقولي"، وبكل ذلك يبني استدلاله على الجمع بين ما هو قديم وما هو حديث ".([1])

تكشف لنا التحليلات السابقة عن وجود وجوه الاتفاق، وأخرى الاختلاف بين التعليل في النحو العربي والتفسير الوظيفي؛ فالمتوكل يقبل ببعض المفاهيم النحوية، ويوظفها في تحليله لمعطيات اللغة العربية وظيفيا، ومن ذلك مفهوم (المبتدأ) و(المنادي)...، غير أن الكيفية التي يوظف بها هذه المفاهيم تجعلها منعزلة عن سياقاتها المرجعية. فالمبتدأ في النحو العربي لا يمكن أن ينفصل عن دلالاته العاملية، وعن الإطار العام الذي وضع فيه النحو العربي. كما أن مفهوم (المنادى) و(الاستغاثة)، و(الندبة) لا يراعى الفروق بين هذه المفاهيم، كما هي مفصلة في كتب النحو" . ([2])

أما بخصوص الاختلاف بين التفسير الوظيفي والتعليل النحوي، فإنهّا تهمّ بعض قواعد النحو العربي التي رأى المتوكل أنها في حاجة إلى مرجعية اعتمادًا على معطيات النحو الوظيفي.

ومن بين ما لاحظه بهذا الخصوص رفض النحاة الابتداء بالنكرة، إلا إذا عمّت أو خصّت، لذلك لم يقبلوا بجمل من قبيل: (كتاب عندي)، و(رجل في الدار) غير أن المتوكل يعتبر الجملتين صحيحتين، فهما فاعلان أسندت إليهما (بؤرة مقابلة) كوظيفة تداولية. ([3])

والواقع أن ما ذهب إليه المتوكل لا يطعن في تفسيرات النحاة، لأن منهجهم في التحليل هو الذي فرض عليهم عدم الخلط ين باب الابتداء وباب الفاعل. ويختلف المتوكل مع النحاة من جهة تحديدهم للمبتدأ في بعض الجمل، فما اعتبره النحاة مبتدأ يعتبره المتوكّل محورا. ([4])

ومن جوانب الاختلاف بين التفسير الوظيفي للمتوكل وتعليلات النحاة يمكن أن

---

[1] – حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 366.

[2] – المرجع نفسه، ص 387.

[3] – أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 91 – 92.

[4] – المرجع السابق، ص 113.

نشير أيضا إلى ما يلي: أخوه مسافر زيد، ساءني زيد سلوكه، قابلت اليوم زيدا بل خالدا.

إن المكونات الاسمية " زيد " و" سلوكه " و" خالد " هي على التوالي مبتدأ، أو بدل ومضرب به غير أن المتوكل يعتبرها على اختلاف خصائصها البنيوية حاملة لوظيفة واحدة هي وظيفة (الذيل). ([1])

ومعنى ذلك أنه لا يوجد اختلاف كبير بين تعليلات النحاة والتفسير الوظيفي للمتوكل إلا من جهة تلك المصطلحات الوظيفية، إذ لا فرق بين أن يقول النحاة: هذا فاعل، وذاك مفعول به، وذلك مبتدأ، وأن يقول الوظيفيون: هذا محور، وتلك بؤرة، وذلك ذيل، وهذا لعمري من شأنه أن يزيد النحو صعوبة وتشويشا، ونحن نبتغي تيسير النحو لا أن نزيد الطين بلّةٍ بتنوع هذه المصطلحات إذ " أَنَّ ضبط المعايير اللازمة لإنجاز الكلام في مقام معين أمر عسير نظرا لكثرة المعطيات التي على المرء أن يلمَّ بها في مقام معين، هذا إلى جانب أن هذه المعطيات عرضة للتغيير من حين لآخر، كما أن من الملاحظ على هذا المنحى أن مهمة إسناد الحالات الإعرابية لا تتسم بالوضوح الذي يتسم به النحو العربي التقليدي، إذ يكفي في هذا النحو مجرد تأمل موقع المكون الإعرابي ليحكم المرء على حالته الإعرابية، في حين أن المرء بحاجة إلى معرفة الوظائف المختلفة المسندة إلى المكوِّن، تركيبية كانت، أو دلالية أو تداولية ليتسن له الحكم على حالته الإعرابية. هذا إلى جانب أن النحو الوظيفي قد عطّل مهمة الوظيفة الدلالية في تحديد الحالة الإعرابية عند وجودها إلى جانب وظيفة تركيبية، مع أنّ الدلالة تسهم إلى حد كبير في ذلك، كما يستلزم ذلك أن النحو الوظيفي قد ابتدع وظائف لا تبدو ذات أهمية في بعض الأحيان ". ([2]) ومهما يكن الأمر فإن مفاهيم التعليل في النحو العربي" تشكل منظومة مرجعية خاصة بالثقافة العربية الإسلامية القديمة، إنها تدخل ضمن نسق فكري وُضع في فترة تاريخية محددة نتيجة عوامل معينة، وقام على أسس فكرية معينة باعتبارها جزءا من بنية ثقافية عامة هي

---

[1] – المرجع نفسه، ص 144.

[2] – موسى محمد عطا، مناهج الدرس النحوي، ص 364.

الثقافة العربية بمختلف مكوناتها الحضارية : فكرية، اجتماعية، ودينية، وسياسية ". ([1])

لذلك فالمقارنة بين مفهوم التعليل في النحو العربي القديم، وبين مفهوم التفسير في الاتجاه الوظيفي تفتقر إلى الكثير من " مقومات التحليل الابستمولوجي السليم".([2])

إذ " أنّ لِكُلّ خصوصيته الابستيمولوجية وأبعاده الخاصة به فالمفهوم ليس معطى، ولكنه بناء نظري من شبكة تصورية عامة ". ([3])

المبحث الرابع

المنهج التأصيلي والتعليل النحوي.

[1] – مصطفى غلفان، اللسانيات في العربية الحديثة، ص157.

[2] – حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص389.

[3] – مصطفى غلفان، النحو العربي واللسانيات، أية علاقة ؟ ، مجلة فكر ونقد، المغرب، العدد 72، 2005، ص3.

توطئة :

يستهدف الباحثون من خلال الاتجاه التأصيلي إلى دراسة الفكر اللغوي العربي القديم من حيث أنّه تصورات ومفاهيم وطرق تحليل في ضوء النظريات اللسانية الحديثة، وذلك سعيا إلى التوفيق بين مضامين التراث اللغوي العرب، وما تقدّمه اللسانيات الحديثة من نظريات.

وينتهج أصحاب هذا الاتجاه في سعيهم لتأصيل جوانب من نظرية النحو العربي منهجا تقابليا. هذا المنهج الذي " كان من بين المناهج التي اصطنعها النحاة العرب المحدثون في نطاق البحث على أساس التحليل التقابلي (Contrastive Analysis)، وهو اتجاه آني (Synchronic) يقوم على دراسة الفروق بين لغتين أو لهجتين أو أكثر لاستخلاص مبادئ يمكن الاستناد إليها في ترجمة مشكلات تعليم اللغات وحلها، ولاسيما اللغات الأجنبية ".([1])

وتسير الدراسات التقابلية في اتجاهين: ([2])

الأول: اتجاه نظري يدرس الجانب المراد دراسته في لغة ما دراسة مستوفاة، دقيقة، متعمقة، ودراسة هذا الجانب من اللغة المقابلة بالقدر نفسه من الأهمية والدقة، ومن ثم إجراء دراسة تقابلية بين الجانبين، للتوصل بالتالي إلى مواطن تشابه أو تكافؤ أو تداخل فيما بينهما.

والثاني: اتجاه تطبيقي وظيفي يسعى إلى تيسير تعلم لغة ما بدراسة مستويات مختلفة منها دراسة صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية، مقابل دراسة مشابهة من لغة أخرى مقصودة وبيان ما يمكن أن تتضمنه واحدة لتسهيل تعليم الأخرى، والإفادة من العادات اللغوية في كل لغة من هاتين اللغتين، والتغلب على الصعوبات التي قد تكتنف مسيرتها النظرية، أو التطبيقية.

وكان للدراسات التقابلية في النحو نصيب من الدراسات التي تمت على أساس هذا المنهج فتم به الكشف عن مدى التقارب، أو التباعد بين النحو العربي وأنحاء

---

[1] – موسى عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 228.

[2] – يوسف الهليس، تطوير دراسة اللغة العربية، مقال في مجلة المعرفة، العدد178، كانون الأول، 1976، ص159 – 172.

أخرى.

ومن أولئك الباحثين الذين خبروا هذا الاتجاه بإقامة التقابل بين أنظار، أو اتجاهات في النحو العربي، وأنظار، أو اتجاهات في النحو الغربي عبد الرحمن الحاج صالح في كتابه (المدرسة الخليلية الحديثة) الذي راح يبحث في الماضي والحاضر ليتخذ من الماضي دليلا على أصالة النحو العربي، ومن الحاضر دليلا على تلاقي أنظار النحو العربي مع أنظار المدرسة التحويلية التوليدية. ([1])

ونهاد الموسى الذي وضع في هذا المجال كتابه (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث)، وفيه تخير مناهج وأصولا وأنظارا، وأمثلة من النحو العربي، وقابلها بمشابهاتها في نظريات لغوية غربية حديثة، كالبنيوية، والتحويلية التوليدية، والوظيفية.

كما برز هذا الاتجاه في أعمال عبد القادر المهيري، وخاصة كتابه الموسوم بـ (نظرات في التراث) حيث حاول المقابلة بين جوانب من نظرية النحو العربي، وجوانب من المنهج التحويلي التوليدي. كما تجلى ذلك في بعض أعمال نهاد الموسى، ولاسيما كتابه (التفكير اللساني في الحضارة العربية)، وعند حسام البهنساوي في كتابه (أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ولا أجدني متفقا مع أحد المعاصرين الذي اعتبر ميشال زكريا يمثل هذا الاتجاه،([2]) لأننا نجده قد غالى فتجاوز التراث االنحوي الكبير إلى نحو غربي خالص، محاولا تطبيقه بحذافيره على اللغة العربية. ([3])

وسنحاول في هذه الدراسة تقديم نموذجين رائدين يمثلان المنهج التأصيلي أصدق تمثيل حيث قدما رؤية نموذجية لأصول التعليل النحوي، وطبقاه في سائر بحوثهم، والباحثان هما: عبد الرحمن الحاج صالح، ونهاد الموسي.

---

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللغوية الإنسانية، ندوة اليونيسكو حول اللسانيات وتطورها في الوطن العربي، الرباط، 1987، ص 373.

[2] – أنظر خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو، ص 242.

[3] – أنظر ميشال زكريا، الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد الغة العربية، ص 7 – 71 وما بعدها.

1 - موقف عبد الرحمن الحاج صالح من التعليل النحوي :

حاول عبد الرحمن الحاج صالح أن يُؤَصِّل للفكر اللغوي العربي القديم، فعكف على دراسة آراء أحد علماء اللغة الأوائل، وهو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأحد تلامذته وهو سيبويه. وذلك لإيمانه بوجود نظرية دقيقة في أصولها ومفاهيمها في النحو العربي الأصيل، ولكي تتضح لنا هذه الحقيقة " لابد من إعادة قراءة التراث الذي تركه لنا أوائل النحاة ليس على ضوء النظريات اللسانية الحديثة فقط، وإنما بدراسة ابستمولوجية دقيقة لمفاهيم النحاة، وتصوراتهم، وطرق تحليلهم، وبدون إسقاط أي تصور آخر لتصور النحاة العرب المتأخرين، أو تصور الغربيين عليها ". ([1])

ولقد أعاب عبد الرحمن الحاج صالح على الوصفيين تلك الانتقادات التي وجهوها إلى التراث النحوي العربي القديم، وذلك " لأن النحو العربي قد وضع على أسس ابستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنيوية، وخصوصا في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته، هذا وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب فقط، بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث باللغة نفسه، وتدوين الكلام من أجل التحليل".([2])

وكان رواد اللسانيات الوصفية من الباحثين العرب المحدثين قد انتقدوا نظرية العامل والتعليل النحوي، فرأى عبد الرحمن الحاج صالح " أن البحث الصحيح عندهم تصوير للظاهرة ورسم لها، ولذلك فإن السلوك اللغوي عندهم هو ما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار في المشاهدات والعمليات الوصفية، وأمّا ما توارى من الظواهر، وما لا يمكن أن يلاحظ في ضمن هذا السلوك، فيجب ألا يعد به لغيابه عن الحواس. وهذا من أثر المذهب التجريبي المتطرف ".([3])

وكان، كما رأينا سالفا، الوصفيون قد تحاملو كثيراً على تعليلات النحاة ووصفوها بعدم العلمية وبالفساد. يقول أنيس فريحة: " كل رأي في تعليل الظواهر اللغوية، لا يخرج عن كونه رأيا، أو حدسا أو تخمينا. وعندما ندخل في نطاق

---

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، منطق النحو العربي، ص 271.

[2] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 273.

[3] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 17 – 18.

الحدس والتخمين نخرج من نطاق العلم الذي هو موضوعي". ([1]) ويقول محمد عيد: " والتعليل المنطقي إذا لا يصلح وسيلة علمية في اللغة بخاصة والظواهر الاجتماعية بعامة ". ([2]) ورفض عبد الرحمن أيوب التعليل ورأى وجوب " تسجيل ظاهرة الإعراب والبناء دون تعليل لها " . ([3])

وقد ذهب إبراهيم السامرائي" إلى أن التعليل من أساسه شيء غريب في المادة اللغوية النحوية، وهو يتناقض كل التناقض والمنهج الجديد المبني على الوصف". ([4])

ويقول تمام حسان بعد أن نقد نظرية العامل والتعليل: " نرجو أن تكون قد بيّنّا فساد العامل في النحو، بل فساد التعليل الذي هو أصل العامل". ([5])

فهبّ عبد الرحمن الحاج صالح للدفاع عن التعليل النحوي، وسفّه آراء دعاة المنهج الوصفي مؤكدا " أن التعليل هو أيضا من مميزات المعرفة العلمية رغم ما يزعمه أصحاب المذهب المذكور، إذ كيف يقتصر العالم على الملاحظة، وعلى الوصف، ويترك الإجابة عن أهم سؤال يُلقيه على نفسه، وهو السؤال عن كيفية خروج النسب والقوانين والأنظمة إلى الوجود " . ([6])

ويواصل انتقاداته بقوله: " وكذلك نبذوا كل منهج تعليلي، فرجعوا بذلك إلى الوراء، أي إلى نوع من الوصف البدائي، يكتفي بتصوير ما يشاهده، تصويرا شمسيا، وتركوا الأمور الجوهرية التي تنحصر في إقامة النظائر، والكشف عن النسب، والعلاقات العميقة، وبيان الأسس والعلل البنوية، كما رفضوا حق الباحث في الافتراض – وأحوج شيء إلى هذا هو العلم – ظنا منهم أن الأحداث والظواهر قادرة هي بنفسها – وبدون أن يتدخل فيها الباحث – على أن تطلعنا على أسرار حدوثها، وأسباب مجاريها وتحولاتها، وهذا قد كذبته العلوم التجريبية الحديثة التي لا تكتفي بالوصف الساذج، بل تتجاوزه إلى البحث عن الأسباب، ببناء النماذج والمثل الرياضية اللائقة،

---

[1] – أنيس فريحة، تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، ص4.

[2] – محمد عيد، أصول النحو العربي، ص165.

[3] – عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 29.

[4] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص18.

[5] – تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص52.

[6] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 29 – 30.

ثم تجرى على فروضها التجارب، حتى إذا تم بها تصحيحها صارت بذلك حقائق ولو مؤقتة، أو تبطلها إذْ أبطلها الاختيار...". ([1]) ومعنى ذلك أنّ عبد الرحمن الحاج صالح يقبل التعليل ويدافع عنه.

وكان الوصفيون قد تأثروا بالمذهب الإيجابي الذي أرسى دعائمه أوجيست كونت في أوروبا، هذا المذهب الذي ينكر مبدأ التعليل في البحث العلمي، بل ويعتبر العلة كمفهوم ميتافيزيقي محض، وقد سمى هذا المذهب بالايجابية" لأن أتباعه تعلقوا بمشاهدة ما يمكن مشاهدته على ما يزعمون، وتركوا ما يعدونه سالبا غير موجب، وهو البحث عن الأشياء الكامنة وأسرار الظواهر، ومما دعا إليه (كونت A. Compte) هو التمسك بظاهرة الحدوث وتتبع صيرورته من دون أن يلتفت إلى أسباب هذه الصيرورة ".([2])

ولأن عبد الرحمن الحاج صالح أراد الدفاع عن التعليل، فإنه أراد أن يرد على هذا المذهب المغالى، وذلك من خلال وجهين: ([3])

- **الأول :** هو أنه لا يتحقّق أن تكون العلّة من المفاهيم الخاصة بالفلسفة العامة، فزيادة على ثبوت استعمالها كمفهوم تحليلي على يد أكبر العلماء خصوصا بعد أن قال (كونت A . Compte) كلامه فقد ثبت أيضا بإجماع علماء الفيزياء والأحياء وغيرها أن استنباط العلاقات اللازمة بين الأحداث، وإن كان أمرا يدعو إليه المنهج العلمي ليس كل العلم. وإن اكتفى الباحث بالملاحظة الاستقرائية، وإثبات هذه العلاقات، وترك التفسير العلمي لها، والتوجه العقلي المنتظم، فقد أضاع نصف العلم.

- **والثاني :** هو أن (كونت A. Compte) لم يتبين عنده جيدا مفهوم العلة، كما يفهمه العلماء المحدثون، فقد تناسى أن التعليل العلمي الحقيقي هو أن نبين كيف تنتج القوانين بعضها من بعض، لأن هذا التعليل يهتم بالنسب لا بالأحداث كأحداث بحته، وعلى هذا يمكننا أن نثبت عللها، أي أسباب وجودها وحدوثها، لأنه إذا توصلنا إلى بيان كيفية تفرع القوانين بعضها من بعض. فقد بينا بذلك كيفية خروجها إلى الوجود أي عللها وأسبابها بالمعنى العلمي.

---

[1] - المرجع السابق، ص 18.

[2] - المرجع نفسه، ص 28.

[3] - المرجع نفسه، ص 28 – 29.

وهذا قد وضحه العلماء أنفسهم إذ قالوا: إن التفسير العلمي هو في الحقيقة سلسلة من العمليات الاستنتاجية والاستنباطية يجريها الباحث في نفس الوقت على رموز القوانين المجردة وعلى أعيانها المشخصة. فكلما أفضى به الاستنتاج إلى إثبات قضية ما باللزوم العقلي المحض، وتبيّن له في الوقت نفسه ثبوت ما يناسبها في الواقع المحسوس، فقد كشف بذلك عن علتها وسر وجودها، لأنه بفضل ما يجده من انسجام بين ما يفرعه من القضايا على القوانين المجردة (المصوغة بصياغة رياضية)، وبين ما يفرعه من النتائج المحسوسة على مشاهداته للواقع يكون قد حول" المنقول إلى معقول"، أي ما هو منقول إليه بواسطة الحواس إلى ما هو معقول فبين معللا، (وكل معقول فهو معلل بهذه الكيفية) تستسيغه بديهية العقل، ويطمئن له الفكر. فهذا هو التفسير العلمي المنتظم. ([1])

ومعنى ذلك أن عبد الرحمن الحاج صالح يؤكد أن التعليل هو أيضا من مميزات المعرفة العلمية، ويدحض بذلك آراء المذهب الإيجابي الذي تزعمه (كونت Compte)، ويوضح ذلك بطرحه لهذا الاستفهام الإنكاري" إذ كيف يقتصر العالم على الملاحظة والوصف ويترك الإجابة عن أهم سؤال يلقيه على نفسه، وهو السؤال عن كيفية خروج النسب والقوانين والأنظمة إلى الوجود؟ ".([2])

وفي إثباته لظاهرة التعليل قد سفّه عبد الرحمن الحاج صالح آراء البنيويين بقوله: " فإذا عمد اللغوي إلى وصف للغة من اللغات فلا يصح أن يوصف هذا الكلام، أو ذاك بأنه ينتمي إلى العربية أو الإنكليزية، إلا إذا خضع المأخوذ عنه لقوانينها الأساسية وأصول تأديتها، أي لمواضعات أصحابها، فالمعيار هاهنا هو نفسه ظاهرة، ويجب أن لا يُهدر كظاهرة ". ([3])

فالمعيارية التي كانت طاغية في النحو القديم تعتبر ظاهرة، وهو عبارة عن شيء قد تجاهله الوصفيون، وهو أن اللغة ليست فقط نظاما من الأدلة المسموعة بل هي، زيادة على ذلك، قوانين وأصول يعمل بها كل من يتكلم بها دون ما شعور

---

[1] – عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 29.

[2] – المرجع نفسه، ص 29 – 30.

[3] – المرجع نفسه، ص 219.

(ويشعر عندما يعثر لسانه) .

وهذا هو عين الخلاف بين النحو الأوروبي التقليدي، واللسانيات البنيوية، إذ تمتنع البنوية من النظر في القواعد لأنها تفرض، في نظرها، معيارا مُعيّنًا. وفي هذا الموقف يكمن سبب السكون المهول الذي تتصف به هذه النزعة، إذ كيف يهدر أهم شيء في اللغة، وهو السلوك اللغوي، أو بعبارة أخرى كيف يترك البحث في الكلام نفسه كفعل من الأفعال التي يتحصل بها نظام اللغة. ([1])

نقرأ من كلامه أنّه ينتقد اللسانيات البنوية التي تطرح الاتجاه المعياري من اللغة، فاللسانيات الوصفية " تمسك عن إصدار الأحكام، وعن التقييم، سواء ما كان منه في ذلك تنويها أو تهجينا؛ لأنها لا تستند إلى تصنيفات الخطأ والصواب، ولا إلى مقولة الحسن والقبيح ".([2]) ولذلك فقد استفهم منكرا إذ كيف يهدر أهم شيء في اللغة وهو السلوك اللغوي **!!؟**

وبالموازاة مع ذلك فإنّه يشيد بما قام به (تشومسكي) في مجال اللسانيات من بحوث و دراسات " فلابد أن نعترف لهذا الرجل العبقري بالفضل الكبير على اللسانيات، كما لابد أن نلفت نظر الأخوان اللسانيين إلى أنه قد عرف الشيء الكثير عن النظريات والتصورات اللغوية العربية، وذلك من خلال دراسته للنحو العربي الذي وضعه أحبار اليهود في القرون الوسطى، وكذلك من خلال دراسته للأجرومية على أستاذه (روزانتال)، وقد التفت إلى مفهوم القاعدة النحوية، وتفطن إلى أهميتها، لا كمجرد قاعدة تفرض معيارا من المعايير، بل كنمط يكتسبه الطفل بإنشائه إياه شيئا فشيئا من استماعه ومساهمته لكلام محيطه، وهو نوع من الاستنباط الإنشائي (Constructif)، وليس بمجرد تدخل الذاكرة. ثم أرجع لمفهوم التحويل (Transformation) قيمته ودوره، وقد كانت اللسانيات التاريخية ثم البنوية قد نفته تماما من البحث اللغوي. إلا أن النظرية التوليدية التحويلية في الوضع الذي كانت عليه في بداية السبعينات تختلف في أشياء كثيرة عن النظرية العربية القديمة (الأصلية فقط). وذلك كمفهوم

---

[1] – المرجع السابق، ص215.

[2] – عبد السلام المسدي، الفكر العربي والألسنية، بحث منشور ضمن أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، العدد رقم 4، سنة1981، ص 13.

التحويل فإن المدرسة التوليدية في النظرية (Standard)، لا تعرف إلا نوعا واحد من التحويل، وهو الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والبنية السطحية. فهذا نظيره في النظرية العربية هو التحويل التقديري. فكل كلام يحتمل أكثر من معنى – في أصل الوضع – فإن النحاة يقدرون لكل معنى لفظا، وهذا يحصل خاصة عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة أو التي وقع فيها حذف أو التي لم تأت على البناء المتوقع أي بناء نظائرها ".([1])

يلحظ أن هناك اتجاهين معاصرين في ضوء اللسانيات الحديثة في النظر إلى العلل النحوية، **أحدهما** وصفي، وهو يدعو إلى الاكتفاء بالعلل الوصفية التي تتفق مع كون اللغة ظاهرة اجتماعية، توصف بذكر خواصها، واطراح ما عداها من علل.

واتجاه ثان تفسيري تبناه عبد الرحمن الحاج صالح، وهو المنسوب إلى النظرية التوليدية التحويلية. فالمعروف أن تشومسكي (Chomsky) يرى من خلال نظرية التوليد أن نموذج نظام اللغة ينبغي أن يشتمل على كفاءتين: **الكفاءة الوصفية**، أي دقة الوصف، **والكفاءة التفسيرية**، وهذا هو الذي يقصده بمفهوم التحويل الذي يربط بين ما يسمونه بالبنية العميقة والبنية السطحية، ومعنى ذلك القدرة على إيضاح التحويل التقديري، ولعل فكرة التعليل تدخل ضمن الكفاءة التفسيرية، وبذلك نجد لها مكانا في المنهج التوليدي الذي أشاد به عبد الرحمن الحاج صالح، بعد أن أباه المنهج الوصفي.

ولا يذهب البحث مذهب أحد المعاصرين في أَنّ " عمل عبد الرحمن الحاج صالح في تتبع علم اللسان متميّز مفيد، لكنه فيما يبدو غير مقنع؛ لعدم ترابطه التاريخي، فكأنه افترض أنّ العالم القديم قبل الحديث كان قرية واحدة تتبادل التأثر والتأثير، وهذا غير مؤكّد، فليس شرطا أن تعرف كل أمة منجزات الأمم السابقة في علم اللسان لتبني عليها، ذلك أن علم اللسان يمكن أن ينمو في عدة بيئات، ويصل إلى نتائج متشابهة، أو متباينة لا تسوغ أخذ أمة عن أخرى إلا بدليل تاريخي قاطع، كما أن اختلاف الوسائل واتحاد النتائج لا يعني التأثر، فمن الصعب إثبات تأثر تشومسكي بأنظار من النحو العربي لمعرفته بنحو العبرية، لأن وسائل البحث المتاحة

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 215 – 216.

له الآن تختلف عن وسائل البحث عند نحاة العربية ".([1])

ونحن لا نوافقه الرأي في ما ذهب إليه لأنّ مسألة تأثر تشومسكي بالنحو العربي ناقشها الكثير من الباحثين المعاصرين المتخصصين في الدرس اللساني الحديث، وأكدوها على لسان تشومسكي نفسه في مقابلة له مع مازن الوعر.

يقول تشومسكي: " قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت اشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات السامية، ومازلت أذكر دراستي للأجرومية([2]) منذ عدة سنوات خلت – أظن أكثر من ثلاثين عاما– وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال.. وكنت وقتذاك طالبا في المرحلة الجامعية أدرس في جامعة بنسلفانيا، وكنت مهتما بالتراث النحوي العربي والعبري" . ([3])

وهذه المقابلة تلقاها كثير من الباحثين بالتحليل والمناقشة، فهذا حلمي خليل يتساءل قائلا: " فهل اطلع تشومسكي على النحو العربي ودرسه، كما أطلع على نحو العبرية ودرسه. لن نحتاج إلى الترجيح أو الاستنتاج فهو يؤكد ذلك في مقابلة له مع مازن الوعر. ([4])

ويضيف حلمي خليل: " والمستشرق (روزنتال) ([5]) من المستشرقين الذين كانوا يعرفون العربية وآدابها. ومعنى هذا أن تشومسكي كان وثيق الصلة في شبابه باللغة العربية ونحوها، كما كان وثيق الصلة باللغة العبرية – لغة قومه – فهل أثرت تلك المعرفة بالتراث العربي وتكوينه العلمي، ومن ثم ظهرت آثارها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، في نظريته اللغوية ؟ تساؤل – لاشك – له مبرراته العلمية، ومن ثم فهو خليق

---

[1] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 250 – 251.

[2] – الأجرومية، كتاب مختصر مشهور في النحو العربي، لابن الأجروم، الذي عاش في القرن الثامن الهجري، ويقال: إن هذا الكتاب نقل إلى اللغة اللاتينية في القرن السادس عشر الميلادي.

[3] – مازن الوعر، لقاء مع تشومسكي، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، العدد السادس، سنة 1982، ص 72.

[4] – حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، تأليف جون ليونز، ص13.

[5] – فرانز روزنتال والأستاذ تشومسكي، في جامعة بنسلفانية، وهو واحد من المستشرقين الذين كانوا يعرفون اللغة العربية وآدابها، من أهم آثاره: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، وقد نقله إلى العربية أنيس فريحة، عام 1963، وله دراسات حول أساليب التعليم في الإسلام.

بالدراسة والبحث ! ". ([1])

ويجيب بوقرة نعمان بقوله: " ومن هنا يتضح جليا أن تشومسكي تأثر في تكوينه العلمي بالتراث العربي، وبرزت مراحل هذا التأثر بعد هذا سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، في نظريته".([2])

ويرى رشيد عبد الرحمن العبيدي: " أن المنهج التحويلي التوليدي، منهج أشبه بأن يكون منهج النحو التقليدي العربي، لما اتصف به من الشكلية، والمعايير التي عرفها الدرس اللغوي العربي، فالدراسات العربية، التزمت مثلا وقيما عرفها النحويون العرب، كقواعد الاستبدال، والموقعية والتقديم والتأخير والحذف والزيادة، وتأثير العامل في المرفوع والمنصوب والمجرور والفروع والأصول، وهذه كلها تقترن بالبنية العميقة وما ينطقه مستعمل اللغة العربية.

وبرزت معالم التحويل والتوليد عند العرب في دراسة اللغة في الأساليب البلاغية، وأصول الكلام وعلم المنطق، وعلم الكلام، ولعل الأصوليين والبلاغيين يمثلون – بحق– أسبق المحاولات في دراسة اللغة، من تحويلية تشومسكي، بل يمكننا أن نقول: إن اطلاع تشومسكي على النحو العبري، والنحو العربي، مما ترجم منه عن طريق نحاة الأندلس، يجعل من الممكن أن نفترض تأثر تشومسكي، والمدرسة التحويلية بالدراسات اللغوية العربية القديمة ". ([3])

كلّ ذلك يحيلنا إلى أنّ ما أكده عبد الرحمن الحاج صالح ثابت عضدته بحوث ودراسات المحدثين، وهذا بما لا يدعو إلى الشك والريبة ". ([4])

وفي سياق آخر يعيبُ خميس سعيد الملخ على عبد الرحمن الحاج صالح اقتصاره على المنهج التوليدي التحويلي، وحصر النحو العربي فيه بقوله: " أنه من الأولى الإقلاع عن بحث مسائل التأثر والتأثير لقلة جدواها، والأولى عقد حوار مع كل المناهج الحديثة من غير حصر النحو العربي في منهج واحد بشرط ألا تكون هذه

---

[1] – حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 13.

[2] – بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 145.

[3] – رشيد عبد الرحمن العبيدي، العربية والبحث اللغوي المعاصر، ص 218.

[4] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 251.

المناهج الحديثة معايير لتقويم النحو العربي بل أساليب استئناس".([1])

والذي ينبغي التأكيد عليه أن عبد الرحمن الحاج صالح لم يحصر أبداً النحو العربي في منهج واحد، وهو المنهج التوليدي التحويلي، بل على العكس من ذلك، فإنه قد عقد مقارنة بين المنهجين البينوي والتوليدي التحويلي، ووجد بأن هذا الأخير أقرب ما يكون إلى النحو العربي، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: " والجدير بالملاحظة هو أن جميع البنويين، لكونهم لا يريدون أن يتجاوزوا الوصف فقد قصروا بحثهم، في الحقيقة، على محاولة اكتشاف الوحدات وتصنيفها، كما تنبه إلى ذلك تشومسكي، فكأن دراسة اللغة كلها مقصورة على فك رموز النص اللغوي، ويؤدي ذلك إلى العناية بدور التخاطب وحده وتجاهل أهم قطب في التخاطب وهو المتكلم.

ولهذا حاول أصحاب النحو التوليدي التحويلي أن يعيدوا لسلوك المتكلم أهميته التي يستحقها، وخاصة محاولة التفسير لأهم ميزة تمتاز بها اللغة، وهو قدرة المتكلم على التصرف في بنى اللغة للتعبير عن لأغراضه باستعمال البنى والأوضاع المتعارف عليها فقط في وضع لغته، وبالتالي العبارات التي تنتمي إلى تلك اللغة هي وحدها.

وهذا هو الذي يسميه سيبويه بالمستقيم الحسن".([2]) وهذا يدلّنا على أن عبد الرحمن الحاج صالح حاول الاستئناس بكل المناهج، ولكنه وجد في المنهج التوليدي التحويلي الإجابة على كثير من الأسئلة التي راودت الباحثين الذين كانوا يسعون إلى تيسير نحو اللغة العربية، والذي لم يجدوا صالتهم في المنهج البنيوي، فهذا أحد رواد الوصفية، وهو تمام حسان حدث له ما يشبه الانقلاب على مفاهيمه التي كان يصدح بها حينما اطلّع سنة 1978 على المنهج التوليدي التحويلي بقوله: " يبدو أنّ النموذج التوليدي التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسنياً من خلاله ".([3])

إن هذا ليثبت إثباتا قطعيا بأن عبد الرحمن الحاج صالح مثله مثل غيره من اللسانيين العرب المحدثين رأى بأن المنهج التوليدي التحويلي يتلاقى كثيرا مع النحو

---

[1] – المرجع السابق، ص 251.

[2] – عبد الرحمن حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 42.

[3] – تمام حسان، إعادة وصف اللغة العربية أَلسُنِيًّا، ص 184.

العربـي، وقـد مثـل لـذلك بقولـه: " إن نظريـة العامـل التـي يطالـب كثيـر مـن نحـاة المعاصـرين بإلغائهـا هـي أقـرب نظريـة إلـى الصـواب، ولجـأ إلـى هـذا المفهـوم أيضـا تشومسكي Chomcky ... إن العامل مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة في هذه العلاقة، ثم تصنيف الكلمات إلى عوامل ومعمولات، أو متأثرات، وعلى ذلك حين وجد سيبويه بعض الكلمات منصوبة، أو مرفوعة دون وجود عامل ظاهر في السياق كان لابد من افتراض عامل محذوف، أو مضمر، كما في أساليب النداء والقسم والاختصاص" . ([1])

وفي حديثه عن الانفصال والابتداء يقول: "... والزيادة على الأصل هي نوع من التحويل على حد تعبير اللسانيات. فالاسم المفرد وما بمنزلته هو وحده يحددها هذا التحديد الإجرائي (تحديد فيه عمليات تحويلية). وتحدد في نفس الوقت كل المكونات التي تتألف منها هذه الوحدة (وسموها بعد سيبويه باللفظة)... وأما التفريع فهو نفس التحويل الذي أشرنا إليه قبل.

والفرق بين هذا التحويل مما يوجد عند البنيويين، فهو أن الوحدات الداخلة في اللفظة (الكلم) تتحدد بهذا التفريع (التحويل بزيادة ما يمكن زيادته دون أن تتجاوز حدّ اللفظـة). فالتحويـل هـو الـذي يحـدد الوحـدات فـي المدرسـة الخليليـة، ولا تحتـاج إلـى " المكونات القريبة " الذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة ".([2])

نلاحظ أن عبد الرحمن الحاج صالح لم يكن بعيدا عن الإقناع، فالبحث يذهب إلـى أنـه وجـد تلاقيـا بـين النحـو العربـي القديم، وبـين المنـهج التوليـدي التحـويلي الـذي أرسى دعائمه تشومسكي، وقد تراءى لنا كل ذلك حينما سقنا أمثلة من النظرية الخليلية الحديثة التي بين عبد الرحمن الحاج صالح بواسطتها بالأدلة القاطعة أصالة نظرية التراث النحوي العربي، " ولاسيما في المبادئ العقلية التي بنيت عليها ".([3])

بل إن البحث بسوقه لجملة من آراء الباحثين أكد بأن نوام تشومسكي رائد النظرية التوليدية التحويلية لم يكن بعيدا عن التأثر بنظرية النحو العربي التراثية.

---

[1] – تواتي بن تواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، ص 109 – 116.

[2] – المرجع نفسه، ص 99.

[3] – عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 213 .

وها هو دليل آخر نجده عند باحث قد طبقت مؤلفاته الآفاق يتساءل بعد أن أورد جملة من آراء الجرجاني في نظرية النظم، وجملة من انتقادات تشومسكي للبنيويين والسلوكيين بقوله: " ما سرّ هذا التلاقي شبه التام بين رأي عبد القاهر في النظم؟ ثم ما يترتب عليه من بناء وترتيب وتعليق وبين رأي تشومسكي في البنية العميقة، وما يتولد عنها من بنيات سطحية؟ هل كان ذلك منهما مجرد توارد خواطر، أو كان تأثرا من ناحية تشومسكي بفكر عبد القاهر؟

وإذا كان ذلك تأثرا، فكيف وصل الأثر إلى تشومسكي مع اختلاف الدار والعصر واللغة والثقافة، ثم مع ما يصادفه التراث العربي والإسلامي في الغرب من تجاهل متعمد حينا، ومن انتقاص وتهجم حينا آخر، حتى لقد وصل الأمر إلى إنكار فضل العرب في حقل الدراسات اللغوية بنسبة التأثير إلى الهند في حقل الأصوات والصين في حقل المعجم واليونان في حقل النحو. ثم لم يبق للعرب إلا مقعد التلميذ من هذه الأمم.

وليس أحب أن أنسب إلى تشومسكي تهمة النقل عن عبد القاهر على الرغم درجة القرب بين الفكرتين. ولكنني أشير فقط إلى بعض القرائن التي تدل على التأثر دون النقل. فالذي بلغني عن تشومسكي أن أباه من رجال الدين اليهود الذين يعرفون العربية معرفة جيدة، ويعرف أن نحو العبرية قد تمت صياغته لأول مرة في الأندلس الإسلامية على غرار نحو العربية.

ومن هنا لابد أن يكون له إلمام بكتب النحو العربي. وإذا كان الأمر كذلك لم يكن من الغريب أن يكون الابن المحب للاستطلاع العلمي قد سأل أباه أن يترجم له، أو أن يمكنه على نحو ما من معرفة بعض آراء النحاة العرب التي تأثّر بها النحو العبري، أو أي شيء من هذا القبيل، ثم أن تكون فكرة النظم، كما قررها عبد القاهر، قد جرى ذكرها، أو الإشارة إليها.

وليس ببعيد أن تكون فكرة النظم مصدر الإيحاء بفكرة البنية العميقة، أيا كانت الظروف التي صيرتها مصدرا للإيحاء والتأثر".([1]) كلّ هذه التساءلات والإثباتات تدل

[1] – تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج 2، ص 343.

بما لا يدعو إلى الشك أن تشومسكي رائد اللسانيات التوليدية التحويلية قد تأثر بالفعل بأنظار من نحو اللغة العربية.

وقد شدّته بالفعل بحوث النحاة الأوائل أمثال الخليل وسيبويه والجرجاني، وما فكرة البنيّة العميقة إلا صدى لتأثره بفكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني. وكان عبد الرحمن الحاج صالح قد تتبع تاريخ علم اللسان من أقدم الإشارات التاريخية له حتى العصر الحديث، فوجد بأن تطور اللسانيات في أوروبا في القرون الوسطى بعد القرن السادس الميلادي حتى القرن السادس عشر وجد بأن الأوروبيين بدأوا يبحثون عن علل النحو في تفسير القواعد بتأثير الفلسفة، والمنطق، وقالوا بضرورة التقدير في النحو لتفسير الأبنية والتراكيب التي تعتريها بعض التحولات في سعة الكلام ونظمه مثل الحذف، والتقديم، والتأخير، وغيرها. ([1]) وهنا وصل إلى أن نحاة العربية أول من لجأ إلى التقدير. ([2])

وقد خص عبد الرحمن الحاج صالح النحو العربي ومنطق أرسطو بدراسة خاصة ذهب من خلالها إلى أن المنطق الأرسطي لم يؤثر تأثيرا حقيقيا ملحوظا على النحو العربي إلا في القرن الرابع الهجري. ([3])

ويثبت أحد المعاصرين بأنّ هذا التتبع التاريخي الموجز لعلم اللسان البشري حقق منه عبد الرحمن الحاج صالح هدفين: التأريخ لتطور علم اللسان الحديث، وإثبات " أن النظرية النحو العرب عربية في جذورها وأصولها. فالتعليل النحوي نبع من اللغة العربية، ولم يتأثر بمقولات المنطق إلا في القرن الرابع الهجري، وتمثل أصوله النظرية دقة علمية في البحث والتفسير، وهذا ما سعى إليه في الطريقة الثانية التي سلكها للبرهنة على وجود نظرية نحوية عربية متقدمة علميا قادرة على تفسير اللغة العربية نحوا وصرفا ". ([4])

هذا التفسير الذي هو من نتاج النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي وجد عبد

---

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى عالم اللسان، ج2، ص 27.

[2] – المرجع نفسه، ج2 ، ص 59.

[3] – عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق آرسطو، ص 67 – 86.

[4] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 249.

الرحمن الحاج صالح بأنه يلتقي بالتعليل النحوي الذي أرسى دعائمه النحاة الأوائل، ولاسيما الخليل وسيبويه. ولذلك يمكن استثمار ما توصلت إليه هذه المناهج التوليدية التحويلية في عمليتي تيسير النحو العربي على الناشئة.

2 - موقف نهاد الموسى من التعليل النحوي :

يعد نهاد الموسى من أبرز اللغويين المحدثين الذين يمثلون الاتجاه التأصيلي الذي أصبح تيارا، أو حركة جديدة في قراءة التراث العربي، سعيا وراء تأصيل التراث النحوي وفق النظريات اللسانية الحديثة تمهيدا للكشف عن نظريته الأصلية وقد عَدّ حلمي خليل بأن كتابه (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث) يمثل هذا التيار الآن أصدق تمثيل" . ([1])

وتبين لنهاد الموسى" أن درس العربية من الجانب العربي وحده يظل منقوصا، وأنه لابد لنا في هذه المرحلة من استئناف النظر أن نتبصر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق". ([2]) فذلك وحده، يستطيع أن " يسعف في تحديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته، ومنطلقاته، وأبعاده، بعد طول إلف به في لغته الخاصة، ومصطلحه الخاصّ، ومنهجه الداخلي" . ([3])

ولقد حاول نهاد الموسى التنقيب في تراثنا النحوي القديم، فوجد أنظارا مما أصبح يصدح به رواد اللسانيات الغربية الحديثة، وتوصل بذلك إلى أنّ النحاة الأوائل كانوا سباقين في الكثير من آرائهم وبحوثهم، وخاصة منها البحث في العوامل والعلل النحوية من نظرائهم رواد النظريات اللسانيات العربية الحديثة.

وسنحول تبيين ذلك من خلال هذه النماذج :

- اللسانيات البنيوية في الفكر اللغوي العربي القديم :

---

[1] – حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 193.

[2] – نهاد الموسى، نظرية النحو العربي ومنهج النظر اللغوي الحديث، ص 11.

[3] – المرجع نفسه، ص 22.

عندما ظهرت اللسانيات الوصفية بجهازها الواصف المتضمن لمجموعة من المبادئ المنهجية وتقنيات تحليل، شرع نهاد الموسى في التنقيب عن جذور هذه اللسانيات الوصفية، أو البنيوية في أعماق التراث النحوي العربي. كانت حصيلة هذا التنقيب القول بوجود أصل هذا المنهج، وبعض ملامحه في تراثنا النحوي العربي، وفي حديث نهاد الموسى عن التوزيعية، يقول : " فقد وقف النحويون العرب على هذا المبدأ في حقيقته، وذلك في غير وجه، فمنه أنهم أخذوا به في تمييز أقسام الكلمة ".([1])

ومعنى ذلك أن المنهج الذي يعتمد مفهوم التوزيع في التحليل اللساني المعروف بالتحليل إلى المكونات المباشرة، والذي تبنته اللسانيات البنيوية الأمريكية موجود ضمنيا في النحو العربي إن معطيات هذا المنهج في التحليل هي بعض ما استشعره النحويون العرب في الإعراب، وصدروا عنه حتى إنها لتعد من قبيل تحصيل حاصل لدى المشتغلين بالعربية ومعلميها " . ([2])

ومن الأمثلة التي قدمها نهاد الموسى لمفهوم التوزيع عند النحويين العرب أنهم أخذوا به في تمييز أقسام الكلمة. " ومعروف أن الاسم عندهم يتعين بدخول (ال) التعريف عليه، أو بوقوعه بعد (ال)، كما يتعين بدخول (يا) ودخول حرف الجر الخ. ومعروف أن الفعل عندهم يتعين بدخول (قد) ودخول (لم) الخ. وليس هذا مما يحتاج إلى التكثر بالتمثيل والتوثيق " . ([3])

ويقر نهاد الموسى بأن مبدأ التوزيع قد أخذ به النحويون العرب " وهم يحاولون وضع ضوابط تفسر نظام الإعراب.. ومعروف أنهم شغلوا بتفسير هذه الظاهرة، وذهبوا إلى القول بالعمل، عمل العناصر اللغوية بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقة، بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها. والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي أعانهم على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به.

وقد ذهب النحويون في هذا السياق إلى الربط بين الاختصاص والعمل، وجعلوا

---

[1] – نهاد الموسى، نظرية النحو العربي ومنهج النظر اللغوي الحديث، ص 33 – 34.

[2] – المرجع نفسه، ص 29.

[3] – المرجع نفسه، ص 34.

من شرط الحروف التي تعمل أن تكون مختصة، فالتي تختص بالأفعال مثل (لم) و(لن) و(لما) تعمل فيها، والتي نختص بالأسماء كأحرف الجر تعمل فيها، وما يختص كالواو والفاء فلا يعمل " . ([1])

فنهاد الموسى يسجل لنا توازيا بين ما كان يصدح به النحاة العرب، وبين أنباع مدرسة (بيل) التوزيعية، إذ أن النحاة العرب لاحظوا تلازما ثابتا بين الأسماء وبعض الحروف... كما لا حظوا تلازما ثابتا بين الأفعال وحروف أخرى مخصوصة. وهكذا يصبح قولهم إن (على)، مثلا مختصة، موازيا لقول أتباع مدرسة (بيل) إن (المعلم) ، و(الكتاب) ينتسبان إلى (الاسمية) في: على المعلم اعتمد، على الكتاب اعتمد " . ([2])

وهو يمثل لتوافر مبدأ التوزيع في النحو العربي بما قرره النحاة الأوائل حينما أورد نصا من كتاب الأصول لابن السراج، وعقب على ذلك بقوله : " ولعل تفسير ابن السراج والزمخشري للقول بأن الأصل في المستثنى النصب يستحق أن نحتفل به احتفالا خاصا. وهذا التفسير وإن استشعر به، من بعض الوجوه، ظِلال من نظرية العامل، يكشف عن تغلغل النحويين في تأصيل النحو، وإقامة قواعد على أسس ثابتة مطلقة.

ذلك أن الرجلين يقرنان ترشيح المستثنى للنصب بموقعه في تركيب الجملة، ويعقدان في ذلك مقارنة مجردة يلحظان فيها شبها بين المستثنى والمفعول إذا أُتي به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام. تقول: جاءني القوم إلاّ زيدا، فلو جاز أن تذكر زيدا بعد هذا الكلام بغير حرف استثناء ما كان إلا نصبا " . ([3])

ويعلق نهاد الموسى على مذهب ابن السراج والزمخشري بقوله: " وهكذا كأنها يلحظان النسيج المستكن تحت أمثال هذه الجمل:

- سجد الرجال طويلا.
- سجد الرجال خاشعين.
- سجد الرجال ظهرا.

---

[1] – نهاد الموسى، نظرية النحو العربي و منهج النظر اللغوي الحديث، ص 34.

[2] – المرجع نفسه، ص 35.

[3] – ابن سراج، أصول النحو، ج1، ص 342.

- سجد الرجال إلا خالدا.

ويصبح النصب دليلا على (موقع) يلي ركني الجملة من فعل وفاعل، إنّ ربط النصب في المستثنى بموقع مخصوص يتجاوز أن يكون تجريدا مطلقا تصطنعه النظرية في العادة، إلى أن يكون إرهاصا يضبط المفاهيم والاصطلاحات والمعايير النحوية ضبطا توزيعيا، وفقا لِمَا نجد في منهج التحليل النحوي لدى مدرسة بلومفيلد.

إن هذا الإرهاص بمبدأ التوزيع ظاهر في كثير من وجوه التحليل النحوي عند العرب، ولكن النحويين كانوا يحتكمون إليه بقدر ما يكون مسعفا دون قصر وهو لا شك (منطق) جزئي نافع، ولكنه لا يبلغ أن يكون مطلقا ".([1])

إذن فمبدأ التوزيع لم يكن خافيا على أذهان النحاة العرب بل أنهم أدركوه وعالجوه باقتدار يحسب لهم إذ حفلت به كتبهم ومؤلفاتهم، وقد تجسد ذلك في تعليلاتهم لموقعية أقسام الكلام من دون أن يكون مطلقا في جميع الأحكام النحوية. فهو يُقِرّ بأنّ التعليل الوصفي يتمثل في تفسير العلاقات المطردة الثابتة في بنية الجملة العربية بالاختصاص، والعمل، فاختصاص (لم) بالفعل المضارع يعني أنّ ما بعدها فعل مضارع مجزوم. ([2])

- اللسانيات التوليدية التحويلية في التراث النحوي العربي :

يقر نهاد الموسى بأن " مجمل استدراك تشومسكي على البنيويين مستشعر في استطلاعات سيبويه في" باب اللفظ للمعاني" من أوائل كتابه. فقد أخذ تشومسكي على البنيويين أنهم اقتصروا على ظاهر اللفظ عند التحليل فضلّ عنهم أن يفسروا بذلك جملا لها تركيب خارجي واحد، ولكنّ معانيها مختلفة، وجملا لها تراكيب خارجية مختلفة ولكنّها ذات معنى واحد، ويقول سيبويه في مطلع ذلك الباب: " أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ". ([3])

وهذا إن دلنا على شيء، فإنما يدل على أن المنحى التفسيري الذي انتهجته

---

[1] – نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 38.

[2] – المرجع نفسه، ص 38.

[3] – المرجع نفسه، ص 46.

اللسانيات التوليدية التحويلية عند (تشومسكي) له ما يسوغه في التراث النحوي القديم، ذلك أن المنهج التعليلي الذي لم يرتضه الوصفيون، وسخروا منه أصبح له قدم في النحو التفريعي، وما النص الذي استشهد به نهاد الموسى إلا دليل واضح على ذلك.

وقد قال ابن جني من ذي قبل" بأن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها و حملناه عليها ". ([1]) كما " أنهم (أي العرب) قد أحسوا ما أحسسنا (أَيْ اللغويون) وأرادوا وقصدوا ما نسبناه إليهم إرادته وقصده ". ([2])

ويقرر ابن جني" أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس بهم مُسكة وعِصْمَةُ ؛ لأن فيه تصحيح ما ندعّيه على العرب: من أنها أرادت كذلك لكذا، وفعلت كذا لكذا ".([3])

وقد قرر الخليل بن أحمد من ذي قبل هذه الحقيقة عن علل العربية بقوله: " أن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله ".([4])

وهكذا كان بحثه عن العلل محاولة في الكشف عما قام في عقول العرب أهل اللغة حين نطقت على سجيتها وطباعها، ولكنه تَحرّج من القطع بأن ما يراه من العلل مواز لما صدرت عنه العرب بصورة مطابقة مطلقة " اعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليف مما ذكرته بالمعلول فليأت بها " . ([5])

وبعد أن أورد نهاد الموسى نص كل من الخليل وابن جني يصرح بأن " مفهوم

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 237.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 245.

[3] – ابن جني، الخصائص،ج 1، ص 237.

[4] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 66.

[5] – المصدر نفسه، ص 66.

التحـويليين ومفهـوم الخليـل وابـن جنـي فـي منتهـى النظـر متـواردان فـي نسـيجهما الأساسي؛ أن النحو في أصل النظرية الموضوعية عند اللغويين مرادف لنظام السليقة عند أهل اللغة، وأن ما يلتمسه اللغويون من قواعد وأصول عند وصف اللغة وتفسيرها مـرادف، أو مطـابق للقواعـد والأصـول التـي يصـدح عنهـا أهـل اللغـة فـي مواقـف الاستعمال، وأن وعي من يستعملون اللغة على تلك القواعد والأصول صراحة، مسألة لا يستقيم لأحد أن يرسل فيها قولا مطلقا. ذلك أنّ هذا الوعي، فيها يقرّر الفريقان، يتشخصّ في بعض القواعد، وهو عند التحويليين غائب تماما في سائر القواعد، أما عند ابن جنّي والخليل، فباب التثبت في هذه المسألة مفتوح ".([1])

ومن أصول نظرية التحويل والتفريع في اللسانيات التوليدية التحويلية التمييز في اللغة بين نوعين من الجمل: بسيط ومركب، وتقوم الجملة المركبة على جملة بسيطة، أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة، كما في عد جملة (كان) وأخواتها، و(كاد) وأخواتها، و(إن) وأخواتها، وباب (ظن) فروعا متحولة عن أصل واحد هو الجملة الاسمية وفق خطوات ثابتة مطردة، ([2]) فالجمل :

كان زيد يدرس. كاد زيد يدرس. ظننت زيدًا يدرس.

فروع لأصل واحد هو الجملة الاسمية (زيد يدرس).

- اللسانيات الوظيفية في التراث النحوي العربي القديم :

وجد نهاد الموسى بأن أصول اللسانيات الوظيفية، ومناهج التوسع الذي نجد له تماثلا في التراث اللغوي العربي ما يطلق عليه بظاهرة التعليل بالخفة والفرق عند النحاة العرب، إذ أن النظام النحوي... خلق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما وُليّ من أمر الإفادة؛ فهو إلى قوانين فن الموصلات (!) أقرب منه إلى قواعد المنطق.

وقد فهم النحاة العرب هذه الظاهرة فهما صحيحا؛ إذ بَنَوْا علم النحو على مبدأ

---

[1] – نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 50.

[2] – المرجع نفسه، ص 63 – 66.

التخفيف والفرق. وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبته اللغويون المعاصرون، وهو يقول إن الإنسان لا يبذل من الجهود العلاجية، أو الذهنية في إعماله لآلة الخطاب إلا بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب أو بعبارة أخرى إنّ همّ المتكلّم أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل عدد ممكن من الجهود. وهذا أصل التعليلات التي يشاهدها المطلع على كتب النحاة القدماء، ويتراءى ذلك أيضا في عبارات البلاغيين عن كلام المؤثّر أنّه " من قلّ لفظه و كثر معناه ".([1])

ونلاحظ هنا أن نهاد الموسى يستأنس في هذه الفكرة بما ذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح في مقاله الموسوم " النحو العربي ومنطق أرسطو".([2])

إذ يعلق على ما أورده من عبارات البلاغيين عن الكلام المؤثر أنه " مَا قلّ لفظه وكثر معناه " بقوله: " ولا ريب أن هذا (أصل) صحيح من غير وجه، في التفسير اللغوي. ولعله يستدعي نقيضه ويتكامل وإيّاه؛ ذلك أن مبدأ الحشو والفضول في اللغة يفسّر وجوهًا أخرى من الظاهرة اللغوية، ولكن في سياق مختلف". ([3])

ولقد أقر نهاد الموسى بفضل السبق الذي ناله عبد الرحمن الحاج صالح في لسانيات التراث محاولة منه لتأصيل التراث اللغوي العربي، وفق تجليات اللسانيات الغربية الحديثة، وذلك في مقدمة كتابه إذ قال: " ويتعين علي أن أضمن هذا الاستفتاح احتراسا؛ إشارة اعتراف بالجهد الخصب المتبصر الذي بذله عبد الرحمن الحاج صالح في أبحاثه بمجلة اللسانيات، إذ تتبع فيها تاريخ علم اللسان الحديث في التقليد الغربي، وقرنه حيث كان توافق أو تفوق، بنظائره وأشباهه في التراث الدرس اللغوي عند العرب، وقد وقفت على بعض عمل الرجل، وأنا أناهز الفراغ من هذا البحث.

وعلى الرغم من استئناسي ببعض ملاحظاته، وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه، فإنّي لم أورد كثيرا منها في سياق هذا البحث، على أن كثيرا من هذا ينهض دليلا على الدعوى التي أنا بصددها، تجنبا لتكرير أقوال وقف عليها الناس عنده وليست بحاجة

---

[1] – المرجع السابق، ص 87.

[2] – أنظر عبد الرحمن حاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، ص 74.

[3] – نهاد الموسى، نظرية النحو العربي ومناهج النظر اللغوي الحديث، ص87، هامش الكتاب.

إلى التكرير تعضيدا ". ([1])

كما أنه عرض أيضا لسياق الحال الذي اهتمت به اللسانيات الوظيفية، وخاصة مع مدرسة (فيرث) ، ووجد بأن النحاة لقدامى، ولاسيما سيبويه، كان كثيرا ما يفزع إلى السياق، ويجمع بينه وبين التفسير اللغوي " وذلك حيث نرى سيبويه يقف إلى تراكيب مخصوصة فيردها إلى أنماط لغويّة مقرّرة، ويقدر ما يكون عرض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف، أو غيره وفق نظرية العامل. ولكنه لا يقف عند ذلك بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام... وقد هداه الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي، ورسم خطوط هادية في تعلم العربية يضع كل تركيب موضعه، ويعرف لكل مقال مقامه ".([2])

وهو يريد بالتركيب النحوي أسلوب الاستفهام، أما البنية الجوانية فدلالته على التقرير في إطار معين وهو يورد كلام سيبويه في تفسير قولهم: " أتميميا مرة و قيسيا أخرى ".([3])

وبعد أن يورد النص كاملا من الكتاب يقول معلّقا: " وهكذا يقدرّ الحذف في ضوء التفسير الداخلي، ثم يلاحظ كيف ينصرف الاستفهام إلى التوبيخ والتقرير، في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي". ([4])

ويستدل نهاد الموسى على حضور الضابط المعياري الخارجي في أعمال نحاة العربية بمنع سيبويه قول القائل: " هذا أنت "، والعلة أنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير له إلى غيره ".([5])

ويحلل قول سيبويه بأنه : " يستمد هذا التعليل من تحليل موقف الإشارة، فقد لاحظ أنه يقوم في المواضعات المتعارفة على جهات ثلاث: المتكلم (المشير)، والمشار إليه، المخاطب (المشار له)، ولاحظ أن المخاطب جهة لازمة من هذه

---

[1] – المرجع السابق، مقدمة الكتاب، ص 20 – 21.

[2] – المرجع نفسه، ص 88.

[3] – سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج 1، ص 343.

[4] – نهاد الموسى، نظرية النحو العربي ومنهج النظر اللغوي الحديث، ص 89.

[5] – أنظر نهاد الموسى، الأعراف ضمن أشغال الملتقى الدولي الثاني للسانيات، ص 152.

الجهات، ولكنه جهة واحدة، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطب مشارا إليه، ومشارا له في آنٍ معًا. ولو وقف سيبويه قول القائل: هذا أنت كما يجيز قولنا: هذا سور القدس، هذا جوابهم ".([1])

كما أنه تعرض لموقف ابن جنّي الذي لَمْ يُجِزْ أن يقال: " مات زيد والشمس؛ لأن الشمس لا يصح موتها، وهذا احتماء بنظام الوجود الخارجي؛ إذا الواقع المشاهد بخلافه". وهو يشير إلى التوأمة الموجودة بين النحو والبلاغة بقوله: " إنّ فرز هذه المسائل عند النحويين يحددّ على التعيين منطقة (الأعراف) بين النحو والبلاغة في إطارها التاريخي، ولكنها على هذا المستوى تظل تتماز بأنها تتعلق بمستوى الصواب النحوي في الأساس".([2])

ومعنى ذلك أن بعض المسائل التي يتحكم فيها إلى المتغيرات الخارجية، وسياق الحدث الكلامي موافقة لمسائل البلاغيين، ولاسيما علماء المعاني، وهذا ما جعل أحد المعاصرين يصف منهج نهاد الموسى بأنه: " منهج المرايا المتقابلة، فالخطوط العامة للصورة في: المرآة (أ) هي الخطوط العامة لصورة أخرى في المرآة (ب) من غير تدخل في تشكيل، أي من الصورتين للحفاظ على الاستقلال الخارجي لكل منهما. وهو بهذا يتجاوز النظر في أوجه الافتراق إلى النظر في أوجه الاتفاق بين نظرية النحو العربي، والمناهج اللغوية المختلفة سعيا للتبصّر فيما بلغه الدرس الحديث، ومن ثم استئناف النظر في النحو العربي، فعلى هدى استجلائه للبعد الخارجي في التعليل النحوي يمكن ردّ جملة التحويليين المشهورة (الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام ساخطة) لأن المعنى لا يصحّ. والمقابلة بين نظرية النحو العربي ومناهج النظر الغوي الحديث تبينّ أنّ العمل، والاختصاص، والتقدير، ودلالة الحال، والمعنى تعليلات فيها قدر كبير من الوثاقة ".([3])

لكن نهاد الموسى بين " بأن النحاة من أجل خدمة المنهج التعليلي الذي أخذوا أنفسهم به ربما جاءوا باجتهادات غير صحيحة تاريخيا؛ إذ كانوا يرون أن الأصل في

---

[1] – نهاد الموسى، الأعراف ضمن أشغال الملتقى الدولي الثاني للسانيات ، ص 152.

[2] – أنظر نهاد الموسى، الأعراف، ص 172.

[3] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 245 – 246.

(فم) هو (فوه) بدليل (أفواه) فحذفوا الهاء تخفيفا، ثم أبدلوا الميم من الواو، فإن أضيف رجع به الأصل، فقيل: (فوك)، وربما بقي الإبدال نحو (لخلوف فم الصائم) فقولهم بالأصل الثلاثي لها يتنافى مع واقعها التاريخي كما كشفه البحث المقارن الذي يقول بالأصل الأحادي لهذه الكلمة " . ([1])

ولأجل ذلك يدعو نهاد الموسى إلى فرز يميّز القواعد التي تصف ظواهر في مادة اللغة حسب، وينفي العلل والتأويلات والخلافات؛([2]) ذلك أنّ قواعد كثير علقتّ بجسم النحو، وهي في واقع الأمر من مقتضيات النظرية لا من مادة العربيّة. ([3])

ومما هو جدير بالذكر فإن حسن خميس الملخ يدعو إلى تبني رأي نهاد الموسى، وهو يقر" بأن النحو العربي في صورته التي وصل إلينا متشابك تتداخل فيه الأحكام، والعلل ونظريات العلل في مزيج يسبب شيئا من الغموض، والصعوبة، كما في تقرير نصب اسم (إنّ) " بإنّ، ثم تعليل ذلك بقياس (إنّ) على الفعل الماضي المتعدي، ثمّ عدّ هذا العمل خارجا عن نظرية عمل الحروف المختصة بالاسم إذ حقهّا الجرّ لا النصب، فهذا التسلسل في عرض المادة بدأ من المدرك، وهو نصب اسم إن، ثم انتقل إلى النظير بين (إن) والفعل المتعدي، ثم انتقل إلى النظرية الجدلية. فهناك انتقال بين ثلاثة أنواع من التفكير الجزئي المحسوس: (التقدير)، والتفكير الكلي المحسوس (القياس)، والتفكير الكلي العقلي المجرد (النظرية)، ولا ينشط ذهن كل متعلم للانتقال بين هذه المستويات الثلاثة فتنشأ الصعوبة وتحصل الشكوى". ([4])

إذن، فهذا الانتقال الفكري هو الذي سبب هذه الصعوبة ونجمت عنه تلك الشكوى من التعليلات النحوية. فهذه الدعوى إلى تقسيم العلل إلى مستويات حسب قدرة المتعلم هي التي يمكنها أن تؤدي إلى التيسير استعاب القواعد النحوية، ثم الوصول إلى التيسير الحقيقي للنحو العربي والدراسة توصي بتبني آراء نهاد الموسى ومحاولة استثمارها في تعليم النحو العربي للناشئة.

---

[1] – نهاد الموسى، في التطور النحوي، ص 14.

[2] – نهاد الموسى، مقدمة في علم تعليم، اللغة العربية، ص 160.

[3] – نهاد الموسى، رأي في رسم منهاج النحو، ص 15.

[4] – حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص 247.

خاتمة

يمكن في ختام بحثنا هذا عن التعليل النحوي أن نخلص إلى النتائج الآتية:

- تبين لنا بأنّ مصطلح العلة أعم من مصطلح التعليل، فبينهما تقارباً كبيراً من

جهة، واختلافاً من جهة أخرى، فهما يتفقان في الهدف الباحث من ورائهما فكليهما عبارة عن تفسير، وتوضيح وتقوية للحكم النحوي، وكانت معظم تعريفات القدامى تدور حول أنهما: ما يتوقف عليه وجود الشيء، أو تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويختلفان كون (العلة) كمصطلح أصولي هي الجامع بين المقيس والمقيس عليه، وهي بهذا تعتبر أحد أركان الحمل الأربعة ينتقض بنقضها الحكم، أما التعليل فلا ينتقض الحكم ببطلانه أو اختلافه.

- استندنا في تقسيمنا للتعليل لما أُثر عند القدامى، وخاصة ابن السراج والزجاجي، غير أنه تبين لنا بأن العلل الجدلية هي نفسها القياسية لذلك اقتصرنا على قسمين اثنين هما العلل الحقيقية والعلل المباشرة .

- تأكد لنا بأن للتعليل طبيعة حسية تتوافق مع استقراء الواقع اللغوي والعادات النطقية للإنسان، فما أوجبته هذه الطبيعة كان واجبا، وما استساغته كان جائزا مستحسنا، فالطباع هي الحكم الفصل لصحة هذه العلل.

- كثرت مؤلفات العلماء في التعليل، وأفردت له الكتب الخاصة به مع مطلع القرن الثالث الهجري، واستمر الاطراد والتشعب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، حيث أضحى معظم علماء النحو من المعللين الذين استندوا إلى التعليل في كثير من أحكامهم ومسائلهم.

- ذهب البحث إلى أن التعليل في مرحلته الأولى ارتبط بنشأة النحو وأن بدايته الحقيقية كانت مع أبي الأسود الدؤلي، فهو معلل النحو الأول أما عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي، فهو أول من شرح العلل.

- تميزت مرحلة البدايات ببساطة التعليل، حيث كانت عللا تساعد على فهم كلام العرب، و الإحاطة بمعناه.

- وقد قلت التعليلات قياسا إلى تعليلات المرحلة الثانية، كما خلت تعليلات هذه المرحلة من أي أثر للمنطق أو الفلسفة.

- أما المرحلة الثانية فهي مرحلة العمق والشمولية في التعليل، وتبدأ بظهور شخصية الخليل بن أحمد، وقد امتدت بين القرنين الثاني والثالث الهجريين وتميزت بـ :

- كثرت التعليلات وشمولها لمعظم المسائل والأحكام.

- كثرت استنباطات الخليل للتعليل، وفتح باب الاجتهاد فيه مما ينم عن بعده عن التعصب لعلله، بل أوضح أنها مجرد حدس وتخمين، فاسحا المجال أمام غيره من النحاة للإتيان بما يرونه مناسبا من العلل.

- ابتدع الخليل علا جديدة طريفة، وخصوصا عند تأويله للشاذ، ومن هذه العلل (علة التوهم).

- كانت علل الخليل مستوحاة من روح العربية، ومستندة إلى جمهرة من الشواهد التي تجمعت لدى الخليل، وبذلك ابتعد عن المنطق والفلسفة.

- لم يختلف الخليل عن تعليل سابقيه اختلافا تامًا، وكانت معظم علله تعليمية بسيطة تدور على الأغلب حول العوامل.

- دارت معظم علل الخليل حول التخفيف وكثرة الاستعمال والكراهة والاستغناء.

- جاء أسلوب سيبويه في بسط تعليلاته كأستاذه الخليل، فقد ابتعد عن التعقيد والاضطراب، وكان في تعليله غاية في المهارة والذكاء، إذ حاول في دراسته ظواهر العربية استنباط علل من كلام العربي الذي يتداوله في محيطه مستعينا بما عرفه من لغة العرب وأساليبهم وبما ورثه من عقلية فكرية فذة .

- علل سيبويه بعضا من الأحكام النحوية بعلل عقلية، ولم يكن ذلك لولعه بالمنطق؛ بل لأن هذه الأحكام كانت متصلة بغرض الكلام، وجاءت علله العقلية بعيدة عن التعسف، ولم تكن مما يأباه الطبع أو يرفضه الذوق العربي السليم.

- لم يحاول سيبويه عند تعليله توهية العلة وإضعافها ليعود فيثبتها أويؤكدها شأن المتأخرين من أهل صناعته.

- ثبت سيبويه جذور التعليل النحوي والصرفي، وعممها على قواعدها ومسائلهما.

- اتبع علماء القرن الثالث الهجري تعليلات الخليل وسيبويه، واستعملوا مسميات العلة التي اعتلا بهما في أحكامهم، وأضافوا إليها مسميات جديدة، كما بدأ بعضهم بإفراد الكتب الخاصة للعلة، ومن أشهرهم : قطرب، والمازني، وابن كيسان .

- عُرف عن قطرب أنه يعلل بعضًا من أحكامه تعليلا صوتيا، وكان بتعليله هذا سابق لكثير من الدراسات الصوتية والنظريات الحديثة المتعلقة بعلم الأصوات واللسانيات الحديثة.

- كانت تعليلات الفراء من الطابع الفلسفي وإن لجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح .

- برزت مكانة الفراء بين علماء النحو المعللين، فكان ينتهج نهج الخليل في التعليل، ويعتمد السماع كالكسائي.

- كانت علل الأخفش الأوسط من جنس العلل التعليمية، وابتعد بذلك عن العلل الثواني، وما بعدها التي تنحو منحى الجدل والفلسفة على الرغم من حذقه بالجدل وعلم الكلام.

- جاء تركيز المازني على العلل الصرفية.

- كانت مسميات العلل الصرفية هي نفسها مسميات العلل النحوية التي اعتل بها النحاة في مسائلهم وأحكامهم.

- ذهب البحث إلى أن علل النحو لم تأت سابقة لعلل الصرف، بل جاءتا متسايرتين منذ بداية التعليل.

- اتسع المبرد في التعليل مما جعله يلجأ كثيرا لشرح والتتميم للعلة.

- تابع المبرد كلا من الخليل وسيبويه في التعليل بالعلة المركبة من مجموع علتين.

- ترجع مكانة ابن كيسان من بين علماء النحو المعللين إلى أنه من أوائل النحاة الذين أفردوا التعليل مؤلفا خاصا به، وبذلك جاء اهتمامه بالتعليل نابعا من محاولته لتوضيح مذهبه، وليكون قادرًا على مواجهة المذاهب المخالفة له في الرأي.

- ظل التصريح بلفظ العلة نادراً في تعليلات علماء النحو في هذه المرحلة.

- أما المرحلة الثالثة فقد كان نضوج التعليل وازدهاره عن طريق علماء القرن الرابع الهجري ، وقد تبين لنا:

- أن الفضل يرجع إلى ابن السراج في وضع علم أصول النحو. وكانت الأصول عنده تعني الدعائم والأسس التي ينهض عليها الشيء، وهي تعني عنده الأسس التي يتركز عليها النحو، و يعني بها ابن السراج أبواب النحو وتقسيماته.

- وقد ذهب البحث إلى أن أصول ابن السراج كشفت لنا أسبقية صاحبه في الكلام على العلة بصورة نظرية أصولية، وأنه يرجع إليه الفضل في إطلاق مصطلح العلل الأوائل والثواني، وأن من جاء بعده من النحاة المعللين اعتمدوا عليه.

- خلص البحث إلى أن عبقرية ابن السراج في تعليلاته العقلية، إنما هي متبدية من خلال محاولاته إيجاد سبب عقلي منطقي لكثير من تراكيب اللغة وصيغها دون أن يوغل في المنطق و الجدل الكلامي.

- رأينا بأن من كل المصنفات والمؤلفات التي ألفت في التعليل لم يصل إلينا إلا كتاب الزجاجي (الإيضاح).

- اعتبرنا الزجاجي سابقا من حيث تقسيمه للعلة على حسب الغاية إلى ثلاثة أقسام (تعليمية، وقياسية وجدلية).

- ذهب البحث إلى أن العلل التعليمية هي في جوهرها تفسير للواقع اللغوي، وهي أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية.

- اقترحنا الاكتفاء بالعلل التعليمية والقياسية، أما الجدلية فهي علل تنحو منحى التعمق الفلسلفي، لما فيها من توليد للأسئلة وتتابع لها. لذلك ينبغي طرحها.

- ذهب البحث إلى أن السيرافي خاض في التعليل الجدلي والكلامي كثيرا فتعليلاته غير موجهة للطلبة المتعلمين، وإنما هي من نوع أبدع فيه النحاة بسبب تأثرهم بعلم الكلام والمنطق فهي أحرى أن توجه إلى المتخصصين.

- التعليل عند أبي علي الفارسي جزء من القاعدة والعلل عنده عبارة عن قوانين راعتها العرب عند بنائها كلامها.

- أظهرت لنا الدراسة أن علل ابن الوراق أراد منها تثبيت الأحكام والظواهر التي يعللها رغم أنه في كثير من الأحيان يتجاوز العلة الواحدة إلى علل عديدة من شأنها

أن تجر النحو إلى افتراضات عقلية بعيدة عن اللغة، وهذا الأمر رآه البحث غير مجدٍ ولا فائدة منه، لأنه يكبل النحو بقيود عديدة تجعل الدارس ينفر من النحو لما يشعر به من الإرهاق الذهني.

- رأى البحث بأن استعانة الرماني بالعلل القياسية لشرح كتاب سيبويه محاولة منه لتقريب الفهم وتوضيحه، لكنه جعل أسلوبه وعراً معقدا بسبب كثرة مزج نحوه بالمنطق والحجج الكلامية. وهذا ما تجلى في تقسيمه للعلل حيث جاءت هذه الأقسام مغرقة في التفكير المنطقي، لدرجة جعلت تصنيف العلل النحوية ضمنها أمراً شاقاً.

- ذهب البحث إلى أن إسهام ابن جني في العلة والتعليل كان أوسع وأشمل مما أسهم به سابقوه حيث أحاط بالعلة من جميع نواحيها، ولم يترك فيها شاردة ولا واردة إلا وعرض لها بعمق ونفاذ بصيرة.

- رأى البحث أن ابن جني حاول تثبيت ما رآه من أن العلة لا تعلل، وإذا أريد ذلك وجب تسميته شرحاً وتفسيراً و تتميماً للعلة لا غير.

- تظهر براعة ابن جني في تأكيد الطبيعة الحسية للعلة النحوية من خلال تقسيمه للعلل على أساس من النفس والحس كما تظهر إشاراته الواضحة إلى تأثر علل النحاة بعلل الفقهاء والمتكلمين.

- برزت لنا تلك الحماسة الظاهرة في دفاع ابن جني عن العلل النحوية، ولعله أراد أن يتبين حكمة العرب في لغتهم، ويرد على من ادعى فسدها.

- رأي ابن جني أن علتي الفرق والخفة ترد إليهما كل علل النحاة أو أكثرها.

- رأى البحث أن التعليل بعد القرن الرابع الهجري لا يعدو أن يكون شرحا وتفصيلا، أو اختصارا أو استدراكا وتعليقا، فقد كان معظم النحويين بعد القرن الرابع الهجري مقلدين، سائرين على طريق المتقدمين.

- كثرت المصطلحات المنطقية في تعليلات ابن برهان والجليس النحوي، وسلكا طريق المناطقة في إيراد حججهم مما دفع بتعليلاتهم نحو العسر والتعقيد ، وإن كان هذا الحكم بنطبق بشكل كبير على تعليلات ابن برهان فإن الجليس النحوي الدينوري

كان شديد الحذر في إيراد علله. حيث أنه كان يقيّد علله بالوصف ويقيّمها بالحكم عليها قوة وضعفا وجودة إن تعددت واختلفت.

- اتجه في هذا العصر بعض العلماء إلى نوع من التعليل سمي التعليل النفسي، وتجلى ذلك عند الجليس النحوي الدينوري وابن الخشاب.

ألف ابن الخشاب كتاب (المرتجل)، وكانت معظم تعليلاته تعليمية غايتها تيسير النحو و تعليمه لطلاب العلم.

- ألحق ابن الأنباري تعليلاته بعلل الفقهاء، وأرسى بذلك دعائم المنهج التعليلي على منهج يشابه منهج أصول الفقه، فأعطاه شكله النهائي الناضج، وظهر ذلك جليا في كتابيه الذين نظرا لهذا المنهج وهما (لمع الأدلة) ، و(الاغراب في جدل الإعراب)، وبرز التطبيق في كتابه (أسرار العربية) الذي اعتمد فيه التفريع في التعليل من كل حكم؛ لجعل الحكم النحوي ناتجا عن العلة، فكأنه لاَحِقٌ بها وتَابِعٌ لها.

- اعتماد العكبري على مسلك السبر والتقسيم لتوضيح الكثير من العلل نتج عن مزجه بين معطيات الفلسفة ومعطيات النحو، ولعله كان متأثرا بأبي علي الفارسي وابن جنِّي وابن الأنباري.

- تبين بروز اتجاه نحوي في الأندلس يدعو إلى التخفف من ربقة العلل المنطقية والكلامية، بل إلى رفض معارضة التزيد من التعليل رغبة في تيسير النحو العربي وتجلى ذلك في:

- ابن حزم الأندلسي وابن الطراوة حيث حثا على التثبت من العلل وعدم الأخذ بها مطلقا.

- ذهب البحث إلى أن ابن مضاء لم يرفض العلل النحوية كلها، بل أقر العلة الأولى لفائدتها التعليمية ، ودعا إلى الابتعاد عن العلل الثواني والثوالث، لأنها تعتبر عللا فاسدة حيث لا تفيد نطقا ولا تقنع عقلا، فهي نوع من أنواع الجدل الكلامي العقيم الذي يقصد منه إظهار البراعة الذهنية لدى النحاة.

- رأى البحث أن دعوة ابن مضاء القرطبي كانت موافقة لمنهج الظاهريين، مثل

ابن حزم الذين يرفضون العلل الفقهية. وقد كانت دعوته صيحة مبكرة لإصلاح النحو وتهذيبه من كل ما يجعله معقدا تتفر منه النفوس، وإن ابن مضاء لم يكن ثائرا على النحاة، كما اعتقد بعض الباحثين المحدثين لكنه حاول أن يؤكد مذهبه الفقهي من خلال نظرة نحوية جديدة.

- تبين الدراسة أن معارضة أبي حيان الأندلسي للتزيد من العلل كان سببها طغيان المنطق والفلسفة في زمانه مما جعله يحذر من علل الرماني والوراق، وقد كانت دعوته هذه استنادا للمذهب الظاهري الذي تبناه، وقد ذهب البحث إلى أن هذه الدعوة تعتبر شكلية فقط. حيث تخلو كتبه من تعليلات سابقيه، وذلك مثل كتابيه (التذييل والتكميل) و(ارتشاف الضرب) ، ولعل ذلك مرده إلى رغبته في إظهار براعته في التعليل، كما ورد ذلك عند الأئمة السابقين أمثال الخليل وسيبويه وأبي علي وابن جني.

- وقد بينت الدراسة بأن اللغويين المحدثين تجاه التعليل النحوي انقسموا إلى فريقين. فريق بنى موقفه من التعليل في ضوء الموروث النحوي، وفريق بنى موقفه في ضوء مناهج الدرس اللساني الحديث.

- ذهب البحث إلى أن الفريق الأول انقسم إلى زمرتين:

- زمرة تؤيد استخدام العلل، على أن لا يكون ذلك مبالغا فيه، إذ أن التعليل من وجهة نظر هذا الفريق لابد منه لتفسير الظاهرة النحوية ومعرفة النواميس الفاعلة فيها كان ذلك موقف كل من علي النجدي، محمد عرفة، مازن المبارك، عبد الستار الجواري.

- وزمرة تعارض العلل ودعا هؤلاء إلى حذف نظرية العامل الفلسفية، وما يتصل بها من تعليلات وتقديرات وتأويلات، وقد كان ذلك موقف كل من إبراهيم مصطفى، شوقي ضيف، مهدي المخزومي، عباس حسن.

- وقد رأى البحث بأن الفريق الذي بنى موقفه من التعليل في ضوء مناهج الدرس اللساني الحديث انقسم إلى ثلاث اتجاهات بارزة.

فالاتجاه الأول تبنى رواده الوصفية، فهم لا يؤمنون بتعليل الظواهر، ويكتفون بوصفها، لأن اللغة على حد تصورهم لا تخضع لمنطق العلل، وتبين للبحث بأن أصحاب هذا الفريق يترسمون خطا الكسائي عندما قال: (أي كذا خُلِقَت).

– ذهب البحث بأن **الاتجاه الثاني** تفسيري تأثر بمفهوم التفسير في النظرية التوليدية و التحويلية يتجاوز تعليل النحو، وسعى إلى تفسير العربية نحوأ وصرفا وصوتا ودلالة، وقد تبين بأن هذا الاتجاه يمكن تقسيمه إلى قسمين: تفسير توليدي تحويلي مثله كل من محمد علي الخولي، عبد القادر الفاسي الفهري، مازن المبارك . وتفسير وظيفي مثله كل من جعفر دك الباب وأحمد المتوكل.

أما الاتجاه الثالث فهو تأصيلي حاول رواده تأصيل التراث النحوي العربي وفق تجليات المناهج اللسانية العالمية الحديثة رغبة في الكشف عن الجوانب المختلفة للدرس النحوي العربي القديم ، ورأينا أن أبرز من يمثل هذا الاتجاه هو عبد الرحمن الحاج صالح، ونهاد الموسى.

– ويذهب البحث إلى أن الاتجاه الوصفي يرفض التعليل القائم على التقدير والتأويل والمنطق الباحث عن الظاهرة دون أن يعلل لها، أما الاتجاهان: التفسيري والتأصيلي فيقبلان التعليل النحوي على العموم.

B

ثبــت المصــادر و المراجــع المعتمدة

❖ - **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1 - **إبراهيم أنيس :** من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية القاهرة، 1994. ط7.

2 - **إبراهيم مصطفى :** إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1997. ط1.

3 - **إبراهيم السامرائي:** الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1983،

4 - **أحمد أمين:** ضحى الإسلام ، دار الكتاب العربي ، بيروت. ط10.

5 - **أحمد حسن الزيات :** تاريخ الأدب العربي، لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة ، 1935. ط 6.

6 - **أحمد عبد الستار الجواري:** نحو التيسير، دراسة نقد منهجي، بغداد، 1984.

7 - **أحمد المتوكل :**

- الوظيفة في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء،1987.
- الوظائف التداولية في اللغة لعربية، دار الثقافة، الدار البيضاء،1985.
- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986.

8 - **أحمد سليمان ياقوت :**

- ظاهرة الإعراب وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- قضايا التقدير في النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف ، مصر، 1985.

9 - **أحمد محمد قاسم:** شرح ملحة الإعراب لأبي القاسم بن علي الحريري ، مكتبة دار الزمان، الرياض (1412هـ -1991م). ط2.

10 - **أحمد حساني:** مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ط1.

11 – **أحمد خضير عباس:** أسلوب التعليل في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت،2007. ط1.

12 – **أسعد خلف العوادي :** العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد، عمان، 2009، ط1.

13 – **إميل بديع يعقوب :** الممنوع من الصرف، دار الجيل، بيروت، 1991. ط1.

14 – **أمين الخولي :** مناهج التحديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، د، ط ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.

15 – **أنيس فريحة :**

- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار، بيروت، 1980، ط1.
- نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973. ط1.
- تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1959.

16 – **بلعلام مخلوف،** مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، الجزائر، 2012. ط1.

17 – **بوقرة نعمان :** محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.

18 – البوشيخي عز الدين: النحو الوظيفي وأشكال الكفاية. بحث (مرقون)، لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1990م.

19 – **التاهنوي :** كشاف اصطلاحات الفنون، مطبعة خياط، بيروت، د، ت.

20 – **تشومسكي:** اللغة والعقل، ترجمة ببيداء علي العكاوي، مراجعة سلمان داود الواسطي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1996.

21 – جوانب من نظرية النحو، ترجمة جواد باقر، مطبعة جامعة الموصل، العراق، د،ت.

22 – المعرفة اللغوية، ترجمة محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة 1993.

23 – **تمام حسان :**

- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، 2009. ط6.
- اللغة بين المعيارية والوصفية. الدار البيضاء، دار الثقافة، 1980م.

- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2009.

24 - **الجاحظ** : الرسائل، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، 1964، القاهرة.

25 - **جعفر نايف عبابنة:** مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر، عمان، 1984.

26 - **جعفر دك الباب:** الموجز في شرح دلائل الإعجاز (نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقفها في علم اللغة الحديث، مطبعة الجليل، دمشق، (1400هـ - 1980م). ط1.

27 - **جرجي زيدان:** تاريخ آداب اللغة العربية، دار مكتبة الحياة ، بيروت، 1976.

28 - **ابن جني:**

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، (د،ت).

- المنصف شرح تصريف المازني، ط1، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1954.

29 - **ابن سلام الجمحي** : طبقات فحول الشعراء، دار المعارف القاهرة، 1980. ط1.

30 - **حافظ إسماعيل عليوي** : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009. ط1.

31 - **حسن خميس سعيد الملخ** : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، 2000، ط1.

32 - **حسام البهنساوي** : أهمية الربط بين التفكير اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994.

33 - **حسن عبد الحميد** : في فلسفة العلوم ومناهج البحث، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1979، ط1.

34 - **حسن منديل حسن العكيلي** : محاولات التيسير النحوي الحديثة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

35 - **حلمي خليل** :

- العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

- نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1995.

36 – **حليمة أحمد عمايرة :** الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاوة ، دار وائل، عمان، 2006. ط1.

37 – **أبو الحيان النحوي الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف:**

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة، 1984. ط1.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، 1997. ط1.

38 – **خالد بن سليمان بن مهنا الكندي :** التعليل في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، عمان 2009.

39 – **خديجة الحديثي :**

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1979.
- دراسات في كتاب سيبويه، وكابة المطبوعات الكويت، 1980، (د،ط).
- أبو الحيان النحوي، مكتبة النهضة، بغداد، 1966.

40 – **الأخفش الأوسط:** معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط3، دار البشير، الكويت،1981.

41 – **خليل عمايرة :** في العامل النحوي، بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د، ط، عمان، دار الفكر.

42 – **الخليل بن أحمد:** كتاب العين،تحقيق مهدي المخزومي ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (دت)، ط3.

43 – **الدينوري :** ثمار الصناعة في علم العربية، مكتبة لبنان، بيروت ،(د،ت).

44 – **داود عبده :** أبحاث في اللغة العربية، تحقيق حنا حداد، 1994.

45 – **رمضان عبد التواب :** فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1983، ط2.

46 – **الرماني :** الحدود، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب، بيروت، 1987. ط1.

47 – **ابن أبي الربيع :** البسيط في شرح الجمل، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ط1.

48 – **الرضي الإستراباذي :** محمد بن الحسن، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة بن غازي، ليبيا، 1978.

49 – **رشيد عبد الرحمن العبيدي:** العربية والبحث اللغوي المعاصر، منشورات المجمع العلمي، بغداد، (1425هـ – 2004)، (د،ط).

50 – **الرازي :** مختار الصحاح ، مكتبة بيروت ، 1995، (د، ط).

51 – **الزجاجي:**

– مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، وزارة الارشاد، الكويت، 1962.

– الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس، بيروت، 1978، ط2.

52 – **الزُّبيدي الأندلسي:** طبقات النحويين واللغويين، مكتبة الخانجي، القاهرة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط1، (د،ت).

53 – **الزَّبيدي**، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، مصر، 1306هـ. ط1.

54 – **السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن :**

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، شرح وتعليق محمد أبي الفضل إبراهيم، (1408هـ ، 1987).

– الاقتراح في علم أصول النحو، د،ط، حلب، دار المعارف، 1359هـ .

– بُغية الوعاة في طبقات النحويين واللغات، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، 1986.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، د، ط ، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ.

– الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1406هـ،1985).

55 – **ابن السراج :** الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1988. ط3.

56 – **سيبويه :** الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، 1966.

57 – **أبو سعيد السيرافي:** أخبار النحويين البصريين، دار الاعتصام، القاهرة، 1985. ط1.

58 – **ابن سنان الخفاجي:** سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982. ط1.

59 – سعيد الأفغاني :

– نظرات في اللغة عند ابن حزم، مطبعة جامعة دمشق، 1963.

– في أصول النحو، د، ط ، المكتب الإسلامي، بيروت (1407هـ –1987).

60 – السكاكي : مفتاح العلوم، ضبط وتعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، 1980. ط2.

61 – شوقي ضيف :

– المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، 1972، (د، ط) .

– تجديد النحو، دار المعارف، مصر.

62 – شعبان عوض العبيدي: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1999.

63 – صابر بكر أبو السعود: القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، مكتبة الطليعة، أسيوط ، مصر، (د،ت).

64 – أبو الطيب اللغوي : مراتب النحويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مصر، سنة 1955.

65 – ابن الطراوة : رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، تحقيق حاتم صالح الظامن، عالم الكتب، بيروت، 1996، ط2.

66 – عبده الراجحي :

– فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1979.

– النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت (1406هـ – 1986).

67 – عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، 1980.

68 – عبد المجيد الفلاح : منهج السيرافي، في شرحه لكتاب سيبويه.

69 – ابن عباد، الصاحب إسماعيل: المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بيروت، عالم الكتب ، د، ط .

70 – عباس حسن :

- النحو الوافي ، دار لمعارف، القاهرة، 1969. ط2.
- اللغة بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة 1969. ط2.

71 – عبد الكريم بكري: ابن مضاء وموقفه في أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

72 – عبد الله بن أحمد بن عبد الله الحسن: تيسير النحو عند عباس حسن في كتابه النحو الوافي.

73 – عبد الرحمن الحاج صالح : بحوث ودراسات في علوم اللسان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.

74 – عبد الرحمن حسن العارف: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2013. ط1.

75 – علي أبو المكارم :

- أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، 1973.
- تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت 1975. ط1.
- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، الحديثة للطباعة القاهرة،. ط1.

76 – علي النجدي ناصف : سيبويه إمام النحاة ، مكتبة نهضة مصر، 1953.

77 – عبد القادر الفاسي المهري: اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 1985.

78 – ابن عصفور: الممتنع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، 1970.

79 – أبو علي الفارسي: التكملة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، 1981.

80 – عبد السلام المسدي : اللسانيات وأسسها المعرفية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986. ط2.

81 – عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز في علم المعاني، تعليق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، 1982.

82 – عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، جزءان، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1990.

83 – عفيف دمشقية :

- تجديد النحو، بيروت، 1992. ط1.
- المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو، بيروت، 1978. ط1.

84 – الغزالي : شفاء العليل في بيان الشبه والمخيل ومسائل التعليل، تحقيق محمد الكبسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1971. ط1.

85 – فؤاد حنا ترزي : في أصول اللغة والنحو، دار الكتب ، بيروت، 1969.

86 – الفراء : معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، 1992. ط3.

87 – فندريس : اللغة ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو – مصرية، القاهرة، 1950.

88 – الفيومي : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تصحيح مصطفى السقا، مطبعة الباجي الجلين، مصر (د، ت).

89 – ابن القاضي شهبة : طبقات النحاة واللغويين، تحقيق محسن عياض، وزارة الثقافة، دمشق، 1972.

90 – القفطي : انباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1986. ط1.

91 – كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة ، 1973.

92 – الكفوي : الكليات، قابله ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993. ط2.

93 – مازن المبارك :

- النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، 1974. ط3.
- الرماني النحوي، في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، جامعة دمشق، دمشق، 1963، ط1.
- الزجاجي، حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، دار الفكر، دمشق، 1984. ط2.

94 – مـازن الـوعر: نحـو نظريـة لسـانية عربيـة حديثـة لتحليـل التراكيـب الأساسـية ، دار طلاس ، دمشق، 1987.

95 – المبـرد : المقتضـب، تحقيـق محمـد عبـد الخـالق عضـيمة، عـالم الكتـب، بيـروت، 1963.

96 – محمـد بـن عبـد العزيـز العمرينـي : الاستقراء النـاقص وأثره فـي النحـو العربـي، دار المعرفة الجامعية ، 2007.

97 – محمد عيد :

– أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء وفي ضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب، القاهرة، 1978. ط2.

– قضـايا معاصـرة فـي الدراسـات اللغويـة والأدبيـة، د،ط، القـاهرة ، عـالم الكتـب (1490هـ،1989م).

98 – محمد خير الحلواني:

– أصول التفكير النحوي، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2011.

– الخلاف النحوي، بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1974.

99 – محمد حسن عبد العزيز: كتاب سيبويه، مادته ومنهجه، دار السالم، القاهرة، ط1، 2012.

100 – محمـد عبـد الفتـاح العمـراوي : أصـول النحـو فـي معـاني القرآن للفراء، كليـة دار العلوم، القاهرة، 1992.

101 – محمد أحمد عرفة : النحو والنجاة بين الأزهر والجامعة. المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، القاهرة 2013م.

102 – مهدي المخزومي:

– فـي النقد العربـي، قواعد وتطبيق، علـى المنـهج العلمـي الحـديث، دار الرائـد، بيـروت، 1986. ط2.

– مدرسـة الكوفـة، ومنهجهـا فـي دراسـة اللغـة والنحـو، ط3، بيـروت، دار الرائـد العربـي، 1986.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1964.
- الدرس النحوي في بغداد، وزارة الإعلام، العراق، 1975.

103 – محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1962.

104 – مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، 1998.

105 – ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ، 1982. ط2.

106 – مكي بن أبي طالب : الكشف عن وجوه القرآن البيع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987. ط3.

107 – محمد علي الخولي : قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض، 1981، ط1.

108 – ابن منظور : لسان العرب، دار صادر، بيروت ، ط1، 1997.

109 – ابن النديم : الفهرست، دار المعرفة، بيروت، 1993.

110 – نهاد الموسى : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط2، دار البشير ومكتبة وسام، الأردن، 1987.

111 – ابن الانباري : نزهة الالباء في طبقات الأدباء ، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، 1985. ط3.

112 – ابن الأنباري :

- أسرار العربية ، تحقيق فخر صالح قدارة، دار إنجيل، بيروت، 1995، ط1.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- لمح الأدلة في علم أصول النحو، تحقيق سعيد الافغاني، الجامعة السورية، دمشق، 1957.

113 – ابن هشام الأنصاري : مغنى اللبيب عن الكتب الاعاريب، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، 1991، ط1.

114 – **وليـد عـاطف الأنصـاري:** نظريـة العامـل، دار الكتـاب الثقـافي، أربـد، الأردن، (1427–2006). ط2.

115 – **يـاقوت الحمـوي:** معجم الأدبـاء، تحقيق إحسـان عبـاس، دار الغرب الإسـلامي، بيروت، 1993. ط1.

116 – **ابن يعيش** : شرح المفصل للزمخشري، عالم الكتب، بيروت.

117 – **يوسف الهليس** : تطوير دراسة اللغة العربية. مقال في مجلة المعرفة، العدد 178، كانون الأول، دمشق، 1976م.

118 – **يوسف الحمادي** : النحو في إطاره الصحيح، دار سحنون، تونس، 1990.

الدوريات :

1 – **إبراهيم بيومي مدكور:** منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج7، 1953.

2 – **أحمد المطر العطية:** مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 11، الآداب (1)، سنة (1419هـ–1999).

3 – **أحمد مختار عمر:** دعوات الإصلاح في النحو العربي قبل ابن مضاء، مجلة الأزهر، سنة 1967.

4 – **أحمد قدور** : من أثر اللسانيات في الدرس النحوي العربي ومناهجه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلة الكوبية، سنة 1987. عدد27.

5 – **تمـام حسـان** : اللغـة والحداثـة، مجلـة فصـول، مجلد 4، عـدد3، القـاهرة، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، سنة 1984.

6 – **جعفر دك الباب** : مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية، مجلة الموقف الأدبي، عدد 135، دمشق. سنة 1982م.

7 – **جعفـر دك البـاب** : ازدواجيـة اللغـة العربيـة وكيفيـة الخـروج منهـا، مجلـة المعرفـة، دمشق، السنة 19، العدد (222–223)، سنة 1980.

8 – **جـون سـيرل** : تشومسـكي والثـورة اللغويـة، مجلـة الفكـر العربـي، عـدد 8، ينـاير

ومارس، سنة 1979.

9 – عبد الرحمن الحاج صالح :

– المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللغوية الإنسانية، ندوة اليونيسكو حول اللسانيات وتطورها في الوطن العربي، الرباط، المغرب، سنة 1987.

– النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، العدد الأول، جامعة الجزائر، 1970.

– مدخل إلى علم اللسان الحديث، الجزء الثاني والثالث، مجلة اللسانيات، المجلد الأول والثاني، العدد الأول والثاني، الجزائر، سنة 1971.

10 – عبد السلام المسدي : الفكر العربي والألسنية، ندوة اللسانيات واللغة العربية، العدد 4، 1981.

11 – عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة، مجلة المجلة، مجلد 10، عدد 114، سنة 1968.

12 – مازن الوعر:

– النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية، مجلة اللسانيات، عدد 6، سنة 1982.

– لقاء مع تشومسكي، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، عدد6، سنة 1982.

13 – نهاد الموسى :

– الإعراب أو النحو واللسانيات الاجتماعية في العربية، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، تونس، العدد 5، الجامعة التونسية، سنة 1985.

– مقدمة في علم تعليم اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ط83، العدد الخامس، تونس، سنة 1981.

– رأي في رسم منهاج النحو، مجلة التربية، العدد الرابع عشر، قطر، سنة 1976.

الرسائل الجامعية :

1 – **جـلال شـمس الـدين :** التعليـل اللغـوي عنـد الكـوفيين، جامعـة الإسـكندرية، كليـة الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة كتوراه، 1989.

2 – **عبد الكريم البسيري:** العلـة النحويـة عند ابن جنّي من خـلال الخصـائص، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا ، جامعة محمد الخامس.

3 – **عبد الهادي وحيد غازي :** العلـة النحويـة وأثرها فـي العربيـة، جامعـة دمشق، كليـة الدداب والعلوم الإنسانية، رسالة دكتوراه، 2007.

4 – **مفرح السيد عبد البر سعفان :** علل النحو العربـي بين التراث النحوي وعلم اللغة الحديث، جامعة المنوفية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة دكتوراه، 1994.

5 – **محـــي الـــدين ســـالم :** العلـل النحويـة عنـد الأندلسـيين، جامعـة الاسـكندرية، كليـة الآداب، قسم اللغة العربية، رسالة ماجستير، 1988م.

المراجع الأجنبية :

1 - Bral baki . ramzi munir , dictionary of liguistic term .

2 - Ruwet nicolas, Introduction à la grammaire generative. librairie plon , Paris. 1967 .

3 - Chomsky , Estructuras sintaction ،segunda edición, 1975 .

4 - Serrle John, la Revolución de chomsky en linguistica.Traducción carlos manzano, Editorial Anagrama, Barcelona 1947.

تلخيص بلغة أجنبية :

Summary of a doctoral thesis under the title :

" The phenomenon of reasoning in Arabic grammar in the light of heritage studies .. and in the light of modern linguistic approaches ".

Research idea :

The research idea is about the phenomenon of justification that Arab grammarians gave much importance when they started making rules for Arabic ; hence, justification formed the basis for their work. Justification began developing to the extent that it attracted the attention of both the old and the modern researchers who devoted studies to the process of its development. Although most sciences were established on a justification basis, where proving facts, stating rules, principles and theories heavily depend on it, justification in Arabic grammar was the focus of debate more than any other science throughout its long history. Ibn Mada Alkortobi's call for cancelling what is called in Arabic grammar "the analogical explanation" (Al-ilal althawani) and "the dialectic explanation" (Al-ilal althawaleth) is well-known. The Arab proverb that says "Weaker than a grammarian's argument " shows to what degree was the weakness and the fragility of grammatical 'causes' or 'explanations' (al-ilal al-nahwia). In spite of the fact that Ibn Mada's point of view was not widely accepted by the grammarians of his time, many neogrammarians approved it and most of them adopted it. They wrote books to simplify Arabic grammar following Ibn Mada's path.

Identifying the research topic and its field:

This research studies the phenomenon of justification in the old and modern works. I have scrutinized the term of justification in the early works on grammar, especially those of Saybawih's and the writings that stemmed from them later such as Mubarrad's "Al-Moktadab", AlAkhfash Alawsat's and Ferra's "Maani al-Qur'an" (The Meanings of the Qur'an), Ibn Siraj's "Osul Alnahaw" (The Origins of Grammar), Ibn Zojaji's "Al-idah fi Ilal Alnahw", Ibn Jinni's "Alkhasa'is", Ibn Mada Alkortobi 's "Alrad Ala Annohat", Abi Hayan Alandalussi's "Irtishaf Addarb", etc.

Moreover, I have followed up on my research on the term of justification and the neogrammarians'different attitudes that it brought out as in Ibrahim Mustapha's "Ihyaa Alnahw"(Revival of Grammar), Shawki Dif's "Tajdid Alnahw"(Grammar Renewal), Mahdi Almakhzoumi's "Kitab fi Alnahw Alarabi: Nakd wa Tawjih"(A Book on Arab Grammar: Criticism and Guidance), Abderrahman Ayoub's "Dirassat Nakdia fi Annahw Alarabi"(Critical Studies of Arabic Grammar), Arabic Between Prescriptivism and Descriptivism, The Theory of Arabic Grammar from the neogrammarians' viewpoints and many other writings that characterized the neogrammarians's studies; and I have discussed the points of view that were raised about various issues concerning justification, as their attitudes towards the three different levels of grammatical 'causes' or 'explanations': the didactic explanation (Al-ilal al-awa'il), the analogical explanation

(Al-ilal al-thawani), the dialectic explanation (Al-ilal al-thawalith) and so on. Besides, I have presented their attitudes towards justification using governing elements, governees, paraphrase (Takdir), deletion and explanation; and I have expressed my opinion backed up by proofs. The aim of the research is not only to show points of view, but also it is, from the very beginning, to study justification thoroughly without excluding any school or belief. That is why I have tried hard to link the old with the modern, and I totally agree with what Abderrajihi sees when he says, "Getting in touch with the legacy and with the modern approach is a scientific and a patriotic duty that must be beyond controversy."

This study also includes all the issues concerning the term 'justification', examines closely the views on it and anything that it has much or less in common with such as governing elements, governees, paraphrase (Takdir), deletion and explanation, and it makes clear the reason why the grammarians interested in the study of justification: its roots, its nature, its parts, its relevance to context, the grammar rule, the linguistic reality, grammar principles as analogy, philology and logic. In the meantime, the research deals with the relation between justification and explanatory methods that were founded by Chomsky, the leader of transformational-generative grammar. I think that the clarification of these relations is the best way to make the concept of justification easier to be understood, and this unveils the facts of the criticisms that were made by the neogrammarians either in the light of the grammatical heritage or in the light of the modern linguistic methods. Naturally, these criticisms stimulated me to read consciously and carefully about our original grammatical heritage in order to free it from what was stuck to it as the great number of logical and philosophical explanations that are full of affectation, arbitrariness, remoteness, immoderation, exaggeration, or prejudice. And that happened with late grammarians whose explanations were flooded with logic and heated controversy which led to that revolution against the grammatical explanations under the leadership of Ibn Mada Alkortobi in his book "Alrad Ala Alnohat".

The research problem :

Because of what has been mentioned above, and in order to be well-versed in doing scientific researches, which is a noble goal in itself, I will try to answer the following questions.

1 - What is the concept of justification in the grammatical heritage? And how is it precisely defined in the modern studies?

2 - What is the difference between the term of justification and the term of "explanation"/"cause" (Al-illa)? What are the similarities and differences between the term of justification and that of "explanation" in the modern linguistic theories?

3 - Is it possible to accept justification as it reached us and consider it free from any defects and defend it against any kind of criticism?

4 - Is it possible to re-describe the grammatical justification with

regard to the emerging modern linguistic theories? And if so, what are the criteria that will enable us to classify the grammarians' justifications for both the students and the specialized researchers?

The Research Plan :

The nature of the research requires an introduction, a preface, four chapters (each of which contains a number of sections), a conclusion, a table of contents, index and references.

As a preface, I have tackled the concept of justification linguistically and terminologically, its types, its nature, the degree of its authenticity, the reasons why the grammarians attach importance to it, and the books that were written on it.

Chapter One is entitled "The Grammatical Justification: its Birth and its Rise". I have shed light on the origin of justification in the Arabic grammar with Abi Alaswad Adu'ali and his students, and how it grew and developed with Alkhalil and his student Sybawih and how it became with the grammarians of the third century of the Hegira.

Chapter Two is entitled "The Grammatical Justification: its Progress and its Prosperity". I have tackled the qualitative leap of justification in the fourth century of the Hegira thanks to Ibn Sarraj in his book who was able to divide the grammarian justifications into two types. In addition, the research has dealt with the most famous justification methods, and the well-known grammarians in that century as Zajjaji, Sirafi, Abi Alaa Alfarissi, till we reach Ibn Jinni who made the full theory for grammatical justifications in his book "Al-khassa'is".

Chapter Three is entitled "Linguists' Attitudes in the Light of the Grammatical Heritage". I have started it with a section about the old grammarians' criticism of the grammarians' justifications and one of the prominent Andalusian grammarians who adopted jurisprudence (fiqh dhahiri) as Ibn Hazm, Ibn Attarawa, Ibn Mada Alkortobi and Abi Hayan the Andalusian; and I have found that my study should tackle these grammarians because most of the neogrammarians ' attitudes were based on Ibn Mada Alkortobi's viewpoints who opposed the grammarians' explanations and renounced the analogical explanations and the dialectic explanations.

The second section is entitled "The Opponents of the Grammatical Explanation". I have dealt with the eminent opponents of the grammatical justification in the light of the heritage, and I have selected four whose opinions are suitable for discussion and for presenting: Ibrahim Mustapha, Mohamed Abd Assettar Aljawari, Shawki Dif and Abbas Hassan. The third section is entitled "The Advocates of the Grammatical Explanation". I have dealt with the prominent supporters of the grammartical justification in the light of the heritage, and I have selected four whose opinions are suitable for discussion and for presenting: Ali Annajdi Nacef, Mohamed Aarfa, Mahdi ALmakhzumi, and Mazen Almubarek.

Chapter Four with the title of "The Neogrammarians' Attitude Towards the Grammatical Justification in the Light of Modern Linguistic Study Methods" has four sections.

Section One is entitled "The Descriptive Method and the Grammatical Justification". I have found that the supporters of this orientation start from the

descriptive linguistics to study formally Arabic grammar excluding the grammatical justification, and I have selected four whose opinions are suitable for discussion and for presenting: Ibrahim Anis, Abd Arrehman Ayoub, Temmam Hassan and Ibrahim Assamera'i.

Section two is entitled "The Explanatory Method and the Grammatical Justification". The supporter of this orientation started from transformational-generative method in their study of Arabic grammar in an explanatory way. I have selected four whose opinions are suitable for discussion and for presenting:

Mohamed Ali Alkholi, Mazen Alwa'er, Abd Alkader Alfassi and Alfehri. I have been obliged to deal with the concept of explanation in Chomsky's transformational-generative theory in order to settle a comparison between it and justification in the Arabic grammar. I have dealt with the explanatory model in functional linguistics taking Jaafar Dak Albab's and Ahmed Almotawakel's opinions as an example.

Section three, under the title of "the Foundation Method and the Grammatical Justification", explains how some linguists used the modern linguistic method in their study of the Arabic grammar by bringing to light the points of agreements and those of disagreements among the old Arabic grammarians and the neolinguists in terms of the method, the thinking and the practice aiming at founding the grammatical heritage according to the modern linguistic theories. I have been guided by Abd Arrahman Alhaj Saleh's and Nihad Almoussa's opinions, and I have reached the conclusion that this modern linguistic method takes a middle course of both the old grammatical heritage and the acquired modern linguistic study in modernizing the Arabic grammar.

The research ends up with a conclusion where I have brought out the important results that my work has reached. I have added a set of recommendations and suggestions, followed by explanations and indexes. Indubitably, many difficulties faced this research to the extent that despair began to invade my will, and at this point, Allah helped me to continue till the end. May Allah keep him for us.

This research could have never seen the light without the patience, the guidance and the care of my teacher the coordinator, Professeur / Benhouili Midni /. I am really grateful to him and there is none but Allah to reward him.

فهرس الموضوعات

الموضــــــــــــــــــــــــــــوع	صفحة
مقدمة	06
تمهيد : مفهوم التعليل النحوي، طبيعته، وأسباب اهتمام النّحاة به	19
العلة والتعليل في اللغة والاصطلاح	20
الفرق بين العلّة والتّعليل	28
أقسام التعليل النحوي	29
أشهر العلل النحوية في كتب النحاة	33
طبيعة التعليل النحوي	37
كتُبٌ أُلِّفَت في التعليل النحوي	41
أسباب اهتمام النحاة بالتعليل النحوي	45
مراحل تطور التعليل النحوي	53
الباب الأول : التعليل النحوي عند علماء اللغة العرب السالفين	57
الفصـــــل الأول : التعليــــل النحـــوي، نشـــأته وانتشـــاره	58
المبحث الأول : نشأة التعليل في النحو العربي	62
التعليل النحوي عند أبي الأسود الدؤلي الكناني	62
التعليل النحوي عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي	66
التعليل النحوي عند عيسى بن عمر الثقفي	71
التعليل النحوي عند أبي عمرو بن العلاء	72
المبحث الثاني : نموّ التعليل وارتقاؤه	75
التعليل النحوي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي	75
التعليل النحوي عند سيبويه	85
نماذج من تعليلات سيبويه	86
التعليل النحوي عند أبي على محمد بن المستنير (قطرب)	109

نماذج من تعليلات قطرب 109
التعليل النحوي عند أبي زكرياء يحي بن زياد الفراء 111
نماذج من تعليلات الفراء 112
التعليل النحوي عند الأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة 115
نماذج من تعليلات الأخفش 115
التعليل النحوي عند أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني 117
نماذج من تعليلات المازني 119
التعليل النحوي عند أبي العباس محمد بن يزيد المبرد 120
نماذج من تعليلات المبرد 121
التعليل النحوي عند محمد بن أحمد ، ابن كيسان 123
نماذج من تعليلات ابن كيسان 124

الفصل الثاني : التعليل النحوي ، تطوره وازدهاره 126
المبحث الأول : قفزة التعليل النحوي النوعية في القرن الرابع الهجري 127
التعليل النحوي عند ابن السراج 129
تعليل القياس والمشابهة عند ابن السراج 135
نماذج من تعليلات ابن السراج 137
التعليل النحوي عند أبي القاسم الزجاجي 140
أقسام العلل النحوية عند الزجاجي 141
نموذج من تعليلات الزجاجي 146
التعليل النحوي عند الحسن بن عبد الله السيرافي 147
تعدد العلل النحوية عند السيرافي 148
نماذج من تعليلات السيرافي 149
التعليل النحوي عند أبي علي الفارسي 150
نماذج من تعليلات أبي علي الفارسي 152
التعليل النحوي عند محمد بن عبد الله الوراق 158
تعدد العلل عند ابن الوراق 159

العلل الثواني وما بعدها عند ابن الورّاق 160
نماذج من تعليلات ابن الورّاق 162
التعليل النحوي عند أبي الحسن الرماني 164
أنواع العلل النحوية عند الرّماني 165
نماذج من تعليلات الرّماني 167
العلل العقلية عند الرّماني 168
العلل المركبة عند الرّماني 168
التعليل النحوي عند ابن جني 169
علل النحو بين علماء الكلام وعلماء أصول الفقه 169
العلل الموجبة والمجوزة عند ابن جنّي 174
الفرق بين العلة والسبب عند ابن جنّي 175
موقف ابن جني ممّا سمّاه ابن السراج بـ(علّة العلّة) 176
دفاع ابن جنّي عن التعليل 178
نماذج من تعليلات ابن جني 180
المبحث الثاني : التعليل النحوي لدى نحاة القرن الخامس والسادس الهجريين 186
التعليل النحوي عند ابن برهان 186
تعليل ابن برهان المنطقي 187
نماذج من تعليلات ابن برهان 187
التعليل النحوي عند الحسين بن موسى بن هبة الله، الدينوري، (الجليس النحوي) 188
نماذج من تعليلات " الجليس النحوي" 190
تعدد العلل عند " الجليس النحوي" 191
انعكاس العلة عند " الجليس النحوي" 191
التعليل النحوي عند أبي محمد عبد الله بن الخشاب 193
نماذج من تعليلاته 193
التعليل النحوي عند أبي البركات كمال الدين بن الأنباري 196
أشهر ما أورده ابن الأنباري من العلل 198

العلل الجدلية عند ابن الانباري 200
التعليل عند أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري 201
التعليل المنطقي عند العكبري 202
التعليل القياسي والجدلي عند العكبري 202
مسالك العلة عند أبي البقاء 203
التعليل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني 204
نماذج من تعليلاته 205

الباب الثاني : التعليل النحوي عند علماء اللغة العرب اللاحقين 207

الفصل الأول : التعليل النحوي بين الرفض والتأييد 208

المبحث الأول : تأثر اللغويين بالمذهب الظاهري في التعليل النحوي 211
1 – موقف ابن حزم إمام المذهب الظاهري من تعليلات النحاة 211
2 – موقف ابن الطراوة الظاهري من تعليلات النحاة 212
3 – أقسام العلل النحوية عند ابن مضاء 214
4 – موقف ابن مضاء القرطبي (الوسطي) 219
5 – أبو حيان وتعليلات ابن مالك 222
6 – موقف أبي حيان من التعليل النحوي يوافق ابن مضاء 227

المبحث الثاني : أبرز المعارضين للتعليل النحوي في ضوء الموروث 229
1 – موقف إبراهيم مصطفى من التعليل النحوي 233
2 – موقف شوقي ضيف من التعليل النحوي 243
3 – موقف مهدي المخزومي من التعليل النحوي 251
4 – موقف عباس حسن من التعليل النحوي 259

المبحث الثالث : أبرز المؤيدين للتعليل النحوي في ضوء الموروث 265
1 – موقف علي النجدي ناصف من التعليل النحوي 266

2 – موقف محمد عرفة من التعليل النحوي 270
3 – موقف مازن المبارك من التعليل النحوي 273
4 – موقف أحمد عبد الستار الجواري من التعليل النحوي 277

الفصل الثاني : موقف المحدثين من التعليل النحوي في ضوء مناهج الـــدرس اللســـاني الحـــديث 281

المبحث الأول : المنهج الوصفي والتعليل النحوي 283
تعريف المنهج الوصفي 283
التعريف باللسانيات الوصفية 284
التعليل النحوي عند الوصفيين العرب المحدثين 290
1 – موقف إبراهيم أنيس من التعليل النحوي 292
2 – موقف عبد الرحمن أيوب من التعليل النحوي 396
3 – موقف تمام حسان من التعليل النحوي 301
نماذج من تعليلاته 304
4 – موقف إبراهيم السامرائي من التعليل النحوي 306
نماذج من تعليلات السامرائي 308
المبحث الثاني : المنهج التفسيري والتعليل النحوي 310
الاتجاه التفسيري التوليدي 310
الفروض وتفسير الظواهر 313
بين التعليل في النحو العربي والتفسير في اللسانيات التوليدية التحويلية 315
أوجه الاختلاف بين التعليل والتفسير 319
المبحث الثالث : التوليديون والتعليل النحوي 323
1 – موقف محمد علي الخولي من التعليل النحوي 325
2 – موقف عبد القادر الفاسي الفهري من التعليل النحوي 327
3 – موقف مازن الوعر من التعليل النحوي 332
الاتجاه التفسيري الوظيفي 342
المبادئ المنهجية للنحو الوظيفي 343

مهام اللساني في النحو الوظيفي 345
4 – موقف جعفر دك الباب من التعليل النحوي 347
5 – موقف أحمد المتوكل من التعليل النحوي 351
نموذج النحو الوظيفي لدى المتوكل 352
تفسير المتوكل لظاهرة التقديم والتأخير في التراث اللغوي 358
المبحث الرابع : المنهج التأصيلي والتعليل النحوي 364
1 – موقف عبد الرحمن الحاج صالح من التعليل النحوي 366
2 – موقف نهاد الموسى من التعليل النحوي 378
اللسانيات البنيوية في الفكر اللغوي العربي القديم 379
اللسانيات التوليدية التحويلية في التراث النحوي العربي 381
اللسانيات الوظيفية في التراث النحوي العربي القديم 383
خاتمـــــــــــــــة 388
قائمـــــــة المصـــــــادر والمراجـــــــع 397
تلخيص بلغة أجنبية 410
فهـــــــــــــــــــــــــــــرس الموضـــــــــــــــــــــــــــــوعات 414